

الموقعية
في النحْو العربيّ
دراسة بنيّافية

الموقعية في النّحو العربيّ دراسة سياقية

الدكتور حسين رفعت حسين

تقديم
الدكتور تمام حسان

علاء الكتب

أصل هذا الكتاب رسالة جامعية نال بها المؤلف درجة الدكتوراه في النحو والصرف والعروض من كلية دار العلوم جامعة القاهرة بمرتبة الشرف الأولى وذلك في يوم الأربعاء ٢٠ من رمضان ١٤٢٥ هـ الموافق ٣ من نوفمبر ٢٠٠٤ م.

يعجز اللسان أن يمجّد من الكلام ما يعبر به عما أكنه في قلبي من شكر وتقدير وامتنان وإجلال وحب عميق للعالم الفذ أستاذ الأجيال أستاذي الدكتور / تمام حسان ، والله أسأل أن يمجّزه عني خير ما جزى به أستاذا عن تلميذه فقد كان ما تعلمته من علمه أحب إليّ مما تعلمته من أدبه ، وما تعلمته من أدبه أحب إليّ مما تعلمته من علمه .

* حسين ، رفعت حسين .

* للموقعية في النحو العربي " دراسة سياقية "

* حسين رفعت حسين . - طبعة ثالثة مزيّدة ومنقّحة . - القاهرة : عالم الكتب ، 2010

* 352 ص ، 24 سم

* تدمك : x-475-232-977 * رقم الإيداع : 15746

1- اللغة العربية - نحو

أ- العنوان 415.1



* الإدارة :

* المكتبة :

16 شارع جواد حسنى - القاهرة

38 ش عبد الخالق ثروت - القاهرة

تليفون : 23924626

تليفون : 23926401 - 2395953

فاكس : 0020223939027

ص . ب 66 محمد فريد

الرمز البريدى : 11518

www.alamalkotob.com -- info@alamalkotob.com

مطبعة أبناء وهبه حسان
٢٤١ (أ) ش الجيش - ميدان الجيش
ت . ٢٥٩٢٥٥٤

إهداء

إلى روح جدي لوالدي

رحمه الله

تقديم

بسم الله الرحمن الرحيم

كان الدكتور حسين رفعت من طلاب الدراسات العليا (قسم النحو) بكلية دار العلوم - جامعة القاهرة، وكان هذا الكتاب رسالة علمية لنيل درجة الدكتوراه في النحو العربى بعنوان ((الموقعية في النحو العربى - دراسة سياقية)) وكنت أنا المشرف على هذا الموضوع .

ومع أن النحاة العرب كانوا على بينة من قيمة الموقع في تحديد المعنى النحوى للفظ في الجملة وجدناهم يتناولون كل موقع على حدة، ولا يحيطون بالظاهرة إحاطة شاملة، لا من حيث الإحصاء، ولا من حيث الاستقراء، وربما كان السبب في ذلك أن تناولهم للحقائق النحوية كان يتم من خلال لغة المتون لا بواسطة طرق البحوث؛ ففى المتون نرى كل باب من أبواب النحو يتناول حقائقه الخاصة في حال عزلة عن حقائق الأبواب الأخرى، فيتقيد بالواقعة المفردة دون التطرق إلى الظاهرة الشاملة إلا في أضيق الحدود.

إن ظاهرة الموقعية تلقى تطبيقها في كل الأنظمة اللغوية الفرعية، فهناك موقعية في النظام الصوتى، وموقعية في النظام الصرفى، وأخرى في النظام النحوى، ومثلها في السياق المتصل؛ ففى النظام الصوتى لا يتحقق الإدغام والإعلال والإبدال والنقل والقلب والحذف ونحو ذلك إلا في مواقع بعينها كالتقاء المثلين والمتقاربين واجتماع الساكنين ونقل حركة الواو أو الياء إلى الساكن الصحيح قبل كل منهما وقلب تاء الافتعال طاء بعد الحرف المطبق وغير ذلك من أمثلة الموقعيات الصوتية، وكل من هذه الموقعيات يلعب دوره في إجراءات النظام الصرفى إلى جانب الموقعيات الصرفية البحتة التى منها شروط أقسام الكلم والإعراب والبناء والدلالة الوظيفية للصيغة الصرفية والمعانى العامة كالإفراد والتكلم والتذكير ونحو ذلك .

وكل ما ذكر من الموقعيات الصوتية والصرفية السابقة مسخر في خدمة التركيب النحوى، الذى يعتمد من جهته على موقعياته الخاصة ذات الطابع العلائقى؛ فالجار والمجرور كل منهما عنصر صرفى، ولكن افتقار الجار إلى المجرور علاقة نحوية، ومثل ذلك تقدم الجار

على المجرور ، فالنحو علم العلاقات في السياق ، والقرائن هي الدالة على المعنى النحوى الذى يقوم على ما قدمه النظامان السابقان - الصوتى والصرفى - من عناصر كالعلاقات التى تظهر من خلال قرائن التضام والترتبة والربط والإعراب والبنية الصرفية والإضمار والظرفية والأداة وهلم جرا .

ولعل أوضح ما تكشف للنحاة من موقعية من خلال القرائن قضية " المحلل الإعرابى " وقد آثروا أن يسموه المحل ، وهذا اللفظ مرادف للفظ الموقع على أى حال ، ودون ذلك في صراحة الموقعية " الإعراب التقديرى " الذى يرتبط بموقع المقصور والمنقوص من الأصوات .

قلنا إن النظام النحوى مستقل بالاعتماد على العلاقات ، وإن وسائل التعبير عن العلاقات تأتية من نظامى الأصوات والصرف ؛ فهناك قرينة التضام ، ولها صور قوامها صور فرعية هي الافتقار والاختصاص والمناسبة بفرعيها النحوى والمعجمى ، فمن غير المناسب نحويا أن نعرب المرفوع نائبا عن الفاعل بعد المبنى للمعلوم ، ومن غير المناسب معجميا أن نقول : السماء تحتنا مثلا ، تلك هي علاقة تضام وفروعاها ، أما الرتبة فهي علاقة سبق واللاحق ، وهي فرعان : محفوظة وغير محفوظة ، فالمحافظة موقع ثابت لا يتغير ، ومن ثم فهي قرينة على المعنى النحوى في كل الأحوال ، أما غير المحافظة فقد تحفظ أحيانا كما في (ضرب موسى عيسى) ولكنها مسرح أسلوبى للتقديم والتأخير ، ولكل من فرعى الرتبة قيمة موقعية ، وهناك قرينة الربط بين عناصر السياق بواسطة طرق معينة لإعادة اللفظ وإعادة المعنى وعود الضمير والإشارة والموصول و(أل) بمعانيها المختلفة واللفظ الواصف نحو " فقاتلوا أئمة الكفر " أى : فقاتلوهم و " ويشف صدور قوم مؤمنين " أى : ويشف صدوركم ، وكالموقف المتصل بالنص مثل : أسباب النزول والجنس النسبى كما في قوله تعالى " إذ القلوب لدى الحناجر " أى : إذ قلوبهم لدى حناجرهم ، ثم هناك قرينة الإعراب التى أشرنا إليها منذ قليل .

أما القرائن المعنوية فمنها التعدية والظرفية والمعية والملابسة والإخراج . فإذا تجاوزنا المفردات إلى التراكيب وجدنا المعانى السياقية كالحبر والإنشاء وكالإثبات والنفى وغير ذلك من معانى أساليب الجمل ، ثم قد يكون لكل منها إيماء إلى معنى جتى

يعرف باسم " ظل المعنى " كما يكون له نوع ارتباط بالموقعية .
أضف إلى ذلك أن صوراً أخرى للموقعية تنتمى إلى ما هو أطول من الجملة النحوية كالجوار والإتباع والوقف ونحوها مما يجعل مساحة الظاهرة أوسع من أن تحيط بها دراسة يقوم بها طالب يسعى للحصول على درجة علمية أيا كانت وحين نظر صاحب هذه الدراسة إلى هذا المعترك الفسيح لفكرة الموقعية في اللغة بعامة أثر أن يتخلى عن دراسة العناصر المفردة التي سبقت نسبتها إلى نظامى الأصوات والصرف من جهة ، والتي تنتمى إلى ما وراء الجملة النحوية من جهة أخرى ، وأن يوجه اهتمامه إلى السياق النحوى للجملة ، وهذا هو السر فيما اشتمل عليه عنوان الكتاب من عبارة " دراسة سياقية " وقد أشار هو إلى ذلك في أولى صفحات مقدمة الكتاب بقوله " هذا ، ولما كانت أحكام الصحة والخطأ والجمال والقبح لا تكون للألفاظ المفردة البعيدة عن السياق اللغوى كانت الدراسة سياقية ، تظهر قيمة الموقع من خلال السياق النصي المتابع " .

" ولما كان النحو علم العلاقات ولا يتناول المفردات إلا من حيث علاقاتها بالمفردات الأخرى في الجملة ، وكانت القرائن النحوية هى التى تقوم بتوضيح هذه العلاقات ، بل إن التحليل النحوى هو الكشف عن هذه العلاقات ، لما كان ذلك كانت دراسة الموقعية دراسة في ضوء القرائن النحوية " .

وهكذا لم يكن لدى الباحث ما يدعو إلى الاعتداد بمواقع الأصوات ولا الصيغ الصرفية المفردة ولا الكلمات المعجمية حال أفرادها ، ومن ثم يقول في شرحه للمصطلحات في التمهيد لبيان معنى الموقعية " كلمة الموقعية تشير إلى قيمة الموقع ، والمعروف أن الموقع لا يكون منسوباً إلى الكلمة المفردة ، وإنما يكون حين توجد الكلمة في سياق يربطها بكلمات أخرى في الجملة أو النص ، فكلمة الموقع عبارة مكان الكلمة بالنسبة لما يربطها من الكلمات ، هذا في النحو ؛ لأن النحو علم علاقات الكلمات في السياق ، والكتاب مهتم بدراسة تأثير الموقع المعين للكلمة المعينة في السياق وفي التركيب من حيث الصحة والخطأ وفي المعنى من حيث الجمال والقبح " .

وواضح أن الباحث يقصد بالصحة والخطأ مفهوم "الإفادة" في عرف النحاة أو "الإعلامية" في عرف دراسة النص ، وكان اعتداد الباحث بالسياق دون الأفراد سبباً في

التخل - عن قصد - عن الموقع كما يفهم في عرف علمى الأصوات والصرف كما يبدو في الأمثلة التالية :

- موقع التقاء المثليين كما في "مَدَّ وَصَدَّ وَمَرَّ" (إدغام).
- موقع التقاء النون والميم كما في "ينبغي" (قلب).
- موقع التقاء الساكنين كما في "قل وبع" (حذف).
- موقع صيغة "استخرج" حال أفرادها (طلب).
- موقع "إذ" حال أفرادها دون إضافة (ظرفية).
- موقع كلمة "عين" حال أفرادها (مشترك لفظي).

كل أولئك يدخل في نطاق معنى الموقعية ، ولكن الباحث فضل - عن علم وقصد - أن يلتزم بفكرة السياق النحوى في دراسة الموضوع .

كان النحاة العرب - رحمهم الله - سابقين إلى إدراك دلالة الموقع وقيمته عندما تكلموا عن "المحل الإعرابى" وبخاصة في إعراب المبنيات من الألفاظ المفردة ، وإعراب الجمل التى تحمل محل المفرد (أى تعاقبه في الموقع) أما اللغويون الغربيون فلم يتبلور في أذهانهم مفهوم "الموقعية" إلا عند نشأة المذهب التوزيعى *distributional* فى الدراسات الأمريكية والقول بالرابطة بين التوزيع وبين المعنى .

بعد المقدمة والتمهيد فى هذا الكتاب يأتى الفصل الأول وموضوعه "الموقعية فى ضوء قرينة التضام" (ص ٢٣ - ٨٧) وقد ذكر الباحث من الظواهر التى يشتمل عليها مفهوم التضام خمساً هى الافتقار والاختصاص والتوارد والتنافر والتاقى والثلاث الأولى (الافتقار والاختصاص والتوارد) إيجابية ، والأخيرتان (التنافر والتاقى) سلبية ، والافتقار قد يكون بأصل الوضع للمفردات كما فى افتقار حرف الجر إلى مجرور وحرف العطف إلى معطوف والموصول إلى صلة ، وقد يكون بحسب التركيب كافتقار المضاف إلى مضاف إليه والتبوع إلى تابع ، وهلم جرا ، والنحاة يسمون الافتقار بحسب أصل الوضع افتقاراً متأسلاً ، ويسمون الافتقار بحسب التركيب غير متأسل ، وقد أشار الباحث إلى الألفاظ المفتقرة بأصل الوضع فعد منها ستاً وعشرين مجموعة ولفظاً ، وأشار إلى الأبواب المفتقرة بحسب التركيب فعد منها تسعة وعشرين باباً

وأشار إلى الألفاظ المختصة نحويا فعد منها أربعا وثلاثين مجموعة ولفظا .
أشرنا من قبل إلى قرينة الرتبة وقلنا إنها من نوعين أحدهما يسمى " الرتبة المحفوظة " والآخر يسمى " الرتبة غير المحفوظة " أما النوع الأول فهو من الثوابت ، بمعنى أنه قرينة على المعنى فى كل الأحوال ، وأما الرتبة الحرة فهى التى لا تحفظ إلا عند خوف اللبس وارتباك المعنى ، كما فى (أكلت الكمثرى سلمى) وهذا النوع الحر هو الذى يعد من كبرى وسائل الاختيارات الأسلوبية ومن أهم أبواب البلاغة العربية ، ولقد تناول الباحث فى هذا الكتاب قرينة الرتبة (ص ٨٩ - ١٤٧) وذكر من المسائل التى تحفظ فيها الرتبة ستا وثمانين مسألة ، ثم أحصى المسائل التى لا تحفظ فيها الرتبة فبلغ بها إحدى وأربعين مسألة . وتأتى بعد ذلك الموقعية فى ضوء قرينة الربط (ص ١٤٩ - ٣١٤) فيذكر الباحث لها وسائل متعددة منها الملفوظ ومنها الملحوظ ، وقد عد الباحث من الوسائل الملفوظة الأدوات و الحروف التى تدخل على الجمل والأجوبة والمفردات ، ووسائل الإحالة من إعادة الذكر إلى إعادة المعنى ثم الضمير والإشارة والموصول و(أل) بأنواعها واللفظ الواصف (كما فى " فقاتلوا أئمة الكفر ")

و" يشف صدور قوم مؤمنين " أى : فقاتلوهم ، وشف صدوركم) وتكرار صدر الجملة إذا طال فعز ربطه بآخرها (كما فى " إنى رأيت أحد عشر كوكبا والشمس والقمر رأيتهم لى ساجدين ") ولقد أفرد الباحث لكل صورة من صور الربط تناولا مستقلا أوضح به المقصود .

وبعد ، فهذا كتاب يستحق القراءة والاقتناء ، بذل صاحبه فيه عظيم الجهد فاستحق به الحصول على التقدير ؛ ولهذا ندعو لصاحبه بالتوفيق ودوام النجاح .

والله ولى التوفيق ،،،

أبو هانىء

الدكتور/ تمام حسان

القاهرة ١٠/٨/٢٠٠٥

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا كتاب في : الموقعية في النحو العربي " دراسة سياقية " أقدمه للقارئ الكريم، وقد دفعني إليه أنني وجدت أن الموقع يلعب دورا هاما في أبواب النحو المختلفة من حيث التأثير في التركيب العربي ، فهناك كثير من الأبواب النحوية يشترط لها لتأخذ حكما نحويا معينا أن تسبق بمبان صرفية معينة وإن سبقت بغير هذه المباني تخلف عنها هذا الحكم وكذلك توجد أبواب نحوية يشترط لها لتأخذ حكما نحويا معينا أن توجد المباني الممثلة لهذه الأبواب في مواقع معينة محددة من التركيب وإن لم توجد أو لم تقع هذه المباني في هذه المواقع تخلف عنها الحكم المعين ، وأخذت حكما آخر ، وهكذا فإن الموقع له دور هام في إعطاء الأحكام النحوية للتركيب اللغوية من حيث الصحة والخطأ ، فالصحة والخطأ في التراكيب اللغوية يعودان في الكثير من الأحوال إلي الالتزام أو الإخلال بالمواقع التي حددتها قواعد النحاة للألفاظ في التراكيب .

وكما يؤثر الموقع في التركيب من ناحية الصحة والخطأ يؤثر كذلك في المعنى العام للتركيب اللغوية من حيث الجمال والقبح ، والجمال في التراكيب اللغوية درجات، والقبح في التراكيب اللغوية - كذلك - درجات ، فالتراكيب اللغوية من ناحية الجمال والقبح منها ما هو غاية في الجمال ومنها ما هو جميل ، ومنها ما هو مقبول ، ومنها ما هو قبيح رديء ، والحكم علي تركيب لغوي بعينه بحكم من الأحكام السابقة يعود بدرجة كبيرة إلي الموقع الذي تأخذه كل كلمة من كلمات التركيب في التركيب .

هذا ، ولما كانت أحكام الصحة والخطأ والجمال والقبح لا تكون للألفاظ المفردة البعيدة عن السياق اللغوي كانت الدراسة سياقية ، تظهر قيمة الموقع من خلال السياق النصي المتتابع .

ولما كان النحو علم العلاقات ولا يتناول المفردات إلا من حيث علاقاتها بالمفردات الأخرى في الجملة ، وكانت القرائن النحوية هي التي تقوم بتوضيح هذه العلاقات ، بل

إن التحليل النحوي هو الكشف بالقرائن عن هذه العلاقات ، لما كان ذلك كانت دراسة الموقعية دراسة في ضوء القرائن النحوية .

والقرائن النحوية نوعان : قرائن معنوية ، وقرائن لفظية ، والمعنوية تضم قرائن : الإسناد والتخصيص والنسبة والتبعية والمخالفة ، واللفظية تضم قرائن : البنية والعلامة الإعرابية والمطابقة والربط والتضام والرتبة والأداة والنخمة في الكلام .

هذه القرائن الكثيرة لا تتعلق كلها بالموقع الذي نخصه بالدراسة ، فقط ثلاث قرائن لفظية هي التي تتعلق بالموقع ، وهي على الترتيب : التضام والرتبة والربط ، وهذه القرائن الثلاث يسميها الأستاذ الدكتور / تمام حسان " القرائن العلائقية " .

ويتضح من تسميتها بالقرائن العلائقية أنها تتجاوز في الدراسة اللفظ المفرد أو بنية الكلمة المفردة ، لتشمل العلاقة بين عنصريين نحويين داخل الجملة ، وربما لتشمل أكثر من عنصريين ، فالتضام معناه أن يستدعي عنصر نحوي داخل التركيب عنصرا نحويا آخر على أحد وجهين إما الافتقار وإما الاختصاص .

والرتبة علاقة بين عنصريين أو أكثر يتقدم بعضها على بعض أو يتأخر أو يتوسط بين العنصرين الآخرين .

والربط علاقة بوسيلة الربط بين سابق ولاحق في السياق .

إذن القرائن الثلاث تتجاوز - في الدراسة - الكلمة المفردة ، وتشمل العلاقات بين الكلمات داخل التركيب ، بينما نجد القرائن اللفظية الأخرى لا تتجاوز في الدراسة الكلمة المفردة مثل قرينة : البنية والعلامة الإعرابية والمطابقة ، أو بعبارة أخرى : إن القرائن الثلاث المختارة للدراسة هي قرائن تخص النحو وتتجاوز الصرف ، يقول أستاذنا الدكتور/ تمام حسان: " معظم القرائن النحوية ذات طابع صرفي ، فالمعاني التي تجري عليها المطابقات معان صرفية... ولا يبقى من قرائن النحو ما يتجاوز المسرح الصرفي إلا الرتبة والتضام ، لأن هاتين القريتين تتحققان بالكلمتين ، والصرف يبحث بنية العناصر المفردة ، وهكذا تنمي الرتبة والتضام إلى السياق النحوي " .

ويقول سيادته في موضع آخر : " الكلمات في اللغة العربية بالذات هي مسرح القرائن اللفظية كالصيغة والمطابقة والإعراب ، ولا ينسب شيء من ذلك إلى الضمائم والتراكيب " .

ولنلاحظ كلمة (الكلمات) وكلمة (التراكيب) فالأولى تعنى الكلمات من حيث هي مبان صرفية وهذه الكلمات - إذن - هي مسرح قرائن الإعراب والمطابقة والبنية ، ولا تدخل هذه القرائن إلى التراكيب التي هي مسرح قرائن التضام والترتبة والربط أيضا .

لهذه الأسباب اقتصر الكتاب في معالجة الموقعية على هذه القرائن الثلاث فقط .

وأود أن أشير إلى أن معالجة الكتاب لظاهرة الموقعية في ضوء هذه القرائن لا تعني إعادة تناول هذه القرائن التي قد درس كل منها على حدة في بحث مستقل ، بل ما يعني به البحث هو إظهار وإيضاح قيمة الموقعية في ضوء هذه القرائن ، ممثلا لذلك بما يكفي لإيضاح الظاهرة ودعمها .

وسوف يتناول الكتاب كل قرينة في فصل من فصوله ، ليبين قيمة الموقعية من خلال هذه القرينة .

وقد سبق أن كل قرينة من القرائن الثلاث التي اختار الكتاب دراسة الموقعية في ضوءها، كل قرينة من هذه القرائن قد درست في بحث مستقل بل قد درس بعضها في أكثر من بحث .

أما الموقعية خاصة فقد درس أستاذنا الدكتور / أحمد محمد عبد العزيز كشك في بحثه القيم للماجستير موضوع (قيمة الموقع النحوية) وقد يقول قائل : ولم تدرس - إذن - الموقعية إذا كان العالم الفاضل قد درسها؟ والجواب : أن الموضوعين متباينان كل التباين في الجوهر وفي تناول ، بل في الموضوعات المدروسة في كل بحث ، فأستاذنا الدكتور / أحمد كشك قد درس الظواهر السياقية التي يعالجها الموقع أو كما قال سيادته في حديثه عن الموقعية التي عالجها في بحثه : " نريد بها دراسة سلوك الأصوات في الموقع " .

إذن بحث أستاذنا يتمي إلى علم الأصوات وعلم الصرف أكثر مما يتمي إلى علم

النحو، والمشاركة بين بحث أستاذنا وبين كتابي هذا كائنة فقط في جزء من العنوان ، أعنى كلمة (موقع) وكلمة (سياق) لكن الموضوعات المدروسة في كتابي تباين كل التباين الموضوعات التي درسها أستاذي الدكتور / أحمد كشك في بحثه ، وهذا يتضح كل الاتضاح بالاطلاع على بحث سيادته وكتابي ، فسيادته عالج قضايا - كما سبق - صوتية هي : الوقف والمناسبة والتقاء الساكنين ، وهذه القضايا أو الظواهر الثلاث هي ما دار عليها جل بحث أستاذنا ، وإن تعرض لدراسة الظواهر السياقية الأخرى من نحو: موقعية التأليف ، وموقعية الإعلال والإبدال ، وموقعية التوصل ، وموقعية الإدغام وموقعية الكمية وموقعية الحذف ، وموقعية الإسكان ، وموقعية التنغيم ، وموقعية النبر .

وكتابي هذا قد عالج موضوعات أخرى مختلفة تماما عما عالجه أستاذنا كما اتضح شيء من ذلك في الحديث عن دوافع اختيار الموضوع .

وبعد ، فقد اقتضت طبيعة الكتاب أن يقع في مقدمة وتمهيد وثلاثة فصول وخاتمة .

المقدمة : تناولت دوافع اختيار الموضوع ، والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الكتاب، وخطة الكتاب ، ومنهج البحث .

التمهيد : تناول المصطلحات الواردة في الكتاب ، وحدد مدلول كل مصطلح .

الفصل الأول : تناول ظاهرة الموقعية في ضوء قرينة التضام ، واختار الكتاب . بعد تقديم الدليل - ظاهرتين من بين ظواهر قرينة التضام ، رأي أنها الظاهرتان الصالحتان لإظهار قيمة ظاهرة الموقعية من بين ظواهر قرينة التضام ، وهاتان الظاهرتان هما : ظاهرة الافتقار وظاهرة الاختصاص .

وقسم الكتاب ظاهرة الافتقار إلى قسمين : الأول الافتقار المتأصل ، والثاني الافتقار غير المتأصل ، وقد قام الكتاب بجمع وإحصاء جميع الألفاظ التي تفتقر إلى غيرها افتقارا متأصلا في اللغة العربية ، مرتبا إياها حسب ترتيب ابن مالك لأبواب النحو في ألفيته ، ثم تناول الكتاب هذه الألفاظ بالدراسة والتحليل والتعليق مظهرا الدور الذي تقوم به الموقعية بين هذه الألفاظ وما تفتقر إليه من حيث التركيب والمعني .

ثم قام الكتاب بجمع وإحصاء جميع الأبواب النحوية التي تفتقر إلى غيرها افتقارا غير متأصل ، مرتبا هذه الأبواب حسب ترتيب ألفية ابن مالك لأبواب النحو ، وتناول الكتاب هذه الأبواب بالدراسة والتحليل والتعليق مظهرا الدور الذي تقوم به الموقعية بين هذه الأبواب وما تفتقر إليه من حيث التركيب والمعنى .

ثم تناول الكتاب ظاهرة الموقعية في ضوء ظاهرة الاختصاص ، واستبعد الكتاب - بعد تقديم الدليل - جانبا من جانبي ظاهرة الاختصاص ، هو الاختصاص المعجمي ، وعالج الكتاب الموقعية في ضوء جانب الاختصاص النحوي ، وقد قام الكتاب بجمع وإحصاء جميع الألفاظ التي تختص بغيرها اختصاصا نحويا ، مرتبا إياها حسب ترتيب ألفية ابن مالك ، وتناولها بالدراسة والتحليل والتعليق مظهرا الدور الذي تقوم به الموقعية بين هذه الألفاظ وما تختص به من حيث التركيب والمعنى .

هذا ، وقد عقد الكتاب مقارنة بين ظواهر قرينة التضام السابقة من حيث المساحة التي تشغلها كل ظاهرة في النحو العربي ، وكذلك حددت المقارنة وجوه الشبه ووجوه الاختلاف بين كل ظاهرة من الظواهر الثلاث وأختيها .

الفصل الثاني : تناول ظاهرة الموقعية في ضوء قرينة الرتبة ، وقد قام الكتاب في هذا الفصل بجمع وإحصاء جميع المسائل التي تحفظ فيها الرتبة بين الألفاظ وبعضها في الجمل والتراكيب ، وذلك في جميع أبواب النحو ، وقد رتب الكتاب هذه المسائل على ترتيب ألفية ابن مالك لأبواب النحو ، وتناولها بالدراسة والتعليق مظهرا الدور الذي تقوم به الموقعية بين هذه الألفاظ بعضها مع بعض في الجمل والتراكيب .

ويعد ذلك قام الكتاب بحصر وإحصاء جميع المسائل التي لا تحفظ فيها الرتبة بين الأبواب أو الألفاظ بعضها مع بعض في الجمل والتراكيب ، وذلك في جميع أبواب النحو مرتبا هذه المسائل على ترتيب ابن مالك لأبواب النحو في الألفية ، وتناول الكتاب هذه المسائل بالدراسة والتعليق مظهرا الدور الذي تقوم به الموقعية بين الأبواب والألفاظ التي لا تحفظ بينها الرتبة في الجمل والتراكيب .

هذا ، وقد عقد الكتاب مقارنة بين الرتبة المحفوظة والرتبة غير المحفوظة من خلال

المسائل الواردة في كل نوع منهما من حيث المساحة التي يشغلها كل نوع منهما في النحو العربي ، وغير ذلك من وجوه المقارنة .

كما أن الكتاب قد عقد مقارنة بين نوعي الرتبة من ناحية ، وبين ظواهر التضام الواردة في الفصل الأول من ناحية أخرى وذلك اعتمادا على المسائل والإحصاء الخاص بكل ظاهرة من ظواهر المقارنة : ظاهرة الرتبة المحفوظة ، وظاهرة الرتبة غير المحفوظة وظاهرة الافتقار المتأصل ، وظاهرة الافتقار غير المتأصل ، وظاهرة الاختصاص النحوي .

الفصل الثالث : تناول الموقعية في ضوء قرينة الربط ، وقد اختار الكتاب - بعد تقديم الدليل - الوسائل اللفظية لقرينة الربط ، واستبعد الوسائل الملحوظة مبينا أن الوسائل الأولى هي الصالحة لإظهار قيمة الموقعية من خلالها .

وقد قسم الكتاب الربط بالوسائل اللفظية إلى نوعين : ربط بالأداة وربط بالإحالة ، وقسم الربط بالأداة إلى ثلاثة أقسام : الربط بالأدوات الداخلة على الجمل ، والربط بالأدوات الداخلة على الأجوبة ، والربط بالأدوات الداخلة على المفردات ، وقد قام الكتاب بحصر جميع الأدوات الرابطة في كل قسم ، وبيان الأبواب النحوية التي تدخلها كل أداة من هذه الأدوات ، مظهرا الدور الذي تقوم به الموقعية بين الأدوات وما تربطه أو ما تربط بينه وبين غيره .

وقد عقد الكتاب مقارنة بين الربط بالأدوات الداخلة على الجمل والأدوات الداخلة على المفردات من حيث المساحة التي يشغلها كل نوع منهما في النحو العربي .

وفي الربط بالإحالة تناول الكتاب صور الإحالة المختلفة في اللغة العربية مبينا في أي أبواب النحو تدخل كل صورة من صور الإحالة للربط بين عناصر الجمل والتراكيب مظهرا الدور الذي تقوم به الموقعية بين الأركان الثلاثة التي تتوافر في كل صورة من صور الربط بالإحالة وهي : العائد والمرجع والمرتب .

وقد عقد الكتاب مقارنة بين كل صورة من صور الإحالة وبين ما يشابهها من بقية الصور محددًا وجوه الشبه ووجوه الاختلاف بين كل صورة والصورة التي تشابهها .

وكذلك قارن الكتاب بين المساحة التي تحتاج فيها الجمل إلى الربط بين عناصرها أو الربط بينها وبين غيرها بإحدى صور الإحالة ، وبين المساحة التي تحتاج فيها المفردات إلى إحدى هذه الصور للربط بينها .

الخاتمة : احتوت أهم النتائج التي توصل إليها الكتاب.

أما منهج البحث في الكتاب فقد كان المنهج الوصفي حيث رصد الكتاب المسائل التي تقع تحت كل ظاهرة من الظواهر التي تعرض لها بالدراسة ، ثم عرض لهذه المسائل بالدراسة والتحليل محددًا الأبواب النحوية التي تدخلها كل ظاهرة من الظواهر التي عالجها الكتاب .

. وراصدًا وجوه الشبه ووجوه الاختلاف بين كل ظاهرة من الظواهر التي درسها وما يتعلق بها من ظواهر أخرى .

ومحاولًا في كل ذلك المزج بين الدرس التراثي الأصيل للنحو العربي والدرس اللغوي المعاصر له .

وأخيرًا أرجو من الله - عز وجل - أن يلقي الكتاب القبول من القارئ الكريم، وأن يكون الكتاب قد أسهم - ولو بالقليل - في بناء العربية الشامخ، وأن يكون قد ألقى الضوء على بعض نقاط في النحو العربي.

د/ حسين رفعت حسين عواد

القاهرة في ٢٠٠٥/٨/١

تمهيد

المصطلحات الواردة في الكتاب ومدلول كل منها

لما كان المصطلح يعد جزءاً مهماً من البناء النظري للغة ، ذلك لأنه يلخص التصور العام لموضوعات أي علم ، لما كان ذلك فإننا نعرف بالمصطلحات الواردة في الكتاب وبمدلول كل منها .

الموقعية : كلمة الموقعية تشير إلى قيمة الموقع ، والمعروف أن الموقع لا يكون منسوباً إلى الكلمة المفردة ، وإنما يكون حين توجد الكلمة في سياق يربطها بكلمات أخرى في الجملة أو النص ، فكلمة الموقع عبارة عن مكان الكلمة بالنسبة لما ي صاحبها من الكلمات ، هذا في النحو لأن النحو علم علاقات الكلمات في السياق ، والكتاب مهتم بدراسة تأثير الموقع المعين للكلمة المعينة في السياق وفي التركيب من حيث الصحة والخطأ ، وفي المعنى من حيث الجمال والقبح .

القرينة اللفظية : هي " عنصر من عناصر الكلام يستدل به على الوظائف النحوية " (١).

القرينة المعنوية : هي " العلاقة التي تربط بين عنصر من عناصر الجملة وبين بقية العناصر " (٢).

التضام : هو " تطلب إحدى الكلمتين للأخرى في الاستعمال على صورة تجعل إحداها تستدعي الأخرى ... ولا تقف بدونها " (٣).

(١) البيان في روائع القرآن ج ١ / ١٠ .

(٢) البيان في روائع القرآن ج ١ / ١١ وانظر أيضاً : ١٥٢ وما بعدها من هذا البحث .

(٣) اللغة العربية معناها ومبناها / ٩٤ ، القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقديرى والمحل /

٤٩ ، التضام في النحو العربي / ٤١ وما بعدها ، ٢٩٤ ، قرينة الرتبة وقيمتها في النحو العربي / ١٠٦

لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية / ٢٣٢ وما بعدها .

الافتقار : معناه "أن لفظا ما لا يستقل بالإفادة ولا يوقف عليه في الكلام غالبا، وإنما يتطلب في حيزه لفظا آخر لا غنى له عنه"^(١).

الافتقار المتأصل : " هو افتقار العناصر التي لا يصح إفرادها في الاستعمال، وإن صح ذلك عند إرادة الدراسة والتحليل، مثال ذلك : افتقار حرف الجر إلى المجرور، وحرف العطف إلى المعطوف، وحرف الاستثناء إلى مستثنى، وإن حذف وجب تقديره كما في "ليس إلا" و واو الحال إلى جملة الحال، والضمير إلى مرجعه، والموصول إلى صلته، وبعض الظروف إلى مضاف إليه إما مفرد وإما جملة"^(٢).

الافتقار غير المتأصل : هذا الافتقار يكون للباب النحوي الذي تقع فيه الكلمة، ولا يعود إلى أصل وضع الكلمة " فلست نجد كلمة مفردة ذات معنى مفرد وذات مادة اشتقاقية تفتقر إلى كلمة أخرى، وإنما يفتقر الباب النحوي الذي تحل به، ففي قولنا (كتاب على) ليس الافتقار للكتاب لأنك تقول : هذا كتاب جميل أو نافع، ولكن الافتقار خاصية من خواص التركيب الإضافي، لأن المضاف والمضاف إليه يفتقر أحدهما إلى الآخر، فلا تتحقق الإضافة بأحدهما دون الآخر"^(٣).

الاختصاص النحوي : "معناه أن يدخل الحرف على مدخول بعينه، وإن كان ذلك له بسبب لفظه، لا بسبب معناه، فمعنى (إن) مثلا هو التوكيد، وهو معنى يمكن الوصول إليه بطرق مختلفة ولكن (إن) تختص بالدخول على الاسم المبتدأ، ومعنى (لم) النفي، وهو معنى عام يمكن التعبير عنه بطرق مختلفة، ولكن (لم) تختص بالدخول على المضارع، على حين تدخل (ما) أختها على الجملة الاسمية نحو قوله تعالى (وما أنت بهادي العمى عن ضلالتهم)^(٤) وعلى الجملة المنسوخة نحو (ما كان إبراهيم يهوديا

(١) الخلاصة النحوية / ٨٠ .

(٢) البيان في روائع القرآن ج١ / ٨٩، اللغة العربية معناها ومبناها / ١٢٦ وما بعدها، ٢٥٠، التمهيد في اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها / ٤٢، التضام والتعاقب في الفكر النحوي / ١١٣، الافتقار في النحو العربي / ١٨ وما بعدها

(٣) التمهيد في اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها / ٤٢، التضام والتعاقب في الفكر النحوي / ١١٣ وما بعدها، الافتقار في النحو العربي / ١٨ وما بعدها.

(٤) سورة النمل آية ٨١.

ولا نصرانيا) ^(٣)، ونحو (ما يكون لنا أن نتكلم بهذا) ^(٤) أما (لم) فلا تدخل إلا على المضارع نحو ^(٥) (لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين منفكين حتى تأتيهم اليينة) ^(٦).

الرتبة : " المقصود بالرتبة أن يكون للكلمة موقع معلوم بالنسبة لصاحبها، كأن تأتي سابقة لها أو لاحقة، فإذا كان هذا الموقع ثابتا سميت الرتبة محفوظة، وإذا كان الموقع عرضة للتغير سميت غير محفوظة" ^(٧).

قرينة الربط : " قرينة لفظية على اتصال أحد المترابطين بالآخر" ^(٨).

الإحالة : " عود الضمير وما يقوم مقامه من إشارة أو أداة تعريف أو إعادة لفظ أو معنى " ^(٩) ويفهم من هذا أن للإحالة صورا عدة منها ما ذكر في التعريف: الضمير ، والإشارة ، وأداة التعريف (أل) وإعادة اللفظ ، وإعادة المعنى ، والجامع بين صور الإحالة جميعها هو أن في جميعها عودا من وسيلة الإحالة إلى مرجع هذه الوسيلة في الكلام.

و" الإحالة معظم صورها من قبيل مبدأ الاختصار ، حيث هي عود الضمير إلى مرجع أو إشارة إلى ذلك المرجع أو وصف له بالوصول أو بوسيلة أخرى غير الوصول ... " ^(١٠).

اللبس : " تعدد احتمالات المعنى دون مرجع لأحدها " ^(١١).

السياق : هو النص اللغوي الصحيح المتابع .

(١) سورة آل عمران آية ٦٧ .

(٢) سورة النور آية ١٦ .

(٣) سورة البينة آية ١ .

(٤) الخلاصة النحوية / ٨٠ وما بعدها .

(٥) مقالات في اللغة والأدب / ٣٥٧ وما بعدها، اللغة العربية معناها ومبناها / ٢٠٧ وما بعدها، البيان في روائع القرآن ج١ / ٦٧، ٢٣٣، ٣٢٤، الخلاصة النحوية / ٢٠، ٢٤، ٨٣، وحدة البنية واختلاف الأنظمة / ٣٦ .

(٥) اللغة العربية معناها ومبناها / ٢١٣ .

(٦) مقالات في اللغة والأدب / ٤٦، البيان في روائع القرآن ج١ / ٢٣٥، ج٢ / ١٦٧، من طرق القرآن الكريم / ١٨٥ وما بعدها، قرينة الربط في القرآن الكريم دراسة تطبيقية / ٣٩ " رسالة ماجستير بدار العلوم " .

(٧) ظاهرة الربط في التركيب والأسلوب العربي / ٣٣ وما بعدها .

(٩) الخلاصة النحوية / ٩٠ .

الفصل الأول

"الموقعية في ضوء قرينة التضام"

يعرف أستاذنا الدكتور/ تمام حسان التضام بأنه " تطلب إحدى الكلمتين للأخرى في الاستعمال على صورة تجعل إحداها تستدعى الأخرى ... ولا تقف بدونها"^(١).

وفي موضع آخر يعرفه سيادته بقوله: " أن يستلزم أحد العنصرين التحليليين النحويين عنصرا آخر فيسمى التضام هنا التلازم، أو يتنافى معه فلا يلتقى به ويسمى هذا التنافي"^(٢) والتعريف الأول - كما يلاحظ - قد اقتصر على ذكر علاقة التلازم فقط، والتعريف الثاني تطرق إلى علاقة التنافي إضافة إلى علاقة التلازم، وعلاقة التلازم هذه تتضمن ظاهرتين من ظواهر قرينة التضام هما : ظاهرة الافتقار وظاهرة الاختصاص، يقول أستاذنا الدكتور/ تمام حسان: " إن التلازم قد يكون افتقارا أو اختصاصا"^(٣) إذن التعريفان السابقان لقرينة التضام قد ذكرا ثلاثا من ظواهر قرينة التضام، هذه الظواهر الثلاث هي : الافتقار والاختصاص والتنافي، وهي جميعا من ظواهر استعمال العناصر التركيبية"^(٤)، أي أن هذه الظواهر تختص بعلاقة اللفظ باللفظ داخل التركيب والسياق اللغوي.

(١) اللغة العربية معناها ومبناها/ ٩٤، القرائن النحوية وإطراح العامل والإعرابين التقديرى والحل/ ٤٩، التضام في النحو العربي/ ٤١ وما بعدها، ٢٩٤، قرينة الرتبة وقيمتها في النحو العربي/ ١٠٦، لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية/ ٢٣٢ وما بعدها.

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها/ ٢١٧، التضام وقيود التوارد/ ١٠٠ وما بعدها، التضام والتعاقب في الفكر النحوي/ ١٠٧ وما بعدها " مجلة علوم اللغة " عدد ١٢/ ٢٠٠٠

(٣) البيان في روائع القرآن ج١/ ٢٤٩، من خصائص العربية/ ٧٦.

(٤) انظر: البيان في روائع القرآن ج١/ ٣٠ وما بعدها، ٨٩، ٤٦، التمهيد في اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها/ ٣٦، الأصول دراسة إستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب. النحو. فقه اللغة. البلاغة/ ١٢٢، ١٢٧، ١٤٦، وانظر أيضا/ ٢٩ وما بعدها من هذا البحث.

وهناك ظاهرتان أخريان لقريضة التضام، لكنهما من ظواهر استعمال الكلمات المعجمية^(١)، هاتان الظاهرتان هما : ظاهرة التوارد وظاهرة التنافر.

إذن ظواهر قريضة التضام خمس، ثلاث منها تختص بعلاقة اللفظ باللفظ داخل التركيب، واثنان تختصان بالكلمات المعجمية، وأستاذنا الدكتور/ تمام يقسم هذه الظواهر الخمس إلى قسمين: قسم يمثل الصورة الإيجابية لقريضة التضام، وقسم يمثل الصورة السلبية لها ، يقول سيادته: "فلا يكاد يخلو باب من أبواب النحو العربي من ظاهرة التضام إما في صورتها الإيجابية كالاقتدار والاختصاص والتوارد، وإما في صورتها السلبية كالتنافي أو التنافر"^(٢).

وإنما كان الاقتدار والاختصاص (التلازم) والتوارد ظواهر إيجابية من حيث كانت تعنى استدعاء الألفاظ بعضها بعضاً في التركيب العربي، والاستدعاء تطلب، والتطلب ظاهرة إيجابية، وكان التنافي والتنافر ظاهرتين سلبيتين من حيث كانا يعنيان انتفاء (عدم حضور) أحد العنصرين في التركيب لوجود العنصر الآخر، فهما يعنيان عدم الالتقاء بين العناصر والكلمات في التركيب، وعدم الالتقاء ظاهرة سلبية.

هذا، ومن أمثلة ظاهرة التنافي في النحو العربي قول النحاة: لا تدخل حروف الجر على الأفعال، ولا تدخل الجوازم على الأسماء، والضمير لا يوصف ولا يضاف، ومعنى ما سبق أنه عند وجود حرف من حروف الجر في التركيب، فإن وجوده ينفي أن يقع بعده فعل ، وعند وجود أداة من أدوات جزم المضارع فإن وجودها ينفي أن يقع بعدها - في التركيب - اسم، وعند وجود الضمير في التركيب، فإن وجوده ينفي أن يكون ما بعده نعتاً له، وينفي كذلك أن يقع بعده مضاف إليه.

(١) انظر : البيان في روائع القرآن ج١/ ٣٠ وما بعدها، ٨٩ وما بعدها، الأصول دراسة إستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب / ١٢٢، التمهيد في اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها / ٣٦ ، وانظر أيضاً: ٢٧ وما بعدها من هذا البحث.

(٢) البيان في روائع القرآن ج١/ ٨٩.

وإذا كان هذا هو شأن ظاهرة التنافي في النحو العربي، فإنها لا تصلح ظاهرة تظهر قيمة الموقعية من خلالها؛ لأن الموقعية^(١) تتعامل مع عناصر موجودة في السياق النصي أو في تقدير الوجود^(٢) في السياق، أما التنافي فإنه يعني أن أحد العنصرين لا يمكن أن يوجد في التركيب لوجود العنصر الآخر، فهو "قرينة سلبية يستثنى بها أحد المعنيين لوجود الآخر"^(٣).

وإذا أردنا أن نستوضح المقصود بظاهرتي التوارد والتنافر وجدنا أستاذنا الدكتور / تمام يقول: "مفردات المعجم تنتظم في طوائف يتوارد بعضها مع بعض، ويتنافر مع بعض آخر، فالأفعال طوائف تتوارد كل طائفة منها مع طائفة من الأسماء، وتنافر مع الأسماء الأخرى، وهذا هو معنى قول البلاغيين: إسناد الفعل إلى من هو له أو إلى غير من هو له. والمبتدآت والموصوفات وأصحاب الأحوال طوائف يتوارد كل منها مع كلمات دون أخرى لتكون خبراً عنها ونعتاً لها وحالاً منها، فمن غير المقبول أن يقال: فهم الحجر المسألة؛ لأن الفعل (فهم) يتطلب فاعلاً عاقلاً، ولا يقال: انكسر الخيط؛ لأن في الخيط من المرونة ما يحول بينه وبين الوصف بالكسر، ولا أن يقال: دهنت الهواء بزيد، لأن الهواء لا يدهن، وليس زيد دهاناً... فهذه التراكيب تشتمل على كلمات متنافرة"^(٤) وإذا كانت الأمثلة الثلاثة التي مثل بها أستاذنا في هذا النص أمثلة للتنافر بين الكلمات تنافراً معجمياً؛ لأن الفعل في المثالين الأول والثاني لم يسند إلى من هو له، وفي المثال الثالث لم يقع الفعل على من يقع عليه، فإننا إذا أردنا جعل هذه الأمثلة الثلاثة من أمثلة التوارد المعجمي بين الكلمات فعلينا أن نسند الفعل في المثالين الأول والثاني إلى من هو له، وأن نوقعه في المثال الثالث على من يقع عليه، فتصبح الأمثلة على نحو: فهم زيد المسألة، وانكسر الزجاج، ودهنت الباب بالطلاء.

(١) انظر: ١٩ من هذا البحث.

(٢) كما في حذف لفظ يفتر إلى لفظ آخر موجود في السياق افتقاراً متأصلاً. انظر: ٤٨ وما بعدها من هذا البحث، وكما في حذف لفظ يمثل باباً نحوياً يفتر إليه لفظ يمثل باباً نحوياً آخر موجود في السياق افتقاراً غير متأصل. انظر: ٦٧ من هذا البحث، وكما في حذف مدخول أدلة معينة مفكورة في السياق تختص بهذا المدخول. انظر ٨١ وما بعدها من هذا البحث.

(٣) اللغة العربية معناها ومبناها/ ٢٢٢.

(٤) البيان في روائع القرآن ج١/ ٩٠.

وإذا كان قد تبين لنا أن ظاهرتي التوارد والتنافر من ظواهر استعمال الكلمات المعجمية، وليستا من ظواهر استعمال العناصر التركيبية، ولا يتعلقان بعلاقة اللفظ باللفظ داخل التركيب من الناحية النحوية، فهما لا يصلحان ظاهرتين لإظهار قيمة الموقعية من خلالهما، فالموقعية ظاهرة تركيبية بالدرجة الأولى^(١).

وبقى من ظواهر قرينة التضام الخمس ظاهرتان فقط، من خلالهما تبدو قيمة الموقعية، وهما ظاهرتا الافتقار والاختصاص، وهاتان الظاهرتان يجمعهما أستاذنا الدكتور/ تمام تحت تسمية واحدة هي (المناسبة النحوية)^(٢) وهي تسمية توضح بجلاء تفرد الظاهرتين بخصائص وسهات علائقية تسوغ علاج ظاهرة الموقعية في ضوء قرينة التضام من خلالهما.

(١) انظر : ١٩ من هذا البحث.

(٢) انظر : الخلاصة النحوية/ ١٢، ١٧، ١٩، ٢٠، ٢٤، ٨٠ وما بعدها، البيان في روائع القرآن ج١/ ٢٠، ٩١.

أولا : الموقعية فى ضوء ظاهرة الافتقار

. الافتقار معناه "أن لفظا ما لا يستقل بالإفادة ولا يوقف عليه فى الكلام غالبا، وإنما يتطلب فى حيزه لفظا آخر لا غنى له عنه"^(١).

يربط التعريف السابق بين التضام الافتقارى والإفادة، وهى الهدف من كل اتصال لغوى، والإفادة هذه لا تتأتى إلا من خلال الالتزام بالطرق والأسس التى وضعتها اللغة لنفسها فى رصف كلماتها ومبانيها، وتضام بعضها مع بعض، فالإفادة - إذن - تدور مع اللغة بدءا من أسس تأليف الكلام، وليست - فقط - ناتجة عن تأليف الكلام وفق الأسس الصحيحة، بل إن الإفادة تتدخل فى ضبط قواعد هذا التأليف.

والإفادة قد لا تحصل من لفظ واحد، مما يجعل هذا اللفظ - طبقا لقواعد الإفادة - يستدعى لفظا غيره ليكون معه وبه متمما للفائدة أو محدثا لها، وقد تكون الفائدة جزئية أو غير مكتملة، مما قد يجعل اللفظين السابقين يستدعيان غيرهما معها لتمام الفائدة بتضام العناصر النحوية اللازمة لإتمام الفائدة.

واللفظ الأول - فى التعريف السابق - يسمى مُفْتَقَرًا ، واللفظ الثانى يسمى مُفْتَقَرًا إِلَيْهِ، والألفاظ التى تفتقر إلى غيرها تقسم إلى قسمين :

القسم الأول : يكون اللفظ فيه مفتقرا إلى غيره بحسب أصل الوضع^(٢) لهذا اللفظ، ويسمى هذا القسم من افتقار اللفظ : افتقارا متأصلا و"هو افتقار العناصر التى لا يصح إفرادها فى الاستعمال، وإن صح ذلك عند إرادة الدراسة والتحليل، مثال ذلك : افتقار حرف الجر إلى المجرور، وحرف العطف إلى المعطوف، وحرف

(١) الخلاصة النحوية / ٨٠ .

(٢) انظر : شرح الأشمونى ج١ / ٥٦، حاشية الصبان على شرح الأشمونى ج١ / ٥٦ .

الاستثناء إلى مستثنى، وإن حذف وجب تعليله كما في "ليس إلا" و واو الحال إلى جملة الحال، والضمير إلى مرجعه، والموصول إلى صلتها، وبعض الظروف إلى مضاف إليه إما مفرد وإما جملة^١.

ويلاحظ أن هذا القسم من الألفاظ المفتقرة يخص الكلمة من حيث هي بنية ولفظ ولا يمتد بها إلى التركيب، فالافتقار في هذا القسم يعود إلى أصل وضع اللفظ، يقول أستاذنا الدكتور/ تمام حسان عن المرجع الذي يعود إليه الضمير :
"والأغلب في هذا المرجع أن يكون اسماً ظاهراً محدد المثلول، ومن هنا يكون تحديد دلالة هذا الظاهر قريبة لفظية تعين الإيهام الذي كان الضمير يشتمل عليه بالوضع؛ لأن معنى الضمير وظيفي وهو الحاضر أو الغائب على إطلاقها ... وبواسطة هذا المرجع يمكن أن يدل الضمير على معين"^٢ ولتلاحظ عبارة "تعين الإيهام الذي كان الضمير يشتمل عليه بالوضع" بقية نص على أن افتقار الضمير إلى مرجع افتقار بأصل الوضع وأن معنى الضمير عام، ويفهم من النص كله أنه لا دلالة مفردة محددة غير ذات موقع لهذه الضمائر - وما يماثلها من ألفاظ - خارج التركيب وإنما تأخذ هذه الضمائر - وما يماثلها من ألفاظ - دلالتها من وقوعها في تركيب لغوي صحيح.

ومن هنا أيضاً، أن هناك ألفاظاً كثيرة في اللغة العربية عندما تنطق لا يتوقع السامع الوقوف عليها^٣ ولكنه يقبل أن يقف القارئ على ما بعد هذه الألفاظ، أعني الألفاظ المفتقرة إليها، فإذا أراد قارئ أن يقرأ عبارة مثل : العلم يرتفع بأمله، فلا يتوقع السامع - مطلقاً - أن يقف القارئ على الباء (حرف الجر) من دون أن يأتي بعدها مباشرة - في النطق - بالمجرور، وهذا لأن لفظ الباء وضع أصلاً وضع المفتقر

(١) البيان في روائع القرآن ج١/ ٨٩، اللغة العربية معناها ومبناها/ ١٢٦ وما بعدها، ٢٥٠، التمهيد في اكتساب اللغة العربية لغوي الناطقين بها/ ٤٢، التضام والتعاقب في الفكر النحوي/ ١١٣، الافتقار في النحو العربي/ ١٨ وما بعدها

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها/ ١١١.

(٣) انظر: شرح الأسموني ج١/ ٥٦، حاشية الصبان ج١/ ٥٦.

إلى غيره دائماً، وهكذا باقى الألفاظ المفتقرة افتقاراً متأسلاً، لا يُقبل من القارئ أو المتكلم أن يقف عليها دون وصلها - نطقاً - بما تفتقر إليه من ألفاظ؛ ليوقف على ماله معنى، وهذا القسم من الافتقار يكون متحققاً فى الكلمات التركيبية بصفة عامة^(١).

القسم الثانى : يكون الافتقار فيه للباب النحوى الذى تقع فيه الكلمة، وليس الافتقار فيه عائداً إلى أصل وضع الكلمة، ويسمى هذا القسم: الافتقار غير المتأصل "فلست تجد كلمة مفردة ذات معنى مفرد وذات مادة اشتقاقية تفتقر إلى كلمة أخرى، وإنما يفتقر الباب النحوى الذى تحل به، ففى قولنا (كتاب عَلى) ليس الافتقار للكتاب ؛ لأنك تقول : هذا كتاب جميل أو نافع، ولكن الافتقار خاصة من خواص التركيب الإضافى، لأن المضاف والمضاف إليه يفتقر أحدهما إلى الآخر، فلا تتحقق الإضافة بأحدهما دون الآخر"^(٢).

فما دامت الكلمة تركيبية، أى لا تفرد بمعنى مستقل بها خارج التركيب اللغوى، ولكن تعتمد على وضعها فى التركيب ليتضح معناها، وليس لها - كذلك - مادة اشتقاقية يرجع إليها فى المعجم، فالكلمة هذه مفتقرة افتقاراً متأسلاً، فى حين أن الكلمة إذا كانت معجمية ذات معنى مفرد ومادة اشتقاقية فالافتقار ليس لها وإنما للباب النحوى الذى تحل فيه الكلمة "وإنما سُمى غير متأصل لأن الافتقار هنا غير منسوب إلى الكلمة ، فحين تقع الكلمة موقعها للتعبير عن الباب لا يكون الافتقار للكلمة ؛ لأنها غير مفتقرة بحسب الأصل، وإنما يكون الافتقار للباب فكل كلمة تقع هذا الموقع يفرض عليها الباب هذا النوع من الافتقار"^(٣).

(١) انظر: الأصول دراسة إستمولوجية للفكر اللغوى عند العرب / ١١٨، ١٢٢، ١٢٦ وما بعدها، التمهيد فى اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها / ٣٤، ٤٢، ١١٧، التضام فى النحو العربى / ٧٩ وما بعدها، ٨٢.

(٢) التمهيد فى اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها / ٤٢، التضام والتعاقب فى الفكر النحوى / ١١٣ وما بعدها، الافتقار فى النحو العربى / ١٨ وما بعدها.

(٣) البيان فى روائع القرآن ج١/ ٨٩، ٢٥٠.

هذا وقد فرق السيوطي - رحمه الله - بين هذين القسمين من افتقار الألفاظ -الافتقار المتأصل والافتقار غير المتأصل- ممثلاً لكل قسم، فيقول في حديثه عن الوجوه المعتمدة في شبه الاسم المبني بالحرف "الرابع : الافتقاري، بأن يكون الاسم لازم الافتقار إلى ما يتمم معناه كالموصلات، والغايات المقطوعة عن الإضافة، وإذا ونحوها، بخلاف ما لا يلزم الافتقار، كافتقار النكرة الموصوفة بجملة إلى صفتها، والفاعل للفعل والمبتدأ للخبر"^(١) ولتأمل كلمة "لازم الافتقار" فهي تكاد تكون مرادفة لقول أستاذنا "افتقار متأصل" وكلمة "ما لا يلزم الافتقار" فهي تكاد ترادف قول أستاذنا "افتقار غير متأصل".

وما قاله السيوطي في هذه التفرقة قاله الأشموني - رحمه الله - في شرحه على ألفية ابن مالك ، قال : " موصول الأسماء ما افتقر أبداً إلى عائد أو خلفه وجملة صريحة أو مؤولة...فخرج بقيد الأسماء الموصول الحرفي... ويقول (أبداً) النكرة الموصوفة بجملة فإنها تفتقر إليها حال وصفها بها فقط، ويقول (إلى عائد) حيث وإذا فإنها تفتقر أبداً إلى جملة ولكن لا تفتقر إلى عائد"^(٢).

ولتأمل قوله - رحمه الله - " ما افتقر أبداً" وقوله "فإنها تفتقر أبداً" فهما يكادان يرادفان قول أستاذنا "الافتقار المتأصل" بالمفهوم الذي حرره سيادته وسبقت الإشارة إليه^(٣)، وقول الأشموني "النكرة الموصوفة بجملة فإنها تفتقر إليها حال وصفها بها فقط" يكاد يرادف قول أستاذنا "الافتقار غير المتأصل" بالمفهوم الذي حرره سيادته وسبقت الإشارة إليه أيضاً^(٤).

وبعد ما سبق من التفرقة بين ظاهرتي الافتقار المتأصل والافتقار غير المتأصل نشرع في الحديث عن الموقعية في ضوء ظاهرة الافتقار المتأصل، وأود -هنا- أن أشير إلى أنه لم يقع تحت يدي الباحث بحث قام بجمع الألفاظ المفتقرة تأصيلاً جمعاً

(١) مع الهوامع ج١/ ٦٤.

(٢) شرح الأشموني ج١/ ٢٣٧ وما بعدها.

(٣) انظر : ٢٩ وما بعدها من هذا البحث.

(٤) انظر : ٣١ من هذا البحث.

تاما أو شبه تام، إلا أن ثلاثة من الباحثين قد تحدثوا عن هذه الألفاظ، الأول: قد تحدث عنها بإجمال^(١).

والثاني: باحثة تحدثت عن هذه الألفاظ بشيء من التفصيل والتمثيل^(٢)، والثالث قام بجمع أمثلة الظاهرتين - الافتقار المتأصل والافتقار غير المتأصل - معا من دون فصل أو تمييز لأمثلة نوع عن آخر، بل جاءت الأمثلة شاملة النوعين تحت اسم (التلازم)^(٣) ويرى صاحب البحث الأخير أنه قد قام بجمع جميع أمثلة الظاهرتين، غير أنى قد وجدت أمثلة أخرى للظاهرتين لم تذكر في هذا البحث، فجمعتهما وذكرتهما في بحثى هذا مميزا بينها ومصنفا لها.

كما أود أن أشير أيضا إلى أن الباحثين الثلاثة أفادوا كثيرا - مع إشارتهم إلى ذلك - مما كتبه أستاذنا الدكتور / تمام حسان في هذا الموضوع في كتبه وبحوثه المتعددة^(٤)، ولست مخالفًا الطريق التي ساروا فيها، فأنا أنهل من النبع الصافي الذي نهلوا منه، كما أنى أفدت - أيضا - من دراساتهم للظاهرة، غير أنه يبقى للبحث - فيما يرى - أنه قد جمع شتات هذه الألفاظ في مكان واحد، مرتبا إياها حسب تناول ألفية ابن مالك لأبواب النحو، وأنه قد عالج هذه الألفاظ من جانب الموقعية.

وهذه الألفاظ هي :

١ - (أل) المعرفة تفنقر إلى الاسم النكرة^(٥).

-
- (١) الباحث : علاء دسوقي أحمد في بحثه للمهاجستير: الافتقار في النحو العربي / ٢٠ .
(٢) الدكتور: نادية رمضان النجار في بحثها: التضام والتعاقب في الفكر النحوي / ١١٣ وما بعدها "مجلة علوم اللغة" عدد ١٢ / ٢٠٠٠ .
(٣) الأستاذ الدكتور: محمد رجب الوزير في بحثه: علاقات الاقتران في الجملة العربية دراسة في الفكر النحوي والدراسات اللغوية الحديثة / ١٤ وما بعدها "مجلة علوم اللغة" عدد ٤ / ١٩٩٨ .
(٤) انظر : البيان في روائع القرآن ج١ / ٨٩، اللغة العربية معناها ومبناها / ١٢٦ وما بعدها، ٢١٧ ، ٢٢٠، ٢٢٤ وما بعدها، الأصول دراسة إستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب / ١١٨، ١٢٢ ، ١٢٧، التمهيد في اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها / ٣٤ ، ٤٢ ، ١١٥ ، ١١٧، الخلاصة النحوية / ٨٠ .
(٥) انظر : المفرد والمؤلف / ٧٨ ، التضام والتعاقب في الفكر النحوي / ١١٥ .

- ٢- الضمير يفتقر إلى مرجعه^(١) إذا كان للغائب وأما إذا كان للمتكلم أو للمخاطب فهو مفتقر إلى الحضور^(٢).
- ٣- اسم الإشارة يفتقر إلى المشار إليه^(٣) وقرينته الحضور^(٤).
- ٤- الاسم الموصول يفتقر إلى صلته^(٥).
- ٥- لام الابتداء تفتقر إلى المبتدأ^(٦).
- ٦- (ما ولا ولات وإن) المشبهات بليس تفتقر إلى اسم وخبر^(٧).

(١) انظر: معجم المصطلحات، ج١/٦٩، شرح الأشموني ج١/١٨٩، البيان في روائع القرآن ج١/٨٩، اللغة العربية معناها ومبناها / ١١١، ٢١٧، الأصول دراسة إستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب / ١٢٢، التمهيد في اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها / ١١٧، علاقات الاقتران في الجملة العربية / ١٤، التضام والتعاقب في الفكر النحوي / ١١٧، القاعدة النحوية دراسة نقدية تحليلية / ١١٨، ١٢٣.

(٢) انظر: شرح المفصل ج٢/٢١، الأشباه والنظائر في النحو ج٢/٣١٧ وما بعدها، شرح الكافية ج٣/١٢، ارتشاف ج١/٤٨١، معجم ج١/٢١٨، ٢٨١، اللغة العربية معناها ومبناها / ١١٠ وما بعدها، ٢٣٨، الخلاصة النحوية / ٩٢، نحو تنسيق أفضل للجهود الرامية إلى تطوير اللغة العربية / ٢٨٨ "مجلة اللسان العربي" مجلد ١١ ج١/١٩٧٤، البيان في روائع القرآن ج١/١٣٧ وما بعدها، القاعدة النحوية دراسة نقدية تحليلية / ١١٨، ١٢٣، القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقديرى والمحلى / ٣١.

(٣) انظر: الأصول دراسة إستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب / ١٢٢، التمهيد في اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها / ١١٧.

(٤) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها / ١١٠ وما بعدها، البيان في روائع القرآن ج١/٤٤، ١٣٩ وما بعدها، ج٢/١٨.

(٥) انظر: شرح المفصل ج٢/١٠١، ١١٦، ج٣/٢٨٣ وما بعدها، شرح الكافية ج٣/٩١، ١٥٠، ارتشاف الضرب ج١/٥٥٠، شرح الأشموني ج٢/٢٣٧ وما بعدها، معجم المصطلحات ج١/٦٤، حاشية الصبان ج٢/٨٦، اللغة العربية معناها ومبناها، ١١١، ١٦٥، ٢١٧، البيان في روائع القرآن ج١/٨٩، الأصول دراسة إستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب / ١٢٢، التمهيد في اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها / ١١٧، الخلاصة النحوية / ٨٠، علاقات الاقتران في الجملة العربية / ١٤، التضام في النحو العربي / ٤١، التضام والتعاقب في الفكر النحوي / ١١٤، المدخل إلى دراسة النحو العربي. الجزء الأول / ٣١٢، التضام وقيود التوارد / ١٠١.

(٦) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها / ٢٢٥.

(٧) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها / ٢٢٠، ٢٢٤ وما بعدها، علاقات الاقتران في الجملة العربية / ١٥.

- ٧- إن وأخواتها تفتقر إلى اسم وخبر^(١).
- ٨- (لا) التي لنفى الجنس تفتقر إلى اسم وخبر^(٢).
- ٩- واو المعية تفتقر إلى المفعول معه^(٣).
- ١٠- أداة الاستثناء تفتقر إلى المستثنى^(٤).
- ١١- واو الحال تفتقر إلى جملة الحال^(٥).
- ١٢- حرف الجر يفتقر إلى الاسم المجرور^(٦).
- ١٣- ما يلزم الإضافة من الأسماء يفتقر إلى ما يضاف إليه^(٧).
- ١٤- ما التعجبية تفتقر إلى (أفعل) والمتعجب منه^(٨).

(١) انظر: الكتاب ج١/ ٢٣، ج٢/ ٣٦٨، الخصائص ج١/ ٧٢، دلائل الإعجاز/ ٧ من المدخل، شرح المفصل ج٣/ ٥٤٩، شرح الكافية ج٤/ ٣٣٤، ٣٣٦، اللغة العربية معناها ومبناها/ ١٦٥، ٢٢٠، ٢٢٤ وما بعدها، علاقات الاقتران في الجملة العربية/ ١٥.

(٢) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها/ ١٦٥، ٢٢٠، ٢٢٤ وما بعدها، علاقات الاقتران في الجملة العربية/ ١٥.

(٣) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها/ ٢٢٥، علاقات الاقتران في الجملة العربية/ ١٥.

(٤) انظر: البيان في روائع القرآن ج١/ ٨٩، اللغة العربية معناها ومبناها / ١٦٥، ٢٢٥، علاقات الاقتران في الجملة العربية/ ١٥، التضام والتعاقب في الفكر النحوي/ ١١٧.

(٥) انظر: البيان في روائع القرآن ج١/ ٨٩، اللغة العربية معناها ومبناها/ ٢١٧، علاقات الاقتران في الجملة العربية/ ١٤، التضام والتعاقب في الفكر النحوي/ ١١٧.

(٦) انظر: البيان في روائع القرآن ج١/ ٨٩، اللغة العربية معناها ومبناها/ ١٢٦، ١٦٥، ٢١٧، ٢٢٥، التمهيد في اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها/ ٤٢، الخلاصة النحوية/ ١٧، ٨٠، التضام في النحو العربي/ ٤١، علاقات الاقتران في الجملة العربية/ ١٤ وما بعدها، المدخل إلى دراسة النحو العربي الجزء الأول/ ٣١٢، التضام وقبود التوارد/ ١٠١، مقالات في اللغة والأدب/ ٧٢.

(٧) انظر: المقتضب ج٢/ ٥٢ وما بعدها، شرح المفصل ج٢/ ٢٥١، ٢٥٧، ٢٥٩ وما بعدها، ج٣/ ٢٨٣ وما بعدها، ارتشاف الضرب ج٢/ ٢٣٤، مع المواع ج١/ ٦٤، ج٢/ ١٢٦ وما بعدها، ١٣١، ١٤١، ١٥٢، ١٥٨، ١٦٣، شرح الأشموني ج١/ ٧٨، ١٢٠، ٢٣٨، الخلاصة النحوية/ ١٧٢ وما بعدها، اللغة العربية معناها ومبناها/ ٩٤، ١٢١، ٢١٧، الأصول دراسة إستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب/ ١٢٢، التمهيد في اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها/ ١١٧، علاقات الاقتران في الجملة العربية/ ١٤، التضام والتعاقب في الفكر النحوي/ ١١٥ وما بعدها، الافتقار في النحو العربي/ ٢٠.

(٨) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها/ ١١٨، ٢٢٤ وما بعدها، القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقديرى والمحل/ ٣١.

- ١٥ - حرف العطف يفتقر إلى المعطوف^(١).
- ١٦ - أداة النداء تفتقر إلى المنادى^(٢).
- ١٧ - أداة نصب المضارع تفتقر إلى المضارع^(٣).
- ١٨ - أداة جزم المضارع تفتقر إلى المضارع^(٤).
- ١٩ - أداة الشرط تفتقر إلى جملة الشرط وجملة الجواب^(٥).
- ٢٠ - أداة التحضيض تفتقر إلى الفعل^(٦).
- ٢١ - أداة العرض تفتقر إلى الفعل^(٧).
- ٢٢ - (كم وكأين وكذا) يفتقر كل منها إلى تمييز^(٨).
- ٢٣ - أداة الاستفهام تفتقر إلى المستفهم عنه^(٩).
- ٢٤ - حرف الجواب^(١٠) يفتقر إلى جملة الجواب.

-
- (١) انظر: البيان في روائع القرآن ج١/ ٨٩، اللغة العربية معناها ومبناها/ ٩٤، ١٥٦، ١٢٦، ٢١٧، ٢٢٥، التمهيد في اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها/ ٤٢، الخلاصة النحوية/ ٨٠، علاقات الاقتران في الجملة العربية/ ١٤، التضام والتعاقب في الفكر النحوي/ ١١٧.
 - (٢) انظر: شرح الكافية ج١/ ٣١٤، اللغة العربية معناها ومبناها/ ٩٤، ٢٢٤ وما بعدها، علاقات الاقتران في الجملة العربية/ ١٥.
 - (٣) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها/ ٢١٧، ٢٢٥، علاقات الاقتران في الجملة العربية/ ١٤.
 - (٤) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها/ ٢١٧، ٢٢٥، علاقات الاقتران في الجملة العربية/ ١٤.
 - (٥) انظر: المقتضب ج٢/ ٤٥، الخصائص ج٢/ ٣٩٧، شرح المفصل ج١/ ١٧٢، ج٢/ ١١٧، ج٣/ ٢٧٩، ج٤/ ٨٢ وما بعدها، ١٠٢، ٢٢٠، ٢٢٢، دلائل الإعجاز/ ٧ من المدخل، ارتشاف ج٢/ ٥٥١، مع ج٢/ ٤٥٣، شرح الكافية ج٣/ ٢٦٧، شرح الأشموني ج٤/ ٢١، ٢٣، الأساليب الإنشائية في النحو العربي/ ١٤٨، اللغة العربية معناها ومبناها/ ٢٢٤ وما بعدها.
 - (٦) انظر: شرح الكافية ج١/ ٤١٤، اللغة العربية معناها ومبناها/ ٢٢٠، ٢٢٤ وما بعدها، علاقات الاقتران في الجملة العربية/ ١٥.
 - (٧) انظر: شرح الكافية ج١/ ٤١٤، اللغة العربية معناها ومبناها/ ٢٢٠، ٢٢٤ وما بعدها، علاقات الاقتران في الجملة العربية/ ١٥.
 - (٨) انظر: شرح الأشموني ج٤/ ١١٧، ١٢٠ وما بعدها، اللغة العربية معناها ومبناها/ ٢١٧، الخلاصة النحوية/ ٨٠، ١٦٨، علاقات الاقتران في الجملة العربية/ ٤٣، ١٤.
 - (٩) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها/ ٢٢٤ وما بعدها.
 - (١٠) أعنى الحروف التي يجاب بها على الاستفهام المنفي والاستفهام غير المنفي من نحو: بلى، ونعم، ولا.

٢٥- الحرف (قد) يفتقر إلى الفعل^(١).

٢٦- حرف التسوية يفتقر إلى الفعل^(٢).

وللبحث على الإحصاء السابق للألفاظ المفتقرة تأصلا ملاحظات، يعرضها فيما يلي:-

أولاً: أن الألفاظ المفتقرة افتقارا متأصلا محصورة العدد، فهي- كما يتضح من الترقيم السابق - ست وعشرون مجموعة، بعض المجموعات تشمل لفظاً واحداً كما في المجموعات أرقام ١، ٥، ٨، ٩، ١١، ١٤، ٢٥، وبعضها الآخر يشمل لفظين كما في المجموعة رقم ٢٦، وبعضها يشمل أكثر من لفظين كما في بقية المجموعات، وقد يصل عدد ألفاظ بعض المجموعات إلى أكثر من عشرين لفظاً كما هو حال حروف الجر "المجموعة رقم ١٢" ومع هذا فإن هذه الألفاظ المفتقرة تأصلا تبقى محصورة العدد غير قابلة للزيادة أو النقص^(٣).

ثانياً : أن هذه الألفاظ جميعها - عدا المثنى من (أسماء الإشارة والأسماء الموصولة) بالإضافة إلى بعض الأسماء الملازمة للإضافة - تدخل تحت قسم الألفاظ المبنية في النحو العربي، مما يفهم منه أن الألفاظ المفتقرة تأصلا متأصلة في حل البناء، كما أن جميع ألفاظ هذا النوع من الافتقار تدخل - كذلك - تحت قسم الجامد من الألفاظ العربية، ومعنى ما سبق أن الألفاظ المفتقرة تأصلا جامدة وطابعها العام البناء^(٤) ولا يتطرق الإعراب إلا إلى القليل النادر من ألفاظها، كما لا يتطرق التعريف إلا إلى القليل النادر من هذه الألفاظ من نحو: الضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة.

(١) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها/ ٢٢٥، علاقات الاقتران في الجملة العربية/ ١٥.

(٢) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها/ ٢٢٥، ٢٤٥.

(٣) انظر: الأصول دراسة إستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب/ ١٢٢، ١٢٧، البيان في روائع

القرآن ج١/ ٣٢، التمهيد في اكتساب اللغة العربية لغبر الناطقين بها/ ٤٠.

(٤) انظر: الأصول دراسة إستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب/ ١٢٢، ١٢٧، ١٤٦، التمهيد في

اكتساب اللغة العربية لغبر الناطقين بها/ ٣٤، ٣٦، ١١٧.

ثالثا : أن هذه الألفاظ لا تنتظمها روابط اشتقاقية كالتى بين الكلمات المعجمية، وإنما تعد كل لفظة منها قائمة بذاتها، وقصارى ما ينسب إلى أى منها من الروابط التى تربطها بغيرها هو المشاركة فى الوظيفة كالذى يربط بين أدوات الاستفهام أو الشرط^(١).

رابعا: أن هذه الألفاظ لا يمكن - فيما عدا الضمائر والإشارات والموصولات- أن ترتب ترتيبا جدوليا، يقوم مثلا على محاور التكلم وفروعه والإفراد وفروعه والتذكير والتأنيث إلخ^(٢).

خامسا : أنه يمكن تصنيف هذه المجموعات من الألفاظ إلى أربعة أنواع :

١- ألفاظ تفتقر افتقارا متávلا إلى مفرد - ليس جملة ولا شبه جملة - ولا تفيد معنى إلا معه وبه، مثل : (ال) المعرفة، و لام الابتداء، وواو المعية، وأداة الاستثناء، وحروف الجر.

٢- ألفاظ تفتقر افتقارا متávلا إلى جملة ، ولا تفيد معنى إلا بذكر الجملة كاملة، وإذا حذفت الجملة فلا بد من قرينة تقوم مقام الجملة بعد حذفها فى إيضاح معنى اللفظة المفتقرة افتقارا متávلا مثل : الأسماء الموصولة و (ما ولا ولات وإن) المشبهات بليس، وإن وأخواتها، و(لا) التى لنفى الجنس^(٣).

٣- ألفاظ تفتقر افتقارا متávلا إلى جملتين ، ولا تفيد هذه الألفاظ معنى إلا بعد تضام الجملتين المفتقر إليهما تávلا مع هذه الألفاظ مثل : أدوات الشرط.

٤- ألفاظ هي مفتقرة تávلا إلى غيرها مما يتم به معناها، لكن ما تفتقر إليه قد يكون مفردا - ليس جملة ولا شبه جملة - وقد يكون جملة ، وذلك مثل : أدوات الاستفهام والأسماء الملازمة للإضافة، فأدوات الاستفهام - عدا الحرفين (هل والهمزة) فإنهما مفتقران تávلا إلى جملة فقط^(٤) - تفتقر تávلا إلى المستفهم عنه

(١) انظر : التمهيد فى اكتساب اللغة العربية لغبر الناطقين بها/ ٣٦.

(٢) انظر : التمهيد فى اكتساب اللغة العربية لغبر الناطقين بها/ ٣٦ وما بعدها.

(٣) انظر : اللغة العربية معناها ومبناها/ ١٢٦ وما بعدها، البيان فى روائع القرآن ج١/ ٢٤ وما بعدها، وحدة الأبنية واختلاف الأنظمة/ ٣٧.

(٤) انظر : ٤٥ من هذا البحث.

وقد يكون المستفهم عنه مفردا نحو : متى النصر ؟ وقد يكون المستفهم عنه جملة نحو : متى رحل زيد؟ وذلك حسب مراد السائل من سؤاله، وكذلك الأسماء الملازمة للإضافة فمنها ما يلزم الإضافة إلى مفرد نحو : كلا وكلنا وعند وسوى وأولو وأولات، ومنها ما يلزم الإضافة إلى جملة نحو : حيث وإذا وإذا.

سادسا : أن الألفاظ التي تفتقر تأصلا إلى مفرد إذا ضامت هذا المفرد خرجت عن إبهامها وشيوعها إلى الإفادة غير الكاملة أو التي لا يحسن السكوت عليها، وهذه الإفادة الناقصة ما كانت لتستفاد إلا بمضامة المفرد المفتقر إليه إلى اللفظة المفتقرة تأصلا ،

وحتى تكتمل الإفادة ويحسن السكوت لابد من مضامة لفظة أخرى ثالثة أو جملة أخرى - حسب المقصود من الكلام - إليهما^(١)، ومعنى هذا أن اللفظة المفتقرة تأصلا خرجت مع ضميمتها إلى حقل آخر من الافتقار، هو حقل الافتقار غير المتأصل، فإذا قلنا: إن (لن) مفتقرة تأصلا إلى المضارع، فإنه بعد أن تضام (لن) المضارع فإنه (المضارع) لا يزال في افتقار إلى الفاعل لتتم الفائدة ويحسن السكوت فإذا قلنا: (لن ينتصر) ثم سكتنا فإن (لن) - وهي مفتقرة تأصلا إلى المضارع - قد أفادت مع المضارع فائدة ناقصة وهي عدم الانتصار، ولكنها (لن والمضارع) ما زالا في حاجة إلى ما يتم به المعنى ويحسن به السكوت، وهو فاعل ينتصر فإذا تضام فاعل من نحو (الباطل) إلى (لن والمضارع) اكتملت الفائدة وحسن السكوت، وافتقار الفعل (ينتصر) إلى الفاعل (الباطل) افتقار غير متأصل^(٢)، ومثل (لن) فيما سبق أداة التعريف "ال" في كونها مفتقرة إلى اسم نكرة، وبعد أن تضام الاسم النكرة فإنه (الاسم النكرة) لا يزال في حاجة إلى متمم للمعنى فإذا قلنا : (الولد) فإن هذه اللفظة - وإن أفادت معنى معجميا - تبقى في حاجة إلى خبر عنها يتم معناها، وقد يكون الخبر جملة أو مفردا، فإذا تضام خبر من نحو: مجتهد أو مجتهد تمت الفائدة وحسن السكوت، وافتقار المبتدأ إلى الخبر افتقار غير متأصل^(٣)، وهكذا باقى الألفاظ المفتقرة تأصلا إلى مفرد.

(١) انظر: الخلاصة النحوية / ١٧.

(٢) انظر: ٥٦ من هذا البحث.

(٣) انظر: ٥٥ من هذا البحث.

ويستثنى من هذه الألفاظ (يا) النداء ؛ فإنها إذا ضامت المنادى اكتمل المعنى يقول ابن جنى عن (يا) النداء: "إذا قلت : يا عبد الله تم الكلام بها وبمنصوب بعدها، فوجب أن تكون هي كأنها الفعل المستقل بفاعله والمنصوب هو المفعول بعدها"^(١).

سابعاً: أن الألفاظ المفتقرة تأصيلاً إلى جملة إذا ضامت هذه الجملة فإن معناها يكتمل ويحسن السكوت عليه، نحو : إن الصدق منجاة، ويستثنى من هذه الألفاظ - المفتقرة تأصيلاً إلى جملة- الاسم الموصول، و(أنّ)- من أخوات (إنّ) - و واو الحال، فالاسم الموصول بعد مضامة جملة الصلة لا يحسن السكوت عليهما، ولا تكتمل الفائدة بهما^(٢)، حيث إن الاسم الموصول له محل إعرابى وجملة الصلة لا محل لها، ولا يكتمل معنى باسم له محل وجملة لا محل لها، فلا بد- إذن - للاسم الموصول وجملة الصلة من لفظ يمثل باباً نحويًا يضم الاسم الموصول، فإذا قلنا (الذى صام رمضان) ثم سكتنا، فإن الاسم الموصول هنا (الذى) قد خرج بمضامته جملة الصلة (صام رمضان) عن افتقاره المتأصل إلى الافتقار غير المتأصل، ولكى يكتمل المعنى لابد من مضامة لفظ آخر مثل : فاز الذى صام رمضان أو الذى صام رمضان المسلم أو غير ذلك.

أما (أنّ) فإن صلتها تكون مفيدة قبل دخول (أنّ) عليها، فإذا قلنا: أنّ زيداً منطلق، فالجملة قبل دخول (أنّ) هي (زيد منطلق) وهي مفيدة إفادة كاملة، أما بعد دخول (أنّ) عليها صارت الجملة غير تامة الفائدة ولا يحسن السكوت عليها، وتحتاج إلى مضامة لفظ آخر أو جملة أخرى لتتم الفائدة^(٣)، نحو : علمت أنّ زيداً منطلق، وبلغنى أنّ زيداً منطلق، وبهذا تكون الجملة السابقة مرت بمرحلتين:

(١) الخصائص ج ٢/ ٦٥، الجمل في النحو / ١٠٧.

(٢) انظر : شرح المفصل ج ٣/ ٥٥٥، الأساليب الإنشائية في النحو العربى / ١٨ وما بعدها.

(٣) انظر : شرح المفصل ج ٣/ ٥٥٤ وما بعدها، ج ٤/ ٨٢، الظواهر اللغوية في التراث النحوى / ٢٤٥ وما بعدها.

الأولى: افتقار (أن) تأصلا إلى اسم وخبر، ثم افتقار (أن) ومعموليهما افتقارا غير متأصل إلى ضميمة تتم بها الفائدة، يقول ابن جنى -رحمه الله-: "باب في التام يزداد عليه فيعود ناقصا : هذا الموضع ظاهره ظاهر التناقض، ومحصوله صحيح واضح وذلك قولك : قام زيد، فهذا كلام تام ، فإن زدت عليه، فقلت : إن قام زيد، صار شرطا، واحتاج إلى جواب، وكذلك قولك: زيد منطلق، فهذا كلام مستقل، فإذا زاد عليه (أن) المفتوحة فقال : أن زيدا منطلق، احتاج إلى عامل يعمل في أن وصلتها، فقال : بلغنى أن زيدا منطلق ، ونحوه... وجماع هذا أن كل كلام مستقل زدت عليه شيئا غير معقود بغيره، ولا مقتض لسواه، فالكلام باق على تمامه قبل المزيد عليه، فإن زدت عليه شيئا مقتضيا لغيره معقودا به عاد الكلام ناقصا، لا لحاله الأولى، بل لما دخل عليه معقودا بغيره"^(١) فابن جنى في هذا النص يؤكد أن الكلام إذا كان مفيدا فائدة يحسن السكوت عليها وزيدت عليه ألفاظ غير مفتقرة إلى غير هذا الكلام، فإن الكلام يبقى على فائدته التامة قبل هذه الزيادة، دون أن ينقص ، بل تزيد الإفادة التي في الكلام بمقدار ما في الزيادة من معاني جديدة ، وذلك نحو قولنا : زيد منطلق صباحا، وزيد منطلق مسرورا، فجملة (زيد منطلق) تامة الفائدة قبل دخول (صباحا ومسرورا) وبعد دخولهما لم تنقص الفائدة وإنما زادت بها في الزيادة من معاني تحديد الوقت للانطلاق وبيان هيئة المنطلق، ولم تنقص الفائدة في الكلام لأن ؛ الزيادة كانت تتعلق بما هو موجود في الكلام وليس بما في خارج الكلام حيث إن (صباحا) تتعلق باسم الفاعل (منطلق) و (مسرورا) تتعلق بصاحبها (زيد) في حين أنه إذا زيدت - على هذا الكلام التام - ألفاظ مقتضية - مفتقرة - ومستدعية ومعقودة في إفادتها بغير هذا الكلام، ذهبت عن هذا الكلام التام صفة التام بسبب هذه الزيادة المفتقرة إلى غير هذا الكلام، وحتى تعود صفة التام إلى الفائدة التي

(١) الخصائص ج٢/ ٦٢، الأشباه والنظائر في النحو ج٢/ ٣٠٠، الظواهر اللغوية في التراث النحوي/

٢٤٥ وما بعدها

تستفاد من هذا الكلام لابد من أن تضام هذه الزيادة ما تفتقر إليه وما هي معقودة به، مفردا كان أو جملة.

وفي هذا السياق يقول ابن يعيش -رحمه الله-: "لو قلت إن تأتني وسكت، لا يكون كلاما حتى تأتني بالجملة الأخرى، فهو نظير المبتدأ الذي لابد له من الخبر، ولا يفيد أحدهما إلا مع الآخر، فالجملة الأولى كالمبتدأ والجملة الثانية كالخبر، فهو من التام الذي يزداد عليه فيصير ناقصا نحو: قام زيد، فهذا كلام تام، فإذا زدت عليه (إن) وقلت: إن قام زيد، صار ناقصا لا يتم إلا بجواب، ومثله المبتدأ والخبر نحو قولك: زيد قائم، فإذا زدت عليه (أن) المفتوحة وقلت: أن زيدا قائم، استحال الكلام إلى معنى الإفراد بعد أن كان جملة، ولا ينعقد كلاما إلا بضميمة إليه نحو قولك: بلغني أن زيدا قائم، بضميمة بلغني إليه صار كلاما"^(١) ولنلاحظ عبارة "ولا ينعقد كلاما إلا بضميمة إليه" وعبارة "بضميمة بلغني إليه صار كلاما" فهذا الكلام من ابن يعيش توضيح لدور الافتقار في انعقاد الكلام، وتمام الفائدة من هذا الكلام، وأنه من دون أن تتضام الألفاظ المفتقرة إلى ضمائمها لا يصير الكلام كلاما.

أما (واو) الحال فإن الكلام السابق المنقول عن ابن جنى وابن يعيش يجري عليها كما جرى على (أن) فالجملة التي صارت حالا بدخول (الواو) كانت تفيد فائدة يحسن السكوت عليها قبل دخول (الواو) الحالية عليها نحو قولنا: زيد قائم، فإذا دخلت عليها (الواو) الحالية نحو: وزيد قائم، احتاجت - افتقرت - الواو والجملة بعدها إلى جملة أخرى تتم بها الفائدة التي عادت ناقصة بزيادة (الواو) فإذا صار الكلام -مثلا-: جاء عمرو وزيد قائم أو جاء عمرو وما قام زيد تمت الفائدة وحسن السكوت.

ثامنا: أن الألفاظ التي تفتقر تأصلا إلى جملتين - أدوات الشرط - يجري عليها أيضا كلام ابن جنى وكلام ابن يعيش في النصين السابقين، فالجملة التي صارت

(١) شرح المفصل ج٤/ ٨٢، الأشباه والنظائر في النحو ج٢/ ٣٠٠، الظواهر اللغوية في التراث النحوي/ ٢٤٥ وما بعدها.

شرطاً بدخول أداة الشرط عليها كانت مفيدة فائدة تامة يحسن السكوت عليها قبل زيادة أداة الشرط، نحو : قام زيد، فإذا زدت (إن) وصار الكلام : إن قام زيد، عاد الكلام إلى النقصان، واحتاج إلى مضامة جملة أخرى، لتكون جواب الشرط، فيصير الكلام مثلاً: إن قام زيد خرج عمرو، ولا تكتمل الفائدة إلا بالأركان الثلاثة جميعاً الأداة المفتقرة تأسلاً والجملتين اللتين تفتقر إليهما^(١).

تاسعاً : أن الألفاظ التي هي مفتقرة تأسلاً إلى غيرها مما يتم به معناها والتي قد يكون ما تفتقر إليه مفرداً وقد يكون جملة وهي - كما سبق^(٢) - أدوات الاستفهام والأسماء الملازمة للإضافة، نعرض لها كما يلي : أما أدوات الاستفهام فإنها إذا ضامت المستفهم عنه - سواء أكان مفرداً أم جملة - أفادت فائدة يحسن السكوت عليها، فإذا قلنا : مَنْ على؟ فالفائدة تامة، وإذا قلنا : مَنْ يعرف علياً؟ فالفائدة كذلك تامة، والأداة في الجملتين هي (مَنْ) إلا أن الضميمة التي ضامت الأداة في الجملة الأولى تختلف عنها في الجملة الثانية، ففي الجملة الأولى كانت الضميمة مفرداً، وفي الجملة الثانية كانت الضميمة جملة، ومعلوم أن المفرد الذي تفتقر إليه أداة الاستفهام لا يفيد فائدة تامة قبل دخول الأداة عليه ومضامتها له، أما الجملة التي تفتقر إليها الأداة فإنها قد تفيد - قبل دخول الأداة عليها - فائدة تامة نحو : متى يخرج علي ؟ وقد لا تفيد - قبل دخول الأداة عليها - نحو : من صام اليوم؟ وذلك لعدم تحديد مرجع ضمير الفاعل في قولنا : صام اليوم، وبعبارة أخرى فإن الجملة التي تدخل عليها أداة الاستفهام تفيد قبل دخول أداة الاستفهام عليها ومضامتها لها في حال دون حال: تفيد في حال كون الأداة ليست ركناً أساسياً من ركني الجملة الاسمية، أي : إذا لم تكن الأداة في موقع المبتدأ أو في موقع الخبر، وكانت في موقع الفضلة^(٣).

(١) انظر: شرح الفصل ج١/١٧٢، ج٢/١١٧، ج٣/٢٧٩، ج٤/٢٢٠، ٢٢٢، الخصائص ج٢/٣٩٧، شرح الكافية ج١/٣١٤، ارتشاف ج٤/٤، مع ج٢/٤٥٣، شرح الأسموني ج١/٥٧، الأساليب الإنشائية في النحو العربي / ١٨ وما بعدها.

(٢) انظر: ٣٨ وما بعدها من هذا البحث.

(٣) أي كانت الأداة في موقع الظرف نحو: متى يخرج أحد؟ أو أين ذهب أحد؟ أو كانت في موقع المفعول به نحو: ما أكل زيد؟ أو كانت في موقع المفعول المطلق نحو: كم ضربة ضربت الولد؟

ولا تفيد إذا كانت الأداة في موقع المبتدأ أو في موقع الخبر، كما في نحو: من لي منجدا؟ وأين زيد؟

وأما الأسماء الملازمة للإضافة فمنها ما يلزم الإضافة إلى المفرد نحو: كلا وكلتا وأولو وأولات، ومنها ما يلزم الإضافة إلى جملة نحو: حيث وإذ وإذا، وما يلزم الإضافة إلى مفرد لا يفيد فائدة تامة بعد مضامة هذا المفرد نحو: (كلا الرجلين) و(أولو العقول) وكذلك المفرد المفتقر إليه لا يفيد فائدة تامة قبل المضامة، ولذلك فهما - اللفظ المفتقر تأصلا والمفرد المفتقر إليه - مفتقران افتقارا غير متأصل إلى لفظ آخر أو جملة أخرى يمثل أو تمثل بابا نحويا؛ لتتم الفائدة بتضام الجميع نحو: كلا الرجلين مجتهد، أو كلا الرجلين مجتهد.

أما ما يلزم الإضافة إلى جملة، فإنه بعد مضامته للجملة لا يفيد فائدة يحسن السكوت عليها نحو: حيث يجلس علي^١، إلا أن يضاما - اللفظ المفتقر والجملة المفتقر إليها - جملة أخرى، ولا بد من كونها جملة، فلا تكتمل الفائدة بمضامة مفرد لهما، فلا يقال: محمد حيث يجلس أحمد، ولا زيد إذ قام عمرو، ولا سعاد إذا قام زيد، وإنما يقال: اجلس حيث يجلس علي، وجئتك إذ قام زيد، آتيك إذا قام زيد، هذا، والجملة التي تضاف إلى ما يلزم الإضافة إلى جملة مفيدة فائدة تامة قبل دخول الألفاظ المفتقرة عليها نحو: يجلس علي^٢، وقام زيد، مما يذكر - هنا - بقول ابن جني وقول ابن يعيش في النصين السابقين^٣ من أن الكلام يكون تاما فإذا زيدت عليه ألفاظ مفتقرة إلى غير هذا الكلام عاد الكلام ناقصا لا لحاله الأولى، بل لما دخل عليه معقودا بغيره.

وأود هنا أن أسجل ملاحظة هامة، هي أن هناك فارقا بين أدوات الاستفهام، وبين الأسماء الملازمة للإضافة فيما سبق ذكره في هذه الملاحظة، حيث إن كل أداة من أدوات الاستفهام - عدا الحرفين: هل والهمزة^٤ - تفتقر إما إلى مفرد وإما إلى جملة، بمعنى أن الأداة الواحدة تفتقر تأصلا إلى غيرها مما يتم معناها؛ وهذا الغير

(١) انظر: ٤١، ٤٢ من هذا البحث.

(٢) انظر: ٣٨ وما بعدها، ٤٥ وما بعدها من هذا البحث.

قد يكون مفردا وقد يكون جملة، وذلك حسب مراد السائل من سؤاله - وقد سبقت الإشارة إلى ذلك^(١) - وهذا خلاف ما يلزم الإضافة من الأسماء ، فما يلزم الإضافة من الأسماء إلى مفرد لا يضاف إلى جملة ، وما يلزم الإضافة من الأسماء إلى جملة لا يضاف إلى مفرد إلا في الشاذ، بمعنى أن اللفظة الواحدة من الألفاظ الملازمة للإضافة لا تفتقر تأصلا إلا إلى نوع واحد إما إلى مفرد وإما إلى جملة.

وهنا قد يأتي اعتراض مفاده : لم لم تجعل ما يلزم الإضافة إلى مفرد مع النوع الأول الذي هو الألفاظ التي تفتقر تأصلا إلى مفرد^(٢) ، وتجعل ما يلزم الإضافة إلى جملة مع النوع الثاني الذي هو الألفاظ التي تفتقر تأصلا إلى جملة^(٣) ؟ والجواب أن النوعين معا - ما يلزم الإضافة إلى مفرد وما يلزم الإضافة إلى جملة - يعالجان في كتب النحاة في باب نحوى واحد هو باب الإضافة، وقد وضعنا معا في مجموعة واحدة من المجموعات التي ذكرتها مرقمة من قبل، وهي المجموعة رقم (١٣)^(٤)، والمعالجة السابقة لباقي الأنواع^(٥) كانت معالجة لمجموعات الألفاظ، ولم تكن معالجة لألفاظ المجموعات.

وهذا الجواب يجري أيضا على الحرفين (هل والهمزة) من بين أدوات الاستفهام، حيث إنها يفتقران تأصلا إلى جملة فقط نحو: هل محمد منطلق؟ وأحمد منطلق؟ ولا يجوز دخولهما على المفرد، فلا يقال في الاستفهام: أحمد؟ ولا : هل محمد؟ في حين أن باقى أدوات الاستفهام تفتقر إما إلى جملة وإما إلى مفرد - كما سبقت الإشارة إلى ذلك^(٦) - وإذا كانت الجملة التي تفتقر إليها بقية أدوات الاستفهام عدا الحرفين تفيد - قبل دخول أداة الاستفهام عليها - في حال دون حال - وقد سبق بيان ذلك -^(٧) فإن الجملة التي يفتقر إليها أي من الحرفين (هل، الهمزة) لا تكون إلا

(١) انظر : ٣٨ وما بعدها ، ٤٣ وما بعدها من هذا البحث.

(٢) انظر : ٣٨ ، ٣٩ وما بعدها من هذا البحث.

(٣) انظر : ٣٨ ، ٤٠ وما بعدها من هذا البحث.

(٤) انظر : ٣٥ من هذا البحث.

(٥) أعنى بالأنواع تلك الأنواع الأربعة التي سبق تقسيم مجموعات الألفاظ المفتقرة تأصلا إليها . انظر :

٣٨ وما بعدها من هذا البحث .

(٦) انظر : ٣٨ وما بعدها ، ٤٣ وما بعدها من هذا البحث.

(٧) انظر : ٤٣ وما بعدها من هذا البحث.

مفيدة فائدة تامة يحسن السكوت عليها قبل دخول حرف الاستفهام عليها ، إذ إن كلا من الحرفين لا يدخل إلا على جملة مستوفية عناصر بنائها، وقد يأتي اعتراض ثان مفاده : أنه ما دام الأمر كما ذكرت^(١) من أن الألفاظ التي تلازم الإضافة إلى جملة بعد أن تضام هذه الجملة التي تلازم الإضافة إليها فإن المعنى لا يكتمل ولا يحسن السكوت فإذا قلت - مثلا : حيث جلس عليّ، فإن اللفظة (حيث) مع جملة (جلس عليّ) - بعد أن تضامتا - ما زالتا في افتقار إلى جملة أخرى من نحو: اجلس لتصبح: اجلس حيث جلس عليّ، فتكتمل الفائدة ويحسن السكوت، وإذا كان الأمر كذلك فلم لم تجعل هذه الألفاظ التي تلازم الإضافة إلى جملة من النوع الثالث - الألفاظ المفتقرة تأسلا إلى جملتين - كما هو حال أدوات الشرط^(٢)؟ والجواب: أن أدوات الشرط مفتقرة تأسلا إلى الجملتين معا بحيث إذا ذكرت الأداة توقع القارئ أو السامع وجود جملتين في الكلام إحداها للشرط والأخرى للجزاء، أما ما يلزم الإضافة إلى الجملة فإنه مفتقر تأسلا إلى جملة واحدة هي الجملة التي تضاف إلى هذا اللفظ، وكذلك فإنه إذا ذكرت لفظة من الألفاظ الملازمة للإضافة إلى جملة لم يتوقع السامع جملتين إنما يتوقع جملة واحدة.

ونخلص مما سبق من ملاحظات بدءا من الملاحظة الخامسة حتى الملاحظة التاسعة إلى حقيقة هامة مفادها أن "الافتقار في اللفظ دليل فقر في الدلالة"^(٣).

عاشرا: أن بعض الألفاظ المفتقرة تأسلا عندما تضام ضمائمها - مفردات أو جملا - تحدث معنى في الكلام مغايرا للمعنى الذي يحدته البعض الآخر من الألفاظ المفتقرة تأسلا مع ضمائمها، من جهة بداية وجود المعنى^(٤) في الكلام ، ونوضح هذا بمثالين :-

١- لزيد منطلق

٢- ذهب محمد ثم على

(١) انظر : ٤٤ من هذا البحث.

(٢) انظر : ٣٨ ، ٤٢ وما بعدها من هذا البحث.

(٣) البيان في روائع القرآن ج ٢ / ٩٣.

(٤) أقصد بالمعنى هنا : المعنى الذي حدث في الجملة بدخول اللفظ المفتقر تأسلا في التركيب.

فلام الابتداء في الجملة الأولى حرف مفتقر افتقارا متأسلا إلى المبتدأ، غير أنه قبل دخول هذه اللام كانت الجملة مكتملة المعنى وتامة الفائدة، حيث كانت الجملة: زيد منطلق، فلما دخلت اللام أحدثت معنى جديدا زائدا على معنى الجملة الأصلية، والمعنى الحادث - وهو التوكيد - حدث متأخرا عن المعنى الأصلي للجملة وهو (انطلاق زيد).

أما في الجملة الثانية فإن (ثم) حرف عطف مفتقر افتقارا متأسلا كذلك، غير أن المعنى الذي أحدثه الحرف (ثم) - وهو إفادة أن ذهاب على كان بعد ذهاب محمد - حدث بعد دخول الحرف (ثم) لأن دخول الحرف (ثم) هو علة وجود المعنى، أي أن وجود الحرف في التركيب سابق على حدوث المعنى الأصلي للجملة، لأن الحرف (ثم) هو المحدث للمعنى.

وبعبارة أخرى فإن الأدوات الداخلة على الجمل تحدث معنى جديدا بعد المعنى الأصلي للجملة الموجودة قبل دخول الأداة، والأدوات الداخلة على المفردات هي التي تحدث المعنى الأصلي للجملة التي تضم هذه الأدوات ومدخولاتها.

وهذا ما قاله الزمخشري - رحمه الله - في كتابه : المفرد والمؤلف عند الحديث عن نوع من أنواع المؤلف في النحو العربي قال: "ومنها الحرف مع المؤلف نحو : لام الابتداء والقسم في : لزيد منطلق (وإن ربك ليحكم بينهم)^(١) ووالله ليفعلن، ولقد فعل، وحرقي الاستفهام والحروف الستة العوامل في المبتدأ والخبر، ونواصب الفعل وجوازمه غير (إن) وهلا ضربته، ولولا أكرمه، وأما زيد فمنطلق، ونحو حروف الجر ، والعطف ، إلا أن بين القبيلين فصلا ، وهو أن التأليف فيما دخلت عليه تلك الحروف سابق لدخولها، وفيما دخلت عليه هذه مقاود وله مساوق لأن دخولها

(١) سورة النحل آية ١٢٤.

فعبارة (إلا أن بين القبيلين فصلا) تعنى أنه (الزخشرى) يفرق بين نوعين من تأليف الحروف مع مدخولاتها : الأول : ما أشار إليه بلفظة (تلك) والمشار إليه بها - في النص المنقول - هو ما قبل كلمة (ونحو) وهى الأدوات الداخلة على الجمل.

النوع الثانى: ما أشار إليه بلفظة (هذه) والمشار إليه بها - في النص المنقول - حروف الجر وحروف العطف، وهى الحروف الداخلة على المفردات.

ولنلاحظ أنه قال : إن التأليف فى النوع الأول سابق على دخول الأدوات، فى حين أن التأليف فى النوع الثانى مقاود ومساوق لدخول الأدوات.

حادى عشر : أن طابع الافتقار المتأصل فى هذه الألفاظ هو الذى صيرها من قرائن النحو "لأننا إذا علمنا ما تفتقر إليه الأداة؛ فإن الأداة عند حضورها فى السياق تدل على مدخولها، فإذا وجدنا (إن) فهى قرينة الجملة الشرطية، فإذا لم تكن الجملة المذكورة قدرناها، وإذا وجدنا (إن) فهى قرينة الجملة الإسمية، وإذا وجدنا (لم) فهى قرينة الفعل المضارع، وهلم جرا"^(٢).

ويقول الشيخ عبد القاهر الجرجانى - رحمه الله - فى هذه الملاحظة: "ومختصر كل الأمر أنه لا يكون كلام من جزء واحد، وأنه لابد من مسند ومسند إليه، وكذلك السبيل فى كل حرف رأيت يدخل على جملة : كإن وأخواتها، ألا ترى أنك إذا قلت : (كأن) يقتضى مشبها ومشبها به، كقولك : كأن زيدا الأسد، وكذلك إذا قلت (لو) و (لولا) وجدتهما يقتضيان جملتين تكون الثانية جوابا للأولى"^(٣).

فالشيخ دلل على كون الأداة المفتقرة تأصلا قرينة على ما تفتقر إليه، لكنه اقتصر

(١) المفرد والمؤلف / ٨٣ وما بعدها، شرح المفصل ج ٣ / ٤٧٤ وما بعدها، شرح الكافية ج ١ / ٢٥، ظاهرة الربط فى التركيب والأسلوب العربى / ٢٠ "مجلة مجمع اللغة العربية" ج ٦٣ / ١٩٨٨.

(٢) التمهيد فى اكتساب اللغة العربية لغبر الناطقين بها / ٣٤، ٣٦، ٤٢ وما بعدها، اللغة العربية معناها ومبناها / ٢٢٣ وما بعدها، البيان فى روائع القرآن ج ١ / ٢٤ وما بعدها، ٣٢، القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقديرى المحلى / ٤٩ وما بعدها، وحدة البنية واختلاف الأنظمة / ٣٧، التضام وقيود التوارد / ١٠١، ١٠٣.

(٣) دلائل الإعجاز / ٧ من المدخل، شرح المفصل ج ٤ / ٨١ وما بعدها.

في تمثيله على الأدوات المفتقرة تأصلا إلى جملة أو إلى جملتين، ويمكن القول بأن الافتقار المتأصل باعتباره أحد وجوه قرينة التضام يعد مسوغا من مسوغات القبول بالتقدير^(١) في النحو العربي استارا وحذفا "فالاستار والحذف إنها يكونان للعناصر التي تتطلبها عناصر أخرى، فيكون هذا التطلب أساسا لقبول تقدير المستر أو المحذوف... وتتضافر معه بالطبع قرائن أخرى كسبق الذكر عند الحذف وكدلالة الصيغة^(٢) عند الاستار"^(٣) فإذا وجدنا - مثلا - في السياق أداة شرط وبعدها فعل الشرط ولم نجد بعدهما جواب الشرط قلنا بحذف جواب الشرط واستعنا على تقديره بما قد يكون في السياق من سبق ذكر يدل على الجواب المحذوف، وإنما كان ذلك لعلنا بافتقار أداة الشرط إلى جملة شرط وجملة جواب.

ثاني عشر : أن هذه الألفاظ المفتقرة تأصلا - في غالبها - ذات موقعية ثابتة بالنسبة لما تفتقر إليه تأصلا، سواء أكان المفتقر إليه مفردا أم جملة أم جملتين، يقول الأستاذ الدكتور/ تمام حسان: "فأما الأدوات الداخلة على الجمل فرتبتها - على وجه العموم - الصدارة، وأما الأدوات الداخلة على المفردات فرتبتها - دائما - رتبة التقدم ... ولكل أداة من هذه الأدوات ضائمها الخاصة، فهي تتطلب بعدها شيئا

(١) انظر: البيان في روائع القرآن ج١/ ٢٤ وما بعدها، التضام وقيود التوارد / ١٠١، ١٠٣، ١٠٥، وحدة البنية واختلاف الأنظمة / ٣٧، اللغة العربية معناها مبناها / ٢٢٣ وما بعدها، القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقديرى والمحل / ٤٠ ما بعدها، ٥٢.

(٢) دلالة الصيغة على تقدير المستر لا تخص الألفاظ المفتقرة تأصلا، وإنما تخص الأبواب المفتقرة افتقارا غير متأصل، ففى قولنا: نعرف الفضل لأهله، البنت تجتهد، أنت تجتهد، الولد يجتهد، نقول: إن الفاعل المستر في هذه الجمل على الترتيب هو (نحن، هي، أنت، هو) والذي ساعدنا على هذا التحديد للفاعل الذى يفتقر إليه الفعل - كما سيأتى في ٥٦، ٦٠، ٦٢ وما بعدها - افتقارا غير متأصل هو دلالة الصيغة التي أتى عليها الفعل في كل جملة مما سبق، ففى الجملة الأولى دلت النون في (نعرف) على أن الفاعل (نحن) وفى الثانية دلت التاء فى (تجتهد) مع سبق لفظة (البنت) على أن الفاعل (هي) وهكذا فى الجملتين الثالثة والرابعة تدل الصيغة التى يرد عليها الفعل على تقدير الفاعل المستر.

(٣) اللغة العربية معناها ومبناها / ٢٢٤.

بعينه^(١).

فأستاذنا - هنا - يقسم الأدوات إلى قسمين : أدوات داخلية على جمل، وأدوات داخلية على مفردات، ويذكر أن لكل أداة من القسمين ما تفتقر إليه ولا تفتقر إلى غيره، ويشير سيادته إلى أن موقعية أدوات الجمل - على وجه العموم - التصدر^(٢) لما تفتقر إليه من جمل، وذلك لتعطى لهذه الجمل المعنى الذى تفيدته الأداة، أقصد: المعنى الوظيفى للأداة، أما موقعية الأدوات المفتقرة إلى مفردات فهى دائما التقدم على هذه المفردات المفتقر إليها فى داخل الجملة.

إذن نستطيع أن نقول: إن هذه الألفاظ المفتقرة تأسلا - فى عمومها - ذات موقعية ثابتة بالنسبة لما تفتقر إليه، أو نقول كما قال أستاذنا الدكتور/ تمام حسان - فى أكثر من موضع^(٣) - إن هذه الألفاظ - فى عمومها - متأصلة وراسخة القدم فى حقل الرتبة المحفوظة^(٤)، ويعلل أستاذنا لذلك بقوله إن هذه "الأدوات فى مجموعها من المبنيات فلا تظهر عليها العلامة الإعرابية، ومن ثم أصبحت كلها ذات رتبة شأنها فى ذلك شأن المبنيات الأخرى التى تعينها الرتبة على الاستغناء عن الإعراب"^(٥) فعلة تأصل هذه الألفاظ فى حقل الرتبة المحفوظة أو الموقعية الثابتة - عند أستاذنا - قيام الموقعية الثابتة لهذه الألفاظ بدور العلامة الإعرابية حال غيابها.

(١) اللغة العربية معناها ومبناها/ ٢٢٤ وما بعدها، وانظر فيه أيضا: ١٢٦، ١٦٥، مقالات فى اللغة والأدب / ٤٩، التمهيد فى اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها/ ٣٦، ١١٥، قرينة الرتبة وقيمتها فى النحو العربى / ١٢٥، الخلاصة النحوية / ٨٣ وما بعدها، القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقديرى والمحل/ ٣٤، ٥٠، التضام فى النحو العربى/ ٤١.

(٢) انظر مفهوم الصدارة فى ١١٤ من هذا البحث.

(٣) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها / ١٢١، ١٢٦، البيان فى روائع القرن ج١/ ٤٦، الأصول دراسة إستيمولوجية للفكر اللغوى عند العرب / ١٢٢، ١٢٧، ١٤٦، التمهيد فى اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها/ ٣٦، ١١٧، الخلاصة النحوية/ ٨٣ وما بعدها، مقالات فى اللغة والأدب/ ٤٩، القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقديرى والمحل/ ٣١، ٣٤، ٥٠، التضام وقيود التوارد/ ١٠٢.

(٤) أحيل هنا إلى ما سبق من التفرقة بين الرتبة والموقعية. انظر: ١٩، ٢١، ٤٩ وما بعدها من هذا البحث وكذلك فى: ٩١ وما بعدها من هذا البحث.

(٥) اللغة العربية معناها ومبناها/ ٢٢٤، وانظر فيه أيضا/ ٢٠٨، آراء ثلاثة حول بعض مسائل الترتيب فى العلاقة النحوية (المسائل والأصول) / ٢١٥ "حوليات دار العلوم" العدد ١٣/ ١٩٩١، مقالات فى اللغة والأدب/ ٤٩، وانظر: ٣٧ من هذا البحث.

فليس مقبولا عند النحاة أن يتقدم المجرور على الجار، أو المعطوف على حرف العطف، أو المستثنى على حرف الاستثناء، وهكذا، وليس مقبولا عندهم كذلك أن يتأخر أداة الشرط على جملة الشرط، أو أن تتأخر أداة الاستفهام عن المستفهم عنه، وهكذا، ويلاحظ أن العلاقة بين قريتي التضام والرتبة قوية إذ لا تتصور الرتبة إلا بين متضامين " فلا نكاد نجد متلازمين في اللغة العربية إلا وبينهما رتبة"^(١) وحيث إن الحديث الآن عن الافتقار المتأصل - من بين ظواهر التضام - فإن الرتبة تنظم الواقعية بين الألفاظ المفتقرة تأصلا وبين ما تفتقر إليه، فتحدد الرتبة أن موقع الألفاظ المفتقرة يكون أولا، وأن موقع الألفاظ المفتقرة إليها يكون ثانيا في داخل الجملة، هذا عن الألفاظ المفتقرة إلى مفردات.

أما الألفاظ المفتقرة إلى جملة، فإن الرتبة تحدد أن موقع الألفاظ المفتقرة في الصدر وأن الجمل المفتقر إليها تكون عقب هذه الألفاظ المتصدرة^(٢).

ولنلاحظ أن الألفاظ المفتقرة إلى مفردات تتقدم على هذه المفردات في داخل الجملة وليس لها مكان محدد لا يجوز أن تنتقل منه إلى غيره داخل الجملة، في حين أن الألفاظ المفتقرة إلى جملة تتصدر الجملة، ولا يجوز أن يتقدم على هذه الألفاظ جزء من الجملة ومثال ذلك: شاهدت الطائر في الحديقة، ففي هذه الجملة حرف جر مفتقر إلى مجرور، وقد جاء المجرور بعده، ولا يمكن أن يأتي قبله، في حين أن اللفظين معا يجوز لهما أن ينتقلا داخل الجملة حسب المعنى الذي يريده المتكلم، أو

(١) التضام وقيود التوارد/ ١٠٢، اللغة العربية معناها ومبناها/ ٢١٠.

(٢) انظر: الخصائص ج١/ ٣٥١، شرح المفصل ج٢/ ٣١٤ وما بعدها، شرح الكافية ج٣/ ١٥٠، وما بعدها، ٢٣٨، ٢٤٠، ٢٤٢، ج٤/ ٤٧٠، ارتشاف ج١/ ٥٥٠، شرح الأشموني ج٤/ ١١٧، ١٢٠، اللغة العربية معناها ومبناها/ ١٢٦، ١٦٥، ٢٢٤ وما بعدها، التمهيد في اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها / ٣٦، ١١٥ مقالات في اللغة والأدب/ ٤٩، الخلاصة النحوية / ٨٣ وما بعدها، القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقديرى والمحل / ٣٤، ٥٠، التضام وقيود التوارد/ ١٠٢، المدخل إلى دراسة النحو العربى الجزء الأول/ ٣١٢، لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية/ ٢٣٣ وما بعدها، قرينة الرتبة وقيمتها في النحو العربى / ١٠٦، ١١١، قرينة الربط في النحو العربى / ٣٥٢ وما بعدها، علاقات الاقتران في الجملة العربية / ٤٣، ظاهرة الربط في التركيب والأسلوب العربى / ٢٣، منع اللبس ووسائل الوصول إليه في اللغة العربية/ ١٢٨ وما بعدها.

نقول بعبارة أخرى: إن هذه الألفاظ ومدخولاتها حرة الرتبة في الجملة بعامة^(١)، فيجوز في المثال السابق أن نقول: الطائر شاهدت في الحديقة، وفي الحديقة شاهدت الطائر، وفي الحديقة الطائر شاهدت، وهكذا الحال في الألفاظ المفتقرة إلى مفردات، كل لفظ مع ما يفتقر إليه لها حرية التنقل في المواقع داخل الجملة حسب القواعد الخاصة بكل باب نحوي من حيث التقدم والتأخر داخل الجملة.

هذا، ولا يجوز مثل ذلك في الألفاظ المفتقرة إلى جملة، فلا يجوز في الاستفهام أن نقول: صام مَنْ رمضان، ولا: صام رمضان مَنْ، وأنت تريد: مَنْ صام رمضان؟ وهكذا يمكننا أن نقول: إن الافتقار المتأصل - باعتباره أحد ظواهر قرينة التضام - قرينة موافقة "إذ تسعى إلى ضم اللفق للفق، حفاظا على المعنى النحوي، وإبانة له، ورجوعا بالجملة إلى الأصول الثابتة التي قررناها النحاة"^(٢).

وأعود بالحديث إلى بداية هذه الملاحظة - الثانية عشرة - فقد قلت^(٣): إن هذه الألفاظ المفتقرة تأصلا - في غالبها - ذات موقعية ثابتة بالنسبة لما تفتقر إليه، وقد كررت عبارة (على وجه العموم) أو عبارة (في عمومها) ونقلت عن أستاذنا الدكتور/ تمام حسان قوله "فأما الأدوات الداخلة على الجمل فرتبتها - على وجه العموم - الصدارة، وأما الأدوات الداخلة على المفردات فرتبتها دائما رتبة التقدم".

فقد نصصت، ونبه أستاذنا على أن الألفاظ المفتقرة تأصلا - في غالبها أو على وجه العموم - ذات موقعية ثابتة، ولم يطلق الحكم على جميع الألفاظ، وذلك لأن هذا الحكم تستثنى منه ألفاظ هي: الضمائر وأسماء الإشارة، فالضمائر-ضمائر الغيبة- تفتقر - كما سبق^(٤) - إلى مرجع، وهذا المرجع إما أن يكون متقدما لفظا ورتبة وهذا هو الأصل^(٥) نحو قوله تعالى: (ونادى نوح ابنه)^(٦) وإما أن يكون متقدما لفظا لا رتبة نحو: أهلك

(١) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها / ١٢١، المدخل إلى دراسة النحو العربي الجزء الأول / ٣١٣، المعنى النحوي مفهومه ومكوناته / ١٥٠ "مجلة الحصاد في اللغة والأدب" العدد الأول السنة الأولى ١٩٨١.

(٢) التضام وقيود التوارد / ١٠٣.

(٣) انظر: ٤٩ وما بعدها من هذا البحث.

(٤) انظر: ٣٤ من هذا البحث.

(٥) انظر: ١٢٦، ٢٤٩ وما بعدها، ٢٦٤ وما بعدها من هذا البحث.

(٦) سورة هود آية ٤٢.

الظالم ظلّمه، أو متقدما في الرتبة دون اللفظ نحو قوله تعالى (فأوجس في نفسه خيفة موسى) ^(١) أو متأخرا لفظا ورتبة ^(٢) نحو قوله تعالى (إنه لا يفلح الظالمون) ^(٣) فهذه الأحكام الخاصة بالموقعية بين الضمير ومرجعه تخالف في جلها الحكم السابق القائل: بأن الألفاظ المفتقرة تأصلا إما أن تكون لها الصدارة - إذا كانت مفتقرة إلى جملة - وإما أن يكون لها التقدم - إذا كانت مفتقرة إلى مفردات - فالضمير - وهو المفتقر - في ثلاث حالات من حالاته الأربع يكون هو المتأخر، والمرجع - وهو المفتقر إليه - يكون هو المتقدم، وهذا عكس الحكم السابق، بل إن الحالة الرابعة من حالات الموقعية بين الضمير ومرجعه - وهي الشاذة عند النحاة - هي التي توافق الحكم السابق ؛ لأن الضمير - المفتقر - يكون هو المتقدم، والمرجع - المفتقر إليه - يكون هو المتأخر.

هذا، وقد نص على هذا الاستثناء أستاذنا الدكتور/ تمام حسان، حيث قال: "هذه الكلمات التركيبية راسخة القدم في مجال الرتبة، فمنها: ماله الصدارة، ومنها: ما رتبته التقديم، ومنها: ما رتبته التأخير كالضمير الذي يعود في الأصل على متقدم في اللفظ أو في الرتبة أو في كليهما" ^(٤).

وأما أسماء الإشارة فإن المشار إليه - المفتقر إليه - تارة يكون متأخرا - وهذا يتفق مع الحكم السابق - وأخرى يكون متقدما - وهذا يخالف الحكم - نحو قوله تعالى: (ذلك الكتاب لا ريب فيه) ^(٥) ونحو قوله تعالى (ولباس التقوى ذلك خير) ^(٦).

(١) سورة طه آية ٦٧.

(٢) هذه الحالة ترد في سبعة مواضع. انظر هذه المواضع والمراجع التي ذكرتها في : ٢٦٤ وما بعدها من هذا البحث.

(٣) سورة الأنعام آية ٢١.

(٤) التمهيد في اكتساب اللغة العربية لغبر الناطقين بها / ٣٦ ، اللغة العربية معناها ومبناها / ٢١٥ ، الخلاصة النحوية / ٩٢ ، البيان في روائع القرآن ج١ / ١٥٠ وما بعدها، القاعدة النحوية دراسة نقدية تحليلية / ١١٨ وما بعدها.

(٥) سورة البقرة آية ٢.

(٦) سورة الأعراف آية ٢٦.

كما أن الألفاظ المفتقرة إلى جمل لها الصدارة - كما سبق ^(١) - غير أن هذه الصدارة لهذه الألفاظ ليست على إطلاقها، بل يستثنى منها أن يتقدم على أحد هذه الألفاظ حرف من حروف العطف، يقول أستاذنا الدكتور/ تمام حسان: "ومن ثم تصبح الصدارة لأدوات هذه الجمل نسبية ومقيدة بعدم العطف أو مغتفرة معه، فإذا قيل بصدارة أداة النداء أو القسم أو الشرط أو التمني أو غير ذلك فمع إسقاط احتمال حرف العطف، انظر مثلاً إلى الشواهد التالية:

١ - (ويا آدم اسكن أنت وزوجك الجنة) ^(٢).

٢ - (فورب السماء والأرض إنه لحق) ^(٣).

٣ - (فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان) ^(٤).

... ففي جميع هذه الشواهد نجد أن الصدارة للعطف، وليس للأداة التي يعتمد عليها معنى الجملة مما يشير إلى أن صدارة أدوات الجمل (فيما عدا همزة الاستفهام) ^(٥) صدارة مقيدة بعدم العطف ^(٦).

وما سبق في هذه الملاحظة موضعه مفصلاً الفصل القادم ^(٧).

(١) انظر: ٤٩ وما بعدها من هذا البحث.

(٢) سورة الأعراف آية ١٩.

(٣) سورة الذاريات آية ٢٣.

(٤) سورة البقرة آية ٢٨٢.

(٥) انظر: ١١٦ وما بعدها من هذا البحث.

(٦) الخلاصة النحوية/ ٨٥ وما بعدها، وانظر: ارتشاف ج- ٢/ ٢٥٨.

(٧) انظر: ٩١ وما بعدها من هذا البحث.

ثانيا : الموقعية فى ضوء ظاهرة الافتقار غير المتأصل

ونبدأ - فى هذه المعالجة- بذكر الأبواب النحوية التى تفتقر إلى غيرها من الأبواب، فإن الافتقار غير المتأصل^(١) - كما سبق^(٢) - يكون للباب، ولا يكون للكلمة "فلست نجد كلمة مفردة ذات معنى مفرد وذات مادة اشتقاقية تفتقر إلى كلمة أخرى، وإنما يفتقر الباب النحوى الذى نحل به"^(٣) "فحين تقع الكلمة موقعها للتعبير عن الباب، لا يكون الافتقار للكلمة؛ لأنها غير مفتقرة بحسب الأصل، وإنما يكون الافتقار للباب، فكل كلمة تقع هذا الموقع يفرض عليها الباب هذا النوع من الافتقار"^(٤).

والأبواب النحوية التى تفتقر إلى غيرها افتقارا غير متأصل هي^(٥) :-

١- جملة الصلة تفتقر إلى رابط^(٦).

٢- المبتدأ يفتقر إلى الخبر^(٧).

(١) أذكر هنا بأنه قد سبقت الإشارة إلى محاولة بعض الباحثين التمثيل لهذا النوع من الافتقار مع النوع السابق - الافتقار المتأصل - انظر : ٣٣ من هذا البحث.

(٢) انظر : ٣١ من هذا البحث.

(٣) التمهيد فى اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها / ٤٢.

(٤) البيان فى روائع القرآن ج١ / ٨٩.

(٥) أذكر هنا بأن الأبواب النحوية - هنا - مرتبة حسب ترتيب ألفية ابن مالك لأبواب النحو.

(٦) انظر : المختضب ج٣ / ١٩٩ ، شرح المفصل ج٢ / ١١٦ وما بعدها، ج٣ / ٥٥٥ ، شرح الكافية ج٢ / ٣٢٤ ، ج٣ / ٩١ ، ٩٣ ، ٣٢١ ، مع ج١ / ٢٨١ ، شرح الأشمونى ج١ / ٢٣٧ وما بعدها ، الخلاصة النحوية / ٨٠.

(٧) انظر : الكتاب ج١ / ٢٣ ، المختضب ج٣ / ٩٥ ، ج٤ / ١٢٦ ، الخصائص ج٢ / ٣٩٧ ، ودلائل الإعجاز / ٤ من المدخل، المفرد والمؤلف / ٧١ ، شرح المفصل ج١ / ١٤٢ ، ١٧٢ ، ج٢ / ١١٧ ، ج٤ / ٨٢ ، ٢٢٢ ، شرح الكافية ج٢ / ٧٧ ، مع الهوامع ج٢ / ١٥٩ ، حاشية الصبان ج٣ / ٩٢ ، القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقديرى والمحل / ٤٩ ، الخلاصة النحوية / ٨٠ ، ١٠٦ ، التضمين فى النحو العربى / ٤١ ، علاقات الاقتران فى الجملة العربية / ١٤ ، الافتقار فى النحو العربى / ١٩ ، قرينة الرتبة وقيمتها فى النحو العربى / ١٠٦ ، نحو تنسيق أفضل للجهود الرامية إلى تطوير اللغة العربية / ٢٨٨ .

- ٣- الخبر الجملة يفتقر إلى رابط^(١).
- ٤- كان وأخواتها تفتقر إلى اسم وخبر^(٢).
- ٥- أفعال المقاربة تفتقر إلى اسم وخبر^(٣).
- ٦- ظن وأخواتها تفتقر إلى فاعل ومفعولين^(٤).
- ٧- أعطى وأخواتها تفتقر إلى فاعل ومفعولين^(٥).
- ٨- أعلم وأرى - وما ضمن معنهما - تفتقر إلى فاعل وثلاثة مفاعيل^(٦).
- ٩- الفعل يفتقر إلى فاعل^(٧) إذا كان الفعل لازما.
- ١٠- الفعل يفتقر إلى فاعل ومفعول^(٨) إذا كان الفعل متعديا لواحد.

-
- (١) انظر : شرح المفصل ج١/ ١٧١ وما بعدها، ج٣/ ١٧٥، ج٣/ ٣٦١، ارتشاف ج٢/ ٥٠، مع ج١/ ٣١٨ وما بعدها، شرح الكافية ج٢/ ٧٧، شرح الأشموني / ٣١٠ وما بعدها، ج٣/ ٩٢ وما بعدها، الأشباه ج٣/ ١٠٢ وما بعدها، المفرد والمؤلف / ٧١، الخلاصة النحوية / ٨٠.
 - (٢) انظر : الكتاب ج١/ ٢٣، ٤٥، المتنضب ج٤/ ١٢٦، شرح المفصل ج٣/ ٣٥٤، ٣٦٣ وما بعدها، الخلاصة النحوية / ١١٣، التضام في النحو العربي / ٤٦، قرينة الرتبة وقيمتها في النحو العربي / ١٠٦، علاقات الاقتران في الجملة العربية / ١٥.
 - (٣) انظر : المتنضب ج٣/ ٦٨ وما بعدها، ٣٩١ وما بعدها، ج٤/ ١٢٦، الخلاصة النحوية / ١١٨، التضام في النحو العربي / ٤٦، قرينة الرتبة وقيمتها في النحو العربي / ١٠٦، علاقات الاقتران في الجملة العربية / ١٥.
 - (٤) انظر: الكتاب ج١/ ٣٩ وما بعدها، ٤٥ ج٢/ ٣٦٨، المتنضب ج٣/ ٩٥، ١٨٨ وما بعدها، ج٤/ ١٢٦، مع ج٢/ ١٥٩، الخلاصة النحوية / ١٥٦، وتنسيق أفضل للجهود الرامية إلى تطوير اللغة العربية / ٢٨٩.
 - (٥) انظر: الكتاب ج١/ ٣٧، المتنضب ج٣/ ١٨٨ وما بعدها، الخلاصة النحوية / ١٥٤.
 - (٦) انظر : الكتاب ج١/ ٤١، الخصائص ج٢/ ٦٢، شرح الأشموني ج٢/ ٥٥ وما بعدها، الخلاصة النحوي / ١٥٧ وما بعدها.
 - (٧) انظر : الكتاب ج١/ ٢٣، المتنضب ج٢/ ٥٩، ج٣/ ٦٨، ج٤/ ٥٠، ١٢٦، الخصائص ج٢/ ٣٩٧، دلائل الإعجاز / ٥ من المدخل، شرح المفصل ج١/ ١٤٢، ج٣/ ٣٩١ وما بعدها، مع الموامع ج١/ ٣٨٩، شرح الأشموني ج٢/ ٦٣، ٦٥، القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقديرى والمحل / ٤٩، ٥٢، الأصول دراسة إستيمولوجية للفكر اللغوى عند العرب / ٢٢٥، التضام وقيود التوارد / ١٠١ وما بعدها، التضام في النحو العربي / ٤١، الخلاصة النحوية / ٨٠، ١٢٤، قرينة الرتبة وقيمتها في النحو العربي / ١٠٦، قرينة الربط في النحو العربي / ٣٦٨، الافتقار في النحو العربي / ١٩، علاقات الاقتران في الجملة العربية / ١٤.
 - (٨) انظر : دلائل الإعجاز / ٥ من المدخل، شرح المفصل ج١/ ١١٣، التضام وقيود التوارد / ١٠٢.

- ١١- الفعل يفتقر إلى نائب الفاعل^(١) إذا كان الفعل مبنيًا للمفعول.
- ١٢- الحال تفتقر إلى صاحبها^(٢).
- ١٣- الحال الجملة تفتقر إلى رابط^(٣).
- ١٤- الاسم المبهم^(٤) يفتقر إلى تمييز^(٥) أو إلى وصف أو إلى إضافة^(٦).
- ١٥- جملة القسم تفتقر إلى جملة الجواب^(٧).
- ١٦- شبه الجملة يفتقر إلى ما يتعلق به^(٨).
- ١٧- المضاف يفتقر إلى المضاف إليه^(٩).
- ١٨- المصدر العامل يفتقر إلى معموله^(١٠).

-
- (١) انظر: المنتخب ج٤/ ٥٠، القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقديرى والمحل/ ٤٩، الخلاصة النحوية، ٨٠، ١٢٥، التضام وقبود التوارد/ ١٠٢، الافتقار في النحو العربى/ ١٩.
 - (٢) انظر: دلائل الإعجاز/ ٤ من المدخل، علاقات الاقتران في الجملة العربية/ ١٥.
 - (٣) انظر: شرح المفصل ج١/ ٣٩٤ وما بعدها، ٣٩٩، ٤٤٤، شرح الكافية ج٢/ ٧٧ وما بعدها، ارتشاف ج٢/ ٣٦٤ وما بعدها، مع ج٢/ ٢٤٩ وما بعدها، شرح الأشموني ج٢/ ٢٧٧ وما بعدها، ج٣/ ٩٣، الخلاصة النحوية/ ٨٠، ١٦٥.
 - (٤) يقول الأشموني "المبهم المفتقر إلى تمييز نوعان : جملة ومفرد دال على مقدار..." ج٢/ ٢٩١، وانظر: شرح التصريح ج١/ ٣٩٦.
 - (٥) انظر: دلائل الإعجاز/ ٥ من المدخل، اللغة العربية معناها ومبناها/ ٩٤، الخلاصة النحوية/ ٨٠، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث/ ٣٣٦، علاقات الاقتران في الجملة العربية/ ١٤، الافتقار في النحو العربى/ ٢٠.
 - (٦) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها/ ٩٤، الخلاصة النحوية/ ٨٠، مقالات في اللغة والأدب/ ٧٢.
 - (٧) انظر: الخصائص ج٢/ ٦٢، ٣٩٧، شرح المفصل ج٣/ ٣٠١، ج٤/ ٢٢٠، ٢٢٢، شرح الكافية ج٤/ ٣٠٣، الأساليب الإنشائية في النحو العربى/ ١٤٨.
 - (٨) انظر: مع الموامع ج١/ ٧٥، الخلاصة النحوية/ ١٧، ٨٠.
 - (٩) انظر: المنتخب ج٤/ ١٤٣، دلائل الإعجاز/ ٤ من المدخل، شرح المفصل ج٢/ ٢٥١، ٢٥٤، المفرد والمؤلف/ ٧٢، ارتشاف الضرب ج٢/ ٥٣٣، القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقديرى والمحل/ ٤٩، اللغة العربية معناها ومبناها/ ٩٤، التضام وقبود التوارد/ ١٠١ وما بعدها، مقالات في اللغة والأدب/ ٧٢، المدخل إلى دراسة النحو العربى ج١/ ٣١٢، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث/ ٣٣٤، التضام في النحو العربى/ ٤١، علاقات الاقتران في الجملة العربية/ ١٤، الافتقار في النحو العربى/ ٢٠، قرينة الرتبة وقيمتها في النحو العربى/ ١٠٦.
 - (١٠) انظر: دلائل الإعجاز/ ٥ من المدخل.

- ١٩ - اسم الفاعل العامل يفتقر إلى معموله^(٣).
- ٢٠ - اسم المفعول العامل يفتقر إلى معموله^(٣).
- ٢١ - الصفة المشبهة تفتقر إلى معمولها^(٣).
- ٢٢ - النعت يفتقر إلى المنعوت^(٣).
- ٢٣ - النعت الجملة يفتقر إلى رابط^(٣).
- ٢٤ - التوكيد يفتقر إلى المؤكد^(٣).
- ٢٥ - عطف البيان يفتقر إلى متبوعه^(٣).
- ٢٦ - المعطوف بالحرف يفتقر إلى المعطوف عليه^(٣).
- ٢٧ - البديل يفتقر إلى المبدل منه^(٣).
- ٢٨ - اسم الفعل العامل يفتقر إلى معموله^(٣).

-
- (١) انظر: دلائل الإعجاز / ٤ من المدخل، الخلاصة النحوية / ١٢٧.
- (٢) انظر: دلائل الإعجاز / ٤ وما بعدها من المدخل، الخلاصة النحوية / ١٢٧.
- (٣) انظر: دلائل الإعجاز / ٥ من المدخل، الخلاصة النحوية / ١٢٨.
- (٤) انظر: دلائل الإعجاز / ٤ من المدخل، المفرد والمؤلف / ٧٢، شرح الكافية ج٢ / ٧٧، القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقديرى والمحل / ٤٩، التضام وقيود التوارد / ١٠٢، المدخل إلى دراسة النحو العربى ج١ / ٣١٢، التوابع في لغة القرآن / ٢٢٥ "رسالة دكتوراه بدار العلوم"، علاقات الاقتران في الجملة العربية / ١٥.
- (٥) انظر: المفرد والمؤلف / ٧٣، شرح الكافية ج٢ / ٧٧، ٣٢٤، ج٣ / ٣٢١، شرح الأشموني ج١ / ٢٣٧ وما بعدها، ج٣ / ٩٢ وما بعدها، حاشية الصبان ج٣ / ٩٢، وما بعدها.
- (٦) انظر: دلائل الإعجاز / ٤ من المدخل، القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقديرى والمحل / ٤٩، التضام وقيود التوارد / ١٠٢، علاقات الاقتران في الجملة العربية / ١٥.
- (٧) انظر: دلائل الإعجاز / ٤ من المدخل، القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقديرى والمحل / ٤٩، التضام وقيود التوارد / ١٠٢، علاقات الاقتران في الجملة العربية / ١٥.
- (٨) انظر: شرح الأشموني ج٣ / ١٥٠، دلائل الإعجاز / ٤ من المدخل، القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقديرى والمحل / ٤٩، التضام وقيود التوارد / ١٠٢، علاقات الاقتران في الجملة العربية / ١٥.
- (٩) انظر: دلائل الإعجاز / ٤ من المدخل، المفرد والمؤلف / ٧٣، القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقديرى والمحل / ٤٩، التضام وقيود التوارد / ١٠٢، علاقات الاقتران في الجملة العربية / ١٥.
- (١٠) انظر: الخصائص ج٢ / ٣٩٧، القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقديرى والمحل / ٣١.

٢٩- جواب الشرط الذى لا يصلح أن يكون شرطاً يفتقر إلى رابط^(١).

ويلاحظ على ما سبق من إحصاء للأبواب التى تفتقر إلى غيرها افتقارا غير متأصل ما يلى :

أولا : أن هذه الأبواب محصورة العدد من حيث هي أبواب فهي - كما يبدو من الحصر - تسعة وعشرون بابا، وهى غير محصورة العدد إذا قصدنا بالحصر ألفاظ هذه الأبواب، فالألفاظ هذه الأبواب تحالف من حيث العدد الألفاظ التى تفتقر افتقارا متأصلا، حيث إن الألفاظ التى تفتقر افتقارا متأصلا - كما سبق^(٢) - محصورة العدد من حيث هي ألفاظ.

هذا ، والأبواب التى تفتقر هذا النوع من الافتقار - غير المتأصل - تقسم إلى قسمين: قسم : يمكن حصر ألفاظه مثل الأبواب التى تمثلها - فى الحصر السابق - الأرقام : ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٢٨ . فالأبواب التى تمثلها هذه الأرقام - وهى أبواب : كان وأخواتها، وأفعال المقاربة، وظن وأخواتها، وأعطى وأخواتها، وأعلم وأرى وما ضمن معناهما، واسم الفعل العامل - محصورة الألفاظ، وإن كان ما تفتقر إليه هذه الألفاظ - من اسم وخبر أو فاعل ومفعولين أو فاعل وثلاثة مفاعيل أو المعمول - لا يمكن حصر ألفاظه، فهي تند عن الحصر، حيث إنها تشمل كل ما يصلح أن يكون معمولا لأي من أفعال الأبواب التى تمثلها الأرقام السابقة.

والقسم الثانى : لا يمكن حصر ألفاظه، ويمثل هذا القسم - فى الحصر السابق - الأبواب التى تحمل باقى الأرقام.

ثانيا : أن هذه الأبواب التى تفتقر افتقارا غير متأصل تنقسمها بعض أبواب الصرف والنحو، فمنها الجامد مثل : التمييز، ومنها المشتق مثل : اسم الفاعل واسم

(١) انظر : المقتضب ج٢/ ٦٩ وما بعدها، شرح المفصل ج٤/ ٨٩ وما بعدها، ٩٧، ٢٢٢ ، ج٣/ ٦١٤، شرح الكافية ج٢/ ١٧٢ ، ج٤/ ١١٥ وما بعدها، ٣٩٥ وما بعدها، مع ج٢/ ٤٥٧ وما بعدها، مقالات فى اللغة والأدب / ٧٢ ، ٣٥٧ ، اللغة العربية معناها ومبناها/ ٢١٦، الخلاصة النحوية/ ١٣٣، علاقات الاقتران فى الجملة العربية/ ١٤ .

(٢) انظر : ٣٧ من هذا البحث .

المفعول والحال، ومنها المبني مثل : الأفعال الواردة في الحصر إذا كانت في صيغة الماضي أو صيغة الأمر، ومنها المعرب مثل الأفعال الواردة في الحصر إذا كانت في صيغة المضارع، ومنها اللازم مثل : الفعل اللازم، ومنها المتعدي مثل : الأفعال المتعدية، ومنها النكرة مثل : الحال والتمييز، ومنها المعرفة مثل : المبتدأ، فإذا كان هذا حال الأبواب التي تفتقر افتقارا غير متأصل، وكان حال الألفاظ التي تفتقر افتقارا متأصلا هو - كما سبق - الجمود وكان طابعها العام هو البناء وأنه لا يتطرق إليها الإعراب والتعريف إلا في القليل النادر من هذه الألفاظ، فإذا كان الأمر كذلك فمعنى هذا أن ظاهرة الافتقار غير المتأصل يتطرق إلى أبوابها من ظواهر الصرف والنحو أكثر مما يتطرق إلى ألفاظ ظاهرة الافتقار المتأصل، فظاهرة الافتقار غير المتأصل يتطرق إلى أبوابها الجمود والاشتقاق والبناء والإعراب واللزوم والتعدي والتنكير والتعريف، على حين أن ظاهرة الافتقار المتأصل لا يتطرق إلى ألفاظها شيء من الاشتقاق ، ولا من اللزوم ، ولا من التعدي ، ولا من التنكير، ويتطرق إليها فقط الجمود والبناء وفي القليل الإعراب والتعريف.

ثالثا : أنه يمكن تقسيم هذه الأبواب إلى طوائف :

١ - طائفة: الأفعال وما تفتقر إليه، وتشمل الأبواب التي تمثلها الأرقام من ٤ إلى ١١ وهي أبواب: كان وأخواتها، وأفعال المقاربة، وظن وأخواتها، وأعطى وأخواتها، وأرى وأخواتها، والفعل اللازم، والفعل المتعدي لواحد، والفعل المبني للمفعول

٢ - طائفة: ما يعمل عمل الفعل وما تفتقر إليه، وتشمل الأبواب التي تمثلها الأرقام من ١٨ إلى ٢١ بالإضافة إلى الباب الذي يمثله رقم ٢٨، وهي أبواب : المصدر العامل، واسم الفاعل العامل، واسم المفعول العامل، والصفة المشبهة العاملة، واسم الفعل العامل.

٣ - طائفة: التوابع وما تفتقر إليه، وتشمل الأبواب التي تمثلها الأرقام ٢٢، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، وهي أبواب: النعت، والتوكيد، وعطف البيان، وعطف النسق، والبدل .

٤- طائفة: الجملة وشبه الجملة وما تفتقر إليه، وتشمل الأبواب التي تمثلها الأرقام ١، ٣، ١٣، ١٥، ١٦، ٢٣، ٢٩ وهي أبواب: جملة الصلة، وجملة الخبر، وجملة الحال، وجملة القسم، وشبه الجملة، وجملة النعت، وجملة جواب الشرط الذي لا يصلح أن يكون شرطاً.

٥- تبقى أربعة أبواب لا تدخل تحت طائفة من الطوائف الأربع السابقة وهي الأبواب التي تمثلها الأرقام ٢، ١٢، ١٤، ١٧. وهي أبواب: المبتدأ، والحال، والتميز، والمضاف، ومما سبق في هذه الملاحظة نستطيع أن نقول: إن الافتقار غير المتأصل يدخل جل أبواب النحو، وهو في هذا يخالف الافتقار المتأصل، الذي لم يتجاوز في ألفاظه الأدوات إلا في القليل النادر^(١).

رابعا: أن جميع الألفاظ التي تمثل هذه الأبواب - مع القول بعدم استطاعة حصرها - تفيد - إذا قرئت أو سمعت ألفاظا مفردة خارج السياق اللغوي - فائدة جزئية - غير تامة ولا يحسن السكوت عليها - تتمثل في المعنى المعجمي لهذه الألفاظ، فإذا قرأنا أو سمعنا ألفاظا مفردة نحو (محمد، وكسا، وبات، ومسرعة، وإردبا، قائم) فإن كل لفظ من هذه الألفاظ يفيد فائدة جزئية هي المعنى المعجمي لهذه الألفاظ، وذلك لأن هذه الألفاظ ذات مواد اشتقاقية يرجع إليها في المعجم^(٢).

ويستثنى من هذا الحكم ألفاظ التوكيد إذا كان التوكيد لفظيا في الأدوات، فإذا قيل: من المنزل من المنزل خرجت، فالتوكيد هو (من) الثانية، والمؤكد هو (من) الأولى، ومع ذلك لم تفد شيئا، لأن المؤكد من الألفاظ المفتقرة تأصلا إلى غيرها، هذا، وجميع الألفاظ المفتقرة تأصلا تخالف فيما سبق في هذه الملاحظة الألفاظ التي تمثل الأبواب النحوية المفتقرة افتقارا غير متأصل حيث إن الألفاظ المفتقرة تأصلا لا تفيد - كما سبق^(٣) - أي فائدة - جزئية أو غير جزئية - خارج السياق اللغوي، فهي ألفاظ تركيبية ليس لها مواد اشتقاقية يرجع إليها في المعجم، ولذلك ليس لهذه الألفاظ معان معجمية تفيدها خارج السياق.

(١) انظر: ٣٣ وما بعدها من هذا البحث.

(٢) انظر: ٣١ من هذا البحث.

(٣) انظر: ٣١ وما بعدها من هذا البحث.

خامسا : أن أبواب الطائفة الأولى من الطوائف الأربع التى قسمت إليها الأبواب المفتقرة افتقارا غير متأصل - فيما سبق - وهى طائفة الأفعال وما تفتقر إليه تفيد فائدة تامة يحسن السكوت عليها إذا ضام كل فعل منها ما يفتقر إليه^(١)، فكان وأخواتها تفيد فائدة تامة إذا ضامت الاسم والخبر^(٢)، والحال نفسها مع أفعال المقاربة^(٣)، وظن وأخواتها تفيد كذلك فائدة تامة بعد مضامة الفاعل والمفعولين^(٤)، وأعلم وأرى وما ضمن معناهما تفيد فائدة تامة بعد مضامة الفاعل والمفاعيل الثلاثة^(٥)، والفعل اللازم يفيد فائدة تامة إذا ضام فاعله^(٦)، والفعل المتعدى لواحد يفيد فائدة تامة مع فاعله ومفعوله، والفعل المبني للمفعول يفيد فائدة تامة مع نائب فاعله^(٧).

ويستثنى من أبواب هذه الطائفة : (ما دام) من أخوات كان، و (أعطى وأخواتها) أما (ما دام) فهى عندما تضام ما تفتقر إليه من اسم وخبر فإن المعنى لا يكتمل ، ولا يكون الكلام مفيدا ، يقول ابن يعيش " أما دام من قولك : ما دام زيد جالسا فليست (ما) فى أولها حرف نفى ... إنها (ما) ها هنا مع الفعل بتأويل المصدر والمراد به الزمان ... وما يدل على أن (ما) مع ما بعدها زمان أنها لا تقع أولا فلا يقال : ما دام زيد قائما ويكون كلاما تاما ، ولا بد أن يتقدمه ما يكون مظهروفا " ^(٨) نحو قولك : لا أكلمك ما دام زيد قاعدا، وهذا الكلام من ابن يعيش فى (ما دام) يذكرنا بما نقلنا من قبل^(٩) عن ابن جنى وابن يعيش نفسه وعن الأول نقله السيوطى من أن

(١) انظر : الكتاب جـ ١ / ٢١ ، المفرد والمؤلف / ١٨ ، ٨٦ ، شرح المفصل جـ ٣ / ٣٩١ .

(٢) انظر : الكتاب جـ ١ / ٢٣ ، ٤٥ ، المقتضب جـ ٤ / ١٢٦ ، الخصائص جـ ١ / ٧٢ ، جـ ٢ / ٦٢ .

(٣) انظر : شرح المفصل جـ ٣ / ٣٩١ وما بعدها .

(٤) انظر : الكتاب جـ ١ / ٣٩ وما بعدها ، ٤٥ ، المقتضب جـ ٣ / ٩٥ ، ١٨٨ وما بعدها ، جـ ٤ / ١٢٦ ،

الخصائص جـ ٢ / ٦٢ ، التضام فى النحو العربى / ٤٥ وما بعدها .

(٥) انظر : الكتاب جـ ١ / ٤١ ، ٤٣ ، الخصائص جـ ٢ / ٦٢ .

(٦) انظر : الكتاب جـ ١ / ٢٣ ، المقتضب جـ ٢ / ٥٩ ، جـ ٤ / ١٢٦ ، الخصائص جـ ١ / ٧٢ ، جـ ٢ / ٣٩٧ ،

المفرد والمؤلف / ١٨ ، ٧٧ ، ٨٦ ، شرح المفصل جـ ٣ / ٣٩١ وما بعدها ، الافتقار فى النحو العربى /

١٩ .

(٧) انظر : الخصائص جـ ١ / ٧٢ ، الافتقار فى النحو العربى / ١٩ .

(٨) شرح المفصل جـ ٣ / ٣٨٢ .

(٩) انظر : ٤١ ، ٤٢ من هذا البحث .

الكلام يكون تاما فإذا زيد عليه عاد ناقصا، فالجمله قبل دخول (ما دام) كانت (زيد قاعد) وهي تامة الفائدة، فلما دخلت عليها (ما دام) عادت ناقصة.

وأما أعطى وأخواتها فهي قد تفيد فائدة تامة يحسن السكوت عليها مع الفاعل وأحد المفعولين فقط، وإذا أريد الدقة والتحديد في الإفادة جئ بالمفعولين مع الفاعل^(١). يقول المبرد في تعليل هذا الاستثناء: إن أعطى "فعل حقيقى يقع مفعولاه مختلفين تقول: أعطيت زيدا، فتخبر أنه كان منك عطاء، وإن شئ ، أن تذكره بعد ذكرته"^(٢).

سادسا: أن أبواب الطائفة الثانية - وهي طائفة ما يعمل عمل الفعل وما تفتقر إليه - تفيد فائدة تامة يحسن السكوت عليها إذا ضامت ما تفتقر إليه في حال دون حال، فهي تفيد مع ما تفتقر إليه فائدة تامة إذا كان ما يعمل عمل الفعل هو المسند إليه في الجملة وما يفتقر إليه هو المسند نحو: القائم على، والمكافأ المجد، وهي لا تفيد فائدة يحسن السكوت عليها إذا كان ما يعمل عمل الفعل في غير موقع المسند إليه في الجملة نحو قوله تعالى (ربنا أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها)^(٣) فاسم الفاعل العامل عمل الفعل في هذه الآية أتى في موقع النعت السببى، وليس في موقع المسند إليه، وهو - اسم الفاعل - مفتقر إلى معموله (أهلها) وإذا نطق أو استقل في النطق اسم الفاعل مع معموله لم يفيدا فائدة يحسن السكوت عليها نحو: الظالم أهلها؛ لعدم توافر ركنى الإفادة في الجملة: المسند والمسند إليه.

ويستثنى من أبواب هذه الطائفة - طائفة ما يعمل عمل الفعل - اسم الفعل العامل؛ لأنه يفيد فائدة يحسن السكوت عليها في كل حال إذا ضام ما يفتقر إليه من معمول، يقول ابن جنى: "فالتام هو المفيد أعنى الجملة وما كان في معناها من نحو: صه، وإيه"^(٤).

(١) انظر: الكتاب ج١/ ٣٧.

(٢) المقتضب ج٣/ ٨٨ أو ما بعدها.

(٣) سورة النساء آية ٧٥.

(٤) الخصائص ج١/ ٧٢، ج٢/ ٣٩٧.

سابعاً : أن أبواب الطائفة الثالثة - وهي طائفة التوابع وما تفتقر إليه - لا تفيد فائدة يحسن السكوت عليها إذا ضامت ما تفتقر إليه من متبوعات؛ وذلك لأنه لا يتوافر في هذا التركيب - التابع والمتبوع - المسند والمُسند إليه اللذان هما الأساس في كل تركيب نحوي مفيد فائدة تامة يحسن السكوت عليها^(١)، مع أنه قد يكون المتبوع مسنداً أو مسنداً إليه في بعض التراكيب والفائدة لا تكون تامة بأحدهما فقط، وحتى تكون الفائدة تامة؛ لا بد من وجود عنصر نحوي آخر غير التابع والمتبوع يقوم بالوظيفة الناقصة في التركيب^(٢)، فإذا كان المتبوع مسنداً إليه فهو محتاج إلى المسند، وإذا كان المتبوع مسنداً فهو محتاج إلى مسند إليه نحو قولنا: الخلاصة النحوية كتاب قيم، فكلمة (الخلاصة) أتت مسنداً إليه في الجملة وكلمة (النحوية) أتت تابعا - نعتا - والإفادة - بهما فقط - لا تكتمل، فهما في حاجة إلى المسند وهو كلمة (كتاب) وكذلك القول في المسند وتابعه في الجملة السابقة نفسها حيث لا تكتمل الإفادة بهما فقط، فهما في حاجة إلى المسند إليه في الجملة وهو كلمة (الخلاصة).

ثامناً : أن أبواب الطائفة الرابعة - وهي طائفة الجملة وشبه الجملة وما تفتقر إليه - لا تفيد فائدة تامة يحسن السكوت عليها إذا ضامت ما تفتقر إليه، فجملة الصلة، وجملة الخبر، وجملة الحال، وجملة النعت، يفتقر كل منها إلى رابط، وإذا ضامت كل منها الرابط فلن تفيد فائدة تامة؛ لأن جملة الصلة تظل مرتبطة في اكتمال فائدتها بجملة الموصول أحد عناصر بنائها، وجملة الخبر ترتبط في فائدتها بالمبتدأ، وجملة

(١) انظر: الكتاب ج١/٢٣، المقتضب ج٤/١٢٦، المفرد والمؤلف/ ١٨، ٧١، ٧٧، ٨٦، الافتقار في النحو العربي/ ١٨ وما بعدها، المقتضب ج٣/١٩٩، شرح المفصل ج١/١٧١ وما بعدها، ١٧٥، ٣٩٤ وما بعدها، ٣٩٩، ٤٤٤، ج٢/١١٦ وما بعدها، شرح الكافية ج٢/٧٧، ج٢/٣٢٤، ج٣/٩٣، ج٣/٩٣، ارتشاف ج١/٥٢٣، ج٢/٥٠، ٣٦٤ وما بعدها، شرح الأشموني ج٢/٢٧٧ وما بعدها/ الأشباه ج٢/١٤٨ ما بعدها، مع ج١/٢٨١، ٣١٨ وما بعدها، ج٢/١٤٩.

(٢) انظر: المفرد والمؤلف / ١٨، ٨٦.

الحال ترتبط في فائدتها بجملة صاحب الحال أحد عناصرها، وجملة النعت ترتبط في فائدتها بجملة المنعوت أحد عناصرها^(١).

وكذلك جملة جواب الشرط الذى لا يصلح أن يحل محل الشرط تفتقر إلى رابط، وإذا ضامت هذا الرابط فإنها - جواب الشرط والرابط - لا يفيدان فائدة يحسن السكوت عليها، وحتى تتم الفائدة لابد من مضامة أداة الشرط وجملة الشرط للجواب والرابط.

ويستثنى من أبواب هذه الطائفة - طائفة الجملة وشبه الجملة وما تفتقر إليه - جملة القسم وشبه الجملة، فجملة القسم تفتقر إلى جملة جواب القسم، وإذا تضامتا أفادت^(٢)، نحو: أقسم بالله لينتصرن الإسلام، وشبه الجملة تفتقر إلى ما تتعلق به، وإذا ضامت ما تتعلق به أفادا فائدة يحسن السكوت عليها في حال دون حال، فإذا كان ما تتعلق به في موقع المسند إليه وهي - شبه الجملة - في موقع المسند أفادا فائدة يحسن السكوت عليها نحو قولنا: محمد في الحديقة، وعلى أمامك، ولا يفيدان - شبه الجملة وما تتعلق به - في غير الحال السابقة، فإذا قلنا: خرج محمد من المنزل، فشبه الجملة يفتقر إلى المسند (خرج) وهما معا لا يفيدان فائدة تامة؛ إذ يظلان في حاجة إلى المسند إليه (الفاعل) لتتم الفائدة.

تاسعا: أن الأبواب الأربعة الأخيرة - التى لا تدخل تحت طائفة من الطوائف الأربع السابقة - وهى أبواب: المبتدأ والحال والتمييز والمضاف لا تقيد فائدة تامة إذا ضامت ما تفتقر إليه - فيما عدا المبتدأ - فالحال إذا ضامت صاحبها لا يفيدان فائدة تامة على الرغم من إمكان ورود صاحب الحال مسندا إليه أو مسندا في الجملة؛ لأن الفائدة ترتبط بالركن الثانى - الذى يقع في موقع ما يتمم صاحب الحال -

(١) انظر: المختضب ج٣/١٩٩، شرح الفصل ج١/١٧١ وما بعدها، ١٧٥، ٣٩٤ وما بعدها، ٣٩٩، ٤٤٤ ج٢/١١٦ وما بعدها، شرح الكافية ج٢/٧٧، ج٢/٣٢٤، ج٣/٩٣، مع ج١/٢٨١، ٣١٨ وما بعدها، ج٢/٢٤٩، ارتشاف ج١/٥٢٣، ج٢/٥٠، ٣٦٤ وما بعدها، شرح الأشموني ج٢/٢٧٧ وما بعدها، الأشباه ج٢/١٤٨ وما بعدها، الجملة الوصفية في النحو العربي ٢٣/٢٣ رسالة ماجستير بدار العلوم " .

(٢) انظر: شرح الفصل ج٤/٢١٩ وما بعدها، ٢٧٧، خصائص ج٢/٣٩٧.

فإذا قلنا: جاء زيد راكباً، فصاحب الحال (زيد) أتى في موقع المسند إليه، فإذا ضام صاحبُ الحال الحال وقلنا: (زيد راكباً) كانت الفائدة غير تامة، إذ يحتاج التركيب إلى المسند، فإذا صار الكلام على نحو (جاء زيد راكباً) صار تاماً، حتى في حالة مجيء الحال سادة مسند المسند، نحو قولنا: ضربى العبد مسيئاً، فالحال هنا إذا ضامت صاحبها لم يفيداً - معا - فائدة يحسن السكوت عليها، فإذا قلنا (العبد مسيئاً) لم تكن الجملة مفيدة، إذ يحتاجان إلى المسند إليه (ضربى).

والتمييز - كذلك - إذا ضام المميز أياً كان نوعه^(١) لا يفيدان فائدة يحسن السكوت عليها، على الرغم من إمكان ورود المميز مسنداً إليه في الجملة نحو قوله تعالى: (واشتعل الرأس شيباً)^(٢).

والمضاف - كذلك - إذا ضام المضاف إليه - وهو المفتقر إليه - لا يفيدان فائدة يحسن السكوت عليها^(٣)، على الرغم من إمكان ورود المضاف مسنداً أو مسنداً إليه في التراكيب، إذ يظنان - المضاف والمضاف إليه - في حاجة ما تكتمل به الفائدة فإذا كان المضاف في موقع المسند احتاج - لتكتمل الفائدة - إلى ما يقع في موقع المسند إليه كما في نحو: المال مال الله، وإذا كان المضاف في موقع المسند إليه احتاج - لتكتمل الفائدة - إلى ما يقع في موقع المسند كما في نحو: نزل كتاب الله في رمضان.

ويخالف الأبواب الثلاثة السابقة فيما سبق باب المبتدأ إذ إنه يفيد فائدة تامة يحسن السكوت عليها إذا ضام ما يفتقر إليه وهو الخبر^(٤).

ويمكن أن نخلص مما سبق من ملاحظات بدءاً من الملاحظة الثالثة حتى الملاحظة التاسعة إلى حقيقة هامة مفادها أن افتقار الباب النحوى المعين إلى غيره من الأبواب دليل افتقار إلى اكتمال الدلالة.

(١) انظر: الأشمونى ج٢/ ٢٩١، شرح التصريح ج١/ ٣٩٦، وانظر حاشية (٦) من ٥٧ من هذا البحث.

(٢) سورة مريم آية ٤.

(٣) انظر: المفرد والمؤلف / ١٨، ٨٦.

(٤) انظر: الكتاب ج١/ ٢٣، المقضب ج٣/ ٩٥، ج٤/ ١٢٦، الخصائص ج١/ ٧٢، ج٢/ ٣٩٧، شرح المفصل ج١/ ١٧٢، ج٢/ ١١٧، ج٤/ ٢٢٢، المفرد والمؤلف / ١٨، ٧١، ٨٦، نحو تنسيق أفضل للجهود الرامية إلى تطوير اللغة العربية / ٢٨٨، الانفتار في النحو العربى / ١٩.

عاشرا : أن طابع الافتقار غير المتأصل في هذه الأبواب هو الذى صيرها من قرائن النحو لأننا إذا علمنا ما يفتقر إليه الباب فإن حضور هذا الباب في السياق يدل على ما يفتقر إليه الباب^(١)، فإن وجد المبتدأ فهو قرينة الخبر^(٢)، وإن لم يكن موجودا قيل بحذفه وينبغى تقديره ، وإذا وجد الفعل فهو قرينة الفاعل، فإن لم يوجد الفاعل في السياق النصي قيل بحذفه أو استارته ووجب تقديره، وإذا وجد القسم فهو قرينة الجواب، وإن لم يكن موجودا قيل بحذفه وتصيد ما يدل عليه من السياق^(٣) أو من المقام؛ إذ لا حذف إلا بدليل، وهكذا في باقى الأبواب التى تفتقر الافتقار غير المتأصل، يقول أستاذنا الدكتور/ تمام حسان : " فإن تقدير واحد من ألفاظ الجملة دليل على أنه عنصر من ضميمة، وأن أحد عناصر هذه الضميمة موجود يتطلب تقدير رصيفه الذى لم يذكر... وهكذا يبدو أن قرينة التلازم قرينة موافقة إذ تسعى إلى ضم اللفق للفق حفاظا على المعنى النحوى وإبانة له ورجوعا بالجملة إلى الأصول الثابتة التى قررها النحاة"^(٤). ومما سبق في هذه الملاحظة نستطيع القول بأن افتقار الأبواب النحوية السابقة الذكر افتقارا غير متأصل يعد مسوغا من مسوغات القبول بالتقدير حذفًا واستارا في النحو العربى^(٥).

حادى عشر: أن الموقعية بين هذه الأبواب التى تفتقر إلى غيرها افتقارا غير متأصل وبين ما تفتقر إليه موقعية متنوعة بين موقعية ثابتة أى يجب فيها حفظ المواقع بين الأبواب النحوية كما قضت بذلك قواعد النحاة، فلا يجوز في هذا النوع من الموقعية أن يتبادل الباب المفتقر الموقع مع الباب المفتقر إليه، بل يلتزم كل باب الموقع الذى حددته له قواعد النحاة، وهذا النوع من الموقعية يتحقق في أبواب:

-
- (١) انظر: البيان في روائع القرآن ج١/ ٢٤ وما بعدها، القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقديرى والمحل/ ٤٩ وما بعدها، ٥٢، التضام وقبود التوارد/ ١٠١، ١٠٣، ١٠٥، التضام في النحو العربى/ ٤١ وما بعدها.
- (٢) انظر: الكتاب ج١/ ٢٣.
- (٣) انظر: الخصائص ج٢/ ٦٢.
- (٤) التضام وقبود التوارد/ ١٠٣.
- (٥) انظر: البيان في روائع القرآن ج١/ ٢٤، التضام وقبود التوارد/ ١٠١، ١٠٣، ١٠٥، وحلة البنية واختلاف الأنظمة/ ٣٧، اللغة العربية معناها ومبناها/ ٢٢٣ وما بعدها، القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقديرى والمحل/ ٤٩ وما بعدها، ٥٢.

الفعل اللازم، والفعل المبني للمفعول، والنعت، والتوكيد، وعطف البيان، وعطف النسق، والبدل، والتمييز، والمضاف ، ولا يسمح بالترخيص في الموقعية بين هذه الأبواب وما تفتقر إليه إلا في بعض هذه الأبواب وفي حالة أمن اللبس فقط.

نحو قول الشاعر :

ألا يا نخلة في ذات عرق عليك ورحمة الله السلام

وبين موقعية غير ثابتة يسمح في إطارها بتبادل المواقع بين الباب المفتقر والباب المفتقر إليه مع احتفاظ كل باب منها بموقعه الإعرابي.

وهذا النوع من الموقعية يتحقق في أبواب:المبتدأ،والحال، وشبه الجملة، وقد يعرض لهذه الأبواب وما تفتقر إليه من الأسباب التركيبية أو الأسلوبية ما يوجب حفظ أو ثبات المواقع بينها^(١).

هذا، وتوجد أبواب نحوية يتحقق فيها الافتقار غير المتأصل، ويدخلها النوعان السابقان من الموقعية - الثابتة وغير الثابتة - فباب الفعل المتعدي لواحد - مثلاً - يجب فيه حفظ المواقع بين الفعل والفاعل - كما قضت بذلك قواعد النحاة، فالفعل دائماً له الموقع السابق، والفاعل دائماً له الموقع المتأخر عن الفعل، وفي الباب نفسه نجد أن الموقعية بين الفعل والمفعول المتعدي له موقعية غير ثابتة ، حيث تسمح قواعد النحاة للمفعول بأخذ الموقع السابق الذي هو حق الفعل في الأصل، وهنا يتأخر الفعل عن المفعول، وتوجد موقعية ثالثة في الباب نفسه، وهى الموقعية بين الفاعل والمفعول حيث تسمح القواعد بتبادل المواقع بينهما في الحيز الذى بعد الفعل، فقد يأخذ المفعول موقع الفاعل فيتقدم عليه ويتأخر الفاعل.

وبالطبع لا يستوى المعنى المستفاد من الجملة بين حال وأخرى من حالات تبادل المواقع بين الكلمات التى تمثل أبواباً نحوية، فلكل حال من ترتيب الكلمات في الجملة معناها المراد منها.

(١) سوف نعرض لهذه الحالات بتفصيل في الفصل القادم . انظر : ١٤١ وما بعدها من هذا البحث.

ويمحسن أن نذكر هنا أن قواعد النحاة قضت في بعض الحالات بوجوب حفظ المواقع بين الأركان الثلاثة: الفعل والفاعل والمفعول بهذا الترتيب، وفي حالات أخرى قضت بوجوب عكس المواقع بين الفاعل والمفعول في نطاق تأخرهما معا عن الفعل، وفي حالات أخرى قضت القواعد بوجوب تقدم المفعول على الفعل^(١).

وما سبق في هذه الملاحظة من أنه قد يوجد نوعان من الموقعية في الباب الواحد يقال في أبواب كان وأخواتها، وأفعال المقاربة، وظن وأخواتها، وأعطى وأخواتها، وأعلم وأرى وما ضمن معناهما.

هذا، وقد يطرح - هنا - سؤال مفاده هل يبقى الافتقار قائما بين هذه الأبواب والأبواب التي تفتقر إليها، والحال هذه من جواز السبق والتأخر بين الأبواب بعضها مع بعض؟

والجواب : نعم يبقى الافتقار قائما بين الأبواب بعضها مع بعض رغم جواز السبق والتأخر بين الأبواب بعضها مع بعض، وذلك لأن الداعى إلى القول بالافتقار غير المتأصل في هذه الأبواب هو المعنى والإفادة، وهما المقصودان من كل كلام لغوى صحيح، ويظل المعنى غير مكتمل والإفادة غير تامة حتى يتضام البابان المفتقران إلى بعضهما، أيا كان موقعهما من بعضهما داخل الجملة أو التركيب.

(١) سوف نعرض لهذه الحالات بتفصيل في الفصل القادم . انظر: ١٤١ وما بعدها من هذا البحث .

ثالثاً : الموقعية فى ضوء ظاهرة الاختصاص

الاختصاص "معناه أن يدخل الحرف على مدخول بعينه، وإن كان ذلك له بسبب لفظه، لا بسبب معناه، فمعنى (إنّ) مثلاً هو التوكيد، وهو معنى يمكن الوصول إليه بطرق مختلفة، ولكن (إنّ) تختص بالدخول على الاسم المبتدأ، ومعنى (لم) النفى، وهو معنى عام يمكن التعبير عنه بطرق مختلفة، ولكن (لم) تختص بالدخول على المضارع، على حين تدخل (ما) أختها على الجملة الاسمية، نحو قوله تعالى (وما أنت بهادى العمى عن ضلالتهم)^(١)، وعلى الجملة المنسوخة نحو (ما كان إبراهيم يهودياً ولا نصرانياً)^(٢)، ونحو (ما يكون لنا أن نتكلم بهذا)^(٣) أما (لم) فلا تدخل إلا على المضارع نحو^(٤) (لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين منفكين حتى تأتيهم البينة)^(٥)."

إذن اختصاص الحرف بمدخول معين - كما يرى أستاذنا الدكتور / تمام حسان - يعود إلى لفظ هذا الحرف، وليس إلى المعنى الذى يؤديه هذا الحرف.

وهذه الملاحظة من أستاذنا الدكتور / تمام تذكرنا بالعلة المذكورة فى افتقار بعض الألفاظ فى العربية افتقاراً متأصلاً^(٦)، والتى هي كون الافتقار فى هذه الألفاظ يعود إلى أصل وضع هذه الألفاظ، وما أريد أن أصل إليه من الربط بين العلة المذكورة فى اختصاص الحروف والعلة المذكورة فى الافتقار المتأصل لبعض الألفاظ فى العربية هو أن هناك مساحة مشتركة بين الظاهرتين: ظاهرة الافتقار المتأصل وظاهرة الاختصاص.

(١) سورة النمل آية ٨١.

(٢) سورة آل عمران آية ٦٧.

(٣) سورة النور آية ١٦.

(٤) سورة البينة آية ١.

(٥) الخلاصة النحوية / ٨٠ وما بعدها.

(٦) انظر : ٢٩ وما بعدها من هذا البحث.

وهذا هو ما صرح به أستاذنا الدكتور / تمام، حيث يقول سيادته عن ظاهرة الاختصاص: إنها تشيع "بين الحروف والأدوات حتى إنها تتحول في بعض الحالات إلى افتقار متأصل - أى بحسب أصل الوضع - إلى عنصر لغوى نى شروط خاصة بعينها"^(١).

والمساحة المشتركة بين الظاهرتين هي: الحروف والأدوات، فكما كانت الحروف والأدوات تمثل حقلاً لدراسة ظاهرة الافتقار المتأصل^(٢)، فهي كذلك تمثل حقلاً لدراسة ظاهرة الاختصاص.

إذن الاختصاص "من صفات الحروف والأدوات؛ لأن الأداة إما أن تدخل على نوع معين من الكلمات لا تتعداه إلى غيره فتسمى مختصة، كاختصاص إن وأخواتها بالدخول على الأسماء، واختصاص حروف الجر بذلك أيضاً، واختصاص الجوازم بالدخول على المضارع، وإما أن تصلح الأداة للدخول على مختلف أنواع الكلمات مثل (ما) النافية، وأدوات الاستفهام، وحروف العطف، فتكون غير مختصة"^(٣).

والاختصاص بالمفهوم السابق هو الاختصاص النحوي^(٤)، وهو وجه من وجوه قرينة التضام الذى هو "تطلب إحدى الكلمتين للأخرى فى الاستعمال على صورة تجعل إحداها تستدعى الأخرى ... ولا تقف بدونها"^(٥). وهذا المفهوم يجعلنا نستبعد من الدراسة جانباً من جوانب الاختصاص هو الجانب المعجمى، فإن "للاختصاص جانباً معجمياً أيضاً يتمثل فى أن كلمات المعجم قبائل"^(٦) "ولكل

(١) درجات الخطأ والصواب فى النحو والأسلوب / ٨٢ "مجلة مجمع اللغة العربية" العدد ١٩٨٥/٥٦.

(٢) انظر: ٢٩ وما بعدها، ٣٧ من هذا البحث.

(٣) البيان فى روائع القرآن ج١/ ٨٩، التمهيد فى اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها / ١١٥، ١٤٤ وما بعدها، الخلاصة النحوية / ٨٠ وما بعدها، القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقديرى والمحل / ٤٩، درجات الخطأ والصواب فى النحو والأسلوب / ٨٢، الافتقار فى النحو العربى / ١٣، التضام والتعاقب فى الفكر النحوى / ١٠٨، المدخل إلى دراسة النحو ج١/ ٣٥١.

(٤) انظر: التمهيد فى اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها / ١٤٢، ١٤٤، درجات الخطأ والصواب فى النحو والأسلوب / ٨٢، الخلاصة النحوية / ٨١، البيان فى روائع القرآن ج٢/ ١٠٩، ١١٩.

(٥) اللغة العربية معناها ومبناها / ٩٤، وانظر: ٢٥ وما بعدها من هذا البحث.

(٦) درجات الخطأ والصواب فى النحو والأسلوب / ٨٢، الخلاصة النحوية / ٨١.

تبينة أفرادها الذين إن خرجوا عن مضاربها صاروا لصقاء أو غرباء، فيقبلون بالولاء لا بالنسب في قبيلة أخرى، أو يرفضون فيها رفضاً تاماً، ولييان ذلك نقول : إن الفعل (سعد) مثلاً، لا يمكن إسناده على الحقيقة إلا إلى من يصح وصفه بالسعادة، فهذا الفعل ومشتقات مادته وما يدل من الكلمات على من يصح وصفه بالسعادة وهم الأحياء العقلاء ذوو الأفهام والعواطف كل ذلك من المشتقات والكلمات الأخرى قبيلة واحدة، فإذا خرج الفعل من حدود قبيلته إلى قبيلة الكلمات الدالة على الجهاد، فقلنا: (سعد الحجر) مثلاً، فإن الفعل في هذه الحال يرفض وتنسب الجملة إلى الإحالة، وأما إذا لجأ الفعل إلى قبيلة أقل تعارضاً مع طبيعته من قبيلة الجهاد، فربما لحق بهذه القبيلة لصيقاً أو مولى أو بعبارة أخرى بطريق المجاز، وهكذا نخرج من نطاق الإحالة إلى نطاق المجاز، فنقول مثلاً: (سعد نهارنا بوجودك) وفي كلتا الحالتين : الإحالة والمجاز، تجاهل للاختصاص المعجمي، ولكن الحالة الأولى مرفوضة، وللحالة الثانية مبرراتها الأدبية التي تكون للاستعمال العدولي ؛ لأن المجاز عدول عن المعنى الأصلي إلى المعنى الفني^(١). والذي يجعلنا نستبعد الجانب المعجمي لظاهرة الاختصاص؛ هو أنه لا يتضح فيه جانب التلازم بين اللفظ المختص بمدخول معين ومدخوله ، وجانب التلازم هذا هو ما جعل الاختصاص النحوي أحد وجوه قرينة التضام، وكذلك لا يتضح فيه جانب الاستدعاء لمعين والاستدعاء من خواص التضام^(٢).

والألفاظ^(٣) التي تختص بمدخول معين اختصاصاً نحوياً هي^(٤) : -

(١) التمهيد في اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها / ١٤٥، البيان في روائع القرآن ج٢/ ١٢١ وما بعدها، الخلاصة النحوية / ٨١ وما بعدها، مقالات في اللغة والأدب / ٤٤ وما بعدها، درجات الخطأ والصواب في النحو والأسلوب / ٧٨.

(٢) انظر : ٢٥ وما بعدها، ٧٧ من هذا البحث.

(٣) هناك بحثان عرضاً لأمثلة من هذه الألفاظ المختصة: الأول : للأستاذ الدكتور/ محمد رجب الوزير بعنوان : "علاقات الاقتران في الجملة العربية، دراسة في الفكر النحوي والدراسات اللغوية الحديثة" غير أن سيادته لم يعالج الألفاظ التي ذكرها تحت مسمى الاختصاص وإنما عالجها سيادته تحت مسمى التلازم، وقد سبقت الإشارة إلى هذا البحث في ٣٣ من هذا البحث، والبحث الآخر للدكتورة/ نادية رمضان النجار بعنوان "التضام والتعاقب في الفكر النحوي" وقد عالجت سيادتها الألفاظ التي ذكرتها تحت مسمى الاختصاص. وقد سبقت الإشارة إلى بحث الدكتورة في ٣٣ ، ٥٥ من هذا البحث.

(٤) أذكر هنا بأن ترتيب هذه الألفاظ أتى على ترتيب ألفية ابن مالك لأبواب النحو.

- ١- (ها) التنبيه تختص بالدخول على أسماء الإشارة^(١).
- ٢- (أل) أداة التعريف تختص بالدخول على الأسماء^(٢).
- ٣- (كان وأخواتها) تختص بالدخول على الجملة الاسمية ونسخها^(٣).
- ٤- (ما ، ولا ، ولات ، وإن) المشبهات بليس تختص بالدخول على الجملة الاسمية ونسخها^(٤).
- ٥- (لا) المشبهة بليس تختص بالدخول على النكرات^(٥).
- ٦- (أفعال المقاربة)^(٦) تختص بالدخول على الجملة الاسمية ونسخها^(٧).
- ٧- (أفعال المقاربة) تختص بكون خبرها جملة فعلية فعلها مضارع^(٨).
- ٨- (حرى، واخولق) من أفعال المقاربة يختصان باقتران خبرهما بأن^(٩).

-
- (١) انظر: شرح الكافية ج٤/ ٤٣٢ وما بعدها، شرح الأشموني ج١/ ٩١، المدخل إلى دراسة النحو العربي ج١/ ٣٥٣، علاقات الاقتران في الجملة العربية/ ١٥.
 - (٢) انظر: شرح المفصل ج٣/ ٢٢٢، ٤٧٤ وما بعدها، ارتشاف ج٣/ ١٨٥، شرح الأشموني ج١/ ٩١، المدخل إلى دراسة النحو العربي ج١/ ٣٥٣.
 - (٣) انظر: شرح المفصل ج١/ ٢١١، مع ج١/ ٣٥٢، اللغة العربية معناها ومبناها/ ٢٢٠، الخلاصة النحوية/ ١١٣، علاقات الاقتران في الجملة العربية/ ١٥.
 - (٤) انظر: مع ج١/ ٣٥٢، شرح الأشموني ج١/ ٣٩٥، شرح ابن عقيل ج١/ ١٦٩، اللغة العربية معناها ومبناها/ ٢٢٠، الخلاصة النحوية/ ١١٦.
 - (٥) انظر: شرح الأشموني ج١/ ٣٩٧، حاشية الصبان ج١/ ٣٩٧، شرح ابن عقيل ج١/ ١٧٤، حاشية الحضري ج١/ ١٧٤، الخلاصة النحوية/ ١١٦.
 - (٦) تذكر هنا الاختصاصات الفرعية الداخلة تحت باب أفعال المقاربة لتوفى الظاهرة - الاختصاص - حقها.
 - (٧) انظر: المتقضب ج٣/ ٦٨، ٣٩١، ج٤/ ١٢٦، مع ج١/ ٣٥٢، اللغة العربية معناها ومبناها/ ٢٢٠، الخلاصة النحوية/ ١١٨، علاقات الاقتران في الجملة العربية/ ١٥.
 - (٨) انظر: شرح ابن عقيل ج١/ ١٧٨، الخلاصة النحوية/ ١١٨.
 - (٩) انظر: شرح ابن عقيل ج١/ ١٨٠ وما بعدها، الخلاصة النحوية/ ٨١.

- ٩- (إنَّ وأخواتها) تختص بالدخول على الجملة الاسمية ونسخها^(١).
- ١٠- (لا) التي لنفى الجنس تختص بالدخول على الجملة الاسمية التي ركانها نكرتان ونسخها^(٢).
- ١١- (ظن وأخواتها) تختص - بعد استيفاء الفاعل - بالدخول على الجملة الاسمية ونسخها^(٣).
- ١٢- (حروف الجر)^(٤) تختص بالدخول على الأسماء^(٥).
- ١٣- (منذ، مذ، حتى، الكاف، الواو، رب، التاء) حروف جر تختص بالدخول على الاسم الظاهر^(٦).
- ١٤- (منذ، مذ) حرفا جر يختصان بأسماء الزمان^(٧).
- ١٥- (رُبَّ) حرف جر يختص بالدخول على النكرات^(٨).
- ١٦- (تاء) القسم تختص بالدخول على لفظ الجلالة (الله)^(٩).
- ١٧- (ربما، قلما) يختصان بالدخول على الأفعال^(١٠).

- (١) انظر: الكتاب ج٣/ ١١٠، شرح المفصل ج١/ ١٩٨، شرح الكافية ج١/ ٢٤٧، مع ج١/ ٣٥٢، اللغة العربية معناها ومبناها / ٢٢٠، الخلاصة النحوية / ٨٠، ١١٩.
- (٢) انظر: مع ج١/ ٣٥٢، ٤٦٩، شرح ابن عقيل ج١/ ٢٠٦، الخلاصة النحوية / ١٢٢.
- (٣) انظر: الكتاب ج١/ ٣٩، ٤٥، ج٢/ ٣٦٨، المقنضب ج٣/ ٩٥، ١٨٨، ج٤/ ١٢٦، مع ج١/ ٣٥٢، ج٢/ ١٥٩، شرح الأشموني ج٢/ ٢٦، الخلاصة النحوية / ١٥٦.
- (٤) تذكر هنا الاختصاصات الفرعية الداخلة تحت باب (حروف الجر) لتوفى الظاهرة - الاختصاص - حقها من الإحصاء والتقصي.
- (٥) انظر: شرح المفصل ج٣/ ٢٤١، ٤٨١، شرح الأشموني ج١/ ٨٩ وما بعدها، الخلاصة النحوية ٨١، ١٦٨، المدخل إلى دراسة النحو العربي ج١/ ٣٥١.
- (٦) انظر: شرح ابن عقيل ج١/ ٣٣٨، الخلاصة النحوية / ١٦٩.
- (٧) انظر: شرح ابن عقيل ج١/ ٣٣٨.
- (٨) انظر: الكتاب ج٢/ ١٠٨، المقنضب ج٤/ ١٣٩، شرح المفصل ج٣/ ٥١٤، شرح الكافية ج٤/ ٢٨٩، مع ج٢/ ٣٤٩، والخلاصة النحوية / ١٦٩.
- (٩) انظر: المقنضب ج٢/ ٣١٩، شرح المفصل ج٣/ ٥٢٠ وما بعدها، مع ج٢/ ٣٩٣، وسائل أمن اللبس في النحو العربي / ٢٦٠، علاقات الاقتران في النحو العربي / ١٥.
- (١٠) انظر: الكتاب ج٣/ ١١٥ وما بعدها، المقنضب ج١/ ٢٢٢، شرح المفصل ج٤/ ٤٦ وما بعدها، شرح الكافية ج٤/ ٢٩١، مع ج٣/ ١٣، الوحدات الصرفية ودورها في بناء الكلمة العربية / ٣١.

١٨- (عند ، لدى ، سوى ، قصارى الشئ، وحماذاه) تختص بالإضافة إلى المفرد ظاهراً أو مضمراً^(١).

١٩- (وخذ، لبى، ذوالى، سَعْدَى) تختص بالإضافة إلى المفرد المضمّر^(٢).

٢٠- (أولو، أولات، ذو) تختص بالإضافة إلى المفرد الظاهر^(٣).

٢١- (إذا) الشرطية تختص بالإضافة إلى الجملة الفعلية^(٤).

٢٢- (لَمَّا) الحينية تختص بالإضافة إلى الجملة الفعلية التى فعلها ماضٍ^(٥).

٢٣- (كلا، كلتا) تختصان بالإضافة إلى الاسم المعرفة المثنى^(٦).

٢٤- (حروف النداء) تختص بالدخول على الأسماء^(٧).

٢٥- (حروف نصب المضارع) تختص بالدخول على الأفعال المضارعة^(٨).

(١) انظر: شرح ابن عقيل ج٢/ ١١، الخلاصة النحوية/ ١٧٢ وما بعدها، المدخل إلى دراسة النحو العربى ج١/ ٣٩٢.

(٢) انظر: شرح ابن عقيل ج٢/ ١٢، الخلاصة النحوية/ ١٧٢ وما بعدها.

(٣) انظر: الخلاصة النحوية/ ١٧٢، المدخل إلى دراسة النحو العربى ج١/ ٣٩٢.

(٤) انظر: المقتضب ج٣/ ١٧٧، ج٤/ ٣٤٧ وما بعدها، شرح المفصل ج١/ ٥٤٨، ج٢/ ٢٦٧، شرح الكافية ج١/ ٤١٨ وما بعدها، ارتشاف ج٣/ ١٠٦، مع ج٢/ ١٣١.

(٥) انظر: مغنى / ٣٦٩، حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل ج٢/ ١٧، ١٨٤، البيان فى روائع القرآن ج١/ ٦٥.

(٦) انظر: شرح ابن عقيل ج٢/ ١١، الخلاصة النحوية/ ١٧٢، ١٧٨، علاقات الاقتران فى الجملة العربية/ ١٤.

(٧) انظر: شرح الكافية ج١/ ٣١٤، شرح ابن عقيل ج١/ ٢٥، المدخل إلى دراسة النحو العربى ج١/ ٣٥١، علاقات الاقتران فى الجملة العربية/ ١٥.

(٨) انظر: الكتاب ج٣/ ١١٠، شرح المفصل ج٣/ ٢٤١ وما بعدها، ج٤/ ٦٤، شرح الأسمونى ج١/ ٩١ وما بعدها، حاشية الصبان ج١/ ٩٠، اللغة العربية معناها ومبناها/ ١٧، القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقديرى والمحلى / ٢٩، المدخل إلى دراسة النحو العربى ج١/ ٣٥١، التضام والتعاقب فى الفكر النحوى/ ١١٠.

٢٦- (أدوات الجزم) تختص بالدخول على الأفعال المضارعة^(١).

٢٧- (إذا) المفاجأة تختص بالدخول على الأسماء^(٢).

٢٨- (لو) تختص بالدخول على الأفعال^(٣).

٢٩- (لولا، لوما) اللتان تدلان على امتناع الشيء لوجود غيره تختصان بالدخول على الأسماء^(٤).

٣٠- (لولا، هلا، ألا، لوما) أدوات تحضيض تختص بالدخول على الأفعال^(٥).

٣١- (أما، ألا) أداتا عرض تختصان بالدخول على الأفعال^(٦).

٣٢- (كم) الخبرية تختص بكون تمييزها نكرة^(٧).

(١) انظر: الكتاب ج١/ ٩٨، ٢٦٣، ج٣/ ١١١ وما بعدها، شرح المفصل ج١/ ١٦٠، ١٨٦، ج٢/ ٢٢٢، ٢٧٧، ج٤/ ١٤، ٨٣، ١٠٠، ١٢٢، ضرائر الشعر/ ٢٠٧ وما بعدها، شرح الكافية ج١/ ١٧٦، ج٤/ ٦، ارتشاف ج٣/ ١٠٦، مع ج٣/ ١٠٤، شرح الأشموني ج١/ ٩٠، ج٢/ ١٠٦، البيان في روائع القرآن ج١/ ١١٩، ج٢/ ١١٩، الخلاصة النحوية/ ٨١، ١٣٣، اللغة العربية معناها ومبناها/ ١٠٧، تطوير التأليف في مجالات اللغة العربية/ ٤ "بحث ألفاء أستاذنا الدكتور/ تمام حسان في الندوة الدولية (اللغة العربية... إلى أين) بالرباط - المملكة المغربية ١-٣ نوفمبر ٢٠٠٢".

(٢) انظر: مع ج٢/ ١٣٤، شرح ابن عقيل ج١/ ٢٥٨، اللغة العربية معناها ومبناها/ ٢٢٠، الأساليب الإنشائية في النحو العربي/ ٧٨، علاقات الاقتران في الجملة العربية/ ١٥.

(٣) انظر: المقتضب ج٣/ ٧٧، شرح المفصل ج١/ ١٦٠ وما بعدها، ج٤/ ١٠٢، شرح الكافية ج٤/ ٤٦٣، مع ج٢/ ٤٧٢ وما بعدها، ج٣/ ١٠٤، شرح الأشموني ج٤/ ٥٥ وما بعدها، حاشية الصبان ج٤/ ٥٥ وما بعدها، اللغة العربية معناها ومبناها/ ٢٢٠، البيان في روائع القرآن ج١/ ١١٩، علاقات الاقتران في الجملة العربية/ ١٥.

(٤) انظر: شرح ابن عقيل ج٢/ ٢٠١ وما بعدها.

(٥) انظر: الكتاب ج١/ ٩٨، ١٠٠، ج٣/ ١١٥، ١٦٠، شرح المفصل ج١/ ٣٣٧، ج٤/ ٦٦ وما بعدها، شرح الكافية ج١/ ٤١٤، ٤٢٦ وما بعدها، ج٤/ ٤٥٢، مغنى/ ٣٦١، ارتشاف ج٣/ ٢٦٢، مع ج٣/ ١٠٤، شرح الأشموني ج٢/ ١٠٦، الخلاصة النحوية/ ١٣٦، ١٣٩، الظواهر اللغوية في التراث النحوي/ ٢٤٤.

(٦) انظر: شرح الكافية ج١/ ٤١٤، ج٤/ ٤٣١.

(٧) انظر: شرح المفصل ج٢/ ٣٠٩، شرح الكافية ج٤/ ٢٨٩، ارتشاف ج١/ ٣٨٢.

٣٣- (قد) تختص بالدخول على الأفعال^(١).

٣٤- (السين ، سوف) تختصان بالدخول على الأفعال المضارعة^(٢).

وأود قبل الشروع في التعليق على هذا الإحصاء للألفاظ المختصة نحويًا أن أقول : إن البحث استبعد ألفاظا عددها النحاة من قبيل ما يختص بنوع معين من أقسام الكلم وعبر النحاة عنها بأنها علامات للنوع المعين، وهذه الألفاظ هي : (تاء الفاعل، تاء التانيث: ساكنة ومتحركة، ياء المخاطبة، نونا التوكيد، ياء النسب) واستبعدها البحث لعدم وضوح جانب الاستدعاء من هذه الألفاظ لدخولها المعين، فهي جميعا من اللواحق الصرفية^(٣) التي تلحق آخر الكلمات لتفيد معنى معينًا، على حين أن جميع ما ذكر في الحصر من ألفاظ يتضح فيه جانب الاستدعاء من اللفظ المختص لما يختص به، وجانب الاستدعاء هذا من أخص خواص قرينة التضام^(٤) التي نحن بصدد دراسة الموقعية في ضوءها.

ومما سبق من إحصاء الألفاظ التي تختص بمدخول معين اختصاصا نحويًا نلاحظ ما يلي : -

(١) انظر: الكتاب ج١/ ٩٨، ج٣/ ١١٤ وما بعدها، المقتضب ج١/ ٢٢٢، شرح المفصل ج١/ ٣٣٧، ج٣/ ٢٢٢، ٤٧٤ وما بعدها، ج٤/ ٧١، شرح الكافية ج٤/ ٥ ، ارتشاف ج٣/ ١٨٥، شرح الأشموني ج١/ ٩١، اللغة العربية معناها ومبناها/ ١٠٧، الوحدات الصرفية ودورها في بناء الكلمة العربية/ ٣١.

(٢) انظر: الكتاب ج١/ ٩٨، ج٣/ ١١٥، المقتضب ج١/ ٢٢٢، شرح المفصل ج١/ ٣٣٧، ج٣/ ٢٢٢، ٤٧٤ وما بعدها، ج٤/ ٧١، شرح الكافية ج٤/ ٥ وما بعدها، ارتشاف ج٣/ ١٨٥، شرح الأشموني ج١/ ٩١، المدخل إلى دراسة النحو العربي ج١/ ٣٥٣ ، الوحدات الصرفية ودورها في بناء الكلمة العربية/ ٣١.

(٣) انظر: التمهيد في اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها/ ٣٤، الوحدات الصرفية ودورها في بناء الكلمة العربية/ ٣١، ١٣٥ ، ١٦٠، الأصول دراسة إستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب/ ٣١٧، اللغة العربية معناها ومبناها/ ١٢٧، الظواهر اللغوية في التراث النحوي/ ١٥٦ ، ١٦٠ وما بعدها، ١٦٧، ١٧٠.

(٤) انظر: ٧٢ من هذا البحث.

أولاً : أن الألفاظ المختصة بمدخولات معينة في اللغة العربية محصورة العدد من حيث هي ألفاظ ومبان، وغير قابلة للزيادة أو النقص، وهذه الملاحظة أحد وجوه الشبه بين ظاهرتي الاختصاص النحوي والافتقار المتأصل^(١).

ثانياً : أن عددا كبيرا من هذه الألفاظ يدخل تحت قسم الألفاظ المبنية في اللغة العربية، ولا يخرج عن هذا القسم من هذه الألفاظ إلا المضارع مما يأتي منه المضارع من (كان وأخواتها، أفعال المقاربة، ظن وأخواتها) وبعض الألفاظ الملازمة للإضافة إلى معين من أنواع الكلام، وهذا يدل على أن الألفاظ المختصة متأصلة في حقل البناء، كما أن هذه الألفاظ - كذلك - تدخل تحت قسم الجامد من الألفاظ العربية ولا يخرج عن هذا القسم من هذه الألفاظ إلا ما يتصرف من النواسخ الفعلية، وما سبق مؤداه أن الاختصاص النحوي - كظاهرة نحوية - تتسم ألفاظه - في معظمها - بالجمود والبناء، وهاتان الصفتان من سمات الألفاظ المفتقرة تأصلاً^(٢)، فهذه الملاحظة من هذه الناحية تعد أحد وجوه الشبه بين الظاهرتين - الاختصاص النحوي والافتقار المتأصل - لكنها من ناحية أخرى تعد أحد وجوه الاختلاف بين المظاهرتين، هذه الناحية الأخرى هي فيما يأتي في الملاحظة التالية.

ثالثاً : أن هذه الألفاظ لا تنظمها - عدا المتصرف من النواسخ الفعلية - روابط اشتقاقية كالتي بين الكلمات المعجمية، وإنما تعد كل لفظة منها قائمة بذاتها، وقصارى ما ينسب إلى أي منها من الروابط بغيرها هو المشاركة في الوظيفة كالذى يربط بين حروف الجر وبعضها من حيث العمل الواحد وهو الجر، وكذلك بين إن وأخواتها من حيث العمل الواحد وهو النسخ للابتداء، فهذه الملاحظة من هذه الناحية تعد أحد وجوه الشبه بين الظاهرتين^(٣) - الاختصاص والافتقار المتأصل - لكنها من جهة أخرى - وهي الجهة المشار إليها في الملاحظة السابقة - تعد أحد وجوه الاختلاف بين الظاهرتين، وهذه الجهة هي أنه على حين عدت الألفاظ التي

(١) انظر ٣٧ من هذا البحث.

(٢) انظر: ٣٧ من هذا البحث.

(٣) انظر: ٣٨ من هذا البحث.

يوجد بينها روابط اشتقاقية في ظاهرة الافتقار المتأصل لكون جميع ألفاظها جامدة^(١)، وجدت هنا في ظاهرة الاختصاص النحوى ألفاظ معجمية تربط بينها روابط اشتقاقية وهي ما يتصرف من النواسخ الفعلية (كان وأخواتها، وأفعال المقاربة وظن وأخواتها).

رابعا : أن هذه الألفاظ لا يمكن أن ترتب ترتيبا جدوليا يقوم مثلا على محاور التكلم وفروعه والإفراد وفروعه والتذكير والتأنيث إلخ، وهذه الملاحظة من هذه الناحية تعد من وجوه الشبه بين ظاهرتي الافتقار المتأصل والاختصاص النحوى، لكنها من جهة أخرى تعد وجه اختلاف بينهما، وهذه الجهة الأخرى هي أنه على حين عدت الألفاظ التى تقبل أن ترتب جدوليا هنا في ظاهرة الاختصاص النحوى، وجدت هناك في ظاهرة الافتقار المتأصل ألفاظ تقبل أن ترتب جدوليا هي ألفاظ : الضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة^(٢).

خامسا : أنه إذا كانت الملاحظات السابقة رصدت صلات بين ظاهرتي الاختصاص النحوى والافتقار المتأصل، فإن هذه الملاحظة ترصد صلة بين ظاهرة الاختصاص النحوى - موضوع الحديث - وظاهرة الافتقار غير المتأصل، فقد سبق في الملاحظتين الثانية والثالثة أن من بين الألفاظ المختصة نحويا الأفعال الناسخة (كان وأخواتها، وأفعال المقاربة، وظن وأخواتها) وأن هذه الألفاظ لا توجد ضمن ألفاظ ظاهرة الافتقار المتأصل، لكن هذه الألفاظ توجد - كما سبق^(٣) - ضمن أبواب ظاهرة الافتقار غير المتأصل؛ لكونها أفعالا وكلمات معجمية لها مواد اشتقاقية وتنفرد بمعنى خارج السياق^(٤)، فإذا كان قد قامت صلات بين ظاهرتي الاختصاص النحوى والافتقار المتأصل فيما سبق من ملاحظات فإنه قد وجدت

(١) انظر : ٣٨ من هذا البحث.

(٢) انظر : ٣٨ من هذا البحث.

(٣) انظر : ٥٦ وما بعدها من هذا البحث.

(٤) انظر : ٣١ وما بعدها من هذا البحث.

صلة بين ظاهرتي الاختصاص النحوى والافتقار غير المتأصل من خلال هذه الملاحظة الحالية (خامسا) يكون بعض الألفاظ الداخلة ضمن الاختصاص النحوى داخلة كذلك ضمن أبواب الافتقار غير المتأصل.

سادسا : فيما يتعلق بدرجات الإفادة الحاصلة من تضام هذه الألفاظ المختصة ومدخولاتها فإنه يقال فيها مثل ما قيل فى الملاحظات الخاصة بدرجات الإفادة ضمن الملاحظات التى ذكرها البحث عقب الإحصاء الخاص بالألفاظ المفتقرة تأصلا، وهذه الملاحظات تبدأ من الملاحظة الخامسة حتى الملاحظة التاسعة^(١) ، فلا داعى لإعادة القول فيها مرة ثانية ؛ وذلك للتشابه الحاصل بين ظاهرتي الافتقار المتأصل والاختصاص النحوى فى هذه النقطة خاصة - درجات الإفادة - فالظاهرتان - كما سبق^(٢) - وجهان من وجوه قرينة واحدة هي التضام، ويعالجان تحت اسم واحد هو التلازم، فاللفظ المختص يضام ويلازم ما يختص بالدخول عليه، واللفظ المفتقر تأصلا يضام ويلازم ما يفتقر إليه، وقد أشرت^(٣) إلى وجود مساحة مشتركة بين الظاهرتين هي الأدوات والحروف .

أما فيما يتعلق بدرجات الإفادة بين ألفاظ الأفعال الناسخة المذكورة ضمن ألفاظ الاختصاص النحوى والتى تخرج عن نطاق الأدوات والحروف وبين ما تدخل عليه هذه الأفعال، فإنه يقال فيها مثل ما قيل فى الملاحظة الخامسة من الملاحظات التى ذكرها البحث عقب الإحصاء الخاص بالأبواب النحوية التى تفتقر افتقارا غير متأصل^(٤)، لكون هذه الأفعال كما سبق فى الملاحظة السابقة (خامسا) من أبواب الافتقار غير المتأصل، فلا داعى - أيضا - لإعادة القول فيها.

(١) انظر : ٣٨ وما بعدها من هذا البحث.

(٢) انظر : ٢٥ وما بعدها من هذا البحث.

(٣) انظر : ٧٠ وما بعدها من هذا البحث.

(٤) انظر : ٦٢ وما بعدها من هذا البحث.

سابعاً : أن طابع الاختصاص النحوى فى هذه الألفاظ هو الذى صيرها من قرائن النحو؛ لأنه إذا علمنا ما تختص به اللفظة المعينة من هذه الألفاظ فإنه عند حضور هذه اللفظة فى السياق تدل على مدخولها، فإذا وجدنا فى السياق - مثلاً - (إنّ) فهي قرينة ما تختص بالدخول عليه وهي الجملة الاسمية، وهكذا الحال مع باقى الألفاظ المختصة^(١)، وكذلك إذا وجد لفظ مختص فى السياق وليس بعده ما يختص بالدخول عليه من الألفاظ فإن عدم حضور هذا المدخول فى السياق^(٢) يوجب تقديره ، وهذا هو معنى كون الاختصاص النحوى قرينة، فإذا علمنا - مثلاً - أن (إذا) الشرطية تختص بالإضافة "إلى الجملة الفعلية نحو (إذا ألقوا فيها سمعوا لها شهيقاً وهي تفور)"^(٣) فإذا وليها اسم نحو (إذا السماء انشقت)^(٤) فإن اختصاصها بالجملة الفعلية يوجب تقدير فعل بعدها يفسره الفعل المذكور بعد ذلك، ويكون التقدير: إذا انشقت السماء انشقت^(٥). وعلى هذا يمكن القول بأن الاختصاص النحوى باعتباره أحد أوجه قرينة التضام مسوغ من مسوغات "قبول التقدير، سواء عند الاستتار أو عند الحذف، فالاستتار والحذف إنما يكونان للعناصر التى تتطلبها عناصر أخرى ، فيكون هذا التطلب أساساً لقبول تقدير المستتر أو المحذوف... وتتضافر معه بالطبع قرائن أخرى كسبق الذكر عند الحذف وكدلالة الصيغة"^(٦)

(١) انظر : المدخل إلى دراسة النحو العربى ج١/ ٣٥١، اللغة العربية معناها ومبناها / ٢٢٠ وما بعدها، مقالات فى اللغة والأدب / ٣٥٨، التمهيد فى اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها / ٣٦.
(٢) انظر : الكتاب ج١/ ٩٨، ١٣٦، المقتضب ج٣/ ٧٧، شرح المفصل ج١/ ١٦١ وما بعدها، ج٢/ ٢٦٧، ج٤/ ٦٧، شرح الكافية ج٤/ ٤٥٢، ٤٦٢، مع ج٢/ ١٣٣ ، اللغة العربية معناها ومبناها / ٢٢٣ وما بعدها، البيان فى روائع القرآن ج١/ ٢٤ وما بعدها، ١١٩، القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقديرى والمحل / ٤٩ وما بعدها، ٥٢، التضام وقيد التوارد / ١٠١، ١٠٣، وحدة البنية واختلاف الأنظمة / ٣٧.

(٣) سورة الملك آية ٧.

(٤) سورة الانشقاق آية ١.

(٥) الخلاصة النحوية / ٨١.

(٦) انظر توضيحاً وتمثيلاً لدور قرينة دلالة الصيغة فى تقدير المستتر فى حاشية (٢) من ٤٩ من هذا البحث.

عند الاستتار^(١) والآية السابقة تصلح شاهدا على ذلك فالذى سوغ قبول تقدير فعل بعد (إذا) الشرطية هو اختصاصها بالفعل أو الجملة الفعلية وتضافرت مع قرينة الاختصاص النحوى فى تقدير الفعل مدخول (إذا) الشرطية فى هذه الآية قرينة الذكر للفعل المفسر للفعل المحذوف بعد الاسم الذى ولى (إذا) إذن يعد الاختصاص النحوى أحد مسوغات قبول التقدير^(٢) فى النحو

ثامنا : أنه إذا كان مما تمتاز به اللغة العربية تعدد المعنى الوظيفى للمبنى الواحد سواء أكان هذا التعدد بحسب الأصل أم بحسب النقل^(٣)، فإن الاختصاص النحوى باعتباره قرينة يحدد المعنى الوظيفى للكلمة الواحدة فى السياقات المختلفة، ويخرجها عن التعدد إلى التحديد، وذلك اعتمادا على مدخول الكلمة فى كل سياق^(٤)، فنفرق بين (إذا) الفجائية، و (إذا) الشرطية بمدخول هذه ومدخول تلك، فالفجائية لا تدخل إلا على الاسم، والشرطية لا تدخل إلا على الفعل - كما سبق^(٥) - وكذلك يفرق الاختصاص النحوى بين (لولا) و (لوما) الدالتين على امتناع الشئ لوجود غيره، و (لولا) و (لوما) الدالتين على التحضيض، فالأوليان لا تدخلان إلا على الاسم، والأخريان لا تدخلان إلا على الفعل - كما سبق^(٦) - كما أن الاختصاص النحوى يفرق بين (لما) الحينية التى بمعنى حين أو إذ، وبين (لما) النافية حيث إن الأولى تختص بالدخول على الفعل الماضى والثانية تختص بالدخول على المضارع

(١) اللغة العربية معناها ومبناها / ٢٢٤.

(٢) انظر : البيان فى روائع القرآن ج١/ ٢٤ وما بعدها، التضام وقيود التوارد / ١٠١، ١٠٣، ١٠٥، وحدة البنية واختلاف الأنظمة / ٣٧، اللغة العربية معناها ومبناها / ٢٢٣ وما بعدها، القرائن النحوية واطراح العامل / ٤٩ وما بعدها، ٥٢.

(٣) انظر : البيان فى روائع القرآن ج١/ ١٣ وما بعدها، ٣٢ وما بعدها، ٥١، ٢٨٩، ٣٣١ وما بعدها، اللغة العربية معناها ومبناها / ١٩١، الأصول دراسة إستيمولوجية للفكر اللغوى عند العرب / ٣٦٢، تطوير التأليف فى مجالات اللغة العربية / ٧ وما بعدها.

(٤) انظر : البيان فى روائع القرآن ج١/ ٣٣١، اللغة العربية معناها ومبناها / ١٨٠، ١٩١.

(٥) انظر : ٧٥ وما بعدها من هذا البحث

(٦) انظر : ٧٦ من هذا البحث.

وجزمه^(١)، وهكذا يكون الاختصاص النحوي قرينة تحديد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد في السياقات المختلفة.

تاسعا : أن النحاة جعلوا الاختصاص "من الأسس التى بنوا عليها تقسيم الكلم؛ فالأسماء تختص بالجرو، والتنوين، والنداء، وأداة التعريف، والأفعال التى تختص بتأى الفاعل والتأنيث، وياء المخاطبة، ونون التوكيد، ويختص المضارع من بينها بدخول الجوازم ... إلخ"^(٢).

عاشرا : أن النحاة عندما قالوا بالاختصاص، رتبوا على القول به قواعد منها :-

أ- إنما يعمل الحرف إذا كان مختصا^(٣).

ب- أن الحروف المختصة بالأسماء تعمل فى الأسماء وحدها دون الأفعال^(٤).

ج- أن الحروف المختصة بالأفعال تعمل فى الأفعال وحدها دون الأسماء^(٥).

ومعنى هذا أن النحاة عندما قالوا بأن للحروف عملا جعلوا الاختصاص فى هذه الحروف هو سبب عملها، وجعلوا عدم الاختصاص فى بعض الحروف هو سبب عدم العمل.

ومع هذا فقد وجدت حروف مختصة بالأسماء ولا تعمل شيئا فيها مثل (ها) التنبيه و (أل) أداة التعريف، فإنها يختصان بالدخول على الأسماء ولكن لا يؤثران إعرابيا فيها.

وكذلك وجدت حروف مختصة بالأفعال، ولا تعمل شيئا فيها مثل (قد) و (السين) و (سوف) فإنها مما يختص بالدخول على الأفعال، ومع ذلك لا تؤثر إعرابيا فيها^(٦).

(١) انظر : ٧٥ وما بعدها من هذا البحث.

(٢) مقالات فى اللغة والأدب / ٤٤، المدخل إلى دراسة النحو العربى ج١ / ٣٥١ وما بعدها.

(٣) انظر : الكتاب ج٢ / ١١٦، الإنصاف ج١ / ٧٣، ١٥٦، ٣٧٧، شرح المفصل ج١ / ١٨٦، ٣٥٧، ٤٨٧، ج٢ / ٢٧٧، ٤٨١ وما بعدها، ٦٠٣.

(٤) انظر : شرح المفصل ج١ / ٢١٠، ج٢ / ٢٤٦، مع ج١ / ٤٠.

(٥) انظر : شرح المفصل ج١ / ٢١٠، مع ج١ / ٤٠.

(٦) انظر : المدخل إلى دراسة النحو العربى ج١ / ٣٥١ وما بعدها.

وقد حاول بعض النحاة تسويغ هذا الخروج عن القاعدة في هذه الحروف السابقة فقال "كل حرف اختص بشئ ولم يتزل منزلة الجزء منه فإنه يعمل" (١) فكان هذه الحروف لم تعمل فيها تختص به لأنها بمنزلة الجزء منه.

حادى عشر : أن النحاة استفادوا من القول بالاختصاص النحوى فى الحكم على نوع بعض الكلمات وترجيح بعض الأقوال ، يقول سيبويه - رحمه الله - : " ويقوى أيضا أن (من) نكرة قول عمرو بن قميئة .

يا رَبِّ مَنْ يُبْغِضُ أَدْوَادَنَا رُحْنَ عَلَى بَغْضَائِهِ وَاغْتَدِينُ
ورب لا يكون ما بعدها إلا نكرة" (٢) .

فسيبويه قد جعل مما يقوى القول بأن (من) نكرة وقوعها بعد (رُبَّ) ودخول (رُبَّ) عليها، فَرُبَّ مما يختص بالدخول على النكرات (٣) .

ثاني عشر : أنه إذا كان أستاذنا الدكتور/ تمام حسان قد راعى فى القول بالاختصاص النحوى بين الألفاظ ومدخولاتها جانب اللفظ (٤) ، فإن غيره من النحاة قد راعى جانب المعنى الذى تفيده بعض الألفاظ فى القول باختصاصها بمدخول معين دون غيره من أنواع الكلم ، يقول ابن يعيش - رحمه الله - : "فمن خصائص الفعل صحة دخول (قد) عليه نحو : قد قام ، وقد قعد، وقد يقوم، وقد يقعد، و (حرفى الاستقبال وهما السين وسوف) نحو : سيقوم، وسوف يقوم ، وإنما اختصت هذه الأشياء بالأفعال ؛ لأن معانيها فى الأفعال، فقد لتقريب الماضى من الحال، والسين وسوف لتخليص الفعل للمستقبل بعينه" (٥) ومعنى هذا الكلام - من ابن يعيش - أنه إذا كانت معانى الماضى والحال والاستقبال لا تتأتى إلا فى

(١) انظر: شرح المفصل ج١/ ٣٢٧، مع ج١/ ٤٠، ٣٨٩ الأشباه والنظائر ج٢/ ٢٤٥ وما بعدها، شرح الأشموني ج١/ ٩١ .

(٢) الكتاب ج٢/ ١٠٨ .

(٣) انظر: ٧٤ من هذا البحث.

(٤) انظر: الخلاصة النحوية/ ٨٠ وما بعدها، وانظر: ٧٠ من هذا البحث.

(٥) شرح المفصل ج٣/ ٢٢٢ .

الأفعال فقط دون غيرها من أنواع الكلم، فإن الحروف التي تفيد هذه المعاني تختص بها تتأتى فيه هذه المعاني من الألفاظ دون غيرها.

ثم يقول ابن يعيش : "وكذلك حروف الجزاء نحو : إن تقم أقم، لأن معنى تعليق الشيء على شرط إنها هو وقوف دخوله في الوجود على دخول غيره في الوجود، والأساء ثابتة موجودة فلا يصح هذا المعنى فيها؛ لأنها موجودة، ولذلك لا يكون الشرط إلا بالمستقبل من الأفعال، ولا يكون بالماضي ولا الحاضر، لأنها موجودان"^(١) فابن يعيش - في هذا النص أيضا - قد جعل اختصاص أدوات الشرط بالمضارع المنصرف إلى المستقبل فقط اعتمادا على المعنى المستفاد من تعليق شيء على شرط، وهو أن هذا الشيء ليس موجودا بعد، وإلا فلن يكون هناك معنى لجعله جزاء، وهكذا راعى ابن يعيش - في القول باختصاص بعض الألفاظ بمدخول معين - جانب المعنى الذي تفيد هذه الألفاظ مع مدخولها.

ثالث عشر : أن هذه الألفاظ المختصة ذات موقعية ثابتة بالنسبة لما تختص بالدخول عليه ، فاللفظ المختص ومدخوله غير قابلين لتبادل المواقع فيما بينهما، ولا يستثنى من هذا الحكم إلا: كان وبعض أخواتها، وظن وبعض أخواتها؛ حيث إن خبر كان - غير الجملة - وأخواتها عدا (ما دام) و (زال، وبرح، وفتى، وانفك) المنفية بها، يجوز أن يتقدم على كان وأخواتها^(٢)، والمستثنى من الحكم بثبات الموقعية بين المختص ومدخوله فيما سبق هو الخبر فقط، وهو جزء من مدخول المختص وليس كل المدخول، في حين أن الجزء الآخر من المدخول وهو اسم كان وأخواتها يجرى عليه الحكم السابق بثبات الموقعية بين المختص ومدخوله^(٣)، وكذلك فإن مفعولى (ظن وما يتصرف من أخواتها أفعال القلوب) يجوز أن يتقدما معا (المفعولان) أو أن يتقدم أحدهما على ظن وأخواتها أفعال القلوب المتصرفة^(٤)، وفي حال تقدم المفعولين معا على ظن أو إحدى أخواتها أفعال القلوب المتصرفة يكون

(١) شرح المفصل ج٣/ ٢٢٢، ج٤/ ٨٢ وما بعدها، ٨٩، ١٠٠، مع ج٢/ ٤٥٤.

(٢) انظر: ١٢٦ وما بعدها من هذا البحث.

(٣) انظر: ٨٥ من هذا البحث.

(٤) انظر: ١٢٩ من هذا البحث.

المتقدم عندئذ هو كل مدخول المختص، وفي حال تقدم أحد المفعولين فقط يكون المتقدم جزءاً من المدخول وليس كله.

أما أخوات كان (ما دام) و (زال ، و برح ، و فتى ، وانفك) المنفية بما^(١) فإنها تدخل في الحكم السابق بثبات الموقعية بين الألفاظ المختصة وبين ما تختص بالدخول عليه.

هذا، والموقعية الثابتة هنا هي تقدم أو تصدر اللفظ المختص وتأخر مدخوله الذى يختص بالدخول عليه، فالألفاظ التى تتقدم على مدخولها - من بين الألفاظ المختصة - منها : (ها) التنبيه، و (أل) أداة التعريف، وحروف الجر، وما يلزم الإضافة إلى نوع من أنواع الكلم، وحروف نصب المضارع، وحروف جزم المضارع، وقد ، والسين، وسوف^(٢) وهذه الألفاظ وإن كانت الموقعية بينها وبين ما تختص بالدخول عليه ثابتة - وهى تقدم اللفظ المختص وتأخر مدخوله - إلا أنه ليس للثنتين معا - المختص ومدخوله - موقعية معينة داخل الجملة، بل يجوز لهما أن يقعا أولاً أو وسطاً أو آخراً - حسب مراد المتحدث أو الكاتب - فى إطار تقدم اللفظ المختص وتأخر مدخوله.

أما الألفاظ التى لها الصدارة - من بين الألفاظ المختصة - فمنها :-

(النواسخ الحرفية و (لما) الحينية، وأدوات النداء، وأدوات الشرط، وأدوات التحضيض، وأدوات العرض، وكم الخبرية)^(٣) فكل لفظة من هذه الألفاظ تلزم صدر جملة، وهذه الجملة قد تكون كاملة قبل دخول اللفظ المختص عليها نحو : النواسخ الحرفية، فهى تدخل على جملة كاملة، ولا تعد هذه النواسخ جزءاً من أجزاء بناء هذه الجملة، والأمر نفسه يقال فى (أدوات الشرط، وأدوات التحضيض، وأدوات العرض) فكل أداة من هذه الأدوات تدخل على جملة كانت كاملة قبل دخول هذه الأداة، وإنما كان دخول الأداة على هذه الجمل التى تلزم صدرها دخولا

(١) انظر : ٩٨ من هذا البحث.

(٢) انظر : ٣٣ وما بعدها، ٤٩ وما بعدها، ٨٥ وما بعدها من هذا البحث.

(٣) انظر : ٤٩ وما بعدها، ٩٧ وما بعدها، ١١٣ وما بعدها من هذا البحث.

لمعنى إضافى بعد أن استوفت هذه الجمل عناصر بنائها ، ولم يكن دخول الأداة على هذه الجمل دخول بناء لهذه الجمل ، وقد تكون الجملة - التى تلزم هذه الألفاظ صدرها - غير كاملة قبل دخول اللفظ المختص ، فيكون هذا اللفظ المختص أحد عناصر بناء الجملة التى هو صدرها ، نحو : أدوات النداء ، وكم الخبرية فى نحو: يا محمد، وكم عدو للإسلام، فكل من (يا) النداء، و (كم) الخبرية كان أحد عناصر بناء جملة، فدخول اللفظ المختص المتصدر نحو هذه الجمل يكون دخول بناء للجملة بالإضافة إلى المعنى الذى يوجد هذا اللفظ المختص فى جملة التى هو أحد عناصر بنائها.

وما سبق فى هذه الملاحظة هو موضوع الحديث المفصل فى الفصل القادم.

الفصل الثانى

"الموقعية فى ضوء قرينة الرتبة"

يعرف أستاذنا الدكتور/ تمام حسان الرتبة ^(١) بقوله: "المقصود بالرتبة أن يكون للكلمة موقع معلوم بالنسبة لصاحبها، كأن تأتى سابقة لها أو لاحقة، فإذا كان هذا الموقع ثابتا سميت الرتبة محفوظة، وإذا كان الموقع عرضة للتغير سميت غير محفوظة"^(٢).

إذن الرتبة لا تكون للكلمة مفردة أو منعزلة عن غيرها من عناصر بناء الجملة، وإنما تكون بالنظر إلى غيرها من عناصر الجملة أو التركيب، فإذا كانت رتبة كلمة معينة هي التقدم، فهذا التقدم لهذه الكلمة يكون بالنظر إلى رتبة التأخر لكلمة أخرى، فالكلمة المتقدمة لا تكون متقدمة إلا إذا كانت هناك كلمة أخرى متأخرة عنها، والكلمة المتأخرة - كذلك - لا تكون متأخرة إلا إذا كانت هناك كلمة أخرى متقدمة عليها، والكلمة المتقدمة والكلمة المتأخرة تكونان معا في جملة واحدة أو تركيب لغوى واحد، وما سبق هو ما نص عليه أستاذنا الدكتور/ تمام بقوله "موقع معلوم لصاحبها".

(١) انظر أيضا في تعريف الرتبة: معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية / ١٣٧، قرينة الرتبة وقيمتها في النحو العربي / هـ وما بعدها، ٩٩ وما بعدها، الانتقار في النحو العربي / ١٤، مشكلة المعنى بين النحو والبلاغة / ٧٧ "رسالة دكتوراه بدار العلوم"، المعنى النحوى مفهومه ومكوناته / ١٤٥، ١٥٠، بنية الجملة الخبرية في الفصحى المعاصرة دراسة في التقديم والتأخير / ١١ "مجلة كلية الآداب - جامعة المنصورة العدد ١٤-١٩٩٤، لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية / ٢٨٥ وما بعدها، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث / ٣٢٥، آراء ثلاثة حول بعض مسائل الترتيب في العلاقة النحوية المسائل والأصول / ٢١٥ وما بعدها، ظواهر الغموض ووسائل رفع اللبس في التراكيب العربية / ٣٩٢ وما بعدها "مجلة علوم اللغة" عدد ٢-١٩٩٨، علامات الإعراب بين النظر والتطبيق / ٢٩١، ٢٩٣ "مجلة معهد اللغة العربية" - جامعة أم القرى - عدد ٢ / ١٩٨٤.

(٢) مقالات في اللغة والأدب / ٣٥٧ وما بعدها، اللغة العربية معناها ومبناها / ٢٠٧ وما بعدها، البيان في روائع القرآن ج١ / ٦٧، ٢٣٣، ٣٢٤، الخلاصة النحوية / ٢٠، ٢٤، ٨٣، وحدة البنية واختلاف الأنظمة / ٣٦.

هذا، وقد تكون للكلمة المعينة رتبة التقدم الدائم أو التأخر الدائم عن صاحبها في الجملة أو التركيب، فتكون الرتبة بين هذه الكلمة وصاحبها رتبة محفوظة.

وقد يكون للكلمة المعينة التقدم أحيانا والتأخر أحيانا أخرى عن صاحبها، فتكون الرتبة بين هذه الكلمة وصاحبها رتبة غير محفوظة.

فالرتبة محفوظة إذا كانت الكلمة المعينة دائمة التقدم أو التأخر عن صاحبها، والرتبة غير محفوظة إذا كانت الكلمة المعينة لا تلزم التقدم أو التأخر عن صاحبها، بل يمكن لهما أن يتغير موقعاهما في الجملة فيتقدم ما حقه التأخر ويتأخر ما حقه التقدم مع احتفاظ كل كلمة منهما ببابها النحوى الذى تمثله في الجملة حال التقدم أو التأخر، على حين أن ذلك التغير في الموقعين بين الكلمتين لا يتأتى في الرتبة المحفوظة مع احتفاظ كل كلمة من الكلمتين ببابها النحوى الذى كانت عليه إلا في غير الاختيار أو مع أمن اللبس.

والكلمة صاحبة الرتبة المعينة وصاحبها - فيما سبق - تمثل كل منهما بابا نحويا معينا - في كثير من الحالات - كأن تكون الأولى - مثلا - اسما لكان وصاحبها خبرا لكان أو تكون الأولى مبتدأ وصاحبها خبرا أو تكون الأولى فاعلا وصاحبها مفعولا وهكذا، وقد لا تمثل إحدى الكلمتين بابا نحويا له إعراب معين، كما في الأمثلة السابقة، بل تحمل معنى أسلوب نحوى معين كما في الرتبة بين (إلا) أداة الاستثناء والمستثنى بها، فلا لا تمثل بابا نحويا له إعراب معين كما هو حال صاحبها (المستثنى) ولكن تمثل (إلا) أسلوبا نحويا معينا هو الاستثناء، ومع ذلك فيبين الكلمتين (إلا) و(المستثنى) رتبة محفوظة، وكذلك الحال في حرف العطف والمعطوف، وأدوات نصب المضارع والمضارع، وأدوات جزم المضارع والمضارع، وواو المعية والمفعول معه، وحروف الجر والاسم المجرور وغير ذلك، ففي الأمثلة الأولى - التى تمثل الكلمتان فيها بابين نحويين - يكون القول بالرتبة - محفوظة أو غير محفوظة - قولاً بالرتبة بين البابين اللذين عُبرَ عنهما بالكلمتين.

ولا يقال مثل الكلام السابق في النوع الثاني من الأمثلة - التى لا تمثل فيها إحدى الكلمتين بابا نحويا معينا له إعراب معين - لأن الرتبة في هذه الأمثلة رتبة بين أداة تمثل أسلوبا نحويا معينا وبين باب نحوى.

هذا، ويقول أستاذنا الدكتور/ تمام معللا تقسيم الرتبة إلى قسمين، وعد غير المحفوظة منها رتبة: " قد يقول قائل : قد فهمنا أن نسمى المحفوظة منها رتبة؛ لأنها يتحتم بها أن تأتى إحدى الكلمتين أولا والأخرى ثانيا ولا عكس، فما بالتأ بكلمات يمكن لإحداها أن تتقدم حيناً وتأخر حيناً آخر، ندعى أن بينها رتبة غير محفوظة، والجواب: أن الرتبة المحفوظة رتبة في نظام اللغة وفي الاستعمال في الوقت نفسه، أما غير المحفوظة فهي رتبة في النظام فقط، وقد يحكم الاستعمال بوجوب عكسها كما في تقديم المفعول على الفاعل في نحو : حياك الله، أو بالمحافظة عليها نحو : هذا أخى، وإنما يكون هذا أو ذاك عند خوف اللبس أو اتقاء مخالفة القاعدة أو الأصل أو اختلاف المعنى"^(١).

ومعنى هذا أن الرتبة المحفوظة ليس لأحد أن يخرج عنها - في الاختيار - لأن اللغة العربية قد حددت حالات معينة يجب فيها -إذا أريد التواصل والفهم بين المتحدثين بهذه اللغة- مراعاة الترتيب بين العناصر المولفة للجمل والتراكيب أو بين بعض هذه العناصر، وهذه الحالات هي بمثابة القواعد والأسس الراسخة التي لا تقبل التغيير فيها أو التبديل، فإذا عدل المتحدث أو الكاتب عن مراعاة الترتيب بين العناصر النحوية في إحدى هذه الحالات وتخطاها عند التطبيق من غير قرينة تساعد على الترخص في مراعاة الترتيب بين العناصر أو تسمح به^(٢) أوقع السامع أو القارئ في لبس منهى عنه من قواعد اللغة، ويكون قد خرج عن النظام اللغوي^(٣)

(١) البيان في روائع القرآن ج١/ ٦٧، ٢٣٣، ج٢/ ١٠٨، الخلاصة النحوية/ ٨٣ وما بعدها، وحدة الأبنية واختلاف الأنظمة/ ٣٦.

(٢) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها/ ٢٣٦، الخلاصة النحوية/ ٢٠، ٨٣، الأصول دراسة إستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب/ ٨٠، البيان في روائع القرآن ج١/ ٦٨ وما بعدها، ٢٣٣ وما بعدها، مقالات في اللغة والأدب/ ٣٧٠ وما بعدها، التمهيد في اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها/ ١١٥، ١٢٨، من طرق القرآن الكريم/ ١٨٣ "مجلة مجمع اللغة العربية" عدد ٤٩- ١٩٨٢، درجات الخطأ والصواب في النحو والأسلوب/ ٧٧، ٨٦ وما بعدها، وحدة البنية واختلاف الأنظمة/ ٤١، وانظر: ١٢٥ وما بعدها من هذا البحث.

(٣) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها/ ٢٠٧، التمهيد في اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها/ ١٢٨.

الذى وضعته اللغة لنفسها، هذه الحالات السابقة هي ما يمثل المسائل التى تحفظ فيها الرتبة بين العناصر النحوية فى النحو العربى.

هذا، وهناك حالات أخرى سمحت اللغة العربية - إذا لم يعرض عارض يوجب حفظ الرتبة بين العناصر أو يوجب عكسها^(١) - فيها بالاختيار فى ترتيب العناصر داخل الجمل والتراكيب لمن أراد، فمن أراد أن يعكس الرتبة بين العناصر فيقدم ما حقه التأخر ويؤخر ما حقه التقدم فله ذلك، ومن أراد أن يلتزم الأصل بوضع كل كلمة فى موضعها الذى قضت به قواعد اللغة فله ذلك، والفهم والتواصل قائمان فى أي الاختيارين يختار، والصواب النحوى كذلك قائم فى كلا الاختيارين، فهو لم يخرج على نظام اللغة، لكن من ناحية درجات الجمال فى الأسلوب فليس الاختياران سواء، فالرتبة غير المحفوظة "فى الأسلوب مؤشر أسلوبى ووسيلة إبداع وتقليب عبارة واستجلاب معنى أدبى"^(٢) فمخالفة الكاتب أو المتحدث للأصل فى الرتبة غير المحفوظة "تعد من قبيل الأسلوب لا من قبيل الرخصة"^(٣) وهذه الحالات الأخيرة - التى سمحت اللغة فيها بالاختيار فى الترتيب بين العناصر - هي ما يمثل المسائل التى لا تحفظ فيها الرتبة فى النحو العربى.

وبعد ما سبق أقول : إن الرتبة لا تحفظ فقط بين الكلمات المفردة - التى تمثل فى كثير من الحالات أبواباً نحوية - بعضها مع بعض، ولكن قد تحفظ الرتبة أيضاً بين الجمل الكاملة بعضها مع بعض كما سيأتى^(٤)، كما أن القول بعدم حفظ الرتبة

(١) انظر : ١٤١ وما بعدها من هذا البحث.

(٢) البيان فى روائع القرآن ج١/ ٦٧، ج٢/ ١٠٨، التمهيد فى اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها/ ١٢٨ وما بعدها، مقالات فى اللغة والأدب/ ٣٧٠ وما بعدها، الخلاصة النحوية/ ٨٢، ٨٦، وحدة البنية واختلاف الأنظمة/ ٣٦، درجات الخطأ والصواب فى النحو والأسلوب/ ٧٧ وما بعدها، ٨٦، العلامة الإعرابية فى الجملة بين القديم والحديث/ ٣٢٦.

(٣) الخلاصة النحوية/ ٨٣، البيان فى روائع القرآن ج١/ ٦٧، ج٢/ ١٠٨، التمهيد فى اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها/ ١٢٨ وما بعدها، مقالات فى اللغة والأدب/ ٣٧٠ وما بعدها، درجات الخطأ والصواب فى النحو والأسلوب/ ٧٧، ٨٦، العلامة الإعرابية فى الجملة بين القديم والحديث/ ٣٢٦.

(٤) انظر : المسائل أرقام : ٥٩، ٦٠، ٧٢، ٧٨ من المسائل التى فى حصر الرتبة المحفوظة فى ٩٧ وما بعدها من هذا البحث.

يتخطى الكلمات - التى تمثل أبوابا نحوية - بعضها مع بعض إلى القول بعدم حفظ الرتبة بين الجمل الكاملة بعضها مع بعض كذلك، كما سيأتى أيضا^(١).

وقبل الشروع فى ذكر المسائل التى تمثل كل نوع من نوعى الرتبة أود أن ألفت الانتباه إلى أن البحث حاول - جهده - حصر جميع المسائل - بما فى ذلك مسائل الباب النحوى الواحد - التى تدخل تحت أي من نوعى الرتبة، ثم فصل البحث بين مسائل النوعين فى الحصر والمعالجة، فأتى حصر المسائل التى تدخلها الرتبة المحفوظة مستقلا فى موضع خاص من البحث، ثم علق البحث بما يستفاد من الحصر، وبعد ذلك أتى حصر المسائل التى تدخلها الرتبة غير المحفوظة فى موضع مستقل من البحث كذلك، ثم علق البحث بما يستفاد من هذا الحصر.

هذا شئ يحسب البحث أنه لم يسبق إليه - إلا فى محاولة يأتى ذكرها بعد قليل - من حيث تجريد هذه المسائل وحصرها مجتمعة فى موضع واحد على مستوى جميع أبواب النحو، بما فى ذلك جميع الحالات التى تدخل تحت الباب النحوى الواحد، بعيدا عن الخلاف بين النحاة فى هذه المسائل، واعتمد البحث فى اختياره لمسائل هذا الحصر المذهب المعمول به لدى النحاة اليوم، وهو فى كثير من المسائل مذهب جمهور النحاة من المدرستين - البصرة والكوفة - أو مذهب البصريين أو جمهورهم، ومعنى عبارة: "المذهب المعمول به لدى النحاة اليوم" هو أن النحاة اليوم إذا سمعوا من يعرب كلمة (زيد) فى نحو (زيد خرج) فاعلا فإنهم لا يقبلون ذلك منه مع علمهم بوجود من يميز ذلك من النحاة القدماء^(٢)، وكذلك لا يقبل النحاة اليوم أن يُقدم كاتب أو متحدث خبر (زال أو برح أو فتى أو انفك) المنفية بما عليها، مع علمهم بوجود من أجاز ذلك من النحاة القدماء^(٣)، وهكذا فى كثير من المسائل التى فيها

(١) انظر: المسألة رقم ٣٦ من حصر الرتبة غير المحفوظة فى ١٣٢ من هذا البحث.

(٢) انظر: الخصائص ج٢/١٦٠، شرح المفصل ج١/١٤٧، شرح الكافية ج١/١٦٤، ارتشاف ج١/١٧٩ وما بعدها، شرح الأشمونى ج٢/٦٤ وما بعدها.

(٣) انظر: الخصائص ج٢/١٥٩، شرح المفصل ج٣/٣٨٦ وما بعدها، شرح الكافية ج٤/١٩٤، ارتشاف ج٢/٨٧، مع ج١/٣٧٣، شرح الأشمونى ج١/٣٦٧ وما بعدها.

أكثر من رأى للنحاة السابقين رحمهم الله، فإن النحاة اليوم لا يقبلون من الكتاب أو المتحدثين غير الرأى الذى اشتهر العمل به وصار التطبيق عليه.

وما سبق لا ينفى أن من المسائل التى وردت فى الحصر مسائل مجمع عليها من النحاة^(١) أو كالمجمع عليها، وإن لم يصرح النحاة بالإجماع فيها، كما لم ينقلوا خلافا فيها^(٢).

ولا ينبغي أن يحمل ما سبق من اعتماد الباحث المذهب المعمول به فى حصره للمسائل على أنه دعوة إلى التقليل من شأن الخلاف بين النحاة أو اعتقاد بقلة أهمية هذا الخلاف أو دعوة إلى تجاهله، لا، ليس هذا مقصود الباحث البتة، وإنما مثل الباحث فى هذه الحال مثل القارئ الحافظ والقراءات القرآنية، فإنه لا ينبغي للإمام أن يخلط قراءة بأخرى فى صلاته، وإذا فعل ذلك عدَّ مخالفاً للصواب فى نظر علماء القراءات، وليس هذا دعوة من علماء القراءات إلى حذف القراءات الأخرى التى لا يقرأ بها فى أهل المصر الواحد، أو إهمالها، أو تقليلاً من شأنها، ومع كل ما سبق فمن أراد أن يعرف الآراء المختلفة فى المسائل المذكورة فى الحصر فالمراجع مدونة بصفحاتها فى حواشى كل المسائل، ولعل - فى محاولتى حصر هذه المسائل على هذا النحو - أكون مقتدياً بابن جنى - رحمه الله - وهو الذى حاول - من السابقين - حصر هذه المسائل مجردة من الخلاف النحوى - إلا فى القليل جداً منها - وذلك فى كتابه الخصائص فى باب : (فى شجاعة العربية) تحت عنوان : (فصل فى التقديم والتأخير)^(٣) وقد بدأه بقوله " وذلك على ضربين: أحدهما ما يقبله القياس والآخر ما يسهله الاضطراب"^(٤) ثم بدأ فى ذكر المسائل وختم المسائل التى ذكرها بقوله

(١) راجع المراجع المذكورة فى حواشى المسألتين رقمي : ٥ ، ١٥ من المسائل التى فى حصر الرتبة المحفوظة فى ٩٧ وما بعدها من هذا البحث، والمسائل أرقام : ٣ ، ١٣ ، ٢٠ من مسائل الرتبة غير المحفوظة فى ١٢٦ وما بعدها من هذا البحث.

(٢) راجع المراجع المذكورة فى حواشى المسائل أرقام : ١٤ ، ٢٦ ، ٣٣ ، ٥٧ ، ٦٤ ، ٦٧ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٧٦ ، ٨٠ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٨٥ ، ٨٦ من المسائل التى ذكرت فى حصر الرتبة المحفوظة فى ٩٩ وما بعدها من هذا البحث، والمسألة رقم ٢٤ من مسائل الرتبة غير المحفوظة فى ١٣٠ من هذا البحث .

(٣) انظر الخصائص ج٢/ ١٥٨ - ١٦٤ .

(٤) الخصائص ج٢/ ١٥٨ .

"فهذه وجوه التقديم والتأخير في كلام العرب، وإن كنا تركنا منها شيئاً، فإنه معلوم الحال ولا حق بما قدمناه"^(١).

أما المسائل التي تتحقق فيها الرتبة المحفوظة فهي كما يلي^(٢):

١- مرجع الضمير يتأخر عن الضمير لفظاً ورتبة^(٣) في حالات سبع^(٤).

٢- ضمير الشأن يتصدر الجملة^(٥) المفسرة له^(٦).

٣- الصلة لا تتقدم على الموصول^(٧).

٤- معمول الصلة لا يتقدم^(٨) على الموصول^(٩).

٥- اسم كان - وأخواتها - لا يتقدم عليها^(١٠).

(١) الخصائص ج٢/ ١٦٤.

(٢) أذكر هنا بأن المسائل مرتبة حسب ترتيب ابن مالك لأبواب النحو في الفقه.

(٣) انظر هذه الحالات السبع ممثلاً لها في: ٢٦٤ وما بعدها من هذا البحث.

(٤) انظر: المقتضب ج٢/ ١٤٢ وما بعدها، شرح التسهيل ج١/ ١٦١ وما بعدها، شرح الكافية ج٣/ ١٣، ارتشاف ج١/ ٤٨٣ وما بعدها، مغنى اللبيب / ٦٣٥ ما بعدها، الضرائر وما يسوغ للشاعر دون النثر ١٢٧ وما بعدها، مع ج١/ ٢٢٤ وما بعدها، الأشباه ج٣/ ٧٧ وما بعدها، شرح الأشموني ج٢/ ٨٥ وما بعدها، القاعدة النحوية دراسة نقدية تحليلية / ١١٨ وما بعدها.

(٥) انظر بياناً وتمثيلاً لهذه المسألة في: ٥٣، ٢٤٣ وما بعدها من هذا البحث.

(٦) انظر: شرح الكافية ج١/ ٢٣١، ج٣/ ١٢١، شرح التسهيل ج١/ ٢٩٩، مغنى / ٦٣٦، مع ج١/ ٣٣١، شرح الأشموني ج٤/ ٧٨، حاشية الصبان ج١/ ٣٧٦، البيان في روائع القرآن ج٢/ ٩٥، الظواهر اللغوية في التراث النحوي / ٢٢٥، ٢٣٢ وما بعدها، القاعدة النحوية دراسة نقدية تحليلية / ١١٩.

(٧) انظر: الخصائص ج٢/ ١٦١، شرح المفصل ج١/ ٣٨٩، شرح الكافية ج٣/ ١٥٠، ارتشاف ج١/ ٥٥٠، مع ج١/ ٢٨٥، ج٢/ ٢٨٣، ج٣/ ٤٦، البيان في روائع القرآن ج١/ ٦٨، اللغة العربية معناها ومبناها / ٢٠٧.

(٨) فلا يجوز في نحو: جاء زيد كي يتعلم العلم أن يقال: جاء زيد العلم كي يتعلم.

(٩) انظر: الخصائص ج٢/ ١٦١، شرح الكافية ج١/ ٢٣٤، ٤٠٢ وما بعدها، ج٣/ ١٥٠ وما بعدها، ٤٧٤، ارتشاف ج١/ ٥٥٢ وما بعدها، مع ج١/ ٢٨٦ وما بعدها، ج٢/ ٢٨٣، ٢٩٢، ج٣/ ٤٦، شرح الأشموني ج٢/ ٢٦٥، ٤٤٠، آراء ثلاثة حول بعض مسائل الترتيب في العلاقة النحوية المسائل والأصول / ٢٢٠ وما بعدها.

(١٠) انظر: شرح المفصل ج٣/ ٣٨٥، الخصائص ج٢/ ١٦٠، الأساليب الإنشائية في النحو العربي /

٣٥

- ٦- خبر كان- وأخواتها- الذى هو جملة لا يتقدم على كان- وأخواتها- نفسها^(١).
- ٧- خبر كان- وأخواتها- الذى هو جملة لا يتقدم على اسمها^(٢).
- ٨- خبر كان- وأخواتها- الذى هو غير الجملة والذى تأخر معموله المرفوع^(٣) لا يتقدم على كان^(٤).
- ٩- خبر أخوات كان: (ما دام) و(زال، وبرح، وفتى، وانفك) المنفية بها لا يتقدم عليها^(٥).
- ١٠- معمول خبر كان- وأخواتها- الذى هو غير الظرف والجار والمجرور لا يتوسط^(٦) بين كان واسمها^(٧).
- ١١- خبر (ما ولا وإن) المشبهات بليس لا يتقدم على اسمها^(٨).
- ١٢- معمول خبر (ما ولا وإن) المشبهات بليس الذى هو غير الظرف الجار والمجرور لا يتقدم^(٩) على اسمها^(١٠).

-
- (١) انظر: ارتشاف ج٢/ ٨٨، مع ج١/ ٣٧٤، آراء ثلاثة حول بعض مسائل الترتيب في العلاقة النحوية المسائل والأصول/ ٢٢٣ وما بعدها، ٢٣٣.
- (٢) انظر: ارتشاف ج٢/ ٨٨، مع ج١/ ٣٧٤.
- (٣) فلا يجوز في نحو: كان زيد قائماً أبوه أن يقال: قائماً كان زيد أبوه.
- (٤) انظر: ارتشاف ج٢/ ٨٨، مع ج١/ ٣٧٥.
- (٥) انظر: الخصائص ج٢/ ١٥٩، شرح المفصل ج٣/ ٣٨٦ وما بعدها، شرح الكافية ج٤/ ١٩٤، ارتشاف ج٢/ ٨٧، مع ج١/ ٣٧٣، الأشباه ج٢/ ١٢٠ وما بعدها، شرح الأشموني ج١/ ٣٦٧ وما بعدها، الخلاصة النحوية/ ١١٥، الظواهر اللغوية في التراث النحوي/ ٢٨٢ وما بعدها.
- (٦) توسط معمول الخبر في هذه الحال له أربعة احتمالات، ثلاثة منها داخلة في هذا الحكم فهي مرفوضة والتوسط فيها غير مقبول وهي: كان طعامك أكلاً زيد، كان طعامك زيد أكلاً، أكلاً كان طعامك زيد، ويبقى احتمال رابع وهو المقبول لغوياً ولكنه يدخل في الرتبة غير المحفوظة وهو: كان أكلاً طعامك زيد، انظر: المسألة رقم ٧ من حصر الرتبة غير المحفوظة في ١٢٧ من هذا البحث.
- (٧) انظر: ارتشاف ج٢/ ٨٨، مع ج١/ ٣٧٥ وما بعدها، الأشباه ج٣/ ١١٩ وما بعدها، شرح الأشموني ج١/ ٣٧٤ وما بعدها، حاشية الصبان ج١/ ٣٧٤، الخلاصة النحوية/ ١١٥، الظواهر اللغوية في التراث النحوي/ ٢٨٣ وما بعدها.
- (٨) انظر: الكتاب ج١/ ٥٩، المقتضب ج٤/ ١٨٩ وما بعدها، الخصائص ج١/ ١٦٢، شرح الكافية ج١/ ٢٥٧، ج٢/ ٢١٩، ٢٢١، شرح الأشموني ج١/ ٣٩٠ وما بعدها، الخلاصة النحوية/ ١١٦، وسائل أمن اللبس في النحو العربي/ ٢١١.
- (٩) فلا يجوز أن يقال في نحو: ما زيد أكلاً طعامك: ما طعامك زيد أكلاً.
- (١٠) انظر: شرح الأشموني ج١/ ٣٩٢، حاشية الصبان ج١/ ٣٩٢، الظواهر اللغوية في التراث النحوي/ ٢٨٨ وما بعدها، وسائل أمن اللبس في النحو العربي/ ٢١١ وما بعدها.

- ١٣ - خبر أفعال المقاربة لا يتقدم عليها^(١).
- ١٤ - إن وأخواتها^(٢) تتصدر جملاً^(٣).
- ١٥ - خبر إن وأخواتها - الذى هو غير الظرف والجار والمجرور لا يتقدم على اسمها^(٤).
- ١٦ - معمول خبر إن - وأخواتها - الذى هو غير الظرف والجار والمجرور^(٥) لا يتقدم على اسمها وخبرها معا^(٦).
- ١٧ - خبر (لا) التى لنفى الجنس لا يتقدم على اسمها^(٧).
- ١٨ - خبر (لا) التى لنفى الجنس لا يتقدم عليها^(٨).
- ١٩ - معمول خبر (لا) التى لنفى الجنس^(٩) لا يتقدم على اسمها^(١٠).
- ٢٠ - الفاعل لا يتقدم على فعله^(١١).

-
- (١) انظر: شرح الكافية ج٤/٢١٧، ٢١٢، ارتشاف ج٢/١٢٢، مع ج١/٤٢٠، شرح الأشموني ج١/٣٧١، وسائل أمن اللبس فى النحو العربى / ٢٥٠.
- (٢) يستثنى من أخوات (إن) فى هذا الحكم - (أن) بالفتح حيث إنها ومعمولها فى تقدير المفرد: انظر شرح المفصل ج٣/٢٤٢، شرح الكافية ج١/٤٠١، ٤٣٤، ج٤/٣٣٤، ٣٣٩.
- (٣) انظر: شرح الكافية ج١/٢٣٤، ٤٠١، ج٢/١٨٩، ج٤/٣٣٤، ٣٣٩، الأشباه، ج٢/١٩٦، الصدارة فى الجملة العربية دراسة نحوية دلالية من خلال القرآن الكريم / ٢٣، ١٦١، المدخل إلى دراسة النحو العربى ج١/٣٠٧.
- (٤) انظر: الكتاب ج١/٥٩، المختضب ج٤/١٠٩ وما بعدها، ١٩٠، شرح المفصل ج١/٢٠٠، شرح الكافية ج١/٢٥٧ وما بعدها، ج٤/٤٨٢، ارتشاف ج٢/١٣٢، مع ج١/٤٣٤، ج٣/٩٣، شرح الأشموني ج١/٤٢٦، الخلاصة النحوية/ ١٢١، الظواهر اللغوية فى التراث النحوى / ٢٨٧.
- (٥) فلا يجوز فى نحو: إن زيدا أكل طعامك أن يقال: إن طعامك زيدا أكل.
- (٦) انظر: ارتشاف ج٢/١٣٢، مع ج١/٤٣٥، شرح الأشموني ج١/٢٤٦ وما بعدها، الظواهر اللغوية فى التراث النحوى / ٢٨٧ وما بعدها.
- (٧) انظر: مع / ٤٦٩، شرح الأشموني ج٢/٩.
- (٨) انظر: مع ج١/٤٦٩.
- (٩) فلا يجوز فى نحو: لا طالما جبلا حاضر الآن أن يقال: لا الآن طالما جبلا حاضر.
- (١٠) انظر: حاشية الصبان ج٢/٩.
- (١١) انظر: الخصائص ج٢/١٦٠، شرح المفصل ج١/١٤٧، شرح الكافية ج١/١٦٤، ارتشاف ج٢/١٧٩ وما بعدها، شرح الأشموني ج٢/٦٤ وما بعدها، اللغة العربية معناها ومبناها / ٢٠٧، الخلاصة النحوية / ٨٤، ١٢٤.

- ٢١- نائب الفاعل لا يتقدم على فعله^(١).
- ٢٢- المصدر المؤكد مضمون جملة^(٢) لا يتقدم عليها^(٣).
- ٢٣- المفعول معه لا يتقدم على واو المعية^(٤).
- ٢٤- المفعول معه لا يتقدم^(٥) على عامله^(٦).
- ٢٥- المفعول معه لا يتقدم^(٧) على مصاحبه^(٨).
- ٢٦- المستثنى لا يتقدم على أداة الاستثناء^(٩).
- ٢٧- المستثنى لا يتقدم على المستثنى منه وعامله معا^(١٠) في أول الكلام^(١١).
- ٢٨- المستثنى لا يتقدم على عامله في الاستثناء المفرغ^(١٢).

-
- (١) انظر: الخصائص ج٢/ ١٦٠، ارتشاف ج٢/ ١٨٤، اللغة العربية معناها ومبناها/ ٢٠٧، الخلاصة النحوية/ ١٢٤، ٨٤، منع اللبس ووسائل الوصول إليه في اللغة العربية/ ١٢٨.
- (٢) فلا يجوز في نحو: هو ابني حقا، وله على دينار اعترافا أن يقال: حقا هو ابني، واعترافا له على دينار.
- (٣) ارتشاف ج٣/ ٢١٥، مع ج٢/ ٩٢.
- (٤) انظر شرح المفصل ج١/ ٣٥٦، البيان في روائع القرآن ج١/ ٦٨، قرينة الرتبة وقيمتها في النحو العربي/ ١٢٥، جملة الفاعل بين الكم والكيف/ ١٣٣.
- (٥) فلا يجوز في نحو: استوى الماء والخشبة أن يقال: والخشبة استوى الماء.
- (٦) انظر: الخصائص ج٢/ ١٥٩، شرح المفصل ج١/ ٣٥٦، شرح الكافية ج١/ ٣٠٤، ج٢/ ٣٨ وما بعدها، ارتشاف ج٢/ ٢٨٦ وما بعدها، مع ج٢/ ١٧٨، ٥٠٢، شرح الأشموني ج٢/ ٢٠١، الخلاصة النحوية/ ١٦١، وسائل أمن اللبس في النحو العربي/ ١٧٤.
- (٧) فلا يجوز في نحو: استوى الماء والخشبة أن يقال: استوى والخشبة الماء.
- (٨) انظر: شرح الكافية ج٢/ ٣٨ وما بعدها، ٤٥، ارتشاف ج٢/ ٢٨٦ وما بعدها، مع ج٢/ ١٧٨ وما بعدها، شرح الأشموني ج٢/ ٢٠١ وما بعدها.
- (٩) انظر: ضرائر الشعر/ ٢١٢، البيان في روائع القرآن ج١/ ٦٨، اللغة العربية معناها ومبناها/ ١٢٦، ٢٠٧، مقالات في اللغة والأدب/ ٤٩، قرينة الرتبة وقيمتها في النحو العربي/ ط.
- (١٠) فلا يجوز في نحو: قام القوم إلا زيدا أن يقال: إلا زيدا قام القوم.
- (١١) انظر: الخصائص ج٢/ ١٥٨، شرح الكافية ج٢/ ١١٨ وما بعدها، ارتشاف ج٢/ ٣٠٧، مع ج٢/ ١٩٤ وما بعدها، حاشية الصبان ج٣/ ٢١٨ حاشية الخضرى ج١/ ٣٠٤، آراء ثلاثة حول بعض مسائل الترتيب/ ٢٢٩ وما بعدها، ٢٣٣.
- (١٢) انظر: شرح الكافية ج٢/ ١١٩ وما بعدها.

- ٢٩- المستثنى لا يتقدم على المستثنى منه وعامله غير المتصرف معا إذا توسط المستثنى بين جزأى "كلام ولم يتقدم فى أول الكلام".
- ٣٠- الحال لا تتقدم على صاحبها الجرور "بالإضافة أو الحرف غير الزائد".
- ٣١- الحال لا تتقدم على عاملها الذى هو غير الفعل المتصرف "وغير ما يشبه الفعل".
- ٣٢- الحال لا تتقدم على عاملها المتصرف إذا كان العامل "مصدرا أو صلة (ال) أو صلة لحرف مصدرى أو كان مقرونا بلام الابتداء أو مقرونا بلام القسم أو كان أفعل التفضيل أو مفهم تشبيه".
- ٣٣- جملة الحال لا تتقدم على واو الحال.
- ٣٤- جملة الحال المصدرة بواو لا تتقدم "على عاملها".

- (١) فلا يجوز نحو: القوم إلا زيدا فى الدار وانظر: المسألة رقم ٢٧ من مسائل الرتبة غير المحفوظة.
- (٢) انظر: ارتشاف ج٢/ ٣٠٨، مع ج٢/ ١٩٥، حاشية الصبان ج٢/ ٢١٨ وما بعدها
- (٣) نحو: عرفت قيام هند مسرعة، مررت بهند ضاحكة.
- (٤) انظر: شرح المفصل ج١/ ٤٧٩، شرح الكافية ج٢/ ٦٦ وما بعدها، ارتشاف ج٢/ ٣٤٧ وما بعدها، مع ج٢/ ٢٣٥ وما بعدها، شرح الأشموني ج٢/ ٢٦٢ وما بعدها، جملة الفاعل بين الكم والكيف/ ٢٣١ وما بعدها.
- (٥) نحو: أما علما فعالم، ما أحسن زيدا راكبا.
- (٦) انظر: المختضب ج٣/ ٣٦، ج٤/ ١٧٠ وما بعدها، ٣٠٠ وما بعدها، شرح المفصل ج١/ ٣٧٦ وما بعدها، ٤١٠، شرح الكافية ج٢/ ٦٣ وما بعدها، ارتشاف ج٢/ ٣٥١ وما بعدها، مع ج٢/ ٢٣٨ وما بعدها، شرح الأشموني ج٢/ ٢٦٧ وما بعدها، الخلاصة النحوية/ ١٦٤، جملة الفاعل بين الكم والكيف/ ٢٤٠.
- (٧) أمثل لكل حالة من الحالات الواردة فى هذا الحكم على الترتيب: يعجبني ركوب الفرس مسرجا، الجاني مسرجا زيدا، يعجبني أن يقوم زيد مسرجا، لأصبر محتسبا، والله لأقومن طائعا، زيد أكفؤهم ناصرا، زيد زهير شعرا.
- (٨) انظر: شرح الكافية ج٢/ ٦٤ وما بعدها، ارتشاف ج٢/ ٣٥٠، ٣٥٣، مع ج٢/ ٢٣٨، شرح الأشموني ج٢/ ٢٧١ وما بعدها.
- (٩) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها/ ١٢٦، ظاهرة الربط فى التركيب والأسلوب العربى/ ٢٣.
- (١٠) قد ورد فى النص القرآنى ما يخالف هذا الحكم، وذلك كما فى قوله تعالى (ويصنع الفلك وكلما مر عليه ملا من قومه سخروا منه) سورة هود آية ٣٨، والمعنى: سخروا وهو يصنع، وكذلك قوله تعالى (وهي تجري بهم فى موج كالجبال ونادى نوح ابنه) سورة هود آية ٤٢ والمعنى: نادى وهي تجري. انظر: البيان فى روائع القرآن ج١/ ٦٨ وما بعدها، ٢٣٣ وما بعدها، الخلاصة النحوية/ ٢٠، ٨٣، ظاهرة الربط فى التركيب والأسلوب العربى/ ٢٣.
- (١١) انظر: شرح الكافية ج٢/ ٦٤، ارتشاف ج٢/ ٣٥٠، مع ج٢/ ٢٣٩، البيان فى روائع القرآن ج١/ ٦٨ وما بعدها، ٢٣٣ وما بعدها، الخلاصة النحوية/ ٨٣، ٢٠، جملة الفاعل بين الكم والكيف/ ٢٣٦، ظاهرة الربط فى التركيب والأسلوب العربى/ ٢٣.

- ٣٥- التمييز لا يتقدم^(١) على عامله^(٢).
- ٣٦- التمييز الذى عامله فعل غير متصرف^(٣) لا يتقدم على معمول هذا الفعل^(٤).
- ٣٧- الاسم المجرور بحرف الجر لا يتقدم على حرف الجر^(٥).
- ٣٨- أداة التقليل (رب) تصدر جملتها^(٦).
- ٣٩- المضاف إليه لا يتقدم على المضاف^(٧).
- ٤٠- معمول المضاف إليه^(٨) لا يتقدم على المضاف^(٩).

-
- (١) فلا يقال فى نحو : طاب زيد نفسا : نفسا طاب زيد.
- (٢) انظر : شرح المفصل ج١/ ٤١٠ وما بعدها، شرح الكافية ج٢/ ١٠٧ وما بعدها، الخصائص ج٢/ ١٥٩ وما بعدها، ارتشاف ج٢/ ٢٨٥ وما بعدها، ٣٩٢، مع ج٢/ ٢٦٨، شرح الأشموني ج٢/ ٢٩٨ وما بعدها، حاشية الصبان ج٣/ ٤٠٨، وسائل أمن اللبس فى النحو العربى / ١٨٣ وما بعدها، اللغة العربية معناها ومبناها / ٢٠٧، الخلاصة النحوية / ٨٤، ١٦٦.
- (٣) نحو : ما أحسن زيدا رجلا، أحسن يزيد رجلا، فلا يقال فيما سبق : ما أحسن رجلا زيدا، ولا أحسن رجلا يزيد.
- (٤) انظر : ارتشاف ج٢/ ٢٨٥.
- (٥) انظر : الخصائص ج٢/ ١٦٣، شرح المفصل ج١/ ٣٧٩، شرح الكافية ج٣/ ٢٤٠، ضرائر الشعر / ٢١٣، مع ج٢/ ٣٨٦، البيان فى روائع القرآن ج١/ ٦٨، التضام وقبوض التوارد / ١٠٢، الصدارة فى الجملة العربية دراسة نحوية دلالية من خلال القرآن الكريم / ١٦١، اللغة العربية معناها ومبناها / ١٢٦، ٢٠٧، الظواهر اللغوية فى التراث النحوى / ٢٩٠.
- (٦) انظر : شرح المفصل ج٣/ ٥١٤، المتقضب ج٤/ ١٣٩ وما بعدها، شرح الكافية ج٣/ ١٢١، ٢٣٨، ٢٤٠، ج٤/ ٢٨٩، مع ج٢/ ٣٤٩، ٣٥٤، ٥٠٩، شرح الأشموني ج٢/ ٣٥٥ وما بعدها.
- (٧) انظر : الخصائص ج٢/ ١٦٢، ١٦٥، شرح الكافية ج٢/ ٦٧، ارتشاف ج٢/ ٥٠٩، البيان فى روائع القرآن ج١/ ٤٦، قرينة الرتبة وقيمتها فى النحو العربى / ط، الخلاصة النحوية / ٨٤، ١٣٠، مقالات فى اللغة والأدب / ٣٥٨، وحدة البنية واختلاف الأنظمة / ٣٦.
- (٨) فلا يجوز فى نحو : أنا مثل ضارب زيدا أن يتقدم (زيدا) على (مثل).
- (٩) انظر : الخصائص ج٢/ ١٦٢، ١٦٥، شرح الكافية ج١/ ٤٠٢ وما بعدها، ج٢/ ٦٧، ارتشاف ج٢/ ٥٠٩ وما بعدها، مع ج٢/ ٢٣٥ وما بعدها، ٤٢٠ وما بعدها، شرح الأشموني ج٢/ ٢٦٥، ٤٢٢.

- ٤١- معمول المصدر المقدر بالحرف المصدرى والفعل لا يتقدم على هذا المصدر^(١).
- ٤٢- مرفوع اسم الفاعل لا يتقدم على اسم الفاعل^(٢).
- ٤٣- منصوب اسم الفاعل إذا كان اسم الفاعل صلة (ال) أو مجرورا بالإضافة أو مجرورا بحرف جر غير زائد^(٣) لا يتقدم على اسم الفاعل^(٤).
- ٤٤- مرفوع أمثلة المبالغة لا يتقدم على أمثلة المبالغة^(٥).
- ٤٥- مرفوع اسم المفعول لا يتقدم على اسم المفعول^(٦).
- ٤٦- معمول الصفة المشبهة لا يتقدم على الصفة المشبهة^(٧).
- ٤٧- صيغتا التعجب (ما أفعله) و (أفعل به) تلزمان هذا الترتيب دائما فلا يتقدم شيء^(٨) من معمول (أفعل) على الفعل ولا على (ما)^(٩).

-
- (١) انظر: المقنضب ج٤/١٥٧، شرح الفصل ج٣/٩٥، ١٠٢ شرح الكافية ج٣/١٦٨، ٤٧٤، ارتشاف ج٢/١٧٢، مع ج٣/٤٦، شرح الأشموني ج٢/٤٤٠.
- (٢) انظر: حاشية الصبان ج٣/٧، الجملة الوصفية في النحو العربي/ ١٩٧، الظواهر اللغوية في التراث النحوي/ ٢٦٨، المدخل إلى دراسة النحو العربي ج٢/١٦٤.
- (٣) فلا يجوز أن يقال في نحو: هذا الضارب عمرا، هنا غلامٌ قاتل زيدا، مرت بضارب زيدا: هذا عمرا الضارب، ولا هذا زيدا غلامٌ قاتل، ولا مرت زيدا بضارب.
- (٤) انظر: المقنضب ج٤/١٥٦، ١٦٥، شرح الفصل ج٣/٩٥، ١٠٢، ارتشاف ج٣/١٨٩، مع ج٣/٥٦، حاشية الصبان ج٣/٧.
- (٥) انظر: الجملة الوصفية في النحو العربي/ ١٩٧، الظواهر اللغوية في التراث النحوي/ ٢٧٠، ٢٧٢، قرينة الرتبة وقيمتها في النحو العربي/ ط.
- (٦) انظر: ارتشاف ج٢/١٨٤.
- (٧) انظر: المقنضب ج٤/١٦٤، شرح الفصل ج٣/١٢٣، شرح الكافية ج٢/٦٤، ارتشاف ج٣/٢٤٣، شرح الأشموني ج٣/٧، حاشية الصبان ج٣/٧، الخلاصة النحوية/ ١٢٨، الجملة الوصفية في النحو العربي/ ١٩٧، قرينة الرتبة وقيمتها في النحو العربي/ ط، المدخل إلى دراسة النحو العربي ج٢/١٦٤.
- (٨) انظر: بيانا للمسألة وتميلا لها في: ١١٩ وما بعدها من هذا البحث.
- (٩) انظر: الكتاب ج٧٣، شرح الفصل ج٣/٤٤٢، شرح الكافية ج١/٤٠٢، ج٣/١٢١، ج٤/٢٢٦، ارتشاف ج٣/٣٨، مع ج٣/٤١، شرح الأشموني، ج١/٣٣٥، ج٣/٣٤ وما بعدها، ج٤/٧٨، الأساليب الإنشائية في النحو العربي/ ٨٥، اللغة العربية معناها ومبناها/ ١١٧، ١٦٥، الخلاصة النحوية/ ١٥٠.

- ٤٨- مخصوص (نعم وبئس) لا يتقدم على الفاعل حال كونها (الفاعل والمخصوص) معا بعد (نعم وبئس)^(١).
- ٤٩- مخصوص (نعم وبئس) لا يتقدم على تمييزها حال كونها (المخصوص والتمييز) معا بعد (نعم وبئس)^(٢).
- ٥٠- مخصوص (حبذا) لا يتقدم عليها^(٣).
- ٥١- (من) ومجرورها لا يتقدما^(٤) على أفعال التفضيل^(٥).
- ٥٢- الصفة لا تتقدم على الموصوف^(٦).
- ٥٣- معمول الصفة لا يتقدم على الموصوف^(٧).

-
- (١) انظر: شرح الأسموني ج٣/ ٥٢، حاشية الصبان ج٣/ ٥٢.
- (٢) انظر: شرح الكافية ج٤/ ٢٥٠، ارتشاف ج٣/ ٢١، مع ج٣/ ٢٤، شرح الأسموني ج٣/ ٦١.
- (٣) انظر: شرح الكافية ج٤/ ٢٤٩، ارتشاف ج٣/ ٣٠، مع ج٣/ ٣٢، شرح الأسموني ج٣/ ٥٨، ٦١، حاشية الصبان ج٣/ ٥٨، اللغة العربية معناها ومبناها/ ١١٦ وما بعدها، الخلاصة النحوية/ ١٥١، وسائل أمن اللبس في النحو العربي/ ٢٥٥، ٢٦٨، القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقديرى والمحل / ١٣٠ وما بعدها.
- (٤) استثنى بعض النحاة من هذا الحكم: دخول الاستفهام على مجرور (من) وحكم على القول بهذا الاستثناء بكونه الأصح . انظر: مع ج٣/ ٧٩، شرح الأسموني ج٣/ ٧٥ وما بعدها، حاشية الصبان ج٣/ ٧٥، ارتشاف ج٣/ ٢٢٩ وما بعدها، الضرائر وما يسوغ للشاعر دون النائر / ١٨٩ وما بعدها، الخلاصة/ ١٣٠.
- (٥) انظر: ارتشاف ج٣/ ٢٢٩ وما بعدها، مع ج٣/ ٧٩، شرح الأسموني ج٣/ ٧٥ وما بعدها، الضرائر وما يسوغ للشاعر دون النائر / ١٨٩ وما بعدها، الخلاصة النحوية/ ١٣٠، شبه الجملة دراسة تركيبية تحليلية مع التطبيق على القرآن الكريم "مجلة كلية الآداب" - جامعة القاهرة - مجلة (٦١) عدد ١-٢٠٠١.
- (٦) انظر: الخصائص ج١/ ٢٣٤، ج٢/ ١٦١، ١٦٥، شرح المفصل ج١/ ٣٨٩، ضرائر الشعر/ ٢١٢، شرح الكافية ج٢/ ٣٦٨، ارتشاف ج٢/ ٥٩٤، ٦٠٠، مع ج٣/ ١١٦، ١٢٧، شرح الأسموني ج٣/ ٨٤ وما بعدها، اللغة العربية معناها ومبناها/ ١٦٥، ٢٠٧، الخلاصة النحوية/ ٨٤، التوابع في لغة القرآن/ ٢٣٣.
- (٧) انظر: الخصائص ج٢/ ١٦٥، شرح الكافية ج١/ ٤٠٢ وما بعدها، ارتشاف ج٢/ ٥٩٩، مع ج٣/ ١١٦، شرح الأسموني ج٣/ ٨٤.

- ٥٤ - التوكيد لا يتقدم على المؤكد^(١).
- ٥٥ - (أجمع وأكع وأبصع وأبتع) من ألفاظ التوكيد المعنوى، إذا أتت مجتمعة في جملة واحدة فإنها تلزم الترتيب الوارد في هذه المسألة^(٢).
- ٥٦ - عطف البيان لا يتقدم على المبين^(٣).
- ٥٧ - المعطوف بالنسق لا يتقدم على حرف العطف^(٤).
- ٥٨ - المعطوف بالنسق لا يتقدم على المعطوف عليه^(٥).
- ٥٩ - الجملة الواقعة بعد أفعال القلوب (وما جرى مجراها) أو بعد التسوية (وما جرى مجراها) في العطف بـ (أم) المتصلة هذه الجملة تلزم التأخر^(٦) عن أفعال القلوب أو التسوية (وما جرى مجراها)^(٧).
- ٦٠ - إذا تعاطفت جملتان وكانت إحداها منفية والأخرى مثبتة وكانت الأداة هي (أم) المتصلة فإن الجملة المنفية تلزم التأخر^(٨) عن المثبتة^(٩).

-
- (١) انظر : شرح الكافية جـ ٢/ ٣٦٨، مع جـ ٣/ ١١٦، شرح الأشموني جـ ٣/ ٨٤، اللغة العربية معناها ومبناها / ١٦٥، ٢٠٧، الخلاصة النحوية / ٨٤، مشكلة المعنى بين النحو والبلاغة / ١٦١.
- (٢) انظر: ارتشاف جـ ٢/ ٦١١ وما بعدها.
- (٣) انظر: الخصائص جـ ٢/ ١٦١، شرح الكافية جـ ٢/ ٣٦٨، مع جـ ٣/ ١١٦، شرح الأشموني جـ ٣/ ٨٤، اللغة العربية معناها ومبناها / ١٦٥، ٢٠٧، الخلاصة النحوية / ٨٤، تفسير النحو التعليمي / ١٩٠.
- (٤) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها / ١٢٦، ٢٠٧، البيان في روائع القرآن جـ ١/ ٦٨، مقالات في اللغة والأدب / ٤٩، ٣٥٨، التضام وقبوض التوارد / ١٠٢، قرينة الرتبة وقيمتها في النحو العربي / ط.
- (٥) انظر: الخصائص جـ ٢/ ١٦١، ضرائر الشعر / ٢١٠ وما بعدها، شرح الكافية جـ ٢/ ٣٦٨، ارتشاف جـ ٢/ ٦٦٢ وما بعدها، مع جـ ٣/ ١١٦، ١٩٤ وما بعدها، شرح الأشموني جـ ٣/ ٨٤، ١٧٥ وما بعدها، الضرائر وما يسوغ للشاعر دون النائر / ٩٦، اللغة العربية معناها ومبناها / ١٦٥، ٢٠٧، الخلاصة النحوية / ٨٤، التوايح في لغة القرآن / ٥٩٠.
- (٦) فلا يجوز : أقمت أم قعدت علمت ، ولا يجوز: أضربت زيدا أم عمرا تبين لي ، ولا يجوز : أقمت أم قعدت سواء على ، ولا يجوز: أقمت أم قعدت لا أبالي
- (٧) انظر: ارتشاف جـ ٢/ ٦٥٢.
- (٨) فيجوز : سواء على أقام زيد أم لم يقم، ولا يجوز: سواء على ألم يقم زيد أم قام.
- (٩) انظر: ارتشاف جـ ٢/ ٦٥٢..

- ٦١- معمول المعطوف لا يتقدم على المعطوف عليه^(١).
- ٦٢- معمول المعطوف لا يتقدم^(٢) على حرف العطف^(٣).
- ٦٣- البديل^(٤) لا يتقدم على المبدل منه^(٥).
- ٦٤- أدوات النداء تتصدر جملها^(٦).
- ٦٥- المنصوب على الاختصاص لا يتقدم على الضمير^(٧).
- ٦٦- معمول اسم الفعل لا يتقدم^(٨) على اسم الفعل^(٩).
- ٦٧- الفعل المضارع لا يتقدم على أدوات نصبه^(١٠).
- ٦٨- معمول معمول أدوات نصب المضارع^(١١) لا يتقدم على هذه الأدوات^(١٢).

-
- (١) انظر: مع ج ١١٦/٣، شرح الأشموني ج ٨٤/٣.
- (٢) فلا يجوز في نحو: زيد قائم وضارب عمرا أن يقال: زيد قائم عمرا وضارب.
- (٣) انظر: ارتشاف ج ٦٦٦/٢، مع ج ١٩٥/٣.
- (٤) خص أبو حيان والسيوطي - رحمهما الله - هذا الحكم بالبديل المطابق فقط وجعلوا الرتبة في بدل الاشتغال وبدل البعض غير محفوظة انظر: المسألين رقمي ٣٧، ٣٨ من حصر مسائل الرتبة غير المحفوظة في ١٣٢ من هذا البحث.
- (٥) انظر: الخصائص ج ١٥٨/٢، ١٦١، شرح الكافية ج ١١٨/٢، ٣٦٨، ج ٢١٢/٤، مع ج ١١٦/٣، شرح الأشموني ج ٨٤/٣، اللغة العربية معناها ومبناها/ ١٦٥، ٢٠٧ الخلاصة النحوية/ ٨٤، التوابع في لغة القرآن/ ٨٤٢، منع اللبس ووسائل الوصول إليه في اللغة العربية/ ١٢٨ وما بعدها، وسائل أمن اللبس في النحو العربي/ ١٧ وما بعدها، ١٨٩.
- (٦) انظر: الخلاصة النحوية/ ٨٥، قرينة الرتبة وقيمتها في النحو العربي/ ط، ١٢٥، الظواهر اللغوية في التراث النحوي/ ٢٤١ وما بعدها، وسائل أمن اللبس في النحو العربي/ ٢٥٠.
- (٧) انظر: ارتشاف ج ١٦٨/٣.
- (٨) انظر: بيانا للمسألة وتمثيلا لها في: ١١٩ وما بعدها من هذا البحث.
- (٩) انظر: المقتضب ج ٢٠٢/٣، ٢٣٢، ٢٨٠، شرح الكافية ج ٤٠٢/١، ج ١٦٨/٣، ارتشاف ج ١٧٢/٣، ٢١٥، مع ج ٨٢/٣، شرح الأشموني ج ٣٠٥ وما بعدها.
- (١٠) انظر: مقالات في اللغة والأدب/ ٤٩، قرينة الرتبة وقيمتها في النحو العربي/ ط، ١٢٥، الظواهر اللغوية في التراث النحوي/ ٢٩٢ وما بعدها، منع اللبس ووسائل الوصول إليه ١٢٨ وما بعدها.
- (١١) يستثنى من هذا الحكم (لن) من أدوات نصب المضارع فإن الرتبة بينها وبين معمول معمولها غير محفوظة انظر: المسألة رقم ٣٩ في ١٣٢ من هذا البحث.
- (١٢) انظر: شرح الكافية ج ٣٣/٤، ٥١، ارتشاف ج ٣٨٩/٢، ٣٩٥، ٤٠٧، مع ج ٢٨٣/٢، ٢٩٢، شرح الأشموني ج ٤١٢/٣، ٤١٦، الظواهر اللغوية في التراث النحوي/ ٢٩٤.

- ٦٩- الفعل المضارع لا يتقدم على أدوات جزمه^(١).
- ٧٠- أدوات الشرط تتصدر جملها^(٢).
- ٧١- ما أضيف إلى أدوات الشرط^(٣) يتصدر جملة^(٤).
- ٧٢- جواب الشرط لا يتقدم على فعل الشرط^(٥).
- ٧٣- جواب الشرط لا يتقدم على أدواته^(٦).
- ٧٤- معمول فعل الشرط لا يتقدم على أداة الشرط^(٧).
- ٧٥- معمول فعل جواب الشرط لا يتقدم على أداة الشرط^(٨).

- (١) انظر: الخصائص ج٢/ ١٦٣، مقالات في اللغة والأدب / ٤٩، الخلاصة النحوية/ ١٤١، قرينة الرتبة وقيمتها في النحو العربي/ ط، ١٢٥، الظواهر اللغوية في التراث النحوي / ٢٩٥ وما بعدها.
- (٢) انظر: الخصائص ج١/ ٣٠٤، ٣٥١، شرح المفصل ج٤/ ٩٧، شرح الكافية ج١/ ٢٢٩، ٤٠٢، ج٣/ ١٢١، ٢٤٢، ٢٧٠، ٣٠٥، ج٤/ ٤١، ١٠٠، ١٠٣، ١٠٨، ٤٦١، ٤٧٠، ارتشاف ج١/ ٥٤٩، ٥٥٨، ٣/ ٢، ٣٣١، ج٢/ ٢٨٨، ٤٦١، شرح الأشموني ج١/ ٣٣٥، ج٤/ ٧٨، اللغة العربية معناها ومبناها/ ١٦٥، ٢٠٧، الصدارة في الجملة العربية دراسة نحوية دلالية من خلال القرآن الكريم / ٢٣، ١٦١، الظواهر اللغوية في التراث النحوي / ٢٢٧، ٢٢٥ وما بعدها، قرينة الرتبة وقيمتها في النحو العربي/ ط، ١٢٥، مقالات وبحوث في اللغة والأدب/ ٤٩.
- (٣) انظر: بياناً للمسألة وتمثيلاً لها في: ١١٥ وما بعدها من هذا البحث.
- (٤) انظر: الخصائص ج١/ ٣٥١، شرح المفصل ج٢/ ٣١٥ وما بعدها، شرح الكافية ج١/ ٢٢٩، ٢٣٢، ٣٠٥، ج٣/ ٢٤٠، ارتشاف ج١/ ٣٨١، ٣٣١، ٣٣١ وما بعدها، ج٢/ ٨، شرح الأشموني ج١/ ٣٣٧ وما بعدها، ج٤/ ١١٧، الصدارة في الجملة العربية دراسة نحوية دلالية من خلال القرآن الكريم / ١٥، ٣٦، الظواهر اللغوية في التراث النحوي / ٢٧٨، المدخل إلى دراسة النحو العربي ج١/ ٣٨٥ وما بعدها، وسائل أمن اللبس في النحو العربي / ١٨، ٥٧، ٥٩، ٢٧٢، ٢٢٣ وما بعدها، الحسن في كتاب سيويه / ٢٤ وما بعدها.
- (٥) انظر: الخصائص ج١/ ٢٩١، ج٢/ ١٦٢ وما بعدها، شرح المفصل ج٤/ ٢٢٢، شرح الكافية ج٣/ ٢٧٩، ارتشاف ج٢/ ٥٥٨، اللغة العربية معناها ومبناها / ٢٠٧.
- (٦) انظر: الخصائص ج١/ ٢٩١، ج٢/ ١٦٢ وما بعدها، مقتضب ج٢/ ٦٩، شرح المفصل ج٤/ ٩٧، شرح الكافية ج٣/ ٢٧٩، ج٤/ ١٠٣، ارتشاف ج٢/ ٥٥٨، مع ج١/ ٤٦٢، شرح الأشموني ج٢/ ٢٢٢ وما بعدها.
- (٧) انظر: مقتضب ج٢/ ٦٦، شرح الكافية ج٤/ ١٠٠، ارتشاف ج٢/ ٥٥٧ وما بعدها، مع ج٢/ ٤٦١، حاشية الصبيان ج٤/ ٢١.
- (٨) انظر: شرح الكافية ج٤/ ١٠٠، ارتشاف ج٢/ ٥٥٧ وما بعدها، مع ج٢/ ٤٦١، حاشية الصبيان ج٤/ ٢٢.

- ٧٦- أدوات القسم تتصدر جملها^(١).
- ٧٧- المقسم به لا يتقدم على حرف القسم^(٢).
- ٧٨- جواب القسم لا يتقدم على القسم^(٣).
- ٧٩- معمول جواب القسم المقرون بـ (ما) أو (إن) أو (اللام) الداخلة على الجملة الاسمية أو (اللام) الداخلة على المضارع^(٤) هذا المعمول لا يتقدم على جواب القسم^(٥).
- ٨٠- أدوات التحضيض تتصدر جملها^(٦).
- ٨١- أداتا التكثير (كم الخبرية، كأين) تلزمان صدر جملتها^(٧).
- ٨٢- أدوات التنبيه^(٨) تتصدر جملها^(٩).

- (١) انظر: شرح الكافية ج٤/ ٤٧٠ وما بعدها، اللغة العربية معناها ومبناها/ ١٢٥، ١٦٥، ٢٢٤، الخلاصة النحوية/ ٨٤، البيان في روائع القرآن ج١/ ٦٨، قرينة الرتبة وقيمتها في النحو العربي/ ط، ١٢٥.
- (٢) انظر: شرح الكافية ج٤/ ٤٧٠ وما بعدها، اللغة العربية معناها ومبناها/ ١٦٥، ٢٠٧، البيان في روائع القرآن ج١/ ٦٨، القرائن النحوية واطراح العامل الإعرابين التقديرى والمحل/ ٥، قرينة الرتبة وقيمتها في النحو العربي/ ط، ١٢٥.
- (٣) انظر: الخصائص ج٢/ ١٦٢، ارتشاف ج٢/ ٤٩٣.
- (٤) والتمثيل لهذه الحالات على الترتيب كما يلي: والله ما يقوم زيد الآن، والله إن زيدا قائم الآن، والله لزيد قائم الآن، والله ليقوم زيد الآن، ففى كل ذلك لا يجوز تقديم كلمة (الآن) التى هي معمول جواب القسم على هذا الجواب.
- (٥) انظر: ارتشاف ج٢/ ٤٩٢ وما بعدها، مع ج٢/ ٤٠٥ وما بعدها، شرح الكافية ج١/ ٤٠٣.
- (٦) انظر: شرح الكافية ج١/ ٤٠١، ج٤/ ٣٣٩، ٤٥٢، الأشباه ج٢/ ١٩٦، مع ج٢/ ٥٠٩، اللغة العربية معناها ومبناها/ ١٦٥، ٢٠٧، وسائل أمن اللبس في النحو العربي/ ٢٥٠، قرينة الرتبة وقيمتها في النحو العربي/ ط، ١٢٥، الصدارة في الجملة العربية دراسة نحوية دلالية من خلال القرآن الكريم/ ٢٣، ١٦١، الظواهر اللغوية في التراث النحوى/ ٢٢٣ وما بعدها، ٢٤٤ وما بعدها.
- (٧) انظر: شرح المفصل ج٢/ ٣٠٩، ج٣، ٥١٤، شرح الكافية ج١/ ٤٠١، ج٣/ ٢٣٨، ٢٤٠، ٢٤٦، ج٤/ ٢٨٩، ارتشاف ج١/ ٣٨١، ج٢/ ٣، مع ج٢/ ٥٠٢ وما بعدها، شرح الأشموني ج١/ ٣٣٥، ج٤/ ٧٨، ١١٧، ١٢٠، الصدارة في الجملة العربية دراسة نحوية دلالية من خلال القرآن الكريم/ ٢٣، علاقات الاقتران في الجملة العربية/ ٤٣، الظواهر اللغوية في التراث النحوى/ ٢٢٥ وما بعدها، ٢٣٤ وما بعدها.
- (٨) يستثنى من أدوات التنبيه فى هذا الحكم "ها التنبيه الداخلة على اسم الإشارة غير مفصولة" فإنها تكون إما فى الأول أو الوسط بحسب ما يقع اسم الإشارة "شرح الكافية ج٤/ ٤٣٣، مع ج٢/ ٥٠٩.
- (٩) انظر شرح الكافية ج٤/ ٣٣٩، ٤٣٣، الأشباه ج٢/ ١٩٦، مع ج٢/ ٥٠٩.

٨٣- أدوات الاستفهام تتصدر جملها^(١).

٨٤- ما أضيف إلى أدوات الاستفهام^(٢) يتصدر جملته^(٣).

٨٥- أداتا العرض (أما، ألا) تتصدران جملتهما^(٤).

٨٦- أدوات النفي^(٥) تتصدر جملها^(٦).

ويلاحظ على ما سبق من حصر المسائل التي تحفظ فيها الرتبة ما يلي:

أولاً: أن معنى كون الرتبة المحفوظة قرينة لفظية على المعنى النحوي "أن موقع الكلمة من الكلمة قد يدل على وظيفتها النحوية، فالفرق بين: قام زيد، وزيد قام، فرق في موقع الاسم المرفوع من الفعل، وقد ترتب على اختلاف هذا الموقع أن تجعل (زيد) في الجملة الأولى فاعلاً، وفي الثانية مبتدأً على حين لم يتغير أي شيء فيها عدا الرتبة بين العناصر المنطوقة من الجملتين ... وإذا قلنا: جاء زيد يركب الحصان

(١) انظر: الكتاب ج٢/ ١٢٧، الخصائص ج١/ ٣٠٤، ٣٥١، شرح الفصل ج٢/ ٣١٥، ج٣/ ٣٨٦، ج٤/ ٦، ٩٧، شرح الكافية ج١/ ٢٢٩، ٢٣٢، ٣٠٥، ٤٠١، ج٣/ ١٢١، ٢٣٨، ج٤/ ١٠٠، ١٠٨، ١٩٨، ٣٣٩، ٤٥٦، ٤٧٠، ارتشاف ج١/ ٥٤٩، ج٢/ ٣، ٨٦، الأشباه ج٢/ ١٩٦، مع ج١/ ٣٣١ وما بعدها، ج٢/ ٤٦١، ٥٠٩، شرح الأشموني ج١/ ٣٣٥، ج٤/ ٧٨، اللغة العربية معناها ومبناها/ ١٦٥، ٢٠٧، الصدارة في الجملة العربية دراسة نحوية دلالية من خلال القرآن الكريم/ ٢٣، ١٦١.

(٢) انظر: بياناً للمسألة وتميلاً لها في: ١١٥ وما بعدها من هذا البحث.

(٣) انظر: الخصائص ج١/ ٣٥١، شرح المفصل ج٢/ ٣١٥ وما بعدها، شرح الكافية ج١/ ٢٢٩، ٢٣٢، ٣٠٥، ج٣/ ٢٤٠، ارتشاف ج١/ ٣٨١، مع ج١/ ٣٣١ وما بعدها، ج٢/ ٨، شرح الأشموني ج١/ ٣٣٧ وما بعدها، ج٤/ ١١٧، الصدارة في الجملة العربية دراسة نحوية دلالية من خلال القرآن الكريم/ ١٥، ٣٦، الظواهر اللغوية في التراث النحوي/ ٢٧٨، المدخل إلى دراسة النحو العربي ج١/ ٣٨٥.

(٤) انظر: شرح الكافية ج١/ ٢٢٩، ٤٠١، ج٣/ ٢٣٨، ج٤/ ١٩٨، ٣٣٩، اللغة العربية معناها ومبناها/ ١٦٥، ٢٠٧، الصدارة في الجملة العربية دراسة نحوية دلالية من خلال القرآن الكريم/ ٢٣، قرينة الرتبة وقيمتها في النحو العربي/ ج١، ١٢٥، القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقديرى والمحل/ ٥٠.

(٥) يستثنى من أدوات النفي في هذا الحكم (لا ولم ولن) فليست لهذه الأدوات الصادرة حيث إن معمول معمولها يتقدم عليها. انظر: شرح الكافية ج١/ ٤٠٢، ج٢/ ١٨٨ وما بعدها، ج٤/ ٣٣٩، شرح المفصل ج٣/ ٥١٤، ج٤/ ٦، مع ج٢/ ٤٦١، ٥٠٩، الأشباه ج٢/ ١٩٦ وانظر: ١١٣ وما بعدها من هذا البحث.

(٦) انظر: شرح الكافية ج١/ ٤٠٢، ج٢/ ١٨٨ وما بعدها ج٤/ ٣٣٩، شرح المفصل ج٣/ ٥١٤، ج٤/ ٦، مع ج٢/ ٤٦١، ٥٠٩، الأشباه ج٢/ ١٩٦.

الذى يزهو به، فقد علمنا من رتبة (الذى) أنها صفة للحصان لا لزيد، وأن صلة الموصول هي (يزهو به) وليس (يركب الحصان) أي أننا بعبارة أخرى عرفنا أن الجملة لا يمكن فهمها على نحو ما نفهم: جاء زيد الذى يركب الحصان يزهو به، لأن الرتبة هنا كانت قرينة على المعنى المراد من حيث إن الصلة لا تتقدم على الموصول أبدا، وما دام نظام اللغة يجعل (لو) في رتبة التقدم على شرطها وجوابها، فإننا إذا سمعنا حوارا مثل: ألا تسامح زيدا ولو ندم على خطئه؟

- ولو!

علمنا أن المحذوف هنا يقدر بعد (لو) ولا يقدر قبلها، وأن جوابها إن كان يتصيد مما قبلها فإن تقديره لا يكون إلا بعدها، والتقدير: ولو ندم على خطئه ما سأمته، هكذا تكون الرتبة دليلا على المعنى^(١) النحوى للأبواب "النحوية المرتبة بحسبها"^(٢).

ثانيا: أنه إذا كانت الرتبة بوجهيها محفوظة وغير محفوظة فرعا "على التضام بوجه عام إذ لا رتبة لغير متضامين"^(٣) فإن الرتبة المحفوظة تتجاذب مع ظاهرتى الافتقار المتأصل والاختصاص النحوى - وبينهما وجوه شبه كما سبق^(٤) - أكثر مما تتجاذب مع غيرهما من ظواهر قرينة التضام^(٥)، ويمكن التحقق من ذلك بالنظر إلى الألفاظ التي وردت في حصر الافتقار المتأصل^(٦)، فإن أكثرها قد ذكر هنا في مسائل الرتبة المحفوظة^(٧) وكذلك فإن أكثر الألفاظ التي ذكرت في حصر الاختصاص

(١) البيان في روائع القرآن ج١/٦٧ وما بعدها، ٣٣١، شرح الكافية ج٣/٢٧٠ وما بعدها، اللغة العربية معناها ومبناها/ ٢٠٩، القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقديرى والمحل/ ٥٠، منع اللبس ووسائل الوصول إليه في اللغة العربية / ١٢٨ وما بعدها، وسائل أمن اللبس في النحو العربى/ ٧٧ وما بعدها، ٨٥، النحو والمنطق/ ٧٠٧ "مجلة الأزهر" مجلد ٣٢ ج٧-١٩٦٠، المعنى النحوى مفهومه ومكوناته / ١٥٠ وما بعدها.

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها/ ٢٠٧، ٢٠٩، وسائل أمن اللبس في النحو العربى/ ٨٥، القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقديرى والمحل/ ٥٠.

(٣) اللغة العربية معناها ومبناها/ ٢١٠، التضام وقيود التوارد/ ١٠٢.

(٤) انظر: ٧٨ وما بعدها من هذا البحث.

(٥) انظر في التطبيق على ذلك: ٢٥ وما بعدها، ٧٩ وما بعدها من هذا البحث.

(٦) انظر: ٣٣ وما بعدها من هذا البحث.

(٧) انظر: المسائل أرقام: ١، ٢، ٣، ١١، ١٤، ١٥، ١٧، ١٨، ٢٣، ٢٦، ٣٣، ٣٧، ٣٨، ٤٧، ٥٧، ٦٤،

٦٧، ٦٩، ٧٠، ٧٦، ٨٠، ٨٣، ٨٥، ٨٦ من حصر الرتبة المحفوظة.

النحوى^(١) قد ذكرت هنا - أيضا - في مسائل الرتبة المحفوظة^(٢) على حين أن الأبواب التي ذكرت في حصر الافتقار غير المتأصل^(٣) قد ذكر بعضها^(٤) هنا في مسائل الرتبة المحفوظة، وبعضها الآخر سيذكر في مسائل الرتبة غير المحفوظة^(٥)، مما يشير إلى أن تجاذب الرتبة المحفوظة مع ظاهرتي الافتقار المتأصل والاختصاص النحوى أكثر من تجاذبها مع غيرهما من ظواهر قرينة التضام، حيث إن أكثر ألفاظ الظاهرتين قد ذكر هنا في حصر الرتبة المحفوظة، على حين أن أبواب ظاهرة الافتقار غير المتأصل قد توزعت على وجهي الرتبة.

ثالثا : أن أكثر الألفاظ المبنية التي تكون - شأنها شأن الألفاظ الأخرى - بينها وبين غيرها رتبة قد ذكرت هنا في مسائل الرتبة المحفوظة، مما يشير إلى أن الرتبة المحفوظة "تتجاذب مع البناء أكثر مما تتجاذب مع الإعراب، وتتجاذب من بين المبنيات مع الأدوات والظروف أكثر مما تتجاذب مع أي مبنى آخر"^(٦).

وذلك نحو : أدوات الصدارة جميعها ، وحروف الجر ، وأدوات نصب المضارع ، وأدوات جزمه ، وغير ذلك^(٧) فكان "عدم وجود قرينة العلامة الإعرابية في المبنيات قد جنح بها إلى قرينة الرتبة عوضا لها من العلامة الإعرابية"^(٨).

-
- (١) انظر: ٧٣ وما بعدها من هذا البحث.
- (٢) انظر المسائل أرقام: ٦، ١١، ١٣، ١٤، ١٧، ١٨، ٣٧، ٣٨، ٦٤، ٦٧، ٦٩، ٧٠، ٧٦، ٨٠، ٨١، ٨٥ من حصر الرتبة المحفوظة.
- (٣) انظر: ٥٥ وما بعدها من هذا البحث.
- (٤) انظر المسائل أرقام: ٥، ١٣، ٢٠، ٢١، ٣٠، ٣٥، ٣٩، ٤١-٤٦، ٥٢، ٥٤، ٥٦، ٥٨، ٦٣، ٧٢، ٧٨ من حصر الرتبة المحفوظة.
- (٥) انظر: ١٢٦ وما بعدها من هذا البحث.
- (٦) اللغة العربية معناها ومبناها / ٢٠٨ وما بعدها، ٢٢٤، الأصول دراسة إستيمولوجية للفكر اللغوى عند العرب / ١٢٢، ١٢٧، ١٤٦، التمهيد في اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها / ٣٦، ١١٧ مقالات في اللغة والأدب / ٤٩، قرينة الرتبة وقيمتها في النحو العربي / ١٠٤، وانظر: ٤٩ وما بعدها من هذا البحث.
- (٧) انظر أيضا المسائل أرقام: ١، ٢، ٣، ١٤، ٢٦، ٣٣، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٧، ٥٧، ٦٤، ٦٧، ٦٩، ٧٠، ٧٦، ٨١، ٨٢ من حصر الرتبة المحفوظة.
- (٨) اللغة العربية معناها ومبناها / ٢٠٨، ٢٢٤، البيان في روائع القرآن ج١ / ٢٧، مقالات في اللغة والأدب / ٤٩، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث / ٣١٣ وما بعدها، آراء ثلاثة حول بعض مسائل الترتيب في العلاقة النحوية المسائل والأصول / ٢١٥، فصول في فقه العربية / ٣٩٥، التطور اللغوى: مظاهره وعلله وقوانينه / ٢٠٧، لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية / ٢٨٥، قرينة الرتبة وقيمتها في النحو العربي / ١٠٣ وما بعدها، دور النحو في تفسير النص الشعري / ٩٤ وما بعدها "رسالة ماجستير بدار العلوم" بنية الجملة الخبرية في الفصحى المعاصرة دراسة في التقديم والتأخير / ١١، وانظر: ٥٠ من هذا البحث.

رابعا : أن العامل النحوى له أثر كبير فى المسائل التى تحفظ فيها الرتبة^(١)، فقد كان القول بالعامل النحوى فى كثير من هذه المسائل هو الداعى إلى حفظ الرتبة، ولذلك جاءت معالجة النحاة للرتبة المحفوظة موزعة بين أبواب النحو المختلفة حسب توزيع النحاة العوامل النحوية على أبواب النحو المختلفة، والمسائل التى يتضح فيها دور العامل فى الحكم بحفظ الرتبة وعدم إمكانية تغيير المواقع فيما بين الألفاظ والأبواب بعضها مع بعض كثيرة^(٢).

هذا، والعلاقة بين العامل ومعموله أو بين العامل ومعمول معموله أو بين معمول العامل ومعمول هذا المعمول - من حيث التقدم أو التأخر أو التزام الأصل بتقدم العامل وتأخر المعمول - تحكمها - عند النحاة - أمور تتعلق بالعامل منها:

١ - مدى أصالة العامل أو عدم أصالته، فالعامل بالأصالة قوى، والعامل على غير سبيل الأصالة يكون عمله فرعا لآخر، وهذا الأخير تفاوت درجاته أيضا بحسب قوة العمل وضعفه، لكن على كل حال فإن العامل على غير سبيل الأصالة ليس له قدرة على التصرف فى معموله^(٣) بأن يتقدم المعمول على العامل؛ ولهذا الضعف فى العامل يلزم حفظ الرتبة بين العامل الضعيف ومعموله كالذى بين: إن وأخواتها وأخبارها، والجار والمجرور، والناصب والمنصوب، والجازم والمجزوء (فى المضارع من الأفعال) والعامل غير الفعل المتصرف وشبهه والحال، وعامل التمييز الجامد والتمييز، والمصدر ومعموله، وفعل التعجب ومعموله، واسم

(١) انظر الظواهر اللغوية فى التراث النحوى / ٢٥١ وما بعدها، المدخل الى دراسة النحو العربى ج١/ ٣١٠ وما بعدها، اللغة العربية معناها ومبناها / ٢٠٧، العلامة الإعرابية فى الجملة بـ القديم والحديث / ١٨٤، آراء ثلاثة حول بعض مسائل الترتيب فى العلاقة النحوية المسائل والأصول / ٢٢٧ وما بعدها.

(٢) انظر: المسائل أرقام: ٤، ٩، ١٠، ١٢، ١٦، ١٨، ١٩، ٢٦، ٣١، ٣٦، ٣٧، ٤١، ٤٧، ٦٦، ٦٧، ٦٨ من حصر الرتبة المحفوظة، وهذه المسائل للتمثيل لا الحصر.

(٣) انظر: الكتاب ج١/ ٥٩، المقتضب ج٣/ ٣٦، ٢٠٢، ٢٣٢، ج٤/ ١٨٩، ٣٠٠، الخصائص ج٢/ ١٦٣، شرح المفصل ج١/ ١٩٨ وما بعدها، ٣٧٦، ج٣/ ٣٦٣، شرح الكافية ج٢/ ٦٣ وما بعدها، ٢١٩، ج٤/ ٢١٧، مع ج١/ ٤٢٠، ٤٣٤، ج٣/ ٨٢.

٢- ما يتسم به العامل من تصرف أو جهود، فالعامل الجامد لا يتصرف في معموله^(٢)، فتلزم الرتبة المحفوظة بين العامل الجامد ومعموله كالذى بين: العوامل الاسمية ومعمولاتها، والعوامل الحرفية ومعمولاتها، والأفعال الجامدة ومعمولاتها^(٣)

٣- أن العامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي، فالرتبة محفوظة بين العامل المعنوي^(٤) ومعموله، كما في الحال وعاملها إذا كان : اسم إشارة أو حرف ممن أو تشبيه أو ترج أو تنبيه^(٥)، ومن هذه الأمور ما يتعلق بالمعمول: كأن يكون المعمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً أو غيرهما، فإذا كان غيرهما لم يتجاوز ولم يتوسع في هذا المعمول بمثل ما يتجاوز مع المعمول إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً، ولا بمثل ما يتوسع معهما، فتكون الرتبة محفوظة - في بعض المسائل^(٦) - بين العامل ومعموله إذا لم يكن هذا المعمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً، ولا تكون الرتبة كذلك إذا كان هذا المعمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً^(٧) وهكذا يتضح مدى تأثير القول بالعامل في الحكم بحفظ الرتبة بين الألفاظ والأبواب في النحو العربي.

خامساً : أن كل ما يغير معنى الكلام ويؤثر في مضمونه له صدر الجملة التي يدخلها أو يدخل عليها^(٨) نحو: أدوات الشرط وأدوات الاستفهام وأدوات النفي

(١) انظر : المسائل أرقام : ١٥، ١٦، ٣١، ٣٥، ٣٧، ٤١، ٤٧، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩ من حصر الرتبة المحفوظة.

(٢) انظر المقتضب ج٣/٣٦، ج٤/١٩٠، شرح المفصل ج١/٢٠٠، شرح الكافية ج١/٢٥٧، ج٢/٤٦، ج٤/١٠٩، ٢١٢، مع ج٢/٢٣٨ وما بعدها، شرح الأشموني ج١/٣٧٠ وما بعدها

(٣) انظر : المسائل أرقام : ١١، ١٢، ١٣، ١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٤٢، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٥٣، ٦٦ من حصر الرتبة المحفوظة

(٤) انظر: شرح الكافية ج٢/٦٣ وما بعدها، شرح ابن عقيل ج١/٣٢٢ وما بعدها.

(٥) التمثيل لهذه الحالات على الترتيب هو : تلك هند مجردة، ليت زيناً أميراً أخوك، كأن زيناً راكباً أسد، لعل هنذا مقبلة قمر، ها أنت زيد راكباً.

(٦) انظر المسائل أرقام : ١٠، ١٢، ١٦ من حصر الرتبة المحفوظة.

(٧) انظر المسائل أرقام : ٦، ١١، ١٥ من حصر الرتبة غير المحفوظة في : ١٢٧ وما بعدها من هذا البحث.

(٨) انظر: شرح الكافية ج١/٢٢٩، ج٤/٣٣٩، مع ج١/٣٣١ وما بعدها، الأشباه ج٢/١٩٦، اللغة العربية معناها ومبناها/ ١٢٦، ٢٠٧، ٢٢٤ وما بعدها، الخلاصة النحوية/ ٨٤ ما بعدها، الصدارة في الجملة العربية

دراسة نحوية دلالية من خلال القرآن الكريم / ١٤ وما بعدها، ١٦١، وظيفة الأداة في الجملة العربية كما تبدو في القرآن الكريم/ ٣٧١ "رسالة دكتوراه بدار العلوم"، الظواهر اللغوية في التراث النحوي/ ٢٢٣ وما

بعدها، المدخل إلى دراسة النحو العربي ج١/٣٠٧ وما بعدها، المعنى النحوي مفهومه ومكوناته/ ١٤٩ وما بعدها، التضام في النحو العربي/ ٨٠، ٨٥ وما بعدها.

- عدا (لم ولن ولا) (٣) - وأدوات النداء وأدوات التحضيض وأدوات التنبيه - عدا (ها) التنبيه الداخلة على اسم الإشارة غير مفصولة (٣) - وإن وأخواتها - عدا (أن) (٣)، وأداتى العرض وغير ذلك (٣) يقول الرضى فى التعليل لالتزام هذه الألفاظ صدر الجمل: "لأن السامع يبنى الكلام الذى لم يصدر بالمغير على أصله ، فلو جوز أن يجمع بعده ما يغيره، لم يدر السامع إذا سمع بذلك المغير أهو راجع إلى ما قبله بالتغير أو مغير لما سيجى بعده من الكلام، فيتشوش لذلك ذهنه" (٣) ويعنى الرضى أن العلة فى تصدر هذه الكلمات للجمل هي إظهار قصد المتكلم من كلامه من أول الأمر، هل هو يستفهم أو يشترط أو يعرض أو يحض أو غير ذلك، فيبين قصده من بداية الكلام فلا يتطرق تعدد الاحتمالات (اللبس) إلى ذهن السامع، ويقول أستاذنا الدكتور تمام فى علة تصدر هذه الألفاظ : إن " الأداة إذا علم موقعها من الكلام كانت معلما من معالم الطريق فى السياق، وعرف بها أين تبدأ الجملة، وعلى أي صورة تقع هذه الجملة، هل تتطلب جوابا؟ ومن أي نوع من الأجوبة" (٣).

سادسا: أن الصدارة باعتبارها حكما نحويا "يخص مجموعة من الكلمات يكون لها صدر الكلام مهما كانت رتبها فى الجملة" (٣) تدخل فيما تعالجه الرتبة المحفوظة (٣)، فجميع الألفاظ التى لها الصدارة محفوظة الرتبة فى جملتها ، وموقعها ثابت هو صدر هذه الجملة، على أن بعض الألفاظ (٣) التى لها الصدارة قد تمثل فى جملها التى تدخلها

(١) انظر المسألة رقم : ٨٦ من حصر الرتبة المحفوظة.

(٢) انظر المسألة رقم : ٨٢ من حصر الرتبة المحفوظة.

(٣) انظر المسألة رقم : ١٤ من حصر الرتبة المحفوظة.

(٤) انظر المسائل أرقام : ٢، ١٤، ٣٨، ٦٤، ٧٠، ٦٧، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٥، ٨٦ من حصر الرتبة المحفوظة.

(٥) شرح الكافية ج١/ ٢٢٩، ج٢/ ٢٣٨، ج٤/ ٣٣٩، حاشية الصبان ج١/ ٣٣٥.

(٦) البيان فى روائع القرآن ج١/ ٦٨، القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقديرى والمحل/ ٥٠.

(٧) الصدارة فى الجملة العربية دراسة نحوية دلالية من خلال القرآن الكريم / ١٤ وما بعدها.

(٨) انظر: الصدارة فى الجملة العربية دراسة نحوية دلالية من خلال القرآن الكريم / ١٦١، البيان فى روائع القرآن ج١/ ٦٨، المعنى النحوى ومفهومه ومكوناته / ١٥٠.

(٩) قلت : بعض الألفاظ ولم أعمم فى الحكم ، لأن من الألفاظ التى لها الصدارة ما لا يقبل أن يمثل بابا نحويا معينا له محل إعرابى معين ، ومن هذه الألفاظ : إن وأخواتها ، وأداتى العرض ، وأدوات التحضيض، ومن الألفاظ التى لها الصدارة ما يقبل أن يمثل بابا نحويا معينا له محل إعرابى معين نحو : أسماء الاستفهام وكم الخبرية وأسماء الشرط.

أبواباً نحوية معينة لها إعراب معين، هذه الأبواب في أصلها غير محفوظة الرتبة بالنسبة لغيرها من الأبواب، فالرتبة بين المفعول به - على سبيل المثال - وفعله أو فاعله غير محفوظة^(١)، لكنه إذا جاء لفظ مما له الصدارة في إحدى الجمل ممثلاً باب المفعول به؛ فإن كون هذا اللفظ مما له الصدارة يخرج المفعول به من باب الرتبة غير المحفوظة، ويجعله محفوظ الرتبة في هذه الجملة نحو قوله تعالى (إذ حضر يعقوب الموت إذ قال لبنيه ما تعبدون من بعدي)^(٢) حيث أتى اسم الاستفهام (ما) - وهو مما له الصدارة - في محل نصب مفعول به مقدم، إذن نستطيع أن نقول: إن الصدارة في النحو العربي تعد أحد أسباب جعل الرتبة غير المحفوظة - في بعض الأبواب - محفوظة^(٣).

سابعاً: أن بعض الألفاظ التي ليس لها الصدارة تلزم صدر الكلام إذا أضيفت إلى ما له صدر الكلام من أدوات الشرط وأدوات الاستفهام^(٤) وذلك "لأن معنى الشرط والاستفهام يسرى إلى المضاف وإلا لم يميز تقدمه على ما له الصدر"^(٥) وذلك نحو قوله تعالى (هل أنبئكم على من تنزل الشياطين)^(٦) ونحو: غلام مَنْ تَضْرِبُ أَضْرَبْ، حيث تصدر حرف الجر (على) في الآية لدخوله على (مَنْ) الاستفهامية، وتصدرت كلمة (غلام) لإضافتها إلى (مَنْ) الشرطية، وهذا الذي سبق يعد أيضاً من تأثير القول بالصدارة - لبعض الألفاظ - في حفظ الرتبة بين الألفاظ بعضها مع بعض.

(١) انظر: المسألتين رقمي ٢٠، ٢١ من حصر الرتبة غير المحفوظة في: ١٢٩ وما بعدها من هذا البحث.

(٢) سورة البقرة آية ١٣٣.

(٣) انظر: الصدارة في الجملة العربية دراسة نحوية دلالية من خلال القرآن الكريم/ ١٦١، المعنى النحوي ومفهومه ومكوناته/ ١٥٣.

(٤) انظر: الخصائص ج١/ ٣٥١، شرح الفصل ج٢/ ٣١٥ وما بعدها، شرح الكافية ج١/ ٢٢٩، ٢٣٢، ٣٠٥، ج٣/ ٢٤٠، ارتشاف ج١/ ٢٨١، مع ج١/ ٣٣١ وما بعدها، ج٢/ ٨، شرح الأشموني ج١/ ٣٣٧ وما بعدها، ج٤/ ١١٧، الصدارة في الجملة العربية دراسة نحوية دلالية من خلال القرآن الكريم/ ١٥، ٣٦، الظواهر اللغوية في التراث النحوي/ ٢٧٨.

(٥) شرح الكافية ج١/ ٢٢٩، شرح الأشموني ج١/ ٣٣٦.

(٦) سورة الشعراء آية ٢٢١.

ثامنا: أنه قد تجتمع لفظتان من الألفاظ التي لها الصدارة في أول الجملة ويكون لكل لفظة منهما تأثير معين في مضمون الجملة كأن تجتمع إحدى أدوات التنبيه مع غيرها من الأدوات التي تغير معنى الكلام فتقدم أداة التنبيه على غيرها^(١) نحو قول عمرو بن كلثوم:

ألا لا يجهلن أحد علينا فنجهل فوق جهل الجاهلينا

وقول ضمرة بن ضمرة:

ألا رب مأخوذ بإجرام غيره فلا تسأمن هجران من كان مجرما
أو أن تجتمع أداة النداء (يا) مع (رب) فتقدم (يا) النداء^(٢) نحو قول امرئ القيس:

فإن أمس مكروبا فيا رب فتية كشفت إذا ما اسود وجه الجبان

وقول أم معاوية: يارب قائلة غدا يا لهف أم معاوية

ويلاحظ أن النداء في البيتين هو لتنبيه السامع، كما أن أداة التنبيه في البيتين الأولين تقدمت على غيرها (لا النافية في البيت الأول، رب في البيت الثاني) مما يفهم منه أن التقدم - عند اجتماع كلمتين لكل منهما الصدارة - يكون للأداة التي يكون معناها أكثر جذبا للسامع وأقرب إلى توصيل مراد القائل، وهنا في هذه الأبيات قدمت الأداة التي تفيد التنبيه جذبا لانتباه السامع لما سيأتي من كلام هام في نظر الشاعر.

تاسعا: أنه مع ما سبق من ملاحظات حول بعض الألفاظ التي لها موقع ثابت في جملها، هو صدر هذه الجمل، فإنه يجدر أن نلاحظ أيضا أن "الصدارة لأدوات هذه الجمل نسبية ومقيدة بعدم العطف أو مغتفرة معه، فإذا قيل بصدارة أداة النداء

(١) انظر: مع ج ٢/ ٣٥٤ وما بعدها، الظواهر اللغوية في التراث النحوي/ ٢٣٩ وما بعدها، ٢٤٩ وما بعدها، المدخل إلى دراسة النحو العربي ج ١/ ٣٠٩.

(٢) انظر: مع ج ٢/ ٣٥٤ وما بعدها، الظواهر اللغوية في التراث النحوي/ ٢٣٩ وما بعدها، ٢٤٩ وما بعدها، المدخل إلى دراسة النحو العربي ج ١/ ٣٠٩.

أو القسم أو الشرط أو التمني أو غير ذلك فمع إسقاط احتمال حروف العطف،
انظر مثلاً إلى الشواهد التالية :

١- (ويا آدم اسكن أنت وزوجك الجنة)^(١).

٢- (فارب السماء والأرض إنه لحق)^(٢).

٣- (فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان)^(٣).

٤- (فليعلمن الله الذين صدقوا)^(٤).

... ففى جميع هذه الشواهد نجد الصدارة للعطف وليس للأداة التى يعتمد عليها معنى الجملة، مما يشير إلى أن صدارة أدوات الجمل - فيما عدا همزة الاستفهام- صدارة مقيدة بعدم العطف^(٥) وإنما استثنيت همزة الاستفهام لأنها ذات صدارة مطلقة أى "أنها لا يتقدم عليها أى عنصر آخر من عناصر الجملة حتى حرف العطف انظر مثلاً إلى نظم الآيات الكريمة التالية وسترى همزة مقدمة على حرف العطف وهو معنى صدارتها:

١- (أفلم يهد لهم كم أهلكنا قبلهم من القرون يمشون فى مساكنهم)^(٦).

٢- (أو كلما عاهدوا عهداً نبذه فريق منهم)^(٧).

٣- (أثم إذا ما وقع آمنتم به)^(٨).

إذ تقدمت الهمزة على (الفاء) أولاً، وعلى (الواو) ثانياً، وعلى (ثم) ثالثاً، وهى حروف عطف من شأنها أن تتقدم على غيرها، بدليل أنها تتقدم على أدوات الاستفهام الأخرى غير الهمزة كما فى الآيات التالية :

(١) سورة الأعراف آية ١٩.

(٢) سورة الذاريات آية ٣٣.

(٣) سورة البقرة آية ٢٨٢.

(٤) سورة العنكبوت آية ٣.

(٥) الخلاصة النحوية / ٨٥ وما بعدها، وانظر: ارتشاف ج ٣/ ٢٥٨، وانظر: ٥٤ من هذا البحث.

(٦) سورة طه آية ١٢٨.

(٧) سورة البقرة آية ١٠٠.

(٨) سورة يونس آية ٥١.

١ - (فلم تقتلون أنبياء الله من قبل)^(١).

٢ - (فهل أنتم متهون)^(٢).

٣ - (فكيف إذا أصابتهم مصيبة بما قدمت أيديهم)^(٣) ... " ^(٤).

يتبين مما سبق كله أن صدارة الكلمات التي اختصت بالصدارة من دون غيرها، هذه الصدارة مقيدة بعدم العطف أو باستثناء حروف العطف فإنها تتقدم على هذه الكلمات التي لها الصدارة ، وذلك لأن العطف يمثل علاقة بين هذه الجملة وما قبلها، ولكن ما بعد العطف يتعلق بالجملة التالية له، فالرتبة بينهما مقبولة ومنتظرة، وإنما جعلت صدارة همزة الاستفهام مطلقة وليست مقيدة بالعطف كغيرها من أدوات الصدارة؛ لأن الاستفهام هنا يبدأ قضية جديدة هي موضع إنكار، ولأن همزة أم الباب كما يقول النحاة.

عاشرا: أن الحكم بالصدارة لبعض الألفاظ ترتب عليه بعض الأحكام الأخرى في بعض مسائل الرتبة المحفوظة ، وهذه الأحكام غير الحكم بوجوب تصدر هذه الألفاظ ما تدخل عليه من جل، من هذه الأحكام - على سبيل المثال :-

١- ما جاء في باب (كان وأخواتها) من اشتراط النحاة أن لا تكون أسماء هذه الأفعال مما له الصدارة؛ لأن أسماء هذه الأفعال - كما سبق ^(٥) - لا تتقدم عليها.

٢- ما جاء في باب (إن وأخواتها) من أنه لا يصح أن تكون أسماء هذه الحروف ولا أخبارها المفردة مما له الصدارة، وذلك لأن هذه الحروف الناسخة لها الصدارة أصلا^(٦)، فحتى لا تتعارض طبيعة الصدارة في كل منهما - الحروف الناسخة وأسمائها أو أخبارها المفردة - حال مجئ أحد أسمائها أو أخبارها المفردة مما له الصدارة، حتى لا يحدث ذلك اشترط عدم كون أي منهما - أسماء

(١) سورة البقرة آية ٩١.

(٢) سورة المائدة آية ٩١.

(٣) سورة النساء آية ٦٢.

(٤) الخلاصة النحوية / ٨٤ وما بعدها، وانظر: ارتشاف ج ٣ / ٢٥٨.

(٥) نظر: المسألة رقم ٥ من حصر الرتبة المحفوظة.

(٦) انظر: المسألة رقم ١٤ من حصر الرتبة المحفوظة.

(إن) وأخواتها وأخبارها المفردة - مما له الصدارة^(١)، هكذا أوجد القول بالصدارة لبعض الألفاظ أحكاما أخرى في بعض أبواب النحو تتعلق بالموقعية من حيث امتناع ألفاظ معينة من الوقوع في مواقع معينة فألفاظ الصدارة - كما سبق - منعت من أن تقع اسما لكان أو إحدى أخواتها، أو تقع اسما أو خبرا مفردا لإن أو إحدى أخواتها.

حادى عشر: أنه إذا كانت هناك ألفاظ - من بين الألفاظ التي رتبها محفوظة - تلزم صدر الجمل التي تدخلها فإنه توجد ألفاظ تلزم التقدم على مفردات - ليست جملا ولا أشباه جمل - وتحفظ الرتبة بين هذه الألفاظ وبين ما بعدها من مفردات وهي : واو المعية، وأدوات الاستثناء، وحروف الجر، وحروف العطف، وأدوات نصب المضارع، وأدوات جزم المضارع، وما يلزم الإضافة إلى مفرد من الظروف وغيرها.

وإذا كانت ألفاظ الصدارة لزمت الصدر لما تغير في معنى الكلام وتؤثر في مضمونه ولثلا يتشوش ذهن السامع^(٢)، إذا كان هذا هو علة لزوم ألفاظ الصدارة صدر الجملة، فإن الألفاظ التي تلزم التقدم على مفردات لزمت الرتبة المحفوظة مع ما بعدها "لأنها تكشف عن علاقة ما بعدها بالعناصر الأخرى في الجملة التي هي فيها"^(٣).

ثاني عشر: أن بعض الألفاظ أو الأبواب التي تدخلها الرتبة المحفوظة كان السبب في حفظ رتبها آتيا من كونها تجرى مجرى الأمثال، وهذه الألفاظ أو الأبواب تدخل ضمن ما يسميه أستاذنا الدكتور/ تمام حسان : الخوالف النحوية^(٤) والخوالف الداخلة معنا هنا في هذه الملاحظة هي: خالفه التعجب وخالفه اسم

(١) انظر: شرح الكافية ج١/ ٢٥٨، الأساليب الإنشائية في النحو العربي / ٣٥، ٤٥.

(٢) انظر: ١١٣ وما بعدها من هذا البحث.

(٣) البيان في روائع القرآن ج١/ ٦٨.

(٤) الخوالف النحوية أربع: خالفه التعجب وخالفه المدح أو الذم وخالفه الإخالة (اسم الفعل) وخالفه

الصوت (اسم الصوت) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها / ١١٣ وما بعدها، الخلاصة

النحوية / ١٥٠ وما بعدها، القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقديرى والمحلى / ٣١.

الفعل - الإخالة - فهاتان الخالفتان أو ألفاظهما تجرى مجرى الأمثال، والأمثال لا تغير فهي عبارات محفوظة وصيغ مسكوكة ثابتة التركيب^(١)، يقول المبرد - رحمه الله - عن اسم الفعل ومعموله: "ولا يجوز أن تقدم فيه ولا تؤخر، فتقول: زيدا عليك، وزيدا دونك، ومن زعم أن قول الله عز وجل (كتاب الله عليكم)^(٢) إنما نصبه بعلينكم فهذا خطأ... وإنما قالوا: عليه رجلا ليسنى؛ لأن هذا مثل، والأمثال تجرى في الكلام على الأصول كثيرا"^(٣) يعني أنها تجرى على أصل وضع تركيبها، ويقول ابن يعيش - رحمه الله - عن هذه التراكيب: "وهي تجرى على منهاج واحد لا يختلف"^(٤). أي لا يجوز التقديم أو التأخير فيها.

وفضلا على ما سبق فإن هاتين الخالفتين أو هذين البابين يمتازان عن غيرهما من الأبواب بأن الرتبة المحفوظة - فيهما - تنتظم الجملة جميعها^(٥)، فلا يتقدم أي جزء منها على جزء آخر من أجزاء هذه الجملة، ففي نحو: ما أحسن زيدا، وأحسن بزيدي، عليك زيدا لا يجوز أن يتقدم أي عنصر من عناصر التركيب على ما يسبقه.

ثالث عشر: أن بعض^(٦) هذه المسائل السابقة مع القول بالرتبة المحفوظة بين ألفاظها أو بين الأبواب النحوية التي تمثلها هذه الألفاظ، مع هذا فإن كل لفظين أو بايين - يمثلان مسألة من هذه المسائل - لهما معا حرية التنقل داخل الجملة، فلا يلتزمان موقعا محددًا في الجملة، فلها أن يقعا معا في مختلف المواقع في الجملة في نطاق حفظ الرتبة بينهما^(٧)، فالموصول وصلته فيما بينهما تحفظ الرتبة لكن لهما أن يأخذا مواقع مختلفة في الجملة فقد يكونان معا في أولها أو وسطها أو آخرها، وكذلك

(١) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها/ ١١٥ وما بعدها، الخلاصة النحوية/ ١٤٨، قرينة الرتبة وقيمتها في النحو العربي/ ط، القرائن النحو واطراح العامل والإعرابين التقديرى والمحل/ ٣١.

(٢) سورة النساء آية ٢٤.

(٣) المقتضب ج٣/ ٢٨٠، مع ج٣/ ٣٢.

(٤) شرح المفصل ج٣/ ٤٤.

(٥) انظر: القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقديرى والمحل/ ٣١.

(٦) انظر: المسائل أرقام: ٣، ٤، ٣٧، والمسائل من رقم ٣٩ إلى رقم ٤٦، ومن رقم ٥٢ إلى رقم ٥٦، والمسائل أرقام ٥٨، ٦١، ٦٣ من حصر الرتبة المحفوظة.

(٧) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها / ١٢١، البيان في روائع القرآن ج١/ ٦٨، المعنى النحوى مفهومه ومكوناته/ ١٥٠.

الجار والمجرور، والظرف وما يضاف إليه، والتابع والمتبوع وغير ذلك ما دامت الرتبة فيما بين هذين اللفظين أو البابين محفوظة، وإنما جاز هذا التنقل في المواقع المختلفة داخل الجملة لهذه الألفاظ أو الأبواب؛ لأن كل لفظين أو بابين - من هذه الألفاظ أو الأبواب - بينهما رتبة محفوظة لا يكونان معا جملة كاملة مستقلة، وإنما قد يكونان معا ركنا واحدا من أركان الجملة كما في: التابع والمتبوع، والجار والمجرور، والظرف وما يضاف إليه إذا كانا يمثلان بابا إعرابيا معينا، أو يكونان ركنا وما يتعلق به كما في: النعت ومعموله، والمعطوف ومعموله، والمضاف إليه ومعموله، أو يكونان متعلقين بأحد أركان الجملة كما في الجار والمجرور، والظرف وما يضاف إليه إذا لم يكونا يمثلان بابا إعرابيا معينا، وعلى كل حال فإن كل لفظين مما سبق لا يستقلان معا بتكوين جملة كاملة^(١).

هذا، وما سبق - من حرية التنقل للفظين داخل الجملة في إطار حفظ الرتبة بينهما - لا يجرى على مسائل أخرى^(٢) مثل مسائل أدوات الصدارة^(٣)، ومسألة الفعل وفاعله^(٤)، ومسألة الفعل ونائب فاعله^(٥)، فأدوات الصدارة مع ما تحفظ الرتبة بينها وبينه جمل كاملة، والفعل مع فاعله أو نائب فاعله جملة كاملة، فلا مجال للقول بحرية التنقل لهذه الألفاظ داخل الجملة في هذه المسائل وغيرها من المسائل التي يتكون فيها من اللفظين أو البابين اللذين بينهما رتبة محفوظة جملة كاملة، لأن كل لفظ منهما في موقعه الثابت الذي لا يقبل أن يتغير يمثل أحد أركان الجملة، ومنهما معا - والحال أن موقع كل منهما ثابت - تتكون جملة كاملة^(٦).

رابع عشر: أن اللفظين اللذين تحفظ الرتبة بينهما في المسائل الواردة في الحصر السابق قد يعرف الباب الإعرابي الذي يدخل فيه كل لفظ منهما في بعض المسائل،

(١) انظر: ٣٩ وما بعدها، ٦٢ وما بعدها من هذا البحث.

(٢) انظر المسائل أرقام: ٧٦، ٧٢، ٧١، ٧٠، ٧٦، ٧٢، ٧١، ٧٠، ١٧، ١٥، ١٤، ١١، ٧، ٢، ٢١، ٢٠، ٢٨، ٣٨، ٤٧، ٥٠، ٥٩، ٦٠، ٦٤، ٦٦.

(٣) انظر: المسائل التي وردت أرقامها في حاشية رقم (٤) من ١١٤ من هذا البحث.

(٤) انظر: المسألة رقم ٢٠ من حصر الرتبة المحفوظة.

(٥) انظر: المسألة رقم ٢١ من حصر الرتبة المحفوظة.

(٦) انظر: ٣٩ وما بعدها، ٦٢ وما بعدها من هذا البحث.

وقد لا يعرف الباب الإعرابى الذى يدخل فيه أحد اللفظين فى البعض الآخر من المسائل، هذا عند تجريد هذه المسائل للتحليل والدراسة كما هي الحال التي وردت عليها هذه المسائل فى كتب النحاة، وفى الحصر السابق لمسائل الرتبة المحفوظة ، وليس عند وضع اللفظين فى السياق اللغوى، لأن السياق اللغوى يحدد لكل لفظ منهما بابه الإعرابى الذى يدخل فيه ، ومن المسائل التى يعرف فيها الباب الإعرابى لكل من اللفظين - عند تجريد المسائل للدراسة - ما يلى من مسائل تحفظ فيها الرتبة: اسم كان - وأخواتها - وكان - وأخواتها - نفسها، وخبر كان - وأخواتها - الجملة واسم كان، وخبر كان - وأخواتها - الجملة و كان - وأخواتها - نفسها، وخبر إن - وأخواتها - غير الظرف والجار والمجرور واسم إن، وخبر (لا) التي لنفى الجنس واسمها، والفاعل وفعله، ونائب الفاعل وفعله، والمضاف إليه والمضاف إذا كان ظرفا، ففى السابق من المسائل نجد الرتبة محفوظة بين باين، لكل باب منهما إعرابه المعروف والمحدد عند تجريد المسائل للدراسة كما هي الحال التي وردت عليها هذه المسائل هنا فى هذه الملاحظة، فضلا عن معرفة الباب الإعرابى لكل لفظ من اللفظين فى السياق، ويلاحظ فى بعض المسائل السابقة أن البابين اللذين يمثلان مع المسألة يكونان مع جملة مستقلة كاملة كما فى مسائل: خبر كان الجملة واسمها، وخبر (إن) غير الظرف والجار والمجرور واسمها، وخبر (لا) التي لنفى الجنس واسمها، والفاعل وفعله، ونائب الفاعل وفعله، فى حين أنه فى بعض المسائل الأخرى لا يكون البابين اللذان يمثلان مع المسألة جملة كاملة مستقلة كما فى مسائل: اسم كان وكان نفسها، وخبر كان الجملة وكان نفسها، والمضاف إليه والمضاف إذا كان ظرفا^(١)، على حين نرى بعض المسائل الأخرى التي تحفظ فيها الرتبة لا يعرف فيها الباب الإعرابى الذى يدخل فيه أحد اللفظين، ويعرف الباب الإعرابى للفظ الآخر، هذا أيضا عند تجريد هذه المسائل للدراسة، نعم يعرف الباب الإعرابى لكل لفظ منهما فى السياق، لكنه لا يعرف الباب الإعرابى لأحدهما عند التجريد، ومن هذه المسائل ما يلى من مسائل تحفظ فيها الرتبة:

(١) انظر: ٦٢ وما بعدها، ٦٥ وما بعدها من هذا البحث.

الصلة والموصول، والمفعول معه ومصاحبه، والحال وعاملها غير المتصرف ،
والتمييز وعامله غير المتصرف ، والمضاف إليه والمضاف إذا كان غير ظرف، ومرفوع
اسم الفاعل واسم الفاعل، ومرفوع أمثلة المبالغة وأمثلة المبالغة، ومرفوع اسم
المفعول واسم المفعول، ومعمول الصفة المشبهة والصفة المشبهة، والصفة
والموصوف، والتوكيد والمؤكد ، وعطف البيان والمبين، والمعطوف بالنسق
والمعطوف عليه، والبدل والمبدل منه، ففي هذه المسائل لا يعرف الباب الإعرابي
الذي يدخل فيه الجزء الثاني من كل مسألة، ويعرف الباب الإعرابي الذي يدخل فيه
الجزء الأول من كل مسألة، هذا حال تجريد هذه المسائل للدراسة كما هي الحال التي
وردت عليها هذه المسائل هنا في هذه الملاحظة ، وإن كان يعرف البابان الإعرابيان
للجزأين كليهما في السياق.

ويلاحظ في جميع المسائل السابقة أن كل لفظين يمثلان معا مسألة من هذه
المسائل لا يكونان معا جملة كاملة مستقلة^(١) ، هذا، ويجدر أن ننبه في ختام هذه
الملاحظة إلى أنه : سواء أعرف الباب الإعرابي لكل من اللفظين أم عرف في أحدهما
فقط ولم يعرف في الآخر، فإن هذا لا يؤثر في الحكم على الرتبة بين اللفظين - في
الحالين كليهما - بأنها محفوفة.

خامس عشر: أن الرتبة المحفوظة كقرينة لفظية تعد مسوغا من مسوغات القبول
بالحذف في النحو العربي "فإذا وجدنا مثلا دليلا على الجواب المحذوف متقدما، ولم
يذكر الجواب متأخرا ، قيل : إن الجواب محذوف فسر ما تقدم"^(٢) وذلك كما في
جواب الشرط المحذوف أو جواب القسم المحذوف، يقول ابن جنى - رحمه الله - :
" ولا يجوز تقديم الجواب على المجاب شرطا كان أو قسما أو غيرهما؛ ألا تراك لا
تقول: أقم إن تقم، فأما قولك : أقوم إن قمت ، فإن قولك: أقوم ليس جوابا
للشرط، ولكنه دال على الجواب، أي : إن قمت قمت ، ودلت أقوم على قمت"^(٣).

(١) انظر: ٣٩ وما بعدها، ٦٢ وما بعدها من هذا البحث.

(٢) البيان في روائع القرآن ج ١/ ٢٧ وما بعدها، وانظر: ارتشاف ج ٢/ ٥٥٨.

(٣) الخصائص ج ٢/ ١٦٢.

سادس عشر: أن حفظ الرتبة باعتباره قرينة لفظية قد يكون هو المحدد للمعنى الوظيفي المقصود من الأداة الواحدة - التي تقبل التعدد في المعنى الوظيفي - في سياقين مختلفين فالصدارة "هي الفارق الوحيد في الرتبة بين الأداة وبين الظرف؛ لأن الظرف يتقدم على مدخوله نحو: أزورك متى أهل رمضان، ولكن هذا الظرف إذ تعدد معناه الوظيفي، فأصبح أداة شرط لزم الصدر في الجملة، فتصير الجملة الشرطية: متى أهل رمضان أزرك، ولا تكون متى في الشرط إلا في هذا الموضع"^(١). فالصدارة - وهي أحد وجوه حفظ الرتبة - فرقت بين المعنى الوظيفي للأداة الواحدة في سياقين مختلفين، فحين وجدت الصدارة - في الجملة الثانية - حكم على بأنها للشرط، وحين لم تصدر الأداة - في الجملة الأولى - حكم عليها بأنها للظرفية.

سابع عشر: أن هذا العدد الكبير من المسائل التي نص النحاة على حفظ الرتبة فيها، والتي تتوزع على أبواب النحو المختلفة؛ فلا يكاد يخلو باب من أبواب النحو من مسألة أو أكثر من هذه المسائل^(٢)، هذا العدد الكبير من المسائل والدقة في تحديدها من النحاة يفهم منه إضافة إلى ما سبق في الملاحظات السابقة أن النحاة العرب قد أدركوا بوضوح دور الترتيب في تكوين الجملة العربية الفصحى، وأن تصورهم لكون الترتيب عنصراً من العناصر المؤثرة في تكوين الجملة العربية لم يقف عند مجرد الإحساس بالأهمية والأثر، وإنما انتقل إلى مرحلة التناول العلمي الموضوعي، بمحاولاتهم المتابعة وضع القوانين العامة لتنظيم هذه الظاهرة وتحديد آثارها، ثم متابعة هذه القوانين بالتفصيل والتطبيق للإلمام بكل خصائصها والإحاطة بكافة صورها^(٣).

ومن هذه القوانين العامة التي تتبعها النحاة بالتفصيل والتطبيق للإلمام بكل خصائص ظاهرة الرتبة المحفوظة والإحاطة بكافة صورها، والتي سبق الحديث عنها في الملاحظات السابقة:

(١) اللغة العربية معناها ومبناها/ ١٢٦، التضام في النحو العربي/ ٧٩.

(٢) انظر: قرينة الرتبة وقيمتها في النحو العربي/ ١٢٥.

(٣) انظر: الظواهر اللغوية في التراث النحوي/ ٣١٥، وسائل أمن اللبس في النحو العربي/ ٧١، آراء ثلاثة حول بعض مسائل الترتيب في العلاقة النحوية المسائل والأصول/ ٢٣٢، ٢٣٥ وما بعدها.

١- القول بالصدارة لكل ما يغير المعنى ويؤثر في مضمون الكلام^(١).
 ٢- القول بالعامل النحوى وتقسيمه إلى عامل أصيل قوى وعامل غير أصيل ضعيف ، وعامل متصرف وما يشبهه وعامل جامد، وعامل لفظى وعامل معنوى، وأن الأصل أن يتقدم العامل ويتأخر المعمول، وأن المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل^(٢).

٣- أن الصلة وما يتعلق بها لا تتقدم على الموصول^(٣).

٤- القول بأصل وضع التركيب^(٤).

ثامن عشر: أنه إذا كانت الرتبة المحفوظة تعنى أن يكون للكلمة موقع ثابت من صاحبها^(٥) ولا يترخص في ثبات هذا الموقع إلا عند أمن اللبس وأن يتوافر من القرائن ما يسمح بالترخص، فذلك "لأن هذه الرتبة المحفوظة لو اختلفت لاختل التركيب باختلافها"^(٦) ومن الشواهد التي اختلفت فيها الرتبة المحفوظة لتضافر القرائن التي سمحت بالترخص فيها قول الشاعر.

ألا يا نخلة في ذات عرق عليك ورحمة الله السلام

والذى سوغ الترخص - وساعد عليه - في الرتبة المحفوظة بين المعطوف (رحمة الله) والمعطوف عليه (السلام) في البيت ما يلي "أ- ما بين المتعاطفين من شهرة التعاطف على نسق خاص حتى أصبحا كالمثل وذلك هو التضام.
 ب- حفظ الرتبة بين حرف العطف والمعطوف.

ج- توسط المعطوف بين الخبر المقدم والمبتدأ المؤخر مما جعله لا يزال في حيز الجملة ، فكذلك تغنى القرائن حين تتضافر عن قرينة أخرى يتضح المعنى بدونها"^(٧)

(١) انظر: ١١٣ وما بعدها من هذا البحث.

(٢) انظر: ١١٢ وما بعدها من هذا البحث.

(٣) انظر: ٩٧ من هذا البحث.

(٤) انظر: ١١٩ وما بعدها من هذا البحث.

(٥) نظر: ٩١ من هذا البحث.

(٦) اللغة العربية معناها ومبناها / ٢٠٧ ، التمهيد في اكتساب اللغة العربية لغبر الناطقين بها / ١٢٨ .

(٧) اللغة العربية معناها ومبناها / ٢٣٦ ، مقالات في اللغة والأدب / ٣٧٠ وما بعدها ، درجات الخطأ والصواب في النحو والأسلوب / ٧٧، ٨٦ وما بعدها ، وحدة البنية واختلاف الأنظمة / ٤١ ، الخلاصة النحوية / ٨٣ ، التمهيد في اكتساب اللغة العربية لغبر الناطقين بها / ١١٥ ، ١٢٨ ، الأصول دراسة إستيمولوجية للفكر اللغوى عند العرب / ٨٠ ، من طرق القرآن الكريم / ١٨٣ ، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث / ٣٢٦ وما بعدها . ظاهرة الربط في التركيب والأسلوب العربى / ٢٣ ، تطوير التأليف في مجالات اللغة العربية / ٧، ٩ .

فلا يسمح بالتعدى على الرتبة المحفوظة بإخلالها إلا عند أمن اللبس ووضوح المعنى وتوافر القرائن التى تسمح بذلك الترخص.

أما المسائل التى تتحقق فيها الرتبة غير المحفوظة فهي كما يلي^(١):

١- الضمير^(٢) ومرجعه^(٣).

٢- الخبر والمبتدأ^(٤).

٣- خبر كان - وأخواتها - غير الجملة واسمها^(٥).

(١) أذكر هنا بأن المسائل مرتبة حسب ترتيب ألفية ابن مالك لأبواب النحو.
(٢) يستثنى من هذا الحكم أن يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، فإن هذا ممنوع إلا في حالات سبع، وفى هذه الحالات السابقة تحفظ الرتبة بين الضمير ومرجعه. انظر: ٩٧، ٢٦٤ وما بعدها من هذا البحث.

(٣) انظر: شرح المفصل ج١/ ١٧٩، ارتشاف ج١/ ٤٨١ وما بعدها، شرح الكافية ج٣/ ٩ وما بعدها، الضرائر وما يسوغ للشاعر دون النائر/ ١٢٧ وما بعدها، المقتضب ج٣/ ٢٤٨ وما بعدها، الخصائص ج١/ ٣٠٠ وما بعدها، مع ج١/ ٢١٨ وما بعدها، شرح الأشموني ج٢/ ٨٣ وما بعدها، القاعدة النحوية دراسة نقدية تحليلية/ ١١٨ وما بعدها، قرينة الرتبة وقيمتها فى النحو العربى / ١٠٦ وما بعدها، البيان فى روائع القرآن ج١/ ١٥٠ وما بعدها، الخلاصة النحوية/ ٩٢، اللغة العربية معناها ومبناها/ ١١١، ٢٠٧، ٢١٥، التمهيد فى اكتساب فى اللغة العربية لغير الناطقين بها/ ٣٦، وانظر: ٥٢ وما بعدها، ٢٦٣ وما بعدها من هذا البحث.

(٤) انظر: الكتاب ج٢/ ١٢٤، ١٢٧، شرح المفصل ج١/ ١٧٨ وما بعدها، الخصائص ج٢/ ١٥٩ وما بعدها، دلائل الإعجاز/ ١٠٦، ارتشاف ج٢/ ٤١ وما بعدها، مع ج١/ ٣٢٩ وما بعدها، ٤٨٧، ج٢/ ٩٣، شرح الأشموني ج١/ ٣٣١ وما بعدها، ج٢/ ١٣٥، اللغة العربية معناها ومبناها/ ٢٠٧، العلامة الإعرابية فى الجملة بين القديم والحديث/ ٣١٤، دراسة نقدية فى النحو العربى/ ٢٤٣، الخلاصة النحوية/ ٨٦، ١٠٩.

(٥) انظر: الكتاب ج١/ ٤٥، ٤٧ وما بعدها، المقتضب ج٤/ ٨٧، شرح المفصل ج٣/ ٣٦٣ ما بعدها، ٣٨٥، شرح الكافية ج٢/ ١٨٣ وما بعدها، ج٣/ ١٥١، ج٤/ ١٩٤، ارتشاف ج٢/ ٨٥ وما بعدها، ١٩٩، الخصائص ج٢/ ١٥٩، مع ج١/ ٣٧١ وما بعدها، شرح الأشموني ج١/ ٣٦٦ وما بعدها، الخلاصة النحوية/ ٨٦، ١١٤، حاشية الصبان ج١/ ٣٦٦، الظواهر اللغوية فى التراث النحوى/ ٢٨٠ وما بعدها.

- ٤ - خبر كان - وأخواتها^(١) - غير الجملة وكان^(٢) - وأخواتها - نفسها^(٣).
- ٥ - خبر أخوات كان (ما دام ، وما زال ، وما برح ، وما فتى ، وما انفك) غير الجملة وهذه الأفعال التي بعد أداة النفي^(٤).
- ٦ - معمول خبر كان - وأخواتها - الذى هو ظرف أو جار ومجرور^(٥) واسم كان^(٦).
- ٧ - معمول خبر كان - وأخواتها - الذى هو غير الظرف أو الجار والمجرور واسم كان حالة تأخر^(٧) هذا المعمول عن الخبر بعد كان^(٨).
- ٨ - معمول خبر كان^(٩) - وأخواتها - وكان - وأخواتها - نفسها

-
- (١) يستثنى من أخوات كان في هذا الحكم (ما دام) و (زال، برح، فتى، انفك) المنفية بما حيث إن الرتبة بينها وبين أخبارها محفوظة انظر: ٩٨ من هذا البحث.
- (٢) اشترط أبو حيان والسيوطي في هذا الحكم عدم تأخر المعمول المرفوع للخبر، فإذا تأخر المعمول المرفوع للخبر صارت الرتبة محفوظة بين الخبر وكان. فلا يجوز في نحو: كان زيد قائما أبوه أن يقال: قائما كان زيد أبوه. انظر: ارتشاف ج٢/٨٨، مع ج١/٣٧٥، ٩٨ من هذا البحث.
- (٣) انظر: المقتضب ج٤/٨٧، الخصائص ج٢/١٥٩ وما بعدها، شرح المفصل ج٣/٣٦٣ وما بعدها، ٣٨٥ وما بعدها، ارتشاف ج٢/١٠٢، مع ج١/٣٧٣، الأشباه ج٣/١٢٠ وما بعدها، شرح الأشموني ج١/٣٦٩، الخلاصة النحوية/ ١١٥، الأساليب الإنشائية في النحو العربي/ ٣٥، لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية/ ٢٩٠، الظواهر اللغوية في التراث النحوي/ ٢٨٢ وما بعدها.
- (٤) انظر: مع ج١/٣٧٣، شرح الأشموني ج١/٣٧٠، وسائل أمن اللبس في النحو العربي/ ٢١٢.
- (٥) فيجوز في نحو: كان زيد جالسا عندك أو في الدار أن يقال: كان عندك أو في الدار زيد جالسا.
- (٦) انظر: ارتشاف ج٢/٨٨، مع ج١/٣٧٥ وما بعدها، شرح الأشموني ج١/٣٧٤ وما بعدها، الخلاصة النحوية/ ١١٥، الظواهر اللغوية في التراث النحوي/ ٢٨٣ وما بعدها.
- (٧) نحو: كان أكلا طعامك زيد، وهذا المثال هو أحد الاحتمالات الأربعة لتوسط معمول الخبر بين كان واسمها، وهو الاحتمال الجائز فقط، فالرتبة في هذا المثال غير محفوظة بين معمول خبر كان واسمها، أما الاحتمالات الثلاثة الباقية فالرتبة فيها محفوظة بين معمول الخبر واسم كان. انظر: ٩٨ من هذا البحث.
- (٨) انظر: مع ج١/٣٧٥ وما بعدها، الأشباه ج٣/١١٩ وما بعدها، حاشية الصبان ج١/٣٧٤، الخلاصة النحوية/ ١١٥، الظواهر اللغوية في التراث النحوي/ ٢٨٣ وما بعدها.
- (٩) نحو قوله تعالى (وأنفسهم كانوا يظلمون).
- (١٠) انظر: المقتضب ج٤/١٠١ وما بعدها، شرح المفصل ج٣/٣٦٤، ٣٨٥ وما بعدها، ارتشاف ج٢/١٠٢، مع ج١/٣٧٦، الأشباه ج٣/١١٩ وما بعدها، الصبان ج٣/٣٧٤.

- ٩- معمول خبر كان - وأخواتها - وخبرها معا من ناحية ^(١) وكان - وأخواتها - نفسها من ناحية أخرى ^(٢).
- ١٠- معمول خبر كان ^(٣) - وأخواتها - وخبرها ^(٤).
- ١١- معمول خبر (ما ولا وإن) المشبهات بليس الذي هو ظرف أو جار ومجرور ^(٥) واسمها ^(٦).
- ١٢- خبر أفعال المقاربة واسمها ^(٧).
- ١٣- خبر إن - وأخواتها - الذي هو ظرف أو جار ومجرور واسمها ^(٨).
- ١٤- معمول خبر إن ^(٩) - وأخواتها - وخبرها ^(١٠).
- ١٥- معمول خبر إن - وأخواتها - الذي هو ظرف أو جار ومجرور ^(١١) واسمها وخبرها معا ^(١٢).

-
- (١) فيجوز في نحو: كان زيد أكلا طعامك أن يقال: طعامك أكلا كان زيد و أكلا طعامك كان زيد.
- (٢) انظر: ارتشاف ج٢/ ١٠٢، مع ج١/ ٣٧٦، الأشباه ج٣/ ١١٩ وما بعدها، حاشية الصبان ج١/ ٣٧٤.
- (٣) فيجوز في نحو: كان زيد أكلا طعامك أن يقال: كان زيد طعامك أكلا.
- (٤) انظر: مع ج١/ ٣٧٦، الأشباه ج٣/ ١١٩ وما بعدها، حاشية الصبان ج١/ ٣٧٤.
- (٥) فيجوز في نحو: ما زيد قائما عندك أو في الدار أن يقال: ما عندك أو في الدار زيد قائما.
- (٦) شرح الأشموني ج١/ ٣٩٢، الظواهر اللغوية في التراث النحوي/ ٢٨٨ وما بعدها، ظاهرة الاتساع في الدراسات النحوية/ ٢١٧ "رسالة ماجستير بدار العلوم".
- (٧) انظر: ارتشاف ج٢/ ١٢٢، مع ج١/ ٤٢٠، وسائل أمن اللبس في النحو العربي/ ٢٦٨.
- (٨) انظر: الكتاب ج٢/ ١٤٣، ٨٨، المقتضب ج٤/ ١٠٩ وما بعدها، شرح المفصل ج١/ ٢٠٠، شرح الكافية ج١/ ٢٥٧ وما بعدها، ج٤/ ٣٨٢، ارتشاف ج٢/ ١٣٢، شرح الأشموني ج١/ ٤٢٦، الخلاصة النحوية/ ٨٦، ١٢١، الظواهر اللغوية في التراث النحوي/ ٢٨٧، ظاهرة الاتساع في الدراسات النحوية/ ٢١٦.
- (٩) فيجوز في نحو: إن زيدا أكل طعامك أن يقال: إن زيدا طعامك أكل.
- (١٠) انظر: الظواهر اللغوية في التراث النحوي/ ٢٨٧.
- (١١) نحو قول الشاعر: فلا تلحنى فيها فإن بحبها أخاك مصاب القلب جم بلايله.
- (١٢) انظر: الكتاب ج٢/ ١٤٣، المقتضب ج٤/ ١٠٩ وما بعدها، ارتشاف ج٢/ ١٣٢، شرح الأشموني ج١/ ٤٢٦ وما بعدها، الظواهر اللغوية في التراث النحوي/ ٢٨٧ وما بعدها، ظاهرة الاتساع في الدراسات النحوية/ ٢١٦.

١٦- المفعول الثاني والمفعول الأول^(١) في بابى (ظن وأخواتها وأعطى وأخواتها)^(٢).

١٧- مفعولا أفعال القلوب المتصرفة - من أخوات ظن - معا أو أحدهما^(٣) وهذه الأفعال^(٤).

١٨- المفعول الثالث والمفعول الثاني في باب (أعلم وأرى) وما ضمن معناهما^(٥).

١٩- مفعولا (أعلم وأرى وما ضمن معناهما) الثاني والثالث وهذه الأفعال^(٦).

٢٠- المفعول به وفاعله^(٧).

(١) فيجوز في نحو: ظننت عمرا منطلقا، وأعطيت هنداً ثوباً أن يقال: ظننت منطلقاً عمراً، وأعطيت ثوباً هنداً.

(٢) انظر: الكتاب ج١/٤٢، المقتضب ج٤/٥٣ وما بعدها، شرح المفصل ج٣/٣١١ وما بعدها، ارتشاف ج٢/٢٧٣ وما بعدها، ج٣/٦٤، مع ج١/٤٨٧، ج٢/١١ وما بعدها، شرح الأشموني ج٢/١٤٣ وما بعدها، الخلاصة النحوية/ ٨٦، ١٥٤، الظواهر اللغوية في التراث النحوي/ ٢٦٣ وما بعدها، جملة الفاعل بين الكم والكيف/ ١٤٢ وما بعدها، القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابيين التقديرى والمحل/ ٦٠، ٥٠.

(٣) فيجوز في نحو: ظننت زيداً قائماً أن يقال: زيداً ظننت قائماً وزيداً قائماً ظننت .

(٤) انظر: الكتاب ج١/٤٢، المقتضب ج٤/٥٣ وما بعدها، شرح التسهيل ج٢/ ٨٥، ٨٧ شرح المفصل ج٣/ ٣١١ وما بعدها، ارتشاف ج٢/ ٢٧٣ وما بعدها، ج٣/ ٦٤، ٦٦، مع ج١/ ٤٨٧، ٤٩٠ وما بعدها، ج٢/ ١١ وما بعدها، شرح الأشموني ج٢/ ٣٧ وما بعدها، ١٣٤ وما بعدها، شرح التصريح ج١/ ٢٥٤ الخلاصة النحوية / ٨٦، ١٥٤، الظواهر اللغوية في التراث النحوي/ ٢٦٣ وما بعدها، جملة الفاعل بين الكم والكيف/ ١٤٢ وما بعدها، القرائن النحوية واطراح العامل الإعرابيين التقديرى والمحل/ ٦٠، ٥٠.

(٥) انظر: الكتاب ج١/ ٤١، الخصائص ج٢/ ٦٢، شرح الأشموني ج٢/ ٥٥ وما بعدها، شرح ابن عقيل ج١/ ٢٢٩ وما بعدها.

(٦) انظر: الكتاب ج١/ ٤١، الخصائص ج٢/ ٦٢، شرح الأشموني ج٢/ ٥٥ وما بعدها، شرح ابن عقيل ج١/ ٢٢٩ وما بعدها.

(٧) انظر: الكتاب ج١/ ٨٠، ٤٧، ٤٥، ٤٢، ٣٤ وما بعدها، ج٢/ ١٢٧، الخصائص ج١/ ٣٠٠ وما بعدها، ج٢/ ١٥٨، دلائل الإعجاز/ ١٠٦، شرح المفصل ج١/ ١٤٧، ١٩٨ وما بعدها، ج٢/ ٣١١، ٣٨٥، شرح الكافية ج١/ ١٦٤ وما بعدها، ارتشاف ج٢/ ١٩٩ وما بعدها، ٢٧٥، مع ج١/ ٥١٥ وما بعدها، ج٢/ ٦ وما بعدها، شرح الأشموني ج٢/ ٧٨ وما بعدها، ١٣٥، اللغة لعربية معناها ومبناها/ ٢٠٧، مقالات في اللغة والأدب/ ٣٥٨، ظواهر الغموض ووسائل رفع لليس في التركيب العربى/ ٢٩٦ وما بعدها.

- ٢١- المفعول به وفعله^(١).
- ٢٢- منصوب المصدر الذى هو بديل من فعله^(٢) وهذا المصدر^(٣).
- ٢٣- المفعول له^(٤) وعامله^(٥).
- ٢٤- الظرف والجار والمجرور^(٦) وما يتعلقان به^(٧).
- ٢٥- المستثنى والمستثنى منه فى حال تأخرهما عن عامل المستثنى منه^(٨).
- ٢٦- المستثنى وعامل المستثنى منه فى حال تأخرهما عن المستثنى منه^(٩).
- ٢٧- المستثنى من ناحية والمستثنى منه وعامله المتصرف معا من ناحية أخرى حال توسط المستثنى بين جزأى^(١٠) كلام وعدم تقدمه أول الكلام^(١١).
- ٢٨- الحال وصاحبها^(١٢) المرفوع أو المنصوب أو المجرور بحرف زائد^(١٣).

- (١) انظر: الكتاب ج١/ ٨٠ وما بعدها، ٢٠٣، ج٢/ ١٢٧، المقتضب ج٤/ ١٦٨ وما بعدها، شرح الفصل ج٣/ ٣١١، ٣٨٥، شرح الكافية ج١/ ٣٠٤ وما بعدها، الخصائص ج٢/ ١٥٨، ارتشاف ج٢/ ٢٧٥ وما بعدها، مع ج٢/ ٧ وما بعدها، شرح الأشموني ج٢/ ٧٩ وما بعدها، اللغة العربية معناها ومبناها/ ٢٠٧، المعنى النحوى مفهومه ومكوناته/ ١٤٩، دراسات نقدية فى النحو العربى/ ٢٤٣، جملة الفاعل بين الكم والكيف/ ١٣٧.
- (٢) فيجوز فى نحو: ضربا زيدا أن يقال: زيدا ضربا.
- (٣) انظر: المقتضب ج٤/ ١٥٧، ارتشاف ج٣/ ١٧٢، مع ج٣/ ٥٠.
- (٤) نحو قول الشاعر: طربت وما شوقا إلى البيض أطرب.
- (٥) انظر: الخصائص ج٢/ ١٥٩، شرح الكافية ج١/ ٣٠٤، ارتشاف ج٢/ ٢٢٤، مع ج٢/ ١٠١، شرح الأشموني ج٢/ ١٨٣ وما بعدها، حاشية الصبان ج٢/ ١٨٣.
- (٦) انظر بيانا لهذه المسألة وشرحاً لها فى: ٥١ وما بعدها، ٦٧ وما بعدها، ١٩٧ وما بعدها من هذا البحث.
- (٧) انظر: الكتاب ج٢/ ١٤٣، شرح الكافية ج١/ ٤٢٦، شبه الجملة دراسة تركيبية تحليلية مع التطبيق على القرآن الكريم/ ٦١، ٦٧ وما بعدها، ظاهرة الاتساع فى الدراسات النحوية/ ٢١٥ وما بعدها، البيان فى روائع القرآن ج١/ ٦٩، الخلاصة النحوية/ ٨٦، قرينة الرتبة وقيمتها فى النحو العربى/ ج.
- (٨) انظر: الكتاب ج٢/ ٣٣٥ وما بعدها، الخصائص ج١/ ٢٣٤، ج٢/ ١٥٨، شرح الكافية ج٢/ ١١٨، ارتشاف ج٢/ ٣٠٨، شرح الأشموني ج٢/ ٢١٨ وما بعدها، حاشية الصبان ج٢/ ٢١٨، حاشية الخضرى ج١/ ٣٠٤.
- (٩) انظر: شرح الكافية ج٢/ ١١٨، حاشية الصبان ج٢/ ٢١٨، حاشية الخضرى ج١/ ٣٠٤.
- (١٠) نحو: القوم إلا زيدا جاءوا، إذا جعل (زيدا) مستثنى من الضمير فى (جاءوا).
- (١١) انظر: ارتشاف ج٢/ ٣٠٨، مع ج٢/ ١٩٥، حاشية الصبان ج٢/ ٢١٨ وما بعدها.
- (١٢) الأمثلة لهذه الحالات على الترتيب: قول الشاعر: فسقى دينار غير مفسدها صوبُ العمام وديمة تهمى. وقول الشاعر: وصلت ولم أصرم مسبين أسرته. وما جاء عاقلا من أحد.
- (١٣) انظر: شرح الكافية ج٢/ ٦٦ وما بعدها، ارتشاف ج٢/ ٣٤٧ وما بعدها، مع ج٢/ ٢٣٥ وما بعدها، جملة الفاعل بين الكم والكيف/ ٢٣٠ وما بعدها، وسائل أمن اللبس فى النحو العربى/ ١٨٠.

٢٩- الحال- غير الجملة المصدرة بواو- وعاملها الذى هو فعل متصرف^(١) أو ما يشبه الفعل^(٢).

٣٠- التمييز الذى عامله فعل متصرف أو ما يعمل عمله^(٣) ومعمول هذا العامل^(٤).

٣١- منصوب المصدر المقدر بالحرف المصدرى والفعل^(٥) ومرفوع هذا المصدر^(٦).

٣٢- منصوب اسم الفاعل- إذا كان اسم الفاعل مجردا من الألف واللام أو مجرورا بحرف جر زائد^(٧)- واسم الفاعل هذا^(٨).

٣٣- منصوب أمثلة المبالغة وأمثلة المبالغة^(٩).

٣٤- المخصوص بالمدح أو الذم ونعم ويش^(١٠).

(١) يستثنى من هذا الحكم كون العامل مصدرا أو صلة (أل) أو صلة لحرف مصدرى أو مقرونا بلام الابتداء أو لام القسم أو كان أفعل التفضيل أو كان مفهم تشبيه فإن الرتبة بين الحال وأي من هذه العوامل محفوظة. انظر: ١٠١ من هذا البحث.

(٢) انظر: المختضب ج٢/٦٠، ١٦٨ وما بعدها، الخصائص ج٢/١٦٠، ١٥٨، شرح المفصل ج١/٣٧٦، شرح الكافية ج٢/٦٥، ارتشاف ج٢/٣٤٩ وما بعضها، مع ج٢/٢٣٧ وما بعدها، شرح الأشموني ج٢/٢٣٧، ٣٠١، اللغة العربية معناها ومبناها/ ٢٠٧، الخلاصة النحوية / ١٦٤، الظواهر اللغوية في التراث النحوى / ٢٩٩ وما بعدها، جملة الفاعل بين الكم والكيف / ٢٣٥ وما بعدها.

(٣) نحو: طاب زيد نفسا فيجوز فيها : طاب نفسا زيد.

(٤) انظر: ارتشاف ج٢/٣٨٤، مع ج٢/٢٦٨، حاشية الصبان ج٢/٢٩٨.

(٥) نحو قوله صلى الله عليه وسلم : (وحج البيت من استطاع إليه سبيلا) حيث تقدم منصوب المصدر (البيت) - مضافا إلى المصدر - على المرفوع (من).

(٦) انظر: ارتشاف ج٣/١٧٥.

(٧) نحو : هذا زيدا ضارب ، ليس زيد عمرا بضارب.

(٨) انظر: الكتاب ج١/١٠٨، المختضب ج٢/١٥٦، ١٦٥، شرح المفصل ج٢/٩٥، ١٠٢، ١٢٣، شرح الكافية ج٢/٤٩٣، ارتشاف ج٢/١٧٢، ١٨١، ١٨٩، مع ج٢/٥٦، شرح الأشموني ج٢/٤٤١، ج٢/٧، حاشية الصبان ج٢/٧.

(٩) انظر: الكتاب ج١/١١٠ وما عدها، شرح المفصل ج٢/١٠٦ وما بعدها، ١١١، شرح الكافية ج٢/٤٩٣.

(١٠) انظر : شرح الكافية ج٢/٢٣٩ وما بعدها، ارتشاف ج٢/٣٠، مع ج٢/٢٧، ٣٢، شرح الأشموني ج٢/٥٣ وما بعدها، ٦١، وسائل أمن اللبس في النحو العربى / ٢٥٥.

٣٥- مخصوص حبذا والتمييز^(١).

٣٦- الجملتان الموجبتان^(٢) المتعاطفتان بأمر المتصلة^(٣).

٣٧- بدل البعض والمبدل منه^(٤).

٣٨- بدل الاشتغال والمبدل منه^(٥).

٣٩- معمول معمول (لن) أداة نصب المضارع و(لن) هذه^(٦).

٤٠- معمول معمول أدوات جزم المضارع وهذه الأدوات^(٧).

٤١- معمول جواب الشرط^(٨) وجواب الشرط^(٩).

ويلاحظ على ما سبق من حصر مسائل الرتبة غير المحفوظة ما يلي :

أولاً: أنه إذا كانت الرتبة المحفوظة - كما سبق^(١٠) - تتجاذب مع ظاهرتي الافتقار المتأصل والاختصاص النحوي أكثر مما تتجاذب مع غيرهما من ظواهر التضام، فإن الرتبة غير المحفوظة تتجاذب مع ظاهرة الافتقار غير المتأصل أكثر مما تتجاذب مع غيرها من ظواهر التضام، ويمكن تبين ذلك بالنظر إلى المسائل الواردة في حصر أبواب الافتقار غير المتأصل^(١١) فإن أكثرها قد ورد في حصر الرتبة

(١) انظر: شرح الكافية ج٤/ ٢٥٠، ارتشاف ج٣/ ٣٠، شرح الأشموني ج٣/ ٦١.

(٢) نحو: سواء على أقام عمرو أم قعد، فيجوز فيها: سواء على أقعد عمرو أم قام.

(٣) انظر: ارتشاف ج٢/ ٦٥٢.

(٤) قال أبو حيان: "ولا يجوز أن يتقدم بدل الموافق على المبدل منه، وقد تقول: أكلت ثلث الرغيف"

ارتشاف ج٢/ ٦٢٨، مع ج٣/ ١٥٤.

(٥) قال أبو حيان: "ولا يجوز أن يتقدم بدل الموافق على المبدل منه، وقد تقول... أعجبنى حسنه زيد"

ارتشاف ج٢/ ٦٢٨، مع ج٣/ ١٥٤.

(٦) انظر: الكتاب ج١/ ١٣٥، شرح المفصل ج٣/ ٢٤٢، شرح الكافية ج١/ ٤٠٢، ج٤/ ٣٥، ١٩٥،

ارتشاف ج٢/ ٣٩٢، مع ج٢/ ٢٨٨، شرح الأشموني ج٣/ ٤٠٧ وما بعدها، وسائل أمن اللبس

في النحو العربي/ ٢١٢ وما بعدها، الظواهر اللغوية في التراث النحوي/ ٢٩٤.

(٧) انظر: ارتشاف ج٢/ ٥٤٣، ٥٤٦، الكتاب ج١/ ١٣٥، شرح الكافية ج١/ ٤٠٢، ج٤/ ١٩٥.

(٨) نحو: من يأتنا نأته مكرمين له، على جعل (مكرمين) حالا، والعامل فيها (نأته) فيجوز في هذا المثال

أن يقال: من يأتنا مكرمين له نأته.

(٩) انظر: المقتضب ج٢/ ٦٠، ارتشاف ج٢/ ٥٥٧، مع ج٢/ ٤٦٢.

(١٠) انظر: ١١٠ وما بعدها من هذا البحث.

(١١) انظر: ٥٥ وما بعدها من هذا البحث.

غير المحفوظة^(١)، فكل لفظ يمثل طرفا من طرفي مسألة من مسائل الرتبة غير المحفوظة يمثل في الغالب - كما سيأتى^(٢) - بابا إعرابيا معينا، والافتقار غير المتأصل - كما سبق^(٣) - يكون للباب الذى يحل فيه اللفظ، مما يعنى أن السمة المميزة لظاهرة الافتقار غير المتأصل هي الغالبة أيضا على مسائل الرتبة غير المحفوظة، وما سبق لا يستثنى منه من مسائل الرتبة غير المحفوظة إلا مسألة الضمير ومرجعه^(٤)، ومسألة معمول معمول (لن) و (لن)^(٥)، ومسألة معمول معمول أدوات جزم المضارع وهذه الأدوات^(٦)، فقط هذه المسائل الثلاث هي التي يكون أحد طرفيها مفتقرا افتقارا متأصلا، فالضمير ولن والأدوات التي تجزم المضارع هذه الألفاظ الافتقار فيها يعود إلى أصل وضع ألفاظها، وهذه سمة الافتقار المتأصل^(٧)، على خلاف بقية الألفاظ التي تمثل مسائل الرتبة غير المحفوظة والتي يعود الافتقار فيها إلى الباب الإعرابى الذى تحل فيه هذه الألفاظ، مما يؤكد أن الرتبة غير المحفوظة تتجاذب مع ظاهرة الافتقار غير المتأصل أكثر من تجاذبها مع غيرها من ظواهر قرينة التضام، ويدعم - كذلك - جعل الرتبة بنوعيها فرعاً "على التضام بوجه عام، إذ لا رتبة لغير متضامين"^(٨).

ثانياً : أنه إذا كان العامل النحوى له أثر كبير - كما سبق^(٩) - في المسائل التي تحفظ فيها الرتبة، فهو أيضا له نفس القدر من الأثر في المسائل التي لا تحفظ فيها الرتبة، فقد كان القول بالعامل النحوى هو الداعى إلى عدم حفظ الرتبة في بعض هذه المسائل، ولذلك جاءت معالجة النحاة الرتبة غير المحفوظة - كما جاءت معالجتهم الرتبة المحفوظة - موزعة بين أبواب النحو المختلفة حسب توزيع النحاة العوامل

(١) انظر: ١٢٦ وما بعدها من هذا البحث.

(٢) انظر: ١٣٥ وما بعدها من هذا البحث.

(٣) انظر: ٣١ وما بعدها، ٥٥ وما بعدها من هذا البحث.

(٤) انظر: المسألة رقم ١ من مسائل الرتبة غير المحفوظة.

(٥) انظر: المسألة رقم ٣٩ من مسائل الرتبة غير المحفوظة.

(٦) انظر: المسألة رقم: ٤٠ من مسائل الرتبة غير المحفوظة.

(٧) انظر: ٢٩ وما بعدها من هذا البحث.

(٨) اللغة العربية معناها ومبناها/ ٢١٠، التضام وقيود التوارد/ ١٠٢، وانظر: ٥١ من هذا البحث.

(٩) انظر: ١١٢ وما بعدها من هذا البحث.

النحوية على أبواب النحو، والمسائل التي يتضح فيها دور العامل في الحكم بعدم حفظ الرتبة وبإمكانية تغيير المواقع فيما بين الألفاظ أو الأبواب بعضها مع بعض كثيرة^(١).

هذا، والعلاقة بين العامل ومعموله أو بين العامل ومعمول معموله أو بين معمول العامل ومعمول هذا المعمول من حيث حرية الرتبة تحكمها أمور تتعلق بالعامل منها^(٢):-

١- مدى أصالة العامل أو عدم أصالته، فالعامل بالأصالة قوى يتصرف مع معموله بالتقدم أو التأخر، فيتقدم المعمول على العامل، وذلك كالذى بين كان - وأخواتها - وخبرها غير الجملة، والحال غير الجملة المصدرة بواو وعاملها الذى هو فعل متصرف أو ما يشبهه^(٣).

٢- ما يتسم به العامل من تصرف أو جهود، فالعامل المتصرف له قدرة على التصرف مع معموله بالتقدم أو التأخر، وذلك كالذى بين الحال غير الجملة المصدرة بواو وعاملها المتصرف، والتمييز الذى عامله متصرف ومعمول هذا العامل^(٤)، كما تحكمها - كذلك - أمور تتعلق بالمعمول منها: كون المعمول ظرفا أو جارا ومجرورا أو غيرهما فإذا كان المعمول ظرفا أو جارا ومجرورا توسع في الموقعية بين المعمول وعامله بالتقديم والتأخير بما لا يتوسع في الموقعية مع غيرهما من المعمولات، وذلك كما في مسائل : معمول خبر كان - وأخواتها -

(١) انظر: المسائل أرقام : ٦، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٤، ١٥، ٢١، ٢٢، ٢٩، ٣٠، ٣٢، ٣٣، ٣٩، ٤٠، ٤١ من مسائل الرتبة غير المحفوظة.

(٢) انظر : الكتاب ج١ / ٥٩، المقتضب ج٣ / ٣٦، ٢٠٢، ٢٣٢، ج٤ / ١٨٩، ٣٠٠، الخصائص ج٢ / ١٦٣، شرح الفصل ج١ / ١٩٨ وما بعدها، ٣٧٧، ج٣ / ٣٦٣، شرح الكافية ج٢ / ٦٣ وما بعدها، ٢١٩، ج٤ / ٢١٧، مع ج١ / ٤٢٠، ٤٣٤، ج٣ / ٨٢.

(٣) انظر المسألتين رقمي : ٤، ٢٩ من حصر الرتبة غير المحفوظة .

(٤) انظر المسألتين رقمي : ٢٩، ٣٠ من حصر الرتبة غير المحفوظة .

الذى هو ظرف أو جار ومجرور واسم كان، ومعمول خبر (ما ولا وإن)
المشبهات بليس الذى هو ظرف أو جار ومجرور واسمها، ومعمول خبر إن
-وأخواتها- الذى هو ظرف أو جار ومجرور واسمها وخبرها معاً^١، على حين
أنه إذا كان المعمول غير الظرف والجار والمجرور فإنه لا يتوسع في الموقعية بين
المعمول وعامله بالتقديم والتأخير، بل يلتزم كل من المعمول وعامله بالموقع
الذى حددته له القواعد النحوية، فيلزم المعمول التأخر ويلزم العامل التقدم^٢،
هكذا يتضح مدى تأثير القول بالعامل في الحكم بعدم حفظ الرتبة بين الألفاظ
أو الأبواب في النحو العربى، كما كان له دور في الحكم بحفظ الرتبة بين
الألفاظ والأبواب في كثير من المسائل كما سبق^٣.

ثالثاً: أن اللفظين اللذين لا تحفظ الرتبة بينهما في المسائل الواردة في الحصر السابق
يعرف الباب الإعرابى الذى يدخل فيه كل لفظ منهما في كثير من المسائل، على حين
أنه لا يعرف الباب الإعرابى الذى يدخل فيه أحد اللفظين في القليل من المسائل،
هذا عند تجريد هذه المسائل للتحليل والدراسة كما هي الحال التى وردت عليها هذه
المسائل في كتب النحاة، وفي الحصر السابق لمسائل الرتبة غير المحفوظة، وليس عند
وضع اللفظين في السياق اللغوى، إذ السياق يحدد لكل لفظ منهما بابه الإعرابى
الذى يدخل فيه، ومن المسائل التى يعرف فيها الباب الإعرابى لكل من اللفظين
-عند تجريد المسائل للدراسة - ما يلى من مسائل لا تحفظ فيها الرتبة: الخبر والمبتدأ،
وخبر كان - وأخواتها - غير الجملة واسمها، ومعمول خبر كان - وأخواتها - الذى
هو ظرف أو جار ومجرور واسمها، وخبر أفعال المقاربة واسمها، وخبر إن
-وأخواتها - الذى هو ظرف أو جار ومجرور واسمها، والمفعول الثانى والمفعول

(١) انظر المسائل أرقام: ٦، ١١، ١٥ من حصر الرتبة غير المحفوظة.

(٢) انظر المسائل أرقام: ١٠، ١٢، ١٦ من حصر الرتبة غير المحفوظة في: ٩٨ وما بعدها من هذا البحث.

(٣) انظر: ١١٢ وما بعدها من هذا البحث.

الأول في بابي (ظن وأخواتها، وأعطى وأخواتها) والمفعول الثالث والمفعول الثاني في باب (أعلم وأرى) وما ضمن معناهما، والمفعول به وفاعله، ومنصوب المصدر الذي هو بدل من فعله وهذا المصدر، وغير ذلك^(١)، ففي كل مسألة من هذه المسائل السابقة نجد الرتبة غير محفوظة بين بايين، لكل باب منها إعرابه المعروف والمحدد عند تجريد المسائل للدراسة، كما هي الحال التي وردت عليها هذه المسائل هنا في هذه الملاحظة، فضلا عن معرفة الباب الإعرابي لكل لفظ من اللفظين في السياق، ويلاحظ أن كل بايين يمثلان معا مسألة من المسائل السابقة يكونان معا جملة مستقلة كاملة، فيما عدا مسألتين فقط من المسائل السابقة، حيث لا يتكون فيها من البابين اللذين يمثلان كل مسألة جملة كاملة مستقلة، وهاتان المسألتان هما : مسألة معمول خبر كان الذي هو ظرف أو جار ومجرور واسمها، ومسألة المفعول به وفاعله، هذا على حين أن القليل من المسائل التي لا تحفظ فيها الرتبة لا يعرف فيها الباب الإعرابي الذي يدخل فيه أحد اللفظين عند تجريد هذه المسائل للدراسة، نعم يعرف الباب الإعرابي لكل لفظ منهما في السياق، لكنه لا يعرف الباب الإعرابي لأحدهما عند التجريد، ومن هذه المسائل ما يلي من مسائل لا تحفظ فيها الرتبة: الظرف أو الجار والمجرور وما يتعلقان به، والمستثنى والمستثنى منه، والحال وصاحبها المرفوع أو المنصوب أو المجرور بحرف زائد، ومنصوب اسم الفاعل واسم الفاعل، ومنصوب أمثلة المبالغة وأمثلة المبالغة، وبدل البعض والمبدل منه، وبدل الاشتغال والمبدل منه، ففي هذه المسائل لا يعرف الباب الإعرابي الذي يدخل فيه الجزء الثاني من كل مسألة، ويعرف الباب الإعرابي الذي يدخل فيه الجزء الأول من كل مسألة حال تجريد هذه المسائل للدراسة، كما هي الحال التي وردت عليها هذه المسائل هنا في هذه الملاحظة، وإن كان يعرف البابان الإعرابيان للجزأين كليهما في السياق. ويلاحظ أن كل بايين يمثلان معا مسألة من هذه المسائل

(١) انظر أيضا : المسائل أرقام : ١٠، ١١، ١٤، ٢١، ٣٥، ٣٩، ٤٠ من مسائل الرتبة غير المحفوظة.

لا يكونان معا جملة مستقلة كاملة^(١). هذا وقد لا يعرف الباب الإعرابي لأي من اللفظين كما في مسألة الضمير ومرجعه فلا يعرف الباب الإعرابي الذي يدخل فيه الضمير ولا الباب الذي يدخل فيه المرجع عند تجريد المسألة ويحذر أن ننبه في ختام هذه الملاحظة إلى أنه سواء أعرف الباب الإعرابي لكل من اللفظين أم عرف في أحدهما ولم يعرف في الآخر أم لم يعرف في اللفظين كليهما؛ فإن هذا كله لا يؤثر في الحكم على الرتبة بين اللفظين - في أي من الحالات السابقة - بأنها غير محفوظة.

رابعا : أنه إذا كانت الرتبة المحفوظة تتجاذب - كما سبق^(٢) - مع البناء أكثر مما تتجاذب مع الإعراب، وتتجاذب من المبنيات مع الأدوات والظروف أكثر مما تتجاذب مع أي مبنى آخر، فإن الرتبة غير المحفوظة تتجاذب مع الإعراب أكثر مما تتجاذب مع البناء، وتتجاذب من بين المعربات مع المعربات بالإعراب الظاهر أكثر مما تتجاذب مع المعربات بغيره، فظهور "علامات الإعراب في اللغة العربية يساعد على مرونة مراكز العناصر المفردة، وتقدمها في حال أو تأخرها في حال أخرى، ما لم تمنع من ذلك موانع تتعلق بإرجاع الضمير أو يكون بعض العناصر لها الصدارة أو بتغير المعنى"^(٣) فإذا كان وجود علامات الإعراب في اللغة العربية يساعد على المرونة بين مواقع العناصر اللغوية وتقدمها في حال وتأخرها في حال أخرى؛ فإن غياب هذه العلامات يفقد العناصر التي تغيب عنها هذه المرونة، ومعلوم أن

(١) انظر: ٣٩ وما بعدها، ٦١ وما بعدها من هذا البحث .

(٢) انظر: ١١١ من هذا البحث

(٣) آراء ثلاثة حول بعض مسائل الترتيب في العلاقة النحوية المسائل والأصول/ ٢١٤، ٢٣٢، الإيضاح في علل النحو/ ٦٩ وما بعدها، مع ج١/ ٣٧٥، الظواهر اللغوية في التراث النحوي/ ٩٣ وما بعدها، مقالات في اللغة والأدب/ ٤٩، قرينة الرتبة وقيمتها في النحو العربي/ ١٠٤ وما بعدها، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث/ ٣٢٨، ٣١٤، لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية/ ٢٩٠، التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه/ ٢٠٦ وما بعدها، فصول في فقه العربية ٣٩٤ وما بعدها، دراسات وتعليقات في اللغة/ ١٧١ وما بعدها، بنية الجملة الخبرية في الفصحى المعاصرة دراسة في التقديم والتأخير/ ١١.

الألفاظ المبنية لا تظهر عليها العلامات الإعرابية ، وقد سبق أن العربية قد أغنت الألفاظ المبنية عن العلامات الإعرابية بحفظ الرتبة، وأن الألفاظ المبنية - في غالبها - ذات رتبة محفوظة^(١) ويضاف إلى ماسبق أنه لم يذكر - من بين الألفاظ المبنية - في مسائل الرتبة غير المحفوظة إلا القليل النادر نحو: مسألة الضمير ومرجعه، ومسألة معمول معمول (لن) و (لن)، ومسألة معمول معمول أدوات جزم المضارع وهذه الأدوات ، فالضمير ولن وأدوات جزم المضارع من المبنيات ، وما سبق كله يؤكد تجاذب الرتبة غير المحفوظة مع الإعراب أكثر من تجاذبها مع البناء.

هذا، وما يدعم القول بأن الرتبة غير المحفوظة تتجاذب مع المعربات بالإعراب الظاهر أكثر مما تتجاذب مع المعربات بغيره أنه في حال عدم ظهور العلامة الإعرابية^(٢) على آخر العناصر النحوية المثلة لأبواب نحوية في المسائل التي لا تحفظ الرتبة فيها فإن العربية - لثلا يقع اللبس - تحفظ الرتبة بين العنصرين كما في نحو: ضرب موسى هذا ، وضربت سلوى هذه ، وزار هذا أخى، وزارت هذه تلك.

وما يتصل بهذه النقطة أن اللغة العربية لم تجعل حفظ الرتبة وحده هو الحل الذي تقدمه في هذه الحال، لكنها قدمت حلولاً أخرى تسمح - عند عدم ظهور العلامة الإعرابية - بتقدم أو تأخر العناصر اللغوية داخل جملها، من هذه الحلول أنها أنابت عدداً من القرائن - غير حفظ الرتبة بين العنصرين - تقوم كل قرينة منها بدور العلامة الإعرابية عند عدم ظهورها ، يقول ابن جنى - رحمه الله - عن بعض هذه القرائن: " فإن كانت هناك دلالة أخرى من قبل المعنى، وقع التصرف فيه بالتقديم والتأخير نحو: أكل يحيى الكمثرى ... وكذلك ضربت هذا هذه، وكلم هذه هذا... وكذلك لو أومات إلى رجل وفرس فقلت: كلم هذا هذا فلم يجبه ، لجعلت الفاعل

(١) انظر: ٣٧ وما بعدها، ١١١ وما بعدها من هذا البحث.

(٢) من العناصر اللغوية التي لا تظهر عليها العلامات الإعرابية في اللغة العربية: الأسماء المبنية، والأسماء المقصورة والأسماء المنقوصة في حالتي الرفع والجزم، والمضارع المعتل الآخر إذا كان معتلاً بالالف أو كان معتلاً بالواو أو بالياء في حالة الرفع فقط، انظر: البيان في روائع القرآن ج١/ ١٨ وما بعدها، الخلاصة النحوية / ٣٤ .

والمفعول أيها شئت ؛ لأن في الحال بيانا لما تعنى، وكذلك قولك: ولدت هذه هذه من حيث كانت حال الأم من حال البنت معروفة غير منكورة، وكذلك إن ألحقت الكلام ضربا من الإتياع جاز لك التصرف لما تعقب من البيان نحو: ضرب يحيى نفسه بشرى أو كلم بشرى العاقل معلى أو كلم هذا وزيدا يحيى^(١) فابن جنى في هذا النص يعرض من القرائن التي تقوم مقام العلامة الإعرابية غير الظاهرة والتي تسمح بالتقديم أو التأخير بين العناصر اللغوية داخل الجملة ما يسميه أستاذنا الدكتور / تمام حسان كما سيأتى ١ - عدم انتقال الفعل (القرينة العقلية) ٢ - مطابقة الفعل للفاعل في التذكير أو التأنيث وعدم مطابقته للمفعول ٣ - القرائن الخارجية ٤ - الإتياع بكل أنواعه . ويقول ابن يعيش - رحمه الله - عن الفاعل والمفعول وحرية تبادل الموقعين فيما بينهما في الجملة "ولو ظهر الإعراب فيهما أو في أحدهما أو وجدت قرينة معنوية أو لفظية جاز الاتساع بالتقديم والتأخير نحو: ضرب عيسى زيد ، فظهور الرفع في (زيد) عرفك أن (عيسى) مفعول ولم يظهر فيه الإعراب، وكذلك لو قيل: أكل كمثرى عيسى جاز تقديم المفعول لظهور المعنى بسبق الخاطر إلى أن (الكمثرى) مأكول، وكذلك ... نعتها أو أحدهما جاز التقديم والتأخير فتقول... ضرب عيسى الكريم موسى فحيثئذ يجوز التقديم والتأخير في ذلك كله لظهور المعنى بالقرائن"^(٢).

فابن يعيش في هذا النص يوضح دور ظهور العلامة الإعرابية في الاتساع بالتقديم والتأخير بين العناصر اللغوية في الجمل ، ويعرض لما يقوم مقام العلامة عند عدم ظهورها - غير حفظ الرتبة - من القرائن اللفظية والمعنوية مما يجوز الاتساع بالتقديم والتأخير في الكلام أي يساعد على حرية الترتيب بين عناصر الجملة، فذكر من هذه القرائن ما يسميه أستاذنا الدكتور / تمام - كما سيأتى بعد قليل - ١ - عدم انتقال الفعل (القرينة العقلية) ٢ - الإتياع بالنعت، ولم يزد على هذين النوعين.

(١) الخصائص ج١/ ٨٩.

(٢) شرح المفصل ج١/ ١٤١، وانظر: المفتب ج١/ ١٥٤، ج٢/ ١١٨، شرح الكافية ج١/ ١٦٧، ١٩٢، ٢٢٩ وما بعدها، ج٢/ ٥٢، ارتشاف ج٢/ ١٩٩، ٢٧٦ مع ج١/ ٥١٥، شرح الأشموني ج٢/ ٧٩.

أما أستاذنا الدكتور/ تمام فيزيد هذه القرائن اللفظية والمعنوية توضيحاً وتفصيلاً بل يضيف إليها نوعاً آخر من القرائن التي تساعد على حرية الرتبة وتبادل المواقع بين الألفاظ داخل الجملة مع احتفاظ كل لفظ في الجملة بعد تبادل المواقع ببابه الإعرابي الذي كان عليه قبل تغيير موقعه، وهذا النوع المضاف هو قرينة السياق، فيقول سيادته عن القرائن التي تقوم بهذا الدور "من ذلك:-

أ- عدم انتقال الفعل أو بعبارة أخرى علاقات المعاني المفردة لألفاظ الجملة بعضها ببعض، فعلى الرغم من أن سلمى والكمثرى مقصوران ... أما الكمثرى فلا يمكن أن تأكل سلمى، ولذلك تحول الفعل بهذه العلاقة إلى فعل غير منتقل فأصبح عدم الانتقال قرينة على المعنى تقدمت الكمثرى أو تأخرت، فإذا وضعنا موسى في مكان سلمى انضمت قرينة المطابقة إلى عدم انتقال الفعل، فاتضح المعنى بقرينتين لا بقرينة واحدة كما يبدو من (ب) التالية .

ب- مطابقة الفعل لفاعله وعدم مطابقتها لمفعوله ، ففي قولنا: شربت هذا هذه قامت المطابقة بإيضاح المعنى وعلم منها أن "هذه" هي الفاعل بحكم ما في الفعل من تاء التأنيث، وإن فصل بالمفعول بين الفعل وفاعله ...

ج- القرينة الخارجية : كأن نشير إلى امرأة تحمل طفلة أو تمشى معها ثم نقول: ولدت هذه تلك أو تقول في أنثيين: هاتان ولدت إحداهما الأخرى ، فيفهم من فارق السن أن الكبرى هي التي ولدت الصغرى وليس العكس، وهكذا يصبح فارق السن قرينة خارجية على معنى نحوي.

د- الإتيان بالنعت أو العطف أو التوكيد أو البيان مع وضوح الإعراب على التابع دون المتبوع نحو : ضرب عيسى نفسه موسى، ضربت سلوى الصغيرة سلمى، وضرب هذا وأخاه موسى، أو ضربت هذه الفتاة تلك المرأة، وفي كل ذلك نرى القرائن الأخرى تغني عن الإعراب، مما يدل على أن المعنى النحوي لا يعتمد في كل أحواله على الإعراب، ولا يستغنى في كل أحواله عنه، ولا يقوم إلا في القليل النادر على قرينة واحدة لا يستغنى عنها، وإنما شأنه أن يعتمد على عصبية من القرائن التي تتضافر على بيان المعنى حتى لقد يزيد بعضها عن الضروري

فيكون عرضة للترخص...

هـ- قرينة السياق: وهي التي تصرف المعنى عن المفعولية إلى التبعية بالنسبة للموصول في قوله تعالى (لا يضل ربي ولا ينسى الذي جعل لكم الأرض مهذا وسلك لكم فيها سبلا)^(١) فلقد فصل الفعل المنفى (ينسى) بين لفظ (ربي) و نعته وهو (الذي) فجعل هذا الموصول من حيث التركيب كأنه مفعول (ينسى) ولكن قرينة السياق حالت دون هذا الفهم، ودون أن يكون (الذي) في محل نصب، وأكدت كونه نعتا للفظ (ربي) في محل رفع، ومعنى حيولة قرينة السياق دون فهم المعنى على المفعولية أن المعنى لا يستقيم معها لأن المعنى عند ذلك سيؤول إلى: لا يضل ربي ولا ينسى ذاته^(٢).

وهي كذلك التي تصرف المعنى عن التبعية إلى المفعولية في قوله تعالى (ويرى الذين أوتوا العلم الذي أنزل إليك من ربك هو الحق ويهدى إلى صراط العزيز الحميد)^(٣) فلقد أتى لفظ (الذي) بعد لفظ (العلم) مما يجعل الموصول (الذي) من حيث التركيب وكأنه نعت (العلم) لكن قرينة السياق حالت دون هذا الفهم، وأكدت كون الموصول (الذي) مفعولا به أول للفعل يرى، إذ لا يستقيم المعنى مع تبعية (الذي) لأن المعنى سيؤول إلى: يرى الذين أوتوا ما أوتيت من العلم.

وكل ما سبق يدعم القول بأن الرتبة غير المحفوظة تتجاذب مع المعربات بالإعراب الظاهر أكثر من تجاذبها مع المعربات بغيره، فالمعربات بالإعراب الظاهر لها حرية التنقل داخل الجملة دون حاجة إلى قرائن تساعد على ذلك، والمعربات بالإعراب التقديري إما أن تحفظ الرتبة بينها وإما أن تحتاج إلى قرينة- أو أكثر -

(١) سورة طه آية ٥٢، ٥٣.

(٢) البيان في روائع القرآن ج١/ ٢٧ وما بعدها، آراء ثلاثة حول بعض مسائل الترتيب في العلاقة النحوية المسائل والأصول/ ٢١٥ وما بعدها، ٢٢٢، قرينة الرتبة وقيمتها في النحو العربي/ ١٠٦، ١٠٣، النحو والدلالة / ١٤٠ وما بعدها، اللغة وبناء الشعر/ ٢٨٨، علامات الإعراب بين النظر والتطبيق / ٢٩١ وما بعدها، الاشتراط النحوي والصرف دراسة للمفهوم والوظائف "مجلة علوم اللغة" العدد ٨/ ١٩٩٩ / ٣١٧، بنية الجملة الخبرية في الفصحى دراسة في التقديم والتأخير/ ١١.

(٣) سورة سبأ آية ٦.

تساعدنا على حرية التنقل داخل الجملة.

· خامسا : أنه "ليس معنى كون الرتبة غير محفوظة أنه لا رتبة، وليس معنى ذلك أيضا أنه قد لا يعرض لها ما يدعو إلى وجوب حفظها"^٣ فقد يعرض للرتبة غير المحفوظة من العوارض التركيبية ما يوجب حفظها، والعارض الذي يوجب حفظ الرتبة غير المحفوظة قد يكون حالة مما يأتي^٣:-

- ١- خوف اللبس كما في نحو : ضرب موسى عيسى، وزيد أخوك.
 - ٢- كون العنصر الذي له التأخر - حسب الأصل - محصورا كما في نحو إنما زيد قائم، إنما ضرب زيد عمرا.
 - ٣- أن يكون المبتدأ له صدر الكلام كما في نحو: من لي منجدا؟
 - ٤- أن يكون المبتدأ متصلا بما له صدر الكلام نحو : لام الابتداء كما في نحو : لزيد قائم.
 - ٥- أن يكون الخبر فعلا رافعا لضمير مستتر يعود على المبتدأ كما في نحو: زيد قام.
- فهذه الحالات تحفظ فيها الرتبة غير المحفوظة - على أصلها الذي قرره لها النحاة- على سبيل الوجوب ، فلا يجوز أن يتأخر ما حقه - حسب الأصل في القاعدة النحوية- التقدم ولا أن يتقدم ما حقه - حسب الأصل في القاعدة النحوية - التأخر .

(١) التمهيد في اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها/ ١٢٨، درجات الخطأ والصواب في النحو والاسلوب/ ٧٧ وما بعدها، ٨٨.

(٢) انظر: الكتاب ج١/ ٣٤، ٤٧ وما بعدها، ٥٦، ٨٠ وما بعدها، ج٢/ ١٤٣، المقضب ج١/ ١٥٤، ج٣/ ١١٨، ج٤/ ١٠٢، الخصائص ج١/ ٣٠٠-٣٠٥، دلائل الإعجاز/ ١٠٧ وما بعدها، شرح المفصل ج١/ ١٤٧، ١٧٨ وما بعدها، ٢٠٠، ج٢/ ٣١١ وما بعدها، ٥٤٤، شرح الكافية ج١/ ١٦٤ وما بعدها/ ١٩٢، ٢٢٩ وما بعدها، ٢٥٧ وما بعدها، ٣٠٤ وما بعدها، ج٢/ ٥٢، ٦٩، ١٧٣، ١٧٦، ج٤/ ١٩٧، ٢٨٢ شرح التسهيل ج١/ ٢٩٦ وما بعدها، ارتشاف ج٢/ ٤١ وما بعدها، ٨٥ وما بعدها، ١٣٢، ١٩٩ وما بعدها، ٢٧٤ وما بعدها، ٣٤٧، مع ج١/ ٣٢٩، ٣٧٤ وما بعدها، ٤٣٤، ٤٨٧، ٥١٥ وما بعدها، ج٢/ ٦ وما بعدها، ٢٣٧، شرح الأشموني ج١/ ٣٣١ وما بعدها، ٣٦٧، ٤٢٦، ج٢/ ٨٠ وما بعدها، ١٣٤ وما بعدها، ٢٦٥.

هذا، وقد توجد - كذلك - عوارض تركيبية توجب عكس هذه الرتبة غير المحفوظة، فيجب أن يتأخر ما حقه - حسب الأصل في القاعدة النحوية - التقدم، ويتقدم ما حقه - حسب الأصل في القاعدة النحوية - التأخر، ومن هذه العوارض:

١. كون العنصر الذي حقه التأخر مما له صدر الكلام كما في نحو: أين زيد، أي الرجلين أكرمت؟

٢. كون العنصر الذي حقه التقدم محصوراً كما في نحو: إنها في الدار زيد، إنها ضرب زيدا عمرو.

٣. اشتغال العنصر الذي حقه التقدم على ضمير يعود على شيء في العنصر الذي حقه التأخر كما في نحو: في الدار صاحبها، وأخذ الكتاب صاحبه.

٤. أن يكون المبتدأ نكرة لا مسوغ لمجيئها مبتدأ إلا تقدم الخبر وهو (الخبر) شبه جملة كما في نحو: عندك رجل.

٥. أن يكون المفعول ضميراً منفصلاً لو تأخر لزم اتصاله كما في نحو قوله تعالى (إياك نعبد) (١).

وعن هذه العوارض التركيبية يقول ابن جنى - رحمه الله - بعد أن عرض لبعضها بالشرح والتمثيل في باب سماه: "باب في نقض المراتب إذا عرض هناك عارض" (٢) يقول: "فاعلم إذا أنه لا تنقض مرتبة إلا لأمر حادث" (٣) والأمر الحادث هو العارض التركيبي الذي ذكره ابن جنى في تسميته للباب.

وهذه الحالات التي تعكس فيها الرتبة غير المحفوظة - عن أصلها الذي قرره لها النحاة - على سبيل الوجوب تعد - كسابقتها - صوراً من صور حفظ الرتبة غير

(١) سورة الفاتحة آية ٥.

(٢) انظر الخصائص ج١/ ٣٠٠-٣٠٥.

(٣) الخصائص ج١/ ٣٠٥.

المحفوظة، فلا يجوز أن يتقدم في إحدى هذه الصور ما حقه التقدم ولا أن يتأخر ما حقه التأخر^(١).

هذا، وفي غير ما سبق من حالات يجب فيها حفظ الرتبة غير المحفوظة أو يجب عكسها، في غير هذا يجوز التقديم والتأخير، فقد يعن للمتحدث أو الكاتب من المؤشرات الأسلوبية ما يجعله يعدل بالرتبة غير المحفوظة عن أصلها - الذي وضعه النحاة - على سبيل الجواز فيقدم ما حقه التأخر ويؤخر ما حقه التقدم، ومن هذه المؤشرات الأسلوبية :-

١ - إظهار الاهتمام بالمقدم كما في نحو قوله تعالى (أنفكا آلهة دون الله تريدون)^(٢).
انظر إلى حسن عكس الرتبة في الآية الكريمة "يليراد المفعول لأجله أولاً ثم المفعول به الموصوف بشبه الجملة ثم الفعل وفاعله ... فالآية كما تعلم استهزاء إنكارى، وما دام معناها الإنكار فإن ترتيب ألفاظها ينبغي أن يكون بحسب الأولوية في استحقاق الإنكار، وأولى الألفاظ بالإنكار لفظ (إنفكا) لأن الكفر قد يكون ميراثاً عن الآباء، ولكنه قد يكون انحرافاً عن الحق متعمداً لا يتفع معه الدليل على فساد، فذلك هو الإفك، ثم يلي في الإنكار أن ينصب الإفك على إشراك آلهة مع الله، فإذا كانت الآلهة دون الله لا معه فهذا أوغل في الشرك ويضعف من سوء ذلك كله أن يكون ذلك يرادتهم واختيارهم، ولو أن سياق الكلام كان على صورة أخرى مثل : أتريدون آلهة دون الله إنفكا؟ لانطقاً كل ما في الكلام من حرارة الإنكار ولبدا الكلام وكأنه سؤال لهم عما يفضلونه من أنواع الشرك^(٣) ومن هذا أيضاً قولنا: قتل الخارجي زيد، فمعرفة المقتول هنا تفوق في الأهمية - لخطورته وخروجه على الناس وطلب الناس له - معرفة القاتل .

(١) انظر: البيان في روائع القرآن ج١/ ٢٣٣.

(٢) سورة الصافات آية ٨٦.

(٣) البيان في روائع القرآن ج١/ ٧٠.

٢- رعاية الفاصلة كما في قوله تعالى (فأوجس في نفسه حيفة موسى) (١) فهذه الآية الكريمة تأخر فيها الفاعل عن موضعه الأصلي رعاية للفاصلة والتي هي الألف اللينة، وهذه الألف كانت خاتمة خمس وأربعين آية متتابعة في سورة واحدة (٢) ، من بين هذه الآيات الآية موضع الشاهد، ولو التزم الترتيب النحوي في هذه الآية الكريمة لفات هذا الملمح الجمالي ، وغير ذلك من المؤشرات الأسلوبية ، ومع ما سبق فإن القول بحرية التقديم والتأخير في حالات الجواز "رهن بانفصال النص عن الموقف اللغوي وتناوله على أنه بنية لفظية صالحة للاستخدام في أكثر من موقف، إذ إن ربط النص بالموقف يسلم بالضرورة إلى تحديد الأولوية بين ركني الإسناد بصورة يتعذر معها مخالفة هذه الأولوية" (٣).

سادسا : أن هذا العدد من المسائل التي نص النحاة على عدم حفظ الرتبة فيها، والذي يتوزع على أبواب النحو المختلفة، وهذه الدقة في تحديد هذه المسائل وتحديد العوارض التي قد تعرض لهذه الرتبة فتجعلها محفوظة، من هذا كله يفهم - مع ما سبق في الملاحظات السابقة- أن النحاة العرب قد أدركوا بوضوح دور الترتيب في تكوين الجملة العربية الفصحى، وأن تصورهم لكون الترتيب عنصرا من العناصر المؤثرة في تكوين الجملة العربية لم يقف عند مجرد الإحساس بالأهمية والأثر وإنما انتقل إلى مرحلة التناول العلمي الموضوعي بمحاولاتهم المتتابعة وضع القوتين العامة لتنظيم هذه الظاهرة وتحديد آثارها، ثم متابعة هذه القوانين بالتفصيل والتطبيق للإمام بكل خصائصها والإحاطة بكافة صورها (٤) ، ومن هذه القوتين العامة التي تتبعها النحاة بالتفصيل والتطبيق للإمام بكل خصائص ظاهرة الرتبة غير المحفوظة والإحاطة بكافة صورها والتي تستنبط مما سبق في الملاحظات

(١) سورته آية ٦٧.

(٢) هذه الآيات الخمس والأربعون هي الآيات من الآية رقم ٤٠ إلى الآية رقم ٨٤ من سورة (طه).

(٣) المدخل إلى دراسة النحو العربي ج٢ / ١٥٤.

(٤) انظر : الظواهر اللغوية في التراث النحوي / ٣١٥، وسائل أمن اللبس في النحو العربي / ٧١، آراء

ثلاثة حول بعض مسائل الترتيب في العلاقة النحوية للمسائل والأصول / ٢٣٢.

السابقة ما يلي:

١- القول بالعامل وتقسيمه إلى عامل أصيل قوى وعامل غير أصيل ضعيف، وعامل متصرف وما يشبهه وعامل جامد، وأن الأصل أن يتقدم العامل ويتأخر المعمول، وأن المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل^(١).

٢- أن الظرف والجار والمجرور يتوسع فيهما بما لا يتوسع في غيرهما^(٢).

٣- أنه إذا عرض للرتبة غير المحفوظة - في مسألة من المسائل - عارض من العوارض التي توجب حفظها أو توجب عكسها، فإنه لا يجوز مخالفة ذلك، ومن هذه العوارض : ١- الصدارة ٢- عود الضمير ٣- الحصر ٤- خوف اللبس^(٣).

سابعاً : أنه إذا قارنا عدد المسائل التي وردت في حصر الرتبة المحفوظة^(٤) بعدد المسائل الواردة في حصر الرتبة غير المحفوظة^(٥)، فسنجد أن الأول يزيد على ضعف الثاني ، فقد بلغ عدد المسائل في الرتبة المحفوظة ستاً وثمانين مسألة ، وبلغ عدد المسائل في الرتبة غير المحفوظة إحدى وأربعين مسألة، فإذا أضفنا إلى ذلك أن عدداً غير قليل من أبواب النحو لم يشتمل على أي مسألة من المسائل التي لا تحفظ فيها الرتبة وذلك كما في أبواب : الموصول، والمفعول معه، وحروف الجر، والإضافة، وإعمال الصفة المشبهة ، والتعجب، وأفعال التفضيل، والنعت، والتوكيد، عطف اليان، والنداء، والاختصاص ، واسم الفعل، فهذه أبواب نحوية لم تذكر فيها مسألة من المسائل التي لا تحفظ فيها الرتبة، على حين أن هذه الأبواب ذاتها قد اشتملت على بعض المسائل التي تحفظ فيها الرتبة كما سبق في حصر الرتبة المحفوظة^(٦).

(١) انظر: ١١٢ وما بعدها، ١٣٣ وما بعدها من هذا البحث .

(٢) انظر: ١١٣ ، ١٣٤ وما بعدها من هذا البحث.

(٣) انظر: ١٤١ وما بعدها من هذا البحث.

(٤) انظر: ٩٧ وما بعدها من هذا البحث.

(٥) انظر: ١٢٦ وما بعدها من هذا البحث.

(٦) انظر: ٩٧ وما بعدها من هذا البحث.

وإذا أضفنا إلى ما سبق في هذه الملاحظة أن الرتبة المحفوظة غير قابلة - كما سبق^(١) - للترخص فيها في غير الضرورة وفي غير حالة أمن اللبس بتوافر القرائن الأخرى التي تسمح بهذا الترخص، وأن الرتبة غير المحفوظة قد يعرض لها عارض تركيبي مما سبق^(٢) من عوارض توجب حفظها بتقدم ما حقه التقدم، وتأخر ما حقه التأخر أو توجب عكسها بتقدم ما حقه التأخر وتأخر ما حقه التقدم.

إذا وضعنا كل ما سبق في هذه الملاحظة في الحسبان أمكننا أن نصل إلى حقيقة - قام على صحتها الدليل - مفادها أن الأصل في وضع الكلام العربي هو حفظ المواقع بين عناصر الجملة.

ثامنا: في ختام هذه الملاحظات نقول إنه: " قد يقول قائل كيف يمكن الاعتماد على الرتبة غير المحفوظة في معرفة المعنى النحوي وهي عرضة أن يعدل بها عن أصلها إلى التقديم والتأخير؟ والجواب على ذلك: أنك إذا قدمت المبتدأ مثلا وأخبرت الخبر في كلامك، فإنك تسند أمرا مجهولا إلى معلوم معهود من قبل، وهذا هو الأصل في الإخبار، ولكنك قد تلاحظ أمرا يتطلب تقديم المجهول قبل ذكر المعلوم ثم يظل المعلوم معلوما والمنسوب إليه خبرا عنه"^(٣) حتى لو تبادلا الموقعين فيما بينهما، وتخلّى كل عن موقعه الأصلي، ومع ذلك فإن "الواقع أن كون الرتبة هي القرينة أوضح في الرتبة المحفوظة"^(٤) منه في غير المحفوظة سواء أكان حفظ الرتبة بحسب الأصل أم لعارض من خوف اللبس أم لرعاية القاعدة"^(٥).

(١) انظر: ٩٣، ١٢٥ وما بعدها من هذا البحث.

(٢) انظر: ١٤١ وما بعدها من هذا البحث.

(٣) الخلاصة النحوية/ ٨٦ وما بعدها.

(٤) انظر ١٠٩ وما بعدها من هذا البحث.

(٥) البيان في روائع القرآن ج١/ ٦٧.

الفصل الثالث

"الموقعية في ضوء قرينة الربط"

تعرف قرينة الربط بأنها " قرينة لفظية على اتصال أحد المترابطين بالآخر"^(١) فالربط- باعتباره قرينة لفظية - علاقة تقوم بين سابق ولاحق في السياق بواسطة إحدى وسائل الربط ، وهذه الوسائل ألفاظ تقوم بالربط بين أجزاء التركيب ، والغاية من الربط إحكام " العلاقة بين أطراف التركيب ، سواء أكان هذا التركيب من متعاطفين أم من مستثنى منه ومستثنى أم من شرط وجزاء أم كان من ذي جواب وجوابه إلخ ، ويكون الربط بعود الضمير ، وباسم الإشارة ، وإعادة الذكر ، وإعادة المعنى ، أو بآل ، أو بحرف الجواب ، أو الأدوات الداخلة على الجمل ، أو الحروف الداخلة على المفردات ، بحرف الجر ، وحرف العطف ، وهلم جرا ، والمعنى بدون هذه الروابط عرضة للبس أو البطلان "^(٢).

وعلى هذا تكون قرينة الربط إحدى العلاقات السياقية التى تقوم في السياق لحصول الإفادة وجعل الكلام يأخذ بعضه بحجز بعض ، وللبعد بالكلام عن اللبس والغموض والخطأ ولهذا فإن قرينة " الربط لا تقل خطرا عن التضام والرتبة في إحكام صياغة الجملة "^(٣).

ووسائل الربط اللفظية في النحو العربي متعددة ، إلا أن الجامع بينها كلها الوظيفة التى تقوم بها هذه الوسائل في التركيب ، والغاية التى من أجلها دخلت هذه الوسائل الكلام .

(١) اللغة العربية معناها ومبناها / ٢١٣ .

(٢) مقالات في اللغة والأدب / ٣٥٧ ، البيان في روائع القرآن ج١ / ١٢٨ ، ظاهرة الربط في التركيب والأسلوب العربي / ١٦ وما بعدها ، ٤٠ ، القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقديري والمحل / ٣٢ وما بعدها ، ٤٨ .

(٣) الخلاصة النحوية ٨٨ ، القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقديري والمحل / ٣٢ وما بعدها ، ٤٨ ، ظاهرة الربط في التركيب والأسلوب العربي / ٢٦ ، المعنى النحوي مفهومه ومكوناته / ١٦٢ .

وقبل معالجة هذه الوسائل اللفظية الواحدة تلو الأخرى ، أود الإشارة إلى أنه توجد روابط أخرى غير الوسائل اللفظية ، وهي وسائل تلحظ من سياق الكلام ، وليست ألفاظا يمكن الوقوف عليها في النص ، وإنما هي علاقات تقوم بين أجزاء التركيب ، وهذه العلاقات ملحوظة ، وهذا النوع من الروابط قد نال قسطا من اهتمام العلماء رحمهم الله .

يقول الإمام عبد القاهر الجرجاني - رحمه الله - عن فكرة التعليق في النحو العربي "النظم ليس سوى تعليق الكلم بعضها ببعض ، وجعل بعضها بسبب من بعض ، والكلم ثلاث : اسم وفعل وحرف ، وللتعليق فيما بينها طرق معلومة ، وهولا يعدو ثلاثة أقسام : تعلق اسم باسم ، وتعلق اسم بفعل ، وتعلق حرف بهما"^(١).

ثم شرع الإمام يشرح كل قسم من تلك الأقسام مبينا طرق التعليق فيه :

" فالاسم يتعلق بالاسم بأن يكون خبرا عنه أو حالا منه أو تابعا له : صفة أو توكيدا أو عطف بيان أو بدلا أو عطفًا بحرف ، أو بأن يكون الأول مضافا إلى الثاني، أو بأن يكون الأول يعمل في الثاني عمل الفعل ، ويكون الثاني في حكم الفاعل له أو المفعول ، وذلك في اسم الفاعل ... وأما تعلق الاسم بالفعل فبأن يكون فاعلا له أو مفعولا ، فيكون مصدرا قد انتصب به كقولك : ضربت ضربا ، ويقال له : المفعول المطلق ، أو مفعولا به كقولك ضربت زيدا ، أو ظرفا مفعولا فيه : زمانا ومكانا... وأما تعلق الحرف بهما ، فعلى ثلاثة أضرب : أحدها : أن يتوسط بين الفعل والاسم فيكون ذلك في حروف الجر التي من شأنها أن تعدّي الأفعال إلى ما لا تتعدى إليه بأنفسها من الأسماء ... وكذلك سبيل الواو الكائنة بمعنى (مع) في قولنا : لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها... وكذلك حكم (إلا) في الاستثناء... والضرب الثاني من تعلق الحرف بها يتعلق به : العطف ، وهو أن يدخل الثاني في عمل العامل في الأول ... والضرب الثالث : تعلق بمجموع الجملة كتعلق حرف

(١) دلائل الإعجاز / ٤ من المدخل .

النفي والاستفهام والشرط والجزاء بما يدخل عليه^(١).

ويفهم من النص السابق للإمام أن طرق تعلق الاسم بالاسم ، وطرق تعلق الاسم بالفعل إنما هي علاقات ملحوظة تقوم بين سابق ولاحق في السياق ، ولا يعتمد السياق في الربط بينهما على وسيلة لفظية ، على حين نرى أن طرق تعلق الحرف بالاسم والفعل تعتمد كلها على وسائل لفظية هي الحروف ذاتها ، إذن يتضح من كلام الإمام عبد القاهر أن التعليق في العربية له طريقتان : الأولى : تعتمد على علاقات ملحوظة ، والثانية : تعتمد على وسائل ملفوظة ، ويفهم - كذلك - من كلام الإمام أن الطريقة الأولى (العلاقات الملحوظة) هي تعيين للباب النحوي الذي يقعه اللفظ المرتبط أو المتعلق بالنظر إلى اللفظ المتعلق به أو المرتبط به .

هذا ، وما عبر عنه الإمام عبد القاهر في كلامه السابق نقله عن كتابه " دلائل الإعجاز " بالتعليق عبر عنه في كتابه " الجمل في النحو " بالاتتلاف ، قال :
" والاتتلاف يكون بين الاسم والفعل كما ذكرنا ، وبين الاسمين كقولك :
زيد منطلق " ^(٢).

وقد تناول العلامة الزمخشري - رحمه الله - طرق التعليق بين أقسام الكلم تحت عنوان " الاتتلاف " في كتابه " المفرد والمؤلف " يقول " المؤلف على ضروب منها : المؤلف من اسمين ، وهو المبتدأ مع المبني عليه نحو قولك : زيد قائم ، وعمر و غلامك ، ووجه اتتلافهما كون الثاني مسندا إلى الأول ومحدثا عنه... والمضاف مع المضاف إليه ، ووجه اتتلافهما إما معنى الاختصاص أو معنى التبيين... والموصوف مع الصفة نحو قولك : رجل كريم ، ووجه اتتلافهما انضمام الثاني إلى الأول على بعض حالاته... والمبدل مع البدل ووجه اتتلافهما توطئة الأول للثاني وتقديمه إياه... " ^(٣).

ويستمر الزمخشري - رحمه الله - في عرض طرق التأليف (التعليق) بين الاسم

(١) دلائل الإعجاز / ٤ وما بعدها من المدخل ، المدخل إلى دراسة النحو العربي ج ٢ / ٧٣ وما بعدها .

(٢) كتاب الجمل في النحو / ١٠٧ .

(٣) المفرد والمؤلف / ٧١ وما بعدها .

والاسم ، وبين الاسم والقفل ، وطرق تعلق الحرف بهما^(١) على نحو مما تناوله الإمام عبد القاهر ،
 وواضح من خلال النص السابق أن الزمخشري يعنى بقوله : " وجه التلافيهما " العلاقة
 الرابطة بينهما ، ومن العلاقات الواردة في النص علاقات : الإسناد والاختصاص ،
 والتبعية ، وهذه علاقات ملحوظة بولست ملفوظة .

يقول محقق كتاب " المفرد والمؤلف " للزمخشري^(٢) : " أما العالم الذي بين وجه الالتلاف والارتباط
 في الجملة العربية بوضوح يبلغ حد الإلحاح فهو الزمخشري الذي استطاع أن يصوغ نظرية متكاملة
 عن الارتباط والالتلاف داخل الجملة العربية " (٣) فالحق يوضح أن ما قام به الزمخشري من توضيح
 وجوه الالتلاف بين الكلم وبعضها كان توضيحاً لطرق الارتباط والتعلق في الجملة العربية .

ومن الروابط الملحوظة التي تكلم عنها النحاة - رحمه الله - ما سموه: العموم^(٤) يقول أبو حيان
 - رحمه الله - عن جملة (زيد نعم الرجل) : " وإذا كان زيد مبتدأ ؛ فالجملة بعده في موضع الخبر ،
 والعموم هو الرابط ؛ لأن (أل) للجنس... ومن قال بأن (أل) للمهد جعل الرابط تكرار المبتدأ باسم
 هو المبتدأ من حيث المعنى " (٥) فعلى جعل (أل) للجنس - والجنس هنا جنس نسي كما يقول أستاذنا
 المذكور تمام على ما سيأتى في هذا البحث^(٦) - يكون العموم الذي في كلمة (الرجل) ويشمل المبتدأ
 (زيد) هو الرابط ، والعموم رابط ملحوظ وليس ملفوظاً .

وكذلك نرى الإمام السيوطي - رحمه الله - يقول " لما كان الخبر مرتبطاً بالمبتدأ
 ارتباطاً اعتمد به بالحكم عليه لم يحتاج إلى حرف رابط بينهما ، كما لم يحتاج القفل

(١) انظر : المفرد والمؤلف / ٧١ وما بعدها .

(٢) هو المرحوم الدكتور / عبد العظيم عبد القاسم المرصفي .

(٣) المفرد والمؤلف / ٤٤، ١٦ وما بعدها .

(٤) انظر : ارتشاف جـ ٢ / ٥٠ وما بعدها ، جـ ٢ / ٢٤ ، مقبي / ٦٥٠ وما بعدها ، مع جـ ١ / ٣١٨ وما
 بعدها ، جـ ٢ / ٢٧ ، الأتنياء جـ ٢ / ١٠٢ وما بعدها ، شرح الأسموني جـ ١ / ٣١٠ وما بعدها ، حاشية
 الصبان جـ ٢ / ٥٢ ، المدخل إلى دراسة النحو العربي جـ ٢ / ١٦٠ وما بعدها .

(٥) ارتشاف جـ ٢ / ٢٤ .

(٦) انظر : ٢٩١ وما بعدها من هذا البحث .

والفاعل إلى ذلك " (١) والمعنى أنه لما كانت علاقة الإسناد هي الرابطة بين المبتدأ والخبر وبين الفعل وفاعله لم يحتج السياق اللغوي إلى وسيلة ملفوظة للربط .

وكذلك عد كل من ابن هشام والسيوطي عمل أول العاملين في باب التنازع في ثانيهما عداه من وسائل الربط ، يقول السيوطي : " العاملان في باب التنازع لا بد من ارتباطهما إما بعاطف كما في : قام وقعد أخواك ، أو عمل أولهما في ثانيهما نحو : (وأنه كان يقول سفيها) (٢) و (٣) (أنهم ظنوا كما ظنتم أن لن يبعث الله أحدا) (٤) " وعمل أول العاملين في الثاني علاقة ملحوظة .

ما سبق كله كان طرفا من معالجة العلماء السابقين للربط بالعلاقات الملحوظة ، أما عن بعض معالجات العلماء المعاصرين لهذه القضية ، فإننا نرى أستاذنا الدكتور/ تمام حسان تحدث عن هذه الروابط الملحوظة تحت عنوان " القرائن المعنوية " يقول سيادته : " والعلاقات السياقية قرائن معنوية تفيد في تحديد المعنى النحوي (الباب الخاص كالفاعلية مثلا) فعلاقة الإسناد مثلا وهي العلاقة الرابطة بين المبتدأ والخبر... " (٥) ولنلاحظ عبارة " فعلاقة الإسناد مثلا وهي العلاقة الرابطة بين المبتدأ والخبر " وعندما يعرف أستاذنا القرينة المعنوية ، يعرفها بأنها " العلاقة التي تربط بين عنصر من عناصر الجملة وبين بقية العناصر " (٦) وقد عدد أستاذنا هذه القرائن المعنوية ، وهي : الإسناد والتخصيص والنسبة والتبعية والمخالفة ، وتقع تحت كل قرينة من هذه القرائن قرائن معنوية أخرى متعددة (٧) ، كما يتحدث سيادته عن

(١) مع ج ١ / ٣٤٧ ، ارتشاف ج ٢ / ٦٦ ، شرح الأشموني ج ١ / ٣٥٣ وما بعدها .

(٢) سورة الجن آية ٤ .

(٣) سورة الجن آية ٧ .

(٤) الأشباه والنظائر ج ٢ / ١٤٩ ، مغني / ٦٦٠ وما بعدها .

(٥) اللغة العربية معناها ومبناها / ١٩١ وما بعدها ، القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابيين

· التقديري والمحلي / ٤١ وما بعدها ، البيان في روائع القرآن ج ١ / ١١ .

(٦) البيان في روائع القرآن ج ١ / ١١ .

(٧) انظر : اللغة العربية معناها ومبناها / ١٩١-٢٠٤ ، البيان في روائع القرآن ج ١ / ١١ ، ٣٩٥ وما

بعدها ، مقالات في اللغة والأدب / ٤٨ ، التمهيد في اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها / ٣٠ ،

٤٥ ، التضام وقبود التوارد / ١٠٠ وما بعدها ، القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابيين

التقديري والمحلي / ٤١ ، ٣٨ .

العلاقات الملحوظة في النص القرآني فيقول: "اللغة نظام لفظي يربط الألفاظ بالمعاني بواسطة نوعين من القرائن أحدهما يسمى القرائن اللفظية والآخر هو القرائن المعنوية، أي أن العلاقات بين أجزاء الكلام قد يستدل عليها بقرائن لفظية فنسميها علاقات ملفوظة ، وقد يستدل عليها بقرائن معنوية فنعرفها باسم العلاقات الملحوظة أي التي لا يعتمد إدراكها على قرائن لفظية"^(١) وهكذا جعل أستاذنا الدكتور / تمام القرائن المعنوية التي هي علاقات ملحوظة أحد نوعي القرائن التي يستخدمها نظام اللغة في ربط الألفاظ بعضها ببعض في السياق اللغوي، وإضافة إلى ما سبق فإن أستاذنا قد جعل من الروابط الملحوظة إدراك العلاقات الجمل بعضها ببعض كعلاقة التفسير والإضراب والاستدراك والسببية إلخ ، وذلك ما نلاحظه في الآيات التالية :

١- (إن الذين كفروا سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم / لا يؤمنون)^(٢) علاقة التفسير .

٢- (ومن الناس من يقول آمنا بالله وباليوم الآخر وما هم بمؤمنين / يخادعون الله)^(٣) علاقة التعليل .

٣- (وإذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا وإذا خلوا إلى شياطينهم قالوا إنا معكم / إنما نحن مستهزئون)^(٤) علاقة الاستدراك ... "^(٥) .

وكذلك نرى الأستاذ الدكتور / محمد محمد أبو موسى قد جعل من وسائل ربط الكلام وتعليق بعضه ببعض معرفة المواقع الإعرابية التي تأخذها الألفاظ والجمل التي لها محل من الإعراب في التراكيب التي تأتي فيها هذه الألفاظ والجمل ، يقول الأستاذ الدكتور/ أبو موسى : " مواقع الإعراب هي في جوهرها وصف وتحليل العلاقة القائمة بين مفردات الكلام وجمله ، وإننا حين نقول : إن هذا المفرد أو

(١) البيان في روائع القرآن ج١ / ٣٩٥ .

(٢) سورة البقرة آية ٦ .

(٣) سورة البقرة آية ٨ ، ٩ .

(٤) سورة البقرة آية ١٤ .

(٥) الخلاصة النحوية / ٩٩ وما بعدها ، وانظر فيه أيضا / ٨٨ وما بعدها .

هاتيك الجملة وقعت وصفاً أو خبراً أو حالاً أو ما شئت فنحن نبين الرابطة والعروة التي تصلها بجارتها ، وتجعلها تشابك معها في خيط واحد ، فهي وصف لها أو خبر عنها أو كاشفة لحالها أو مزيلة لضرب من الإبهام غشي نسبتها أو مفرداً من مفرداتها ، وهكذا نجد دراسة مواقع الإعراب بحثاً دقيقاً وعميقاً وممتعا في ربط الكلام وعلائقه... " (١) ولنلاحظ قول الدكتور / أبي موسى : " فنحن نبين الرابطة والعروة التي تصلها بجارتها " وقوله : " وهكذا نجد دراسة مواقع الإعراب بحثاً دقيقاً وعميقاً وممتعا في ربط الكلام وعلائقه " .

فإذا كان تحديد ومعرفة الموقع الإعرابي للفظ أو للجملة هو في حد ذاته الرابط بين هذا اللفظ أو تلك الجملة وبين ما يتعلق أو تتعلق به ، فإذا كان الأمر كذلك فإن الروابط اللفظية من حروف وأدوات ووسائل إحالة لا دور لها في الربط هنا ، فإذا قلنا في نحو : جاء زيد راكباً إن (زيد) فاعل للفعل (جاء) و(راكباً) حال من (زيد) فعلاقة الفاعلية هي الرابط بين الفاعل وفعله ، وعلاقة الحالية هي الرابط بين الحال وصاحبها ، أما في نحو قولنا : جاء زيد وهو مسرع ، فإذا قلنا إن جملة (وهو مسرع) حال من (زيد) واعتبرنا أن علاقة الحالية هي الرابط بين هذه الجملة وصاحب الحال (زيد) فإن الكلام عندئذ داخل فيما يتحدث عنه الدكتور / أبو موسى ، وإذا اعتبرنا أن الرابط بينهما الواو والضمير فإن الكلام خارج عما يتحدث عنه الدكتور / أبو موسى .

هذا ، والبحث مهتم بإبراز قيمة ظاهرة الموقعية من خلال قرينة الربط باعتبارها قرينة لفظية تقوم - في الربط بها - على إحدى الوسائل اللفظية - كما سبق في بداية هذا الفصل (٢) - ولذلك لن يعالج البحث وسائل الربط الملحوظة لكونها لا تعتمد - في الربط بها - على وسائل لفظية يكون لها مواضع معينة تأخذها في السياق ويمكن الوقوف عليها ، فإذا كانت العلاقة الرابطة في تركيب مثل : قام محمد هي الإسناد فهذه العلاقة تلحظ وليس لها في النص لفظ يعبر به عنها بحيث يمكننا القول إن

(١) دلالات التراكيب " دراسة بلاغية " / ٢٩٣ .

(٢) انظر : ١٥١ من هذا البحث .

الوسيلة الرابطة هنا هي اللفظة (كذا) وإن هذه اللفظة وقعت أولاً أو وسطاً ، لا فليس شيء من هذا متحققاً في الربط بالعلاقات الملحوظة، على حين نرى هذا متحققاً في الربط بالوسائل اللفظية ، حيث نستطيع القول: إن وسيلة الربط في تركيب مثل قوله تعالى: (ولو شاء الله ما أشركوا)^(١) هي الأداة (لو) وإنه لولا وجودها لتحولت (ما) إلى معنى المصدرية ، ويكون المعنى والعياذ بالله : شاء الله إشراكهم ، فوجود (لو) فرض على الجملة معنى الشرط والجواب ، وإن وسيلة الربط هنا جاءت أول الكلام ، وإن الجملتين المرتبطتين جاءتا لاحقتين بالوسيلة ، وإن هاتين الجملتين ملتزمتا الترتيب فيما بينهما ، فلا يجوز عكس الترتيب بينهما .

ولما كانت الموقعية ظاهرة تعتمد على ألفاظ ظاهرة وموجودة في النص ، ولها مواضعها التي تحدد بالنظر إلى غيرها من الألفاظ المتممة للمعنى في السياق ، بحيث يعرف موضع اللفظة المعينة بأنها - مثلاً - أنت سابقة أو متوسطة أو متأخرة عن صاحباتها في السياق ، لما كان هذا شأن الموقعية فإن البحث لن يعالج الوسائل الملحوظة، لأنها تلاحظ ولا تلفظ .

أما وسائل الربط الملفوظة فهي^(٢) - على سبيل الحصر والإجمال - إما أن تكون أداة أو إحدى وسائل الربط بالإحالة أو تكون وسيلة الربط هي المطابقة ، فإذا كانت أداة فهي إما أداة من الأدوات الداخلة على الجمل ، وإما أداة من الأدوات الداخلة على الأجوبة ، وإما حرف من الحروف الداخلة على المفردات ، وإذا كانت من وسائل الربط بالإحالة فقد تكون الوسيلة إعادة لفظ بذاته أو إعادة لصدر الكلام أو إعادة لفظ بمعناه أو ضميراً عائداً أو اسم إشارة أو اسماً موصولاً أو (أل) التي للتعريف أو

(١) سورة الأنعام آية ١٠٧ .

(٢) انظر البيان في روائع القرآن ج١ / ١٢٨ وما بعدها ، ٢٣٥ ، ٤٢٤ ، ج٢ / ١٦٧ وما بعدها ، الخلاصة النحوية / ٢٤ ، ٨٨ وما بعدها ، ١١٢ ، اللغة العربية معناها ومبناها / ٢١٤ وما بعدها ، ظاهرة الربط في التركيب والأسلوب العربي / ١٤ وما بعدها ، التمهيد في اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها / ١١٥ وما بعدها ، ١٢٥ وما بعدها ، مقالات في اللغة والأدب / ٤٦ ، القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي / ٤٨ وما بعدها ، ضوابط التوارد / ٣٢٠ وما بعدها ، درجات الخطأ والصواب في النحو والأسلوب / ٧٤ وما بعدها ، وحدة البنية واختلاف الأنظمة / ٣٦ ، قرينة الربط في النحو العربي / ٢٢٥ .

تكون هذه الوسيلة هي الربط (باللفظ الواصف) وإذا كانت الوسيلة هي المطابقة فالمطابقة تكون في الشخص والنوع والعدد والتعين والإعراب، غير أن الربط بالمطابقة ليس له من الخصائص ما يجعله داخلا في معالجة ظاهرة الموقعية حيث إن المطابقة باعتبارها قرينة لفظية معناها " اتفاق الكلمتين من حيث إفادة التكلم أو الخطاب أو الغيبة والإفراد أو الثنية أو الجمع والتذكير أو التأنيث والتعريف أو التنكير"^(١) ويفهم من هذا أن المطابقة تعني أن تشابه كلمتان من ناحية البنية في إفادة وجه من كل أمر من الأمور الأربعة السابقة بالإضافة إلى تشابههما في حالة إعرابية، مما يعني أن المطابقة لا تتجاوز تشابه البنية في الكلمتين اللتين تكون بينهما المطابقة، فليس فيها عود من اللاحق على السابق كما هو شأن الربط بالإحالة، وليس فيها - كذلك - ربط بلفظ بين سابق ولاحق كما هو شأن أدوات الأجوبة والحروف الداخلة على المفردات، وليس فيها أيضا ربط بأداة تعطي ما بعدها من أسلوب معناه كما هو شأن الأدوات الداخلة على الجمل.

وأخلص مما سبق إلى أن المطابقة مسرحها هو الكلمات وليس التراكيب التي هي بدورها مسرح ظاهرة الموقعية، يقول أستاذنا الدكتور / تمام : " الكلمات في اللغة العربية بالذات هي مسرح القرائن اللفظية كالصيغة والمطابقة والإعراب، ولا ينسب شيء من ذلك إلى الضمائم والتراكيب "^(٢) وقد سبقت الإشارة إلى عدم دخول قرينة المطابقة في معالجة الموقعية^(٣).

وبعد، فقد سبقت الإشارة إلى أن وسيلة الربط قد تكون أداة أو وسيلة من وسائل الإحالة، وسوف نتناول كل وسيلة من هذه الوسائل على حدة؛ لنعرف في أي أبواب النحو تدخل لتقوم بوظيفة الربط، وكيف تظهر قيمة الموقعية من خلال الربط بهذه الوسيلة.

ونبدأ بالربط بالأداة، ونبدأ منها بالأدوات الداخلة على الجمل :

(١) مقالات في اللغة والأدب / ٤٦، البيان في روائع القرآن ج ١ / ٢٣٥ .

(٢) مقالات في اللغة والأدب / ٢٣٢ .

(٣) انظر : ١٢ وما بعدها من هذا البحث .

يقول الإمام عبد القاهر الجرجاني : " الكلم ثلاث : اسم وفعل وحرف ، وللتعليق فيما بينها طرق معلومة ، وهو لا يعدو ثلاثة أقسام : تعلق اسم باسم ، وتعلق اسم بفعل ، وتعلق حرف بهما ^(١)... وأما تعلق الحرف بهما فعلى ثلاثة أضرب ... والضرب الثالث : تعلق بمجموع الجملة كتعلق حرف النفي والاستفهام والشرط والجزاء بها يدخل عليه ، وذلك أن من شأن هذه المعاني أن تتناول ما تتناوله بالتقييد ، وبعد أن يسند إلى شيء ، معنى ذلك أنك إذا قلت : ما خرج زيد ، وما زيد خارج ، لم يكن النفي الواقع بها متناولا الخروج على الإطلاق ، بل الخروج واقعا من زيد ومسندا إليه " ^(٢) في هذا النص يبين الإمام - رحمه الله - أن من طرق ^(٣) تعلق الحرف بالاسم والفعل أن يتعلق الحرف بمجموع الجملة ، ولنتأمل دقة اللفظ من الإمام حين قال : " بمجموع الجملة " فالمعنى الوظيفي الذي يؤديه الحرف أو تؤديه الأداة المعينة ينسحب على مجموع عناصر الجملة التي تقدمتها هذه الأداة ، أو نقول : إن العلاقة بين أجزاء الجملة تلخصها هذه الأداة المتصدرة للجملة ، ثم يشرح الإمام - ممثلا بمثالين - كيف تقوم الأداة بوظيفة الربط في الجمل التي تدخل عليها .

يقول أستاذنا الدكتور / تمام في هذا السياق - سياق توضيح كيفية قيام الأداة بوظيفة الربط في الجملة التي تدخل عليها - إن الأداة " تدل على معنى وظيفي هو

(١) سبق نقل هذا النص في : ١٥٢ من هذا البحث .

(٢) دلائل الإعجاز / ٤ وما بعدها من المدخل ، المفرد والمؤلف / ٧١ وما بعدها ، المدخل إلى دراسة النحو العربي ج٢ / ٧٣ وما بعدها .

(٣) يأتي الحديث عن الضربين : الأول والثاني المشار إليهما في نص الإمام عبد القاهر في موضع لاحق من البحث انظر : ١٩١ وما بعدها من هذا البحث .

معنى الربط السياقي " " ويقول سيادته : " وكل أداة داخلية على الجملة لإفادة معنى الجملة فهي رابطة تقوي بها الصلة بين كل المفردات الداخلة في حيزها ، يصدق ذلك على النفي وعلى الأمر باللام والنهي والاستفهام والشرط والقسم والتعجب إلخ " " .

ويقول سيادته أيضا : " ويتمثل الربط بالأداة في أن معناها ينسحب على كل ما في حيزها من عناصر الجملة أي أن كل ما في حيز النفي -مثلا- فهو منفي واشترك عناصر الجملة في معنى النفي الحادث بسبب تقدم الأداة يجعل الأداة سببا في هذا الاشتراك ، بمعنى أنها ربطت بين عناصر الجملة بتشريكيها في معنى النفي فأحكمت الصلة بين هذه العناصر " " وإذا عرفنا أن الأداة الداخلة على الجملة تلخص العلاقة بين عناصر تلك الجملة إذا عرفنا هذا فما الجمل التي تعتمد في تلخيص العلاقة بين عناصرها على الأدوات ؟ وما المساحة التي تأخذها تلك الجمل في النحو العربي ؟

يقول أستاذنا الدكتور/ تمام في الجواب على هذين السؤالين : " التعليق بالأداة أشهر أنواع التعليق في اللغة العربية الفصحى ، فإذا استثنينا جملي : الإثبات والأمر بالصيغة... وكذلك بعض جمل الإفصاح فإننا سنجد كل جملة في اللغة الفصحى على الإطلاق تتكل في تلخيص العلاقة بين أجزائها على الأداة " " .

(١) القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي / ٣٣ ، التضام في النحو العربي / ٨٢ .
(٢) البيان في روائع القرآن ج١ / ١٥٢ وما بعدها ، وانظر فيه أيضا / ٦٨ ، ٢٤٣ وما بعدها ، اللغة العربية معناها ومبناها / ١٢٣ وما بعدها ، القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي / ٣٤ ، ٤٩ ، وسائل أمن اللبس في النحو العربي / ٦٢ ، قرينة الرتبة وقيمتها في النحو العربي / ١٢٥ .

(٣) ظاهرة الربط في التراكييب والأسلوب العربي / ٢٠ ، الخلاصة النحوية / ٨٩ ، البيان في روائع القرآن ج١ / ١٥٢ وما بعدها ، اللغة العربية معناها ومبناها / ١٢٣ وما بعدها ، منع اللبس ووسائل الوصول إليه في النحو العربي / ١٢٩ ، التضام في النحو العربي / ٤١ ، ٧٩ ، ٨٥ ، ٩٠ ، القواعد اللغوية في التراث النحوي / ١٥٢ ، ٢٣٧ .

(٤) اللغة العربية معناها ومبناها / ١٢٣ وما بعدها ، البيان في روائع القرآن ج١ / ٦٨ ، ٣٢٩ وما بعدها ، ظاهرة الربط في التراكييب والأسلوب العربي / ١٧ وما بعدها ، وحدة البنية واختلاف الأنظمة / ٣٧ ، قرينة الربط في النحو العربي / ٢٢٥ .

يوضح أستاذنا هنا مدى سعة المساحة التي تعتمد فيها الجمل أو الأساليب العربية في تلخيص العلاقة بين عناصرها على الأداة التي تصدر هذه الجمل أو الأساليب ، حيث إن جميع الجمل والأساليب في النحو العربي تأخذ اسمها أو اسم النمط الذي وردت عليه من الأداة التي تصدر هذه الجمل أو الأساليب، فجملة النفي أو أسلوب النفي لا يأخذ هذا الاسم إلا إذا سبق بحرف أو أداة نفي ، وكذلك جملة الاستفهام أو أسلوب الاستفهام لا يأخذ هذا الاسم إلا إذا سبق بأداة أو حرف استفهام "إننا لو حذفنا أداة الاستفهام من عبارة : متى تطلع الشمس ؟ لتغير المعنى من الاستفهام إلى الخبر ، ولو حذفنا أداة الشرط من عبارة : إن جاء محمد خرج على ؛ لتغير معنى الشرط، وأصبح لدينا جملتان خبريتان لا يربطهما رابط ، وبذلك نعلم قيمة الأدوات الداخلة على الجملة " (١) في إعطاء الجملة التي تصدرها الأداة المعنية المعنى الوظيفي لهذه الأداة ، ويقال مثل هذا في كل الجمل والأساليب الآتية : الأمر باللام ، والنهي ، والقسم ، والتعجب ، والعرض ، والتحضيض ، والتمني ، والترجي ، والنداء ، والاستغاثة ، والندبة ، والتوكيد ، والإغراء ، والتحذير ، والدعاء ، فكل هذه الجمل والأساليب تعتمد في ربط العناصر المكونة لها على الحرف أو الأداة التي تصدر هذه الجمل والأساليب ، وإنما عدت الأداة رابطة في الجمل القصيرة من نحو جمل : الدعاء والنداء والندبة والاستغاثة والإغراء والتحذير ؛ لأن الأداة في هذه الجمل " لو لم تكن لما كان المعنى ، فلو حذفت لوجب التعويض عن حذفها كما في : ربه إذ قامت الألف والهاء دليلاً على (يا) المحذوفة " (٢) ولا توجد في العربية جمل لا تعتمد في تلخيص العلاقة بين أجزائها على الأداة إلا الجملة المثبتة وجملة الأمر بالصيغة وبعض جمل الإفصاح نحو : المدح والذم وأسماء الأفعال وأسماء الأصوات ، هذه فقط هي الجمل التي لا تعتمد على الأداة في تلخيص العلاقة بين عناصرها ، هذا مع العلم بأن " لبعض الجمل التي تعتمد على صدارة الأداة صوراً بغير أداة كما في

(١) الخلاصة النحوية / ٨٩ .

(٢) ظاهرة الربط في التركيب والأسلوب العربي / ٢١ .

الإغراء والتحذير نحو: ^(١) (ناقة الله وسقياها) وفي التعجب نحو: ^(٢) (كبر مقتا عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون) ^(٣).

إلى هذا الحد تتحمل الأدوات الداخلة على الجمل عبء الربط بين عناصر الجملة في العربية .

هذا ، وما سبق كان إجمالاً وتنظيراً يحتاجان إلى شيء من التفصيل والتمثيل لبعض ما سبق من أنواع الجمل والأساليب ؛ ليتضح كيف تقوم الأداة فيها بدور الربط بين عناصرها فنقول: إن " الأمر باللام والمضارع تركيب تربط فيه اللام بين عنصري الإسناد ، وهذا واضح ، ولكن ربطها كذلك يتناول حتى ما يعرف باسم جواب الأمر ، إذ لو حذفت اللام من المضارع لضاعت الرابطة بين الأمر وجواب الأمر ، فإذا قلت : فليعرف كل امرئ واجبه بحمد ، ثم حذفت لام الأمر عرفت المقصود بالملاحظة السابقة ، ويقال الشيء نفسه عن (لا) الناهية كما في قوله تعالى: (ولا تمنن تستكثر) ^(٤) فلو حذفت (لا) لارتفع المضارعان وأصبح ثانيهما حالاً لا جواباً ^(٥).

وعن دور أداة الاستفهام في الربط يقول أستاذنا الدكتور / غمام : " يربط حرف الاستفهام بين عناصر الجملة التي دخلها حتى ليصبح كل ما في حيزه مشمولاً بالمعنى العام الذي عبر عنه الحرف ، فهناك فرق بين: ما كان هذا؟ وأين كان هذا؟ ومتى كان هذا ؟ بحيث يكون الاستفهام الأول عن الماهية ، والثاني عن المكان ، والثالث عن الزمان ، ويصبح هذا هو معنى الجملة ، ولا يأتي معنى (كان) و(هذا) إلا في المرتبة الثانية لأنها يبقيان لو حذفت أداة الاستفهام ، فلا يتغير شكلهما ، وإن تغير بعد الحذف مضمونها ^(٦).

(١) سورة الشمس آية ١٣ .

(٢) سورة الصف آية ٣ .

(٣) ظاهرة الربط في التركيب والأسلوب العربي / ١٩ .

(٤) سورة المدثر آية ٦ .

(٥) البيان في روائع القرآن ج١ / ١٥٣ وما بعدها .

(٦) البيان في روائع القرآن ج١ / ١٥٣ وما بعدها .

وعن دور أداة الشرط في الربط يقول ابن يعيش - رحمه الله - عن إحدى علل دخول الحرف الكلام^(١) : "الرابع : أن يدخل لربط جملة بجملة نحو قولك : إن تعطيني أشكرك ، وكان الأصل : تعطيني أشكرك ، وليس بين الفعلين اتصال ولا تعلق ، فلما دخلت (إن) علقت إحدى الجملتين بالأخرى ، وجعلت الأولى شرطاً والثانية جزاء"^(٢) يوضح ابن يعيش في هذا النص كيف قامت أداة الشرط بتعليق إحدى الجملتين بالأخرى على حين أنها كانتا منفصلتين ولا تعلق بينهما قبل دخول الأداة ، ويزيد ابن يعيش في توضيح دور الأداة في الربط بين الشرط والجواب قائلاً :
 "اعلم أن كل واحد من الشرط والجزاء جملة فعلية تامة ، فلما دخل عليهما حرف الشرط ربطهما وجعلهما كجملة واحدة في افتقار كل واحدة من الجملتين إلى الأخرى كافتقار المبتدأ إلى الخبر ، فالجملة الأولى التي هي شرط بمنزلة المبتدأ والجملة الثانية التي هي جزاء كالخبر"^(٣) إلى هذا الحد تقوم أداة الشرط بالربط بين الجملتين وجعلهما كعنصري جملة واحدة .

وعن دور أداة القسم في الربط يقول أستاذنا الدكتور / تمام " أداة القسم أيضا تربط بين القسم وجوابه ، ولا يكون القسم إلا على زعم تأكيد صحة قضية هي التي تسمى الجواب ، أي أنه لا قسم إلا وله جواب ، ففي قوله جل شأنه (فورب السماء والأرض إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون)^(٤) لو لم تكن أداة القسم لأصبح الضمير في (إنه) عائداً إلى رب السموات والأرض لا إلى ما سبق ذكره من آيات الله في الأرض والأنفس والأرزاق التي في السماء ، وبهذا يتغير المعنى ، مما يدل على ارتباط الجملة والجواب بأداة القسم"^(٥).

(١) انظر بقية الدلائل التي ذكرها ابن يعيش في : ١٩٢ من هذا البحث .

(٢) شرح المفصل ج ٣ / ٤٧٤ وما بعدها ، ارتشاف ج ٢ / ٥٤٧ ، ٥٦٨ .

(٣) شرح المفصل ج ٢ / ١١٧ ، وانظر فيه أيضا ج ١ / ١٧٢ ، ١٨٤ وما بعدها ، ج ٣ / ٢٥٣ وما بعدها ، ج ٤ / ٦٨ ، ٨٢ وما بعدها ، ٢٢٧ وما بعدها ، المقضب ج ١ / ١٥٧ وما بعدها ، ج ٣ / ٢٧ ، البيان في روائع القرآن ج ١ / ١٥٣ ، التضام في النحو العربي / ٨٥ ، في بناء الجملة العربية / ١٠٤ ، جملة الفاعل بين الكم والكيف / ٤٥ ، وسائل أمن اللبس في النحو العربي / ٦٠ ، المعنى النحوي مفهومه ومكوناته / ١٦٤ ، الظواهر اللغوية في التراث النحوي / ١٥٦ ، المدخل إلى دراسة النحو العربي ج ٢ / ١٤٤ وما بعدها ، ١٦٦ وما بعدها .

(٤) سورة الذاريات آية ٢٣ .

(٥) البيان في روائع القرآن ج ١ / ١٥٣ وما بعدها ، في بناء الجملة العربية / ١٠٨ وما بعدها .

وعن دور أداة التعجب في الربط يقول أستاذنا الدكتور / تمام : " أداة التعجب تربط عناصر الجملة ، بدليل اعتماد المعنى عليها ، فلورفعت من موقعها لتغير المعنى ، فإذا قلنا : ما أوسع شهرة زيد ، فالمعنى على التعجب ، فلوحذفنا (ما) لتغير المعنى ، ولكان علينا أن نبحت لضمير الفاعل المستتر في أوسع عن مرجع يلائمه ، ولتحول الكلام من الإنشاء الإفصاحي إلى الخبر " (١) .

هذا ، وما بقي من جمل وأساليب تقوم الأداة فيها بوظيفة الربط بين عناصرها ولم تمثل لها فإنه يكفي أن نذكر بما سبق الإشارة إليه "من أنه لولا وجود الأداة في صدر هذه الأساليب لما أخذت هذه الأساليب أساءها ، فاسم الأسلوب ومعناه رهن بتصدر الأداة المعينة للجملة التي نسميها أسلوباً" ، فأساليب : العرض ، والتحضيض ، والنداء ، والندبة ، والاستغاثة ، والتوكيد ، والتمني ، والترجي ، والدعاء ، والإغراء ، والتحذير ، هذه الأساليب لا تأخذ هذه الأسماء إلا إذا سبقت أو صدرت بأدوات وحروف تعطي هذه الأساليب أساءها ، وإن لم توجد الأداة في صدر الكلام لما وجد معنى الأسلوب ولا اسمه .

ويلاحظ على ما سبق من أدوات - مثل للربط ببعضها وأشير إلى بعضها الآخر - أن الأداة تقع في صدر جملتها التي تربط بين عناصرها ، وفي حال ربط الأداة بين جملتين - كما هو الحال في أدوات الشرط وأدوات القسم - فإنها أيضاً تقع في صدر هاتين الجملتين ، وليس مقبولا أن يتقدم عليها الشرط ولا الجواب ، ولا يجوز تقدم جملة القسم على أدواته ، وكذلك الجواب لا يتقدم على الأداة ، ولا يجوز كذلك أن يتقدم الجواب على الشرط ولا على القسم ، وقد سبق الحديث في الفصل السابق "عن هذه المسألة - مسألة صدارة بعض الأدوات - وعن التعليل الذي ذكره النحاة للحكم بصدارة هذه الأدوات بما يغني عن إعادة القول فيه هنا .

(١) البيان في روائع القرآن ج١ / ١٥٤ .

(٢) انظر : ١٦١ وما بعدها من هذا البحث .

(٣) قد سبقت الإشارة إلى أن لبعض الجمل التي تعتمد في معناها على صدارة الأداة صورا أخرى بغير الأداة كما في : الإغراء والتحذير نحو قوله تعالى : (ناقة الله وسقياها) وفي التعجب نحو قوله تعالى : (كبر مقتاً عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون) وغير ذلك انظر : ١٦٢ وما بعدها من هذا البحث .

(٤) انظر : ٩٧ ، ١٠٢ ، ١٠٦ وما بعدها ، من هذا البحث .

وما سبق يعني أن الموقعية في الربط بما سبق من أدوات تدخل على الجمل موقعية ثابتة بين الأداة وما تربط بين عناصره (الجملة التي تقع الأداة في صدرها) وكذلك بين الأداة والمتراپطين بها كما في الشرط والقسم ، وبين المتراپطين ذاتهما (الشرط وجوابه أو القسم وجوابه) .

وبعد فإنه ينبغي التنبيه على أن القول السابق^(١) بأن الربط بالأداة الداخلة على الجملة يتمثل في أن المعنى الوظيفي للأداة ينسحب على مجموع عناصر الجملة التي تصدرها الأداة هذا القول لا يجري على كل الأدوات التي ترد في هذا النوع من الربط - الربط بالأدوات الداخلة على الجمل - حيث إن هذا القول يجري على الأدوات التي لها الصدارة في جملها وتغير معنى الكلام وتؤثر في مضمونه^(٢) - كما هو الحال في جميع الأدوات التي سبقت الإشارة إليها ومثل للربط ببعضها - ولا يجري هذا القول على أدوات أخرى تربط بين الجمل التي تدخل عليها وبين جملة أخرى أو كلام آخر وقع في حيز هذه الأدوات ، ومن هذه الأدوات : حروف العطف إذا كان المتعاطفان بها جملتين ، والظروف المضافة إلى الجمل ، وواو الحال ، والحروف المصدرية ، وحرفا التفسير (أي، أن) فهذه الأدوات الربط بها ليس في انسحاب معناها الوظيفي على مجموع عناصر الجملة التي تدخلها أو تدخل عليها هذه الأدوات ، وإنما لكل نوع من هذه الأدوات الأخيرة اتجاهه في الربط يتضح عند الحديث عنه .

من هذه الأدوات (واو) الحال وهي تلزم إذا خلت جملة الحال من وسيلة أخرى للربط كالضمير العائد على صاحب الحال ، يقول ابن يعيش - رحمه الله - عن دور هذه الواو في الربط بعد أن ذكر مثالين ، الأول منهما فيه الضمير ، والثاني ليس فيه رابط إلا الواو ، والمثالان هما : ما مررت بأحد إلا زيد خير منه ، وما مررت بأحد إلا وزيد حاضر ، يقول ابن يعيش : "ولا يجوز حذف الواو من ها هنا"^(٣) كما جاز حذفها

(١) انظر : ١٦٠ وما بعدها من هذا البحث .

(٢) انظر : ١١٣ وما بعدها من هذا البحث .

(٣) يقصد المثال الثاني : ما مررت بأحد إلا وزيد حاضر .

من الأول^(١) لخلو الجملة من العائد الرابط ، وإنما الواو هي الرابطة ، وليس الأول كذلك لأن فيه ضميرا رابطا ، فإن أتيت بالواو كان تأكيدا للارتباط وإن لم تأت بها فالضمير كاف^(٢).

ويعلل - رحمه الله - للزوم الرابط في جملة الحال بقوله : " لثلاث يتوهم أنها مستأنفة"^(٣) فلما كانت الواو - والحال عدم وجود الضمير في الجملة - هي الرابط الوحيد بين جملة الحال وما قبلها لم يجز حذفها .

ومن الأدوات الداخلة على الجملة لربطها بجملة أخرى تسبقها (أدوات العطف) إذا كانت عاطفة جملة على جملة ، يقول ابن يعيش - رحمه الله - عن دور أدوات العطف في ربط جملة بأخرى " والمراد من عطف الجملة على الجملة ربط إحدى الجملتين بالأخرى والإيذان بحصول مضمونها ؛ لثلاث يظن المخاطب أن المراد الجملة الثانية ، وأن ذكر الأولى كالغلط ، كما تقول في بدل الغلط : جاء زيد عمرو ، ومررت برجل ثوب ، فكأنهم أرادوا إزالة هذا التوهم بربط إحدى الجملتين بالأخرى بحرف العطف ؛ ليصير الإخبار عنهما إخبارا واحدا"^(٤).

في هذا النص يوضح ابن يعيش قيمة وجود حرف العطف في الربط ، ببيان أن المعنى على تقدير عدم وجود حرف العطف يتطرق إليه التوهم ، فإذا تصورنا جملتين نحو : جاء على وخرج محمد ، وقد حذف حرف العطف من بينهما فإن الجملتين تبدوان عندئذ ولا صلة بينهما وقد يتوهم القارئ أو السامع أن المراد الجملة الثانية ، وأن الأولى ذكرت غلطا ، فإذا دخل حرف العطف أزال التوهم بربط الجملة المعطوفة بالمعطوف عليها .

(١) يقصد المثال الأول : ما مررت بأحد إلا زيد خير منه .

(٢) شرح المفصل ج١ / ٤٤٤ وانظر فيه أيضا ج٢ / ٣٩٤ وما بعدها ، ارتشاف ج٢ / ٣٦٤ وما بعدها ، شرح الكافية ج٢ / ٧٧ ، الأشباه ج٢ / ١٤٨ ، مع ج٢ / ٢٤٩ وما بعدها ، شرح الأشموني ج٢ / ٢٧٧ وما بعدها ، ظاهرة الربط في التركيب والأسلوب العربي / ٢٣ ، وسائل أمن اللبس في النحو العربي / ١٧٨ وما بعدها .

(٣) شرح المفصل ج١ / ٣٩٤ وما بعدها ، شرح الكافية ج٢ / ٧٧ .

(٤) شرح المفصل ج٢ / ٦٠٥ وما بعدها ، مع ج١ / ٢٨١ ، ج٢ / ١٦٢ ، مغني / ٦٥٥ .

كذلك نرى (الظروف التي تضاف إلى الجمل) تقوم بربط هذه الجمل التي تضاف إليها بما تتعلق به هذه الظروف ، والنحاة - رحمهم الله - لما " رأوا الظروف تسلك مسلك الأدوات أحيانا قالوا بتعليق الظروف أيضا " (١).

والظرف " يربط بين ما أضيف إليه وبين متعلقه " (٢) فإذا كان ما أضيف إليه الظرف جملة فإن الظرف يربط بين هذه الجملة وبين ما يتعلق به ، وذلك كما في قوله تعالى : (واذكروا إذ أنتم قليل مستضعفون في الأرض تخافون أن يتخطفكم الناس فأواكم) (٣) " حيث ربطت (إذ) بين سبق القلة في العدد وبين الذكر الذي هو جزء من معنى اذكروا " (٤) وواضح أن المضاف إلى الظرف في هذه الآية الكريمة جملة اسمية (أنتم قليل) وقد ربطها الظرف (إذ) بالجملة التي قبلها (اذكروا) وتبدو قيمة الظرف (إذ) في الربط إذا تصورنا الآية السابقة بدون هذا الظرف ، عندئذ يصبح لدينا جملتان هما (اذكروا) و(أنتم قليل) ولا رابط بينهما ، فإذا دخلت (إذ) جعلت الكلام مرتبطا ، وجعلت بعضه بسبب من بعض ، فالظرف قد ربط الجملة التي بعده بالجملة التي قبله .

ومن هذه الظروف الرابطة بين الجمل " لما " الحينية ، يقول أبو حيان - رحمه الله - " لما التعليقية حرف عند سيبويه تدل على ربط جملة بأخرى ربط السببية " (٥) ويقول الشيخ الخضري - رحمه الله - في حاشيته على شرح ابن عقيل : " ومثل (إذا) (لما) الحينية وتسمى الوجودية وهي الرابطة لوجود شيء بوجود غيره بناء على قول المصنف إنها ظرف فيه معنى الشرط فتضاف لشرطها... وتختص بالماضي ، فلا يكون شرطها وجوابها إلا ماضيين " (٦) والنصان السابقان صريحان في أن (لما) الحينية رابطة بين جملتين إحداهما مسببة عن الأخرى ، ولذلك صلح أن يقال : إن فيها معنى

(١) اللغة العربية معناها ومبناها / ١٢٧ .

(٢) البيان في روائع القرآن ج١ / ١٥٩ .

(٣) سورة الأنفال آية ٢٦ .

(٤) اللغة العربية معناها ومبناها / ١٢٧ .

(٥) ارتشاف ج٢ / ٥٧٠ ، وانظر فيه أيضاً ج٢ / ٥٦٨ ، شرح المفصل ج٤ / ١٨٤ وما بعدها ، مغني / ٣٦٩ .

(٦) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ج٢ / ١٧ ، مغني / ٣٦٩ .

الشرط فتسمى جملة السبب شرطا وجملة المسبب جوابا ، و(لَمَّا) هذه تختص - كما سبق^(١) - كإذا الظرفية (الشرطية) بالإضافة إلى الجملة الفعلية ، إلا أن (لَمَّا) لا تضاف إلا إلى الجملة التي فعلها ماض ، ومن الشواهد على ربط (لَمَّا) الحينية بين الجملتين قوله تعالى (فلما جاءها نودي أن بورك من في النار ومن حولها)^(٢) وقوله تعالى (وجعلنا منهم أئمة يهدون بأمرنا لما صبروا وكانوا بآياتنا يوقنون)^(٣) وقوله تعالى (فلما رآها تهتز كأنها جان ولى مدبرا ولم يعقب)^(٤) وتتضح قيمة (لَمَّا) الحينية في الربط بين الجملتين فيما سبق من شواهد إذا تصورنا الشواهد السابقة - من الناحية النحوية - من دون (لَمَّا) عندئذ يتبين لنا كيف أن (لَمَّا) جعلت الكلام بعضه بسبب من بعض ، هذا " وإنما ذكرت الظروف المضافة بين الروابط هنا لازدواج علاقتها ، فهي متعلقة بها قبلها مضافة إلى ما بعدها فلا بد أن يكون موقعها موقع ربط"^(٥).

هذا ، وثمة حروف وأدوات أخرى تقوم بتعليق الجمل التي تدخل عليها وربطها بمحيطها من النص ، تلك الحروف والأدوات هي " ما نعرفه باسم الموصول الحرفي ، وهي الأدوات ذات الاختصاص بالدخول على الجمل لربطها بمحيطها من النص كالحروف المصدرية وهي : أن وأنّ وما ولو واللام ، نحو : عزم التلميذ على أن يجد في المذاكرة ، وقد علم أن الجد سيبيله إلى النجاح ، (ودوا ما عتتم)^(٦) ، (ودوا لو تدهن فيدهنون)^(٧) ، (يريدون ليظفروا نور الله بأفواههم)^(٨) وقد تلحق بهذه الأدوات أدوات أخرى مثل (كي) التي للتعليل و(إذا) ونحوهما لا يليه إلا الجمل ، وتبدو قيمة هذه الأدوات في الربط إذا تصورنا الكلام الذي وردت فيه بدونها ، فلو حذفناها من

(١) انظر : ٧٥ ، ٨٢ من هذا البحث .

(٢) سورة النمل آية ٨ .

(٣) سورة السجدة آية ٢٤ .

(٤) سورة النمل آية ١٠ ، وسورة القصص آية ٢١ .

(٥) البيان في روائع القرآن ج ١ / ١٥٩ .

(٦) سورة آل عمران آية ١١٨ .

(٧) سورة القلم آية ٩ .

(٨) سورة الصف آية ٨ .

الكلام لأصبح الكلام مهلهل رث المظهر غير مقبول ولا دال على المعنى المقصود؛ إذ لا يأذن الاستعمال العربي بدخول الفعل على الفعل إلا في حالات خاصة مثل دخول كان وأخواتها وأفعال المقاربة على الخبر عند استتار الاسم أو عند عدم الضمير المستتر كما في حالة (ليس) إذ يمكن أن نقول: ليس يقوم زيد، فليس في (ليس) ضمير مستتر كالذي في قولنا: إن أباك كان يفعل الخير... (قالوا تالله تفتأ تذكر يوسف) بهذا يتضح لنا أن هذه الروابط ذات أهمية تركيبية خاصة في السياق العربي، وأن السياق لا يمكن أن يستغني عنها^(١) ويتضح أيضا من خلال الشواهد الخمسة الواردة في أول النص السابق أن كل حرف مصدري في هذه الشواهد قد ربطت الجملة التي تلتها بجملة أخرى سبقت هذا الحرف المصدري، فوجود الحرف المصدري في هذه الشواهد جعل الكلام يأخذ بعضه بحجز بعض وهذا هو معنى الربط.

ويضاف إلى الأدوات والحروف السابقة حرفا التفسير (أي، وأن) حيث إنهما يقومان بربط الجملة التي قبلهما (المفسرة) بالجملة التي بعدهما (المفسرة) بالإضافة إلى كونهما يؤكدان مضمون الجملة التي قبلهما؛ لأن الجملة المفسرة هي تكرار لمضمون الجملة المفسرة، يقول الأستاذ الدكتور / علي أبو المكارم في سياق حديثه عن أساليب التوكيد في العربية^(٢) "٣- تكرار مضمون الجملة: وذلك باستخدام أحد حرفي التفسير لتأكيد مضمون الجملة السابقة عليه، وهما (أي، أن)... مثال ذلك: خرج بشيابه أي وثيابه عليه، ورميته من يدي أي ألقيته، وأما (أن) فإنها لا تقع إلا بعد فعل في معنى القول (وانطلق الملائمة أن امشوا) فمعناه: أي امشوا، ونحو (ما قلت لهم إلا ما أمرتني به أن اعبدوا الله)^(٣) فأن بمعنى أي وهو تفسير: ما أمرتني به؛ لأن الأمر بمعنى القول^(٤) وتتضح قيمة الحرفين التفسيريين في الربط إذا تصورنا الأمثلة

(١) سورة يوسف آية ٨٥.

(٢) ظاهرة الربط في التركيب والأسلوب العربي / ٢٣ وما بعدها، جملة الفاعل بين الكم والكيف / ٤٥.

(٣) انظر: الظواهر اللغوية في التراث النحوي / ١٦١ وما بعدها.

(٤) سورة ص آية ٦.

(٥) سورة المائدة آية ١١٧.

(٦) الظواهر اللغوية في التراث النحوي / ١٦٦.

والشواهد السابقة وقد نزع منها هذان الحرفان ، عندئذ نتبين كيف ربط كل حرف منها الجملة التي بعده بالجملة التي قبله بعلاقة هي التفسير ، ومعنى التفسير دلت عليه قرينة لفظية هي حرف التفسير ، وليس التفسير هنا علاقة ملحوظة .

وبعد ، فإنه يتضح من خلال ما سبق في معالجة الربط بالأدوات والحروف التي ذكرت مؤخرا (واو الحال ، وحروف العطف إذا كان المتعطفان جملتين ، والظروف المضافة إلى الجمل ، والحروف المصدرية ، وحرفا التفسير) يتضح أن الموقعية في الربط بهذه الأدوات والحروف موقعية ثابتة لا تقبل التغير ، وهذه الموقعية هي توسط الأداة أو الحرف بين المترابطين به ، وهذا الحكم يجري على كل ما سبق من أدوات عدا الظروف المضافة إلى الجمل ومنها (لما) الحينية ، وذلك لأن الظروف المضافة إلى الجمل تربط - كما سبق^(١) - بين هذه الجمل المضافة إليها ، وبين المتعلق بهذه الظروف ، والمتعلق بالظرف قد يأتي متقدما على الظرف والجملة المضافة إليه كما في الشاهد الذي سبق الاستشهاد به^(٢) وهو قوله تعالى : (واذكروا إذ أنتم قليل) ففي الشاهد قد وقع الظرف الرابط (إذ) متوسطا بين المترابطين به لتقدم المتعلق به (اذكروا) عليه ، وقد يأتي المتعلق بالظرف متأخرا عن الظرف والجملة المضافة إليه ، وذلك كما في قوله تعالى (ويوم تقوم الساعة أدخلوا آل فرعون أشد العذاب)^(٣) فالظرف (يوم) مضاف إلى الجملة (تقوم الساعة) والمتعلق بالظرف (أدخلوا) وهذا الفعل (أدخلوا) أتى متأخرا عن الظرف والجملة المضافة إليه ، ومعنى هذا أن الظرف (الرابط) قد يأتي متقدما على المترابطين به كما يأتي متوسطا بينهما ، أما (لما) الحينية فإنه لما كانت ظرفا فيه معنى الشرط - كما سبق^(٤) - لزم أن تكون صدر الكلام - شأنها شأن أدوات الشرط - وأن يكون بعدها الشرط وبعد الشرط الجواب وإذا تقدم عليها ما يفهم منه أنه الجواب

(١) انظر : ١٦٨ وما بعدها من هذا البحث .

(٢) انظر : ١٦٨ وما بعدها من هذا البحث .

(٣) سورة غافر آية ٤٦ .

(٤) انظر : ١٦٨ من هذا البحث .

فإنه دال عليه ، وليس هو الجواب . ومع هذا الاستثناء لـ (لّا) فإنها لا تخرج عن الحكم بـبات الموقعية للأداة الرابطة هنا حيث إن (لّا) دائمة التصدر للمترابطين بها ، إذن موقعية كل أداة من الأدوات السابقة - عدا الظروف المضافة إلى الجمل و(لّا) - هي التوسط بين المترابطين بهذه الأداة وهما : الجملة التي تدخل عليها هذه الأداة ، وما يقع قبل هذه الأداة في السياق ، ولا يجوز وقوع أي من هذه الأدوات - عدا الظروف المضافة ولما- في صدر المترابطين بها ، ولا يتصور وقوع أي من هذه الأدوات آخر بعد المترابطين بها .

ولا يجوز - كذلك - للمترابطين بإحدى هذه الأدوات أن يتبادلا موقعيهما ، فلا يتصور في أي شاهد أو مثال مما سبق التمثيل به في معالجة الربط بهذه الأدوات أن يصبح ما بعد الأداة قبلها وما قبلها يصبح بعدها ، فلا يجوز في مثال نحو ^(١) : عزم التلميذ على أن يجد في المذاكرة ، أن يصبح على الصورة التالية : يجد في المذاكرة أن عزم التلميذ على . أخلص مما سبق إلى أن الموقعية في الربط بهذه الأدوات ثابتة ، سواء أكانت بين الأداة الرابطة والمترابطين بها أم بين المترابطين بها ، ويستثنى من ذلك - في بعض الحالات - الظروف المضافة .

(١) انظر : ١٦٩ من هذا البحث .

بعد أن تناولنا في الصفحات السابقة الربط بالأدوات الداخلة على الجمل ، وقيمة الموقعية من خلال الربط بهذه الأدوات ، بعد هذا نتناول النوع الثاني من أنواع الأدوات التي تدخل السياق اللغوي العربي ، بغرض جعل الكلام يأخذ بعضه بحجز بعض وجعل بعضه بسبب من بعض ، وهذا النوع الثاني هو الأدوات الداخلة على الأجوبة .

إن الأدوات والحروف الداخلة على الأجوبة " لها وظيفتان أساسيتان: الأولى: هي الربط وإيضاح أن الكلام يأخذ بعضه بحجز بعض (كما يقول عبد القاهر) والثانية : أمن اللبس بجعل الأداة الداخلة على الجواب قرينة على أن ما بعدها جواب وليس شيئا آخر" (١) وبعد قليل سنوضح بالأمثلة كيف تقوم الأداة الداخلة على الجواب بهاتين الوظيفتين .

وإذا أردنا حصر الأدوات والحروف الداخلة على الأجوبة لغرض ربطها بما هي جواب له ، فهي كما يلي : (الفاء) الداخلة على الأجوبة الثمانية (الفاء السبية) ، و(الواو) التي للجمع (الواو الدالة على المصاحبة) ، و(الفاء) الداخلة على جواب الشرط الذي لا يصح تقديره شرطا و(إذا) المفاجأة التي تعاقب (الفاء) السابقة في الدخول على جواب الشرط الذي لا يصح تقديره شرطا ، و(اللام) الداخلة على

(١) البيان في روائع القرآن ج١/ ١٥٤ ، وانظر فيه أيضا : ٦٨ ، ٢٤٥ ، مقالات في اللغة والأدب / ٣٥٧ ، درجات الخطأ والصواب في النحو والأسلوب / ٨٦ ، وحدة البنية واختلاف الأنظمة / ٣٦ ، القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي / ٤٩ ، نحو تنسيق أفضل للجهد الرامية إلى تطوير اللغة العربية / ٢٨٨ ، التضام في النحو العربي / ٩٠ ، المعنى النحوي مفهومه ومكوناته / ١٦٣ وما بعدها ، لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية / ٢٩٨ ، في بناء الجملة العربية / ١٠٤ .

جواب القسم ، و(إن) الواقعة في جواب القسم كذلك ، و(ما) و(لا) الواقعتان في جواب القسم المنفي ، و(اللام) الداخلة على جواب (لو) الشرطية ، و(الفاء) الواقعة في جواب (أما) ، و(اللام) الواقعة في جواب (لولا) و(لوما) الشرطيتين ، و(الفاء) الداخلة على خبر المبتدأ إذا كان المبتدأ دالا على العموم والإبهام ، و(إن) الداخلة على الجملة من شأنها إذا هي أسقطت منها أن يحتاج فيها إلى (الفاء) .

ونبدأ من هذه الأدوات بالفاء الداخلة على الأجوبة الثمانية^(١) (الفاء السببية) وهي الفاء التي تفهم أن ما بعدها مسبب عما قبلها ، وذلك كما في جواب الأمر في قولنا: اتني فأكرمك ، وجواب النهي في قوله تعالى (لا تفترؤا على الله كذبا فيسحتكم بعذاب)^(٢) وجواب النفي في قوله تعالى (لا يقضي عليهم فيموتوا)^(٣) وجواب الاستفهام في قوله تعالى (فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا)^(٤) وجواب التمني في قوله تعالى (يا ليتني كنت معهم فأفوز فوزا عظيماً)^(٥) وجواب العرض في قولنا : ألا تنزل عندنا فتصيب خيرا ، وجواب التحضيض في قوله تعالى (لولا أخرتني إلى أجل قريب فأصدق وأكن من الصالحين)^(٦) وجواب الدعاء في قوله تعالى (ربنا اطمس على أموالهم واشدد على قلوبهم فلا يؤمنوا حتى يروا العذاب الأليم)^(٧).

في هذه الشواهد والأمثلة جميعها نرى (الفاء) واقعة في بداية جملة مسببة عن الجملة التي قبلها ، وقد ربطت هذه (الفاء) بين الجملتين ، ولو حذفت هذه (الفاء) لأنقصمت العروة الرابطة بين الجملتين ، ولم تصبح إحداهما بسبب من الأخرى ، كما أن وجود هذه (الفاء) وتضافر العلامة الإعرابية معها يبعد احتمال كون ما بعد

(١) الأجوبة الثمانية هي ما يأتي جوابا لأحد أمور ثمانية هي : الأمر والنهي والنفي والاستفهام والتمني والعرض والتحضيض والدعاء . انظر المقتضب ج٢ / ١٣ وما بعدها ، شرح الكافية ج٤ / ٦٢ وما بعدها ، ارتشاف ج٢ / ٤٠٧ ، مع ج٢ / ٣٠٤ وما بعدها ، شرح الأشموني ج٣ / ٤٤١ وما بعدها .

(٢) سورة طه آية ٦١ .

(٣) سورة فاطر آية ٣٦ .

(٤) سورة الأعراف آية ٥٣ .

(٥) سورة النساء آية ٧٣ .

(٦) سورة المنافقين آية ١٠ .

(٧) سورة يونس آية ٨٨ .

(الفاء) معطوفا ومستأنفا به ، ويرجح كونه (ما بعد الفاء) مسببا عما قبله ، وهذا هو معنى أمن اللبس الذي تقوم به الأداة (الفاء) فاللبس هو تعدد الاحتمالات دون مرجح لأحدها ، وهنا قامت العلامة الإعرابية - الفتحة أو ما ينوب عنها - متضافرة مع (الفاء) بدور المرجح لأحد هذه الاحتمالات ، فخرجت الجملة الثانية في الأمثلة السابقة عن الاحتمال والتعدد إلى تعيين وجه واحد فيها هو النصب بعد (الفاء) السببية .

وعن دور هذه (الفاء) في الربط وأمن اللبس يقول ابن يعيش - رحمه الله - :
 "فأما (الفاء) فيتنصب الفعل بعدها على تقدير (أن) أيضا ، وذلك إذا وقعت جوابا للأشياء التي ذكرناها وهي : الأمر والنهي والنفي والاستفهام والتمني والعرض ...
 واعلم أن هذه (الفاء) التي يجاب بها تعقد الجملة الأخيرة بالأولى ، فتجعلها جملة واحدة ، كما يفعل حرف الشرط ، ولو قلت ما تزورني فتحدثني ، فرفعت (تحدثني) لم يكن الكلام جملة واحدة ، بل جملتين ؛ لأن التقدير : ما تزورني وما تحدثني ، فقولك (ما تزورني) جملة على حياها ، و(ما تحدثني) جملة ثانية كذلك" (١) ، فالفاء عقدت الجملة الثانية بالجملة الأولى كما هو حال حرف الشرط الذي يعقد ويربط جملة الجواب بجملة الشرط ربط السببية ، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك في الربط بالأدوات الداخلة على الجمل (٢) كما أن (الفاء) بتضافر مع العلامة الإعرابية جعلت الجملتين في حكم الجملة الواحدة في تماسك أجزائها وترابطها .

ومن الأدوات التي تدخل على الأجوبة فتربطها بما هي جواب له (الواو) التي للجمع أو (الواو) الدالة على المصاحبة التي هي أحد احتمالات الواو ، وهذه الواو تقع - كذلك - في جواب أمر من الأمور الثمانية (٣) التي سبقت في (الفاء) السببية لتدل على اجتماع "مضمون ما قبلها ومضمون ما بعدها في زمان واحد" (٤) .

(١) شرح المفصل ج ٣ / ٢٥٣ وما بعدها ، شرح الكافية ج ٤ / ٦٧ ، شرح التسهيل ج ٣ / ٣٥٤ ، في بناء الجملة العربية / ١٠٦ وما بعدها .

(٢) انظر : ١٦٤ من هذا البحث .

(٣) انظر : شرح الكافية ج ٤ / ٦٧ ، ٧٥ وما بعدها ، ارتشاف ج ٢ / ٤٠٧ وما بعدها ، مع ج ٢ / ٣١١ وما بعدها ، شرح الأشموني ج ٣ / ٤٤٨ ، وما بعدها ، مغني / ٤٧١ وما بعدها ، ٦٢٦ وما بعدها .

(٤) شرح الكافية ج ٤ / ٧٥ .

وكون هذه الواو تدل على اجتماع مضمون ما قبلها ومضمون ما بعدها في زمان واحد هو معنى كونها رابطة ومعلقة إحدى الجملتين بالأخرى^(١)، وذلك كما في جواب النفي في قوله تعالى (ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين)^(٢) وجواب النهي في قولنا : لا تكن جلدا وتظهر الجزع، وجواب التمني في قوله تعالى : (يا ليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا ونكون من المؤمنين)^(٣) وجواب الاستفهام في قولنا : هل تزورني وتعطيني ، في الشواهد والأمثلة السابقة قامت الواو بربط ما قبلها وما بعدها بدلالتها على اجتماع مضمونيهما في زمان واحد ، ففي الآية الأولى أفادت الواو أن النفي منصب على مصاحبة مضمون الجملة الأولى (علم الله بجهاد هذه الطائفة) لمضمون الجملة الثانية (علمه عز وجل بصبرهم) يقول الصبان - رحمه الله - في شرحه لدور الواو في الربط في هذه الآية الكريمة^(٤) : " الخطاب بالآية لجماعة جاهدوا ولم يصبروا على ما أصابهم وطمعوا مع ذلك في دخول الجنة مع أن الطمع في ذلك إنما ينبغي إذا اجتمع مع الجهاد الصبر ، فالمعنى : بل حسبتم أن تدخلوا الجنة ولم يكن لله علم بجهادكم مصاحب للعلم بصبركم أي : ولم يجتمع علمه بجهادكم وعلمه بصبركم لعدم وقوع صبركم... فلا ينافي هذا ما قرروه من تعلق علمه تعالى بالمعدوم ؛ لأن معنى تعلقه بالمعدوم أنه تعالى يعلم عدمه لا وقوعه"^(٥).

فالصبان - رحمه الله - يوضح هنا أن النفي منصب في الآية الكريمة - بقرينة الواو والعلامة الإعرابية - على اجتماع مضمون الجملتين معا في وقت واحد ، وكون النفي منصبا على مضمون الجملتين بقرينة الواو هو معنى ربط الواو ، وكذلك فإن النهي في المثال الثاني منصب على اجتماع مضمون الجملتين : التي قبل الواو (كونه جلدا) والتي بعدها (إظهار الجزع) وكذلك التمني في الآية الثانية منصب على اجتماع

(١) انظر : ظاهرة الربط في التركيب والأسلوب العربي / ٢٥ وما بعدها ، في بناء الجملة العربية / ١٠٦

وما بعدها ، وسائل أمن اللبس في النحو العربي / ١٧٣ .

(٢) سورة آل عمران آية ١٤٢ .

(٣) سورة الأنعام آية ٢٧ .

(٤) الآية كاملة هي قوله تعالى : (أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين) سورة آل عمران آية ١٤٢ .

(٥) حاشية الصبان على شرح الأشموني ج ٣ / ٤٤٩ .

العودة إلى الدنيا وعدم التكذيب بآياته عز وجل، والاستفهام في المثال الأخير منصب على اجتماع الزيارة والإعطاء، وما سبق من كون معنى النفي أو الطلب الذي يسبق هذه الواو ينصب على اجتماع مضمون الجملتين (السابقة على الواو واللاحقة بها) يجري على بقية أنواع الطلب التي لم يمثل لها وهي: العرض والدعاء والتحضيض والأمر^(١).

ومن الأدوات الداخلة على الأجوبة لربطها بما هي جواب له (الفاء) التي تدخل على جواب الشرط إذا لم يصح الجواب أن يعاقب الشرط، ويحل محله، وهذا يتحقق في مواضع معينة يحددها السيوطي - رحمه الله - فيقول "وتدخله الفاء إذا لم يصح تقديره شرطاً: بأن كان جملة اسمية كقوله: (إن تركبوا فركوب الخيل عادتنا) أو فعل أمر نحو: (قل إن كنتم تحبون الله)^(٢) أو دعاء نحو: (إن مات زيد فیرحمه الله أو فرحمه الله، أو مقرونا بحرف تنفيس نحو (من یرتد منكم عن دینه فسوف يأتي الله بقوم)^(٣) أو بحرف نفي غير (لا ولم) نحو: (إن قام زيد فما يقوم أو فلن يقوم عمرو أو بعد (قد) (إن يسرق فقد سرق)^(٤) أو جامد نحو: (إن تبدوا الصدقات فنعمنا هي)^(٥) (إن ترن أنا أقل منك مالا وولدا فعسى ربي)^(٦) إن أقبل زيد فما أحسنه"^(٧).

(١) انظر: شرح الكافية ج ٤ / ٦٧، ٧٥ وما بعدها، ارتشاف ج ٢ / ٤٠٧ وما بعدها، مع ج ٢ / ٣١١ وما بعدها، شرح الأشموني ج ٣ / ٤٤٨ وما بعدها.

(٢) موضع الشاهد في الآية الكريمة لم يذكر في النص الأصلي الذي نقلت منه هذا النص، وموضع الشاهد هو ما يلي ما ذكر في النص من الآية وهو قوله تعالى: (فاتبعوني) فهو جواب الشرط وهو فعل أمر مقترن بالفاء. سورة آل عمران آية ٣١.

(٣) سورة المائدة آية ٥٤.

(٤) سورة يوسف آية ٧٧.

(٥) سورة البقرة آية ٢٧١.

(٦) سورة الكهف آية ٣٩، ٤٠.

(٧) مع ج ٢ / ٤٥٧ وما بعدها، الكتاب ج ٣ / ١٠٢ وما بعدها، شرح المفصل ج ٤ / ٨٩ وما بعدها، المختضب ج ٢ / ٦٩ وما بعدها، شرح الكافية ج ٢ / ١٧٢، ج ٤ / ١١٥ وما بعدها، ضرورة الشعر / ١١٥ وما بعدها، ارتشاف ج ٢ / ٥٥٢ وما بعدها، ٥٥٧، مغني / ٢١٧ وما بعدها، شرح الأشموني ج ٤ / ٢٩ وما بعدها، ٣٤، البيان في روائع القرآن ج ١ / ٤٧، ظاهرة الربط في التركيب والأسلوب العربي / ٢١ وما بعدها، اللغة العربية معناها ومبناها / ١٦٥، القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي / ٤٩.

إذن هذه هي المواضع التي يتعين فيها أن تدخل الفاء على جواب الشرط للربط بين الجواب والشرط وتحديد أن ما بعدها هو الجواب ، وعن هاتين الوظيفتين اللتين تقوم بهما الفاء في هذه المواضع يقول ابن يعيش " وأما إذا كان الجزء بشيء يصلح الابتداء به : كالأمر والنهي والابتداء والخبر فكأنه لا يرتبط بما قبله ، وربما أذن بأنه كلام مستأنف غير جزء لما قبله ، فإنه حينئذ يفتقر إلى ما يربطه بما قبله ، فأتوا بالفاء ؛ لأنها تفيد الإتيان ، وتؤذن بأن ما بعدها مسبب عما قبلها ^(١) " وعن دور هذه الفاء في أمن اللبس خاصة يقول أستاذنا الدكتور / تمام حسان عن قوله تعالى : (إن ينصركم الله فلا غالب لكم) ^(٢) يقول سيادته " ولو نظرنا إلى هذا الشاهد الأخير لوجدنا جواب الشرط جملة اسمية منسوخة بلا النافية للجنس ، ليست تصلح لمعاقبة الشرط ، ومن هنا اقترن جواب الشرط بالفاء الرابطة ، لاحتتمال ورود اللبس عليها ، فلولا الفاء لصلحت جملة الجواب أن تكون حالا من ضمير المخاطبين الذي في (ينصركم) ولظل السامع ينتظر الجواب الذي لا دليل على حذفه ، ويقال هذا أيضا في نحو (وما تنفقوا من خير فلا أنفسكم) ^(٣) ، ونحو (من عمل صالحا فلنفسه ومن أساء فعليها) ^(٤) لأن الفاء منعت الجار والمجرور أن يتعلق بفعل الشرط ^(٥) " وأوجبت كونها جوابا للشرط قبلها ، إلى هذا الحد تزيل الفاء اللبس عن التراكيب التي يتعين دخولها فيها على جواب الشرط " ولا شك أن الفاء حين تزيل هذا اللبس تكون قرينة لفظية على المعنى بربطها بين الشرط والجواب " ^(٦) .

هذا ، وتغني (إذا) المفاجأة عن الفاء الداخلة على جواب الشرط في حال كون الجواب جملة اسمية غير طلبية ولا منفية ، وتقوم (إذا) في هذه الحال بما قامت به الفاء - التي سبق الحديث عن مواضع وجوب دخولها على جواب الشرط - من ربط

(١) شرح المفصل ج٤ / ٨٩ ، وانظر فيه أيضا : ج٣ / ٢٨٠ ، ارتشاف ج٢ / ٥٥٧ .

(٢) سورة آل عمران آية ١٦٠ .

(٣) سورة البقرة آية ٢٧٢ .

(٤) سورة فصلت آية ٤٦ .

(٥) البيان في روائع القرآن ج١ / ١٥٥ ، ٣٣١ ، ظاهرة الربط في التركيب والأسلوب العربي / ٢١ وما بعدها ، اللغة العربية معناها ومبناها / ٢١٣ ، ٢١٦ ، مقالات في اللغة العربية والأدب / ٣٥٧ .

(٦) اللغة العربية معناها ومبناها / ٢١٥ ، البيان في روائع القرآن ج١ / ٣٣١ .

وأمن للبس ، يقول السيوطي - رحمه الله - في نيابة (إذا) عن (الفاء) : " وينوب عنها في الأصح (إذا) الفجائية في جملة اسمية غير طلبية ولا منفية ، قال أبو حيان : النصوص متضافرة في الكتب على الإطلاق في الربط بإذا ، ولكن السماع إنما ورد في (إن) قال تعالى (وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون) ^(١) فيحتاج في إثبات ذلك في غير (إن) من الأدوات إلى سماع ^(٢) هذا ، ويرد هنا تساؤل مفاده : إذا كانت (الفاء) و(إذا) المفاجأة التي تعاقبها في بعض المواضع تقومان بدور الربط وإزالة اللبس حال كون الجواب لا يصلح أن يكون شرطا ، إذ كان الأمر كذلك فما الذي يربط الجواب بالشرط حال كون الجواب صالحا لأن يحل محل الشرط ؟ والجواب هو أنه إذا كانت (الفاء) و(إذا) قريتين لفظيتين على أن ما بعدهما هو الجواب وعلى ربط هذا الجواب بالشرط هذا في حال كون الجواب غير صالح أن يكون شرطا ، فإن قرينة لفظية أخرى تقوم بهاتين الوظيفتين في حال كون الجواب صالحا لأن يكون شرطا هذه القرينة هي العلامة الإعرابية التي هي السكون أو ما ينوب عنه من علامات الإعراب ، يقول ابن يعيش - رحمه الله - " ألا ترى أن الجواب إذا كان فعلا كان مجزوما وإن كان جملة اسمية لزمته الفاء ^(٣) فكأن الجواب إذا كان فعلا مجزوما فإن الجزم يغنيه عن الرابط . هذا ، وأبو حيان - رحمه الله - يصرح بكون الجزم هو الرابط حال عدم وجود (الفاء) أو (إذا) يقول أبو حيان : " ولو قيل ربط الجملة الشرطية بالمضارع له طريقان : أحدهما بجزمه ، والآخر بالفاء ورفعها لكان قولاً ^(٤) في هذا النص تصريح بأن الجزم رابط للجواب بالشرط .

(١) سورة الروم آية ٣٦ .

(٢) مع ج٢ / ٤٥٧ وما بعدها ، وانظر فيه أيضا : ١٣٤ ، ٤٥٩ ، المقتضب ج٣ / ١٧٨ ، شرح الكافية ج٤ / ١١٥ وما بعدها ، شرح المفصل ج٤ / ٩٠ وما بعدها ، ارتشاف ج٢ / ٥٥٣ ، شرح الأشموني ج٤ / ٣٤ ، اللغة العربية معناها ومبناها / ٢١٥ ، الخلاصة النحوية / ١٢٣ .

(٣) شرح المفصل ج٤ / ٩٧ ، ٢٢٢ ، وانظر فيه أيضا ج٣ / ٦١٤ ، شرح الكافية ج٤ / ٣٩٥ وما بعدها .

(٤) ارتشاف ج٢ / ٥٥٧ .

هذا ، وقد لحظ الرضي - رحمه الله - رابطا آخر يربط الجواب بالشرط حال كون الجواب صالحا لمعاقبة الشرط ، هذا الرابط هو المناسبة اللفظية القائمة بين الجواب والشرط من حيث كان الجواب صالحا من ناحية اللفظ لأن يكون شرطا ، يقول الرضي - رحمه الله - : " إن كان الجزاء مما يصلح أن يقع شرطا ؛ فلا حاجة إلى رابطة بينه وبين الشرط ، لأن بينهما مناسبة لفظية من حيث صلاحية وقوعه موقعه " (١) وكان المناسبة اللفظية أغنت عن الرابط اللفظي : الفاء أو إذا .

ومن الأدوات الداخلة على الأجوبة لربطها بما هي جواب له الأدوات والحروف الداخلة على جواب القسم ، وهي (اللام) التي تدخل على المضارع ، ودخولها على المضارع يوجب دخول نون التوكيد عليه ، و(إنّ) التي تدخل على الجملة الاسمية ، و(ما) و(لا) في حال كون الجواب منفيًا ، وهذه الأدوات الأربع تقوم بما تقوم به الأدوات الداخلة على الأجوبة من ربط الجواب بما هو جواب له ، ومنع اللبس من أن يصل إلى التركيب ؛ لكونها تعين كون ما بعدها جوابا وليس شيئا آخر ، يقول المبرد - رحمه الله - عن هذه الأدوات الأربع ودورها في ربط الجواب بجملة القسم : " اعلم أنك إذا أقسمت على فعل لم يقع لزمت اللام ، ولزم اللام النون ، ولم يجوز إلا ذلك ، وذلك قولك : والله لأقومن ، وبالله لأضربن ، والله لتنتقلن ... فأما اللام فهي وصلة للقسام ؛ لأن للقسام أدوات تصله بالقسام به ، ولا يتصل إلا ببعضها ، فمن ذلك (اللام) تقول : والله لأقومن ، والله لزيد أفضل من عمرو ، ولولا اللام لم تتصل ، وكذلك (إنّ) تقول : والله إن زيدا لمنطلق ، وإن شئت قلت : والله إن زيدا منطلق ، وكذلك (لا) في النفي و(ما) تقول : والله لا أضربك ، والله ما أكرمك " (٢) إذن وظيفة هذه الأدوات الداخلة على جواب القسم هي كونها - كما يقول المبرد - وصلة أي رابطة تصل جملة الجواب بجملة القسم ، ولتأمل قول المبرد بعد ذكره جملتي : والله لأقومن ، والله لزيد أفضل من عمرو قال : " ولولا اللام لم تتصل "

(١) شرح الكافية ج٤ / ١١٥ وما بعدها .

(٢) المقتضب ج٢ / ٣٣٢ وما بعدها ، شرح الفصل ج٤ / ٢٢٧ وما بعدها ، دلائل الإعجاز / ٣٢٣ وما

بعدها ، اللغة العربية معناها ومبناها / ١٦٥ ، ٢١٥ ، الظواهر اللغوية في التراث النحوي / ١٥٢ ،

ظاهرة الربط في التركيب والأسلوب العربي / ٢٣ ، التضام في النحو العربي / ٩٠ .

فلولا اللام ما ارتبطت جملة الجواب بجملة القسم ثم أتبع هذه الجملة بقوله :
"وكذلك (إنّ) وكذلك (لا) في النفي و(ما) " أي : وكذلك لولا (إنّ) و(لا) و(ما)
في جملها ما اتصلت هذه الجمل بما هي جواب له .

وعن دور الأدوات الداخلة على جواب القسم في منع اللبس بالإضافة إلى دورها
في الربط يقول أستاذنا الدكتور / تمام : " فإذا تأملت جملة مثل : بالله لأهتدين إلى الخير
وجدت اللام رابطة لجواب القسم ، وقد ترتب على وجودها تأكيد المضارع بالنون ،
فلو حذفت اللام لحقت بها النون ، وفي هذه الحالة تصبح الجملة ، بالله أهتدى إلى
الخير ، ولا تعود الجملة قسما كما كانت وإنما يتعلق المجرور بالفعل (أهتدي) وليس
بفعل متقدم محذوف تقديره : أقسم " " فلولا اللام لتحول الأسلوب من القسم إلى
الخبر ، ولكان المعنى : أهتدى إلى الخير مستعينا بالله .

ومن الأدوات الداخلة على الأجوبة لربطها بما قبلها (اللام) الداخلة على جواب
(لو) الشرطية ، يقول ابن عقيل - رحمه الله - عن (لو) الشرطية واقتران جوابها باللام
"ولابد للوهذه من جواب ، وجوابها : إما فعل ماضٍ أو مضارع منفي بلم ، وإذا كان
جوابها مثبتا فالأكثر اقتترانه باللام نحو : لو قام زيد لقام عمرو ، ويجوز حذفها ،
فتقول : لو قام زيد قام عمرو ، وإن كان منفيا بلم لم تصحبها اللام ، فتقول : لو قام
زيد لم يقم عمرو ، وإن نفي بها فالأكثر تجرده من اللام نحو : لو قام زيد ما قام عمرو ،
ويجوز اقتترانه بها نحو : لو قام زيد لما قام عمرو " " ويتضح دور اللام في الربط حال
اقتران الجواب بها ، نعم : جواب (لو) يعرف سواء أدخلت اللام أم لم تدخل ، لكنها
حال دخولها تربط الجواب بالشرط وتؤكد كونه جوابا للشرط السابق .

ومن الأدوات الداخلة على الأجوبة للربط (الفاء) الداخلة على جواب (خبر) أمّا ،
فهي داخلة على الجواب باعتبار الأصل في الكلام ، وداخلة على الخبر باعتبار ما ورد

(١) البيان في روائع القرآن ج١ / ١٥٦ ، اللغة العربية معناها ومبناها / ٢١٣ ، ٢١٦ ، مقالات في اللغة
والأدب / ٣٥٧ .

(٢) شرح ابن عقيل ج٢ / ١٩٨ وما بعدها ، اللغة العربية معناها ومبناها / ١٦٥ ، ظاهرة الربط في
التركيب والأسلوب العربي / ٢٣ ، التضام في النحو العربي / ٩٠ .

عليه ، الكلام يقول سيويه - رحمه الله - : " وأما (أما) ففيها معنى الجزاء ، كأنه يقول : عبد الله مهما يكن من أمره فمنطلق ، ألا ترى أن الفاء لازمة لها أبداً " (١) فلما كانت (أما) فيها معنى الجزاء لزم ما يقوم منها مقام الجزاء من الشرط (الخبر) ما يلزم الجزاء إذا لم يصح تقديره شرطاً وهو (الفاء) يقول السيوطي - رحمه الله - : " لما كان الخبر مرتبطاً بالمبتدأ ارتباط المحكوم به بالمحكوم عليه لم يحتج إلى حرف رابط بينهما ، كما لم يحتج الفعل والفاعل إلى ذلك ، فكان الأصل ألا تدخل الفاء على شيء من خبر المبتدأ ، لكنه لما لحظ في بعض الأخبار معنى ما يدخل الفاء فيه دخلت ، وهو الشرط والجزاء " (٢) .

وعن دور هذه (الفاء) في منع اللبس من أن يتطرق إلى الكلام يقول أستاذنا الدكتور / تمام : " لاحظ أيضاً مكان الفاء مما يلي : أ- أما الزاهد في الخير فغير زاهد ب- أما الزاهد ففي الخير غير زاهد ، ثم قارن بذلك عبارة : أما الزاهد في الخير غير زاهد ، وسرى - إن فعلت - أن الربط بالفاء قد حدد معالم الجواب ، وأنقذ الكلام من براثن اللبس ، أقول : من براثن اللبس ؛ لأن اللبس يترصد بأنماط اللغة ، فإذا لم يكن المتكلم على وعي بمواقع كلماته ، فلربما قال ما لا يريد أن يقول ، أما إذا احتاط للمعنى برصد القرائن هنا وهناك فإنه لا يقع في اللبس " (٣) ونلاحظ أن موقع الفاء في المثال الأول تغير عنه في المثال الثاني ، وتغير تبعاً لتغير موقع الفاء الخبر (الجواب) فتعيين الخبر بعد (أما) مرتين بموقع الفاء ، حيث إنها (الفاء) قرينة عليه (الخبر) ففي المثال الأول الخبر هو (غير زاهد) وفي المثال الثاني الخبر هو (في الخير) والقرينة التي تعين الخبر في المثالين هي (الفاء) فتبعاً لموقعها من الكلام يكون الخبر ، أما في المثال

(١) الكتاب ج٤ / ٢٣٥ ، المنتضب ج٢ / ٦٨ وما بعدها ، ج٣ / ٢٧ ، شرح الكافية ج١ / ٢٣٧ وما بعدها ، ج٣ / ٢٦٩ وما بعدها ، ارتشاف ج٢ / ٦٦ وما بعدها ، مع ج١ / ٣٤٧ وما بعدها ، ج٢ / ٤٧٩ ، شرح الأشموني ج١ / ٣٥٣ وما بعدها ، ج٤ / ٦٢ وما بعدها ، اللغة العربية معناها ومبناها / ٢١٥ وما بعدها ، لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية / ٢٩٨ .

(٢) مع ج١ / ٣٤٧ ، ارتشاف ج٢ / ٦٦ ، شرح الأشموني ج١ / ٣٥٣ وما بعدها ، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ج١ / ١٤٥ .

(٣) البيان في روائع القرآن ج١ / ١٥٦ ، اللغة العربية معناها ومبناها / ٢١٣ ، ٢١٦ ، مقالات في اللغة والأدب / ٣٥٧ .

الثالث، فإننا لا نعرف ما الخبر ، ولو دخلت الفاء في التركيب لأزالت اللبس عنه، وإدراكا من النحاة - رحمهم الله - لوظيفة (الفاء) في هذا التركيب جعلوا دخولها في جواب (أما) لازما، كما سبق في نص سيبويه .

ومن الأدوات الداخلة على الأجوبة (اللام) الداخلة على جواب (لولا، ولو ما) الشرطيتين يقول ابن عقيل - رحمه الله - عن دور هذه (اللام) في الربط : " ولا بد لها من جواب ، فإن كان مثبتا قرن باللام غالبا ، وإن كان منفيًا بما تجرد عنها غالبا ، وإن كان منفيًا بلم لم يقترن بها نحو : لولا زيد لأكرمك ، ولوما زيد لأكرمك ، ولوما زيد ما جاء عمرو ، ولوما زيد لم يجيء عمرو " (١) ويفهم من قول ابن عقيل : " فإن كان مثبتا قرن باللام غالبا ، وإن كان منفيًا بما تجرد عنها غالبا " أن دخول اللام على جواب (لولا ، ولوما) ليس لازما ، وهذا يعني أن الجواب يعرف ويحدد ولو لم تدخل اللام على الجواب ، إلا أن بعض التراكيب التي تدخلها (لولا أو لوما) يتطرق إليها اللبس ولا يزيله إلا دخول اللام " إذا نظرنا إلى مثال مثل : (لولا زيد كثر مال أبيه ما أجزل العطاء) أدركنا أن في الكلام لبسا ؛ لأن المعنى يصلح لاحتمالين : الأول : أن جملة (كثر مال أبيه) جواب (لولا) وأن تكون الجملة التي بعد ذلك تعجيبة تعجب من تكرم زيد بمال أبيه إلى الدرجة التي منعت هذا المال أن يكثر ، وهذا التقدير موافق لرأي القائلين بأن شرط (لولا) كون عام محذوف دائما ، أما الاحتمال الثاني : فهو أن تكون عبارة (كثر مال أبيه) خبرا لزيد والجواب (ما أجزل العطاء) إذ تكون (ما) نافية لا تعجيبة ، ولنا في تفسير هذا التركيب أن نقول بتقدير (أن) محذوفة بعد (لولا) أو نرتضي أن يكون خبر زيد كونا خاصا على نمط قول المعري : (فلولا الغمد يمسكه لسالا) ، ولكن قول المعري واضح بسبب إيقاع اللام الرابطة موقعها الذي يتضح به الكلام ، أما في مثالنا السابق فإن اللام تصلح لأحد موقعين ، لو وضعت في أي منهما لاتضح المعنى ، ذاك الاحتمالان هما :

(١) شرح ابن عقيل ج ٢ / ٢٠٢ .

أ- لولا زيد لكثير مال أبيه ما أجزل العطاء (أي عطاءه) .

ب- لولا زيد كثير مال أبيه لما أجزل العطاء .

هكذا نرى أثر الرابط في إيضاح الأجوبة^(١) وهنا يتضح أن تعيين جواب (لولا) ومثلها (لوما) في مثل هذا المثال الذي سبق في نص أستاذنا (لولا زيد كثير مال أبيه ما أجزل العطاء) رهن بالموقع الذي تحمل فيه (اللام) فحيثما دخلت اللام على كلمة بعد المبتدأ كانت هذه الكلمة أول الجواب .

ومما يتصل بما نحن بصدد الحديث عنه (الفاء) التي قد تدخل على خبر المبتدأ إذا لحظ في المبتدأ ما في أدوات الشرط من معنى العموم والإبهام ، يقول السيوطي - رحمه الله - : " لما كان الخبر مرتبطاً بالمبتدأ ارتباط المحكوم به بالمحكوم عليه لم يحتج إلى حرف رابط بينهما ، كما لم يحتج الفعل والفاعل إلى ذلك ، فكان الأصل ألا تدخل الفاء على شيء من خبر المبتدأ ، لكنه لما لحظ في بعض الأخبار معنى ما يدخل الفاء فيه دخلت وهو الشرط والجواب^(٢) " والفاء تدخل على خبر المبتدأ الذي فيه معنى الشرط في موضعين : الأول : فيما يعالجه النحاة تحت باب (الإخبار بالذي والألف واللام) يقول سيويوه - رحمه الله - عن سؤاله الخليل عن علة دخول الفاء في هذا الموضع : " وسألته عن قوله : الذي يأتيني فله درهمان لم جاز دخول الفاء ها هنا ، والذي يأتيني بمنزلة عبد الله ، وأنت لا يجوز لك أن تقول : عبد الله فله درهمان ؟ فقال : إنما يحسن في الذي لأنه جعل الآخر جواباً للأول ، وجعل الأول به يجب له الدرهمان ، فدخلت الفاء ها هنا كما دخلت في الجزء إذا قال : إن يأتيني فله درهمان ، وإن شاء قال : الذي يأتيني له درهمان ، غير أنه إنما أدخل الفاء لتكون العطية مع وقوع الإتيان ، فإذا قال : له درهمان فقد يكون أن لا يوجب له ذلك بالإتيان ، فإذا أدخل الفاء فلأنما يجعل

(١) البيان في روائع القرآن ج١/ ١٥٥ ، اللغة العربية معناها ومبناها / ١٦٥ ، ٢١٣ ، ٢١٥ وما بعدها ، ظاهرة الربط في التركيب والأسلوب العربي / ٢٣ ، مقالات في اللغة والأدب / ٣٥٧ ، التضام في النحو العربي / ٩٠ .

(٢) مع ج١/ ٣٤٧ ، ارتشاف ج٢/ ٦٦ ، مغني / ٢١٩ ، شرح الأشموني ج١/ ٣٥٣ وما بعدها ، وقد سبق نقل هذا النص في ١٨٢ من هذا البحث .

الإتيان سبب ذلك ، فهذا جزاء وإن لم يجزم لأنه جملة^(١) إذن في حال دخول الفاء على الخبر في هذا الموضع (الإخبار بالذي والألف واللام) فإنها تؤدي معنى في الكلام لا يؤدي في حال عدم دخولها ، وهو معنى ترتب حصول مضمون الخبر على حصول مضمون المبتدأ ، وهذا هو معنى أن الفاء رابطة في هذا الموضع .

والموضع الثاني الذي تدخل فيه الفاء على خبر المبتدأ - إذا كان المبتدأ فيه معنى العموم والإبهام الذي في أدوات الشرط - هو ما كان المبتدأ فيه نكرة عامة مضافة إلى موصوف "بالفعل أو الظرف أو الجار نحو : كل رجل يأتيني أو أمامك أو في الدار فله درهم ... وقد تدخل الفاء على خبر (كل) وإن كان مضافا إلى غير موصوف نحو : كل رجل فله درهم ؛ لمضارعه لكلمات الشرط في الإبهام ، وكذا إن كان مضافا إلى موصوف بغير الثلاثة المذكورة نحو : كل رجل عالم فله درهم"^(٢) وفي كل ما ورد في النص من حالات وأمثلة على هذه الحالات نرى الفاء تفيد ترتب حصول مضمون الخبر (عطية الدرهم) على حصول مضمون ما يضاف إلى النكرة العامة (المبتدأ) إذا لم يكن المضاف إليه موصوفا نحو (كل رجل فله درهم) وإذا كان ما يضاف إلى النكرة العامة موصوفا فإن حصول مضمون الخبر يترتب على حصول مضمون المضاف إليه وصفته معا ، كما في باقي الأمثلة الواردة في النص . هذا ، والتعليق السابق والذي مفاده أن دخول الفاء على خبر المبتدأ النكرة العامة المضافة أو المضافة إلى موصوف أفاد ترتب حصول مضمون الخبر على حصول مضمون ما يضاف إلى المبتدأ ، هذا التعليق يستفاد من جواب الخليل على سؤال سيويه إياه عن علة دخول الفاء في قوله :

(١) الكتاب ج٣ / ١٠٢ وما بعدها ، المقتضب ج٣ / ١٩٥ وما بعدها ، شرح الكافية ج١ / ٢٣٨ وما بعدها ، ج٣ / ٢٦٩ وما بعدها ، مغني / ٢١٩ ، وسائل أمن اللبس في النحو العربي / ٦٠ ، التمهيد في اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها / ١٢٤ ، البيان في روائع القرآن ج١ / ٦٠ وما بعدها ، ج٢ / ٢٤ وما بعدها ، ٩٠ ، ٩٢ وما بعدها ، ١٨٩ وما بعدها ، الخلاصة النحوية / ١١١ ، درجات الخطأ والصواب في النحو والأسلوب / ٧٢ ، اللغة العربية معناها ومبناها / ١٦٥ ، ظاهرة الربط في التركيب والأسلوب العربي / ٢٢ .

(٢) شرح الكافية ج١ / ٢٤٠ ، ارتشاف ج٢ / ٦٦ وما بعدها ، مع ج١ / ٣٤٧ وما بعدها ، شرح الأشموني ج١ / ٣٥٣ وما بعدها ، اللغة العربية معناها ومبناها / ١٦٥ .

الذي يأتيه فيه درهمان في النص الذي نقل عن الكتاب منذ قليل^(١)، ومعنى أن الفاء تفيد ترتب حصول شيء على حصول شيء آخر هو معنى كونها رابطة بين هذين الشئين ، يقول ابن هشام رحمه الله - عن دور هذه الفاء إنها " تربط شبه الجواب بشبه الشرط "^(٢).

وأخيرا تأتي أداة ما وجدت أحدا - ممن رجعت إلى مراجعهم - من النحاة - رحمهم الله - غير الإمام عبد القاهر الجرجاني تحدث عنها جاعلا إياها من الأدوات اللاحقة بالأدوات الداخلة على الأجوبة ، إن لم تكن منها أصالة ، وهذه الأداة هي (إنّ) التي تدخل - كما يقول الإمام عبد القاهر - على الجملة من شأنها إذا هي أسقطت منها أن يحتاج فيها إلى (الفاء) يقول الإمام عن بعض مواقع (إنّ) : " واعلم أن الذي قلنا في (إنّ) من أنها تدخل على الجملة من شأنها إذا هي أسقطت منها أن يحتاج فيها إلى الفاء لا يطرد في كل شيء وكل موضع ، بل يكون في موضع دون موضع ، وفي حال دون حال ، فإنك قد تراها قد دخلت على الجملة ليست هي مما يقتضي (الفاء) وذلك فيما لا يحصي كقوله تعالى: (إن المتقين في مقام أمين في جنات وعبور)^(٣) وذلك أن قبله (إن هذا ما كنتم به تمترون)^(٤) ومعلوم أنك لو قلت : إن هذا ما كنتم به تمترون ، فالتقون في جنات وعبور ، لم يكن كلاما ... "^(٥) إذن يتضح من النص أن الإمام عبد القاهر يقرر أن من المواقع التي تكون لـ (إنّ) في العربية مواقع تصلح (إنّ) فيها لأن تعاقبها (الفاء) إذا أسقطت (إنّ) من هذه المواقع، لكن هذا لا يطرد في كل موضع ولا في كل حال ، ويدلل الشيخ على ذلك بأن الأمثلة على عدم صلاحية (إنّ) لأن تعاقبها (الفاء) كثيرة في كتاب الله، ويعرض لبعض هذه الأمثلة بالشرح الدال على عدم استقامة الكلام إذا وضعنا (الفاء) مكان (إنّ) في هذه الأمثلة، ومع هذا فإنه توجد في العربية مواضع كثيرة تصلح (إنّ) فيها لأن تعاقبها (الفاء) مع استقامة الكلام، بل إن هذه المواضع إذا أسقطت منها (إنّ) فإن الكلام يفتقر إلى دخول (الفاء) مكانها ؛ ليتصل الكلام ببعضه ببعض ، ويأخذ بعضه بحجز بعض ،

(١) انظر : ١٨٤ وما بعدها من هذا البحث .

(٢) مغني / ٢١٩ ، حاشية الخصري على شرح ابن عقيل ج١ / ١٤٥ .

(٣) سورة الدخان آية ٥١ ، ٥٢ .

(٤) سورة الدخان آية ٥٠ .

(٥) دلائل الإعجاز / ٣٢٢ وما بعدها .

يقول الإمام عبد القاهر واضعا ضابطا لهذه المواضع - التي تصلح (إنّ) فيها لمعاقبة (الفاء) لها - وممثلا وشارحا لبعض هذه المواضع: "فإذن إنما يكون الذي ذكرنا في الجملة من حيث اقتضاء (الفاء) إذا كان مصدرها مصدر الكلام يصحح به ما قبله ، ويحتج له ، ويبين وجه الفائدة فيه ، ألا ترى أن الغرض من قوله : إن ذاك النجاح في التذكير^(١)، جله أن يبين المعنى في قوله لصاحبه : بكرا، وأن يحتج لنفسه في الأمر بالتذكير ، ويبين وجه الفائدة فيه؟ وكذلك الحكم في الآي التي تلونها ، فقوله (إنّ زلزلة الساعة شيء عظيم)^(٢) بيان للمعنى في قوله تعالى (يا أيها الناس اتقوا ربكم)^(٣) ولمأمروا بأن يتقوا... ثم إنا إذا استقرينا الكلام وجدنا الأمر بينا في الكثير من مواقعها أنه يقصد بها إلى الجواب كقوله تعالى (ويسألونك عن ذي القرنين قل سأتلو عليكم منه ذكرا إنا مكننا له في الأرض)^(٤)... وأشبه ذلك مما يعلم به أنه كلام أمر النبي - صلى الله عليه وسلم - بأن يجيب به الكفار في بعض ما جادلوا وناظروا فيه...^(٥) في هذا النص يوضح الإمام الضابط لصلاحية (إنّ) لأن تعاقبها (الفاء) في بعض المواقع بأنه كل موقع كانت فيه الجملة بعد (إنّ) ترتبط بما قبل (إنّ) من جملة أو أكثر بعلاقة أو أكثر من علاقات التصحيح والاحتجاج والتبيين ، ويستشهد الإمام بشواهد وأمثلة يوضح فيها العلاقات التي تربط ما بعد (إنّ) بما قبلها ، وكيف كانت (إنّ) في هذه المواقع صالحة لأن تعاقبها (الفاء) ومما مثل به قول الشاعر :

بكرا صاحبي قبل المهجير إن ذاك النجاح في التذكير ، وواضح أن (إنّ) في البيت إذا أسقطت فإن الكلام يقتضي (الفاء) ليستقيم ، وقوله تعالى (يا أيها الناس اتقوا ربكم إن زلزلة الساعة شيء عظيم) وواضح كذلك أن (إنّ) في الآية صالحة - من الناحية النحوية - لأن تعاقبها (الفاء) ويبقى الكلام مستقيما .

(١) هذا عجز بيت لبشار بن برد والبيت هو : بكرا صاحبي قبل المهجير إن ذاك النجاح في التذكير .

(٢) سورة الحج آية ١ .

(٣) سورة الحج آية ١ .

(٤) سورة الكهف آية ٨٣ ، ٨٤ .

(٥) دلائل الإعجاز / ٢٢٣ وما بعدها .

ثم يقرر الإمام أن مثل هذه المواضع في القرآن الكريم كثيرة ، وفي نهاية النص يصرح الإمام - بما لا يدع مجالا للشك - بأن ما بعد (إنّ) في الكثير من هذه الواقع يكون مقصودا به الجواب عما قبلها ، والأداة المعينة على بيان ذلك هي (إنّ) وذلك في قوله " ثم إنا إذا استقرينا الكلام وجدنا الأمرين في الكثير من مواقعها ، أنه يقصد بها إلى الجواب " وقد مثل الإمام بالكثير مما يدل على ذلك^(١).

وبعد ، فإن كلام الإمام صريح في أن (إنّ) في هذه المواقع تكون رابطة بين ما بعدها وما قبلها بإحدى العلاقات التي قد تكون تصحيحا أو احتجاجا أو بيانا لعلّة أو جوابا عما سبق .

وبعد فإنه من خلال ما سبق من الحديث عن الربط بالأدوات الداخلة على الأجوبة يتضح ما يلي :

أولا : " أن الأجوبة تفتقر إلى هذه الروابط الحرفية حتى يعلم بهذه القرائن اللفظية أنها أجوبة " ^(٢) وإذا كانت الأدوات بصفة عامة تقوم بدور هام في ربط العناصر اللغوية في الجملة والسياق ، فإن هذه الأهمية تزداد في أدوات الأجوبة خاصة " ذلك بأن الأداة إذا علم موقعها من الكلام كانت معلما من معالم الطريق في السياق ، وعرف بها أين تبدأ الجملة وعلى أي صورة تقع هذه الجملة ، هل تتطلب جوابا ؟ ومن أي نوع من الأجوبة ؟ " ^(٣).

ثانيا : أن الحرف أو الأداة التي تدخل على الجواب لتربطه بما هو جواب له قد تكون قرينة متضافرة مع غيرها من القرائن في تحديد المعنى الوظيفي للأداة المعينة - التي يتعدد معناها الوظيفي - في السياق المعين ، من ذلك - مثلا - (إنّ) المكسورة فهي تأتي شرطية ونافية كما في قوله تعالى (إن يدعون من دونه إلا إناثا) ^(٤) ، " وقرينة دلالتها على النفي أمران هما : الإعراب والتضام ، أما الإعراب فذلك لثبوت النون

(١) انظر دلائل الإعجاز / ٣٢٤ .

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها / ٢١٦ ، مقالات في اللغة والأدب / ٣٥٧ ، وانظر : ١٧٣ وما بعدها من هذا البحث .

(٣) البيان في روائع القرآن ج ١ / ٦٨ .

(٤) سورة النساء آية ١١٧ .

وأما التضام فهو لورود (إلا) مصاحبة لها ومثله قوله تعالى : (وإن يهلكون إلا أنفسهم)^(١) أما دلالتها على الشرط فذلك معظم ما تكونه في القرآن الكريم ، وقرينتها دائما الجواب المذكور كان أم مفسرا بما سبقها ، وكذلك يدل عليها الرابط (إذا أو الإشارة أو الفاء) حين لا يصلح جوابها أن يكون شرطا لها ، ومن شواهد (إن) الشرطية قوله تعالى : (قل إن كانت لكم الدار الآخرة عند الله خالصة من دون الناس فتمنوا الموت إن كنتم صادقين)^(٢) فقرينة شرطيتها الجواب ثم اقترانه بالفاء الرابطة ، ومثله (وإن كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا فاتوا بسورة من مثله)^(٣) ... " " .

ومن ذلك أيضا الأداة (ما) فإن معناها الوظيفي يتعدد " بين النفي والاستفهام والمصدرية والشرطية والزيادة وغير ذلك ... ومن شواهد دلالتها على الشرطية (وما أنفقتم من شيء فهو يخلفه)^(٤) وكذلك (وما اختلفتم فيه من شيء فحكمه إلى الله)^(٥) وقوله تعالى (ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها)^(٦) وقرينة ذلك هو الجواب والرابط في الشاهدين الأولين ، وجزم فعلي الشرط والجواب في الشاهد الثالث^(٧) يتبين مما سبق أن الأداة الداخلة على الجواب - في حال وجودها - تضافر مع الجواب في تحديد المعنى الوظيفي للأداة التي يتعدد معناها الوظيفي .

ثالثا : أن الموقعية في هذا النوع من أنواع الربط بالأدوات (الأدوات الداخلة على الأجوبة) موقعية ثابتة لا تقبل التغيير ، وهذه الموقعية الثابتة هي توسط الأداة الداخلة على الأجوبة بين المترابطين بها (الجواب ، وما الجواب جواب له) والحكم بتوسط الأداة بين المترابطين يجري على جميع الأدوات الداخلة على الأجوبة ، والتي قد سبق

(١) سورة الأنعام آية ٢٦ .

(٢) سورة البقرة آية ٩٤ .

(٣) سورة البقرة آية ٢٣ .

(٤) البيان في روائع القرآن ج ١ / ٣٤ وما بعدها .

(٥) سورة سبأ آية ٣٩ .

(٦) سورة الشورى آية ١٠ .

(٧) سورة البقرة آية ١٠٦ .

(٨) البيان في روائع القرآن ج ١ / ٣٦ وما بعدها .

حصرها^(١)، وتفصيل الحديث في الربط بكل منها^(٢)، فلا يتصور أن تقع أداة من هذه الأدوات في صدر الكلام، فضلا عن أنه لا يتصور وقوعها آخرها بعد المترابطين بها.

وكذلك الموقعية ثابتة بين المترابطين بهذه الأدوات، فالجواب (أو ما في معناه) دائم التأخر عن الأداة، والمرتبطة بالجواب من طلب أو شرط - أو ما في معنى الشرط - أو قسم يكون دائم التقدم على الأداة، ولا يجوز تبادل الموقعين بين الجواب والمرتبطة به، فلا يجوز تقدم أي من الأجوبة المذكورة في هذا النوع من الربط لا يجوز تقدمه - ومعه الأداة الداخلة عليه - على ما هو جواب له من طلب أو شرط - أو ما في معنى الشرط - أو قسم، فلا يتقدم الجواب بعد (الفاء) السببية أو (واو) الجمع على الطلب المذكور قبلها، فلا يقال: فتحدثنا ما تزروننا، ولا: وتجنز لا تكن جلدا، ولا يتقدم جواب الشرط - ومعه الأداة الداخلة عليه - على الشرط^(٣)، ولا يتقدم جواب القسم - ومعه الأداة الداخلة عليه - على القسم^(٤)، وهكذا في باقي الأجوبة.

أخلص مما سبق إلى أن الأركان الثلاثة لأي من مسائل الربط التي ذكرت في هذا النوع (الأدوات الداخلة على الأجوبة) هذه الأركان تذكر في السياق على الترتيب التالي ولا تخالفه: يذكر أولا الأمر المحتاج إلى جواب - أو الأمر الذي يقوم مما تدخل عليه الأداة مقام الشرط من الجواب - من طلب أو شرط أو قسم^(٥)، أو غير ذلك مما سبق معالجته، ثم تليه الأداة الداخلة على الجواب، ثم يليها الجواب أو ما في معناه.

(١) انظر: ١٧٣ وما بعدها من هذا البحث.

(٢) انظر: ١٧٤ وما بعدها من هذا البحث.

(٣) انظر: ١٠٧ من هذا البحث.

(٤) انظر: ١٠٨ من هذا البحث.

(٥) هذا مع العلم بأن بعضا من المسائل هنا تصدره - وجوبا - أداة أخرى هي التي تعطي الأسلوب اسمه نحو: أدوات الشرط (لولا ولوما ولو) وأدوات القسم فهذه أدوات لها الصدارة كما سبق في: ١٠٧ وما بعدها، ١١٣ وما بعدها في هذا البحث، لكن حديثنا هنا عن الأدوات الداخلة على الأجوبة، وعلى هذا فإن الأدوات التي لها الصدارة هنا تدخل ضمن الركن الأول في حكم تقدمه على الأداة الداخلة على الأجوبة بمعنى أن الأداة تصدر ثم يليها الشرط أو القسم ويكونان معا (الأداة التي لها الصدارة وما يليها) الركن الأول في مقابل الركن الثاني الذي هو الأداة الداخلة على الجواب، والركن الثالث والذي هو الجواب.

الربط بالحروف الداخلة على المفردات

بقى لنا بعد أن تناولنا الربط والتعليق بنوعين من أنواع الأدوات التي تدخل الجملة والسياق للربط بين العناصر اللغوية ، وهذان النوعان هما : الأدوات الداخلة على الجمل والأدوات الداخلة على الأجوبة ، بقي لنا أن نتناول النوع الثالث والأخير من أنواع الربط والتعليق بالأدوات وهو : الحروف الداخلة على المفردات .

وإذا أردنا في البداية حصر هذه الحروف فهي كما يلي : حروف الجر ويلحق بها الظروف التي تضاف إلى المفردات ، وواو المعية ، وحروف العطف إذا كان المتعاطفان بها من المفردات ، وحروف الاستثناء .

هذا ، ويقول الإمام عبد القاهر الجرجاني - رحمه الله - معددا بعض أنواع الأدوات السابقة التي تدخل الجملة لتربط ما تدخل عليه من مفردات بالعناصر اللغوية الأخرى التي ترتبط بهذه المفردات عن طريق هذه الأدوات : " والكلم ثلاث: اسم وفعل وحرف ، وللتعليق فيها بينها طرق معلومة ، وهو لا يعدو ثلاثة أقسام : تعلق اسم باسم ، تعلق اسم بفعل ، وتعلق حرف بهما^(١)... وأما تعلق الحرف بهما فعلى ثلاثة أضرب: أحدها: أن يتوسط بين الفعل والاسم فيكون ذلك في حروف الجر التي شأنها أن تعدي الأفعال إلى ما لا تتعدى إليه بأنفسها من الأسماء... وكذلك سبيل الواو الكائنة بمعنى (مع) في قولنا : لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها... وكذلك حكم إلا في الاستثناء ... والضرب الثاني من تعلق

(١) انظر تكملة للنص في : ١٥٢ ، ١٦٠ من هذا البحث .

الحرف بما يتعلق به : العطف ، وهو أن يدخل الثاني في عمل العامل في الأول ... " (١)
يعدد الإمام في هذا النص من الحروف التي تدخل الكلام لتعلق الأسماء بالأفعال
والأسماء بالأسماء : حروف الجر ، وواو المعية ، و(إلا) في الاستثناء ، وحروف
العطف .

ويقول ابن يعيش - رحمه الله - عن الدور الذي من أجله دخل الحرف الكلام :
"وجملة الأمر أنه دخل الكلام على ثلاثة أضرب : لإفادة معنى فيما يدخل عليه ،
ولتعليق لفظ بلفظ آخر وربطه به ، ولزيادة ضرب من التأكيد ... " (٢) وأما الضرب
الثاني ... فهو في أربعة مواضع : أحدها : أن يدخل لربط اسم باسم ، وهو معنى
العطف نحو قولك : جاء زيد وعمرو ، الثاني : أن يدخل لربط فعل بفعل نحو : قام
زيد وقعد ، الثالث : أن يدخل لربط فعل باسم نحو قولك : نظرت إلى زيد ،
وانصرفت عن جعفر ، وهو معنى التعدية ... " (٣) في هذا النص يذكر ابن يعيش من
الحروف الرابطة الداخلة على المفردات : حروف العطف وحروف الجر فقط ، ولم
يذكر غيرها ويجعل من طرق ربط حرف العطف أنه يربط الفعل بالفعل ، كما أنه
يصرح بدور هذه الحروف في الكلام وهو "تعليق لفظ بلفظ آخر وربطه به"
ولنلاحظ أنه قد حدد أن المترابطين بهذه الحروف من المفردات حين قال : " لفظ
بلفظ " و " اسم باسم " و " فعل بفعل " و " فعل باسم " وهذه جميعا مفردات .

هذا ، وإذا كان الجامع بين كل الحروف والأدوات التي عدناها في بداية الحديث
عن الربط بهذا النوع - الحروف الداخلة على المفردات - هو الدور الذي تؤديه هذه
الحروف في الجمل التي تدخلها والذي هو الربط ، إلا أن هناك فارقا فيما بين هذه
الحروف ، وهو أن لكل نوع من هذه الحروف " اتجاهه الخاص في الربط بين مدخوله
وعناصر الجملة الأخرى " (٤) .

(١) دلائل الإعجاز / ٤ وما بعدها من المدخل ، المفرد والمؤلف / ٧١ وما بعدها ، المدخل إلى دراسة
النحو العربي ج٢ / ٧٣ وما بعدها .

(٢) انظر تكملة للنص في : ١٦٤ من هذا البحث .

(٣) شرح المفصل ج٣ / ٤٧٤ وما بعدها .

(٤) البيان في روائع القرآن ج١ / ١٥٦ .

وبعد ما سبق نشرع في شيء من توضيح اتجاه كل نوع من هذه الحروف في الربط ونبدأ بحروف الجر: فحرف الجر يصل المجرور بما يتعلق به هذا المجرور ، ولذلك فهو " يعد رابطة بين المجرور والمتعلق ، فيجعل الأول من تنمة معنى الثاني على أحد المعاني المذكورة في باب حروف الجر ، ومعنى أدائه وظيفة الربط بين العنصرين المذكورين أنه إذا تعددت المشتقات في الجملة فأولاهما بتعليق الجار والمجرور ما استقام معه المعنى أو دلت عليه القرينة ، وقد رأينا من قبل^(١) عند الكلام في تعليق الجار والمجرور من قوله تعالى (له معقبات من بين يديه ومن خلفه يحفظونه من أمر الله)^(٢) إذ علقنا الجار والمجرور (من أمر الله) بنعت مقدر للمعقبات ، فجعلنا (المعقبات) من أمر الله ، ومنعنا التعليق بالفعل (يحفظونه) وهو أقرب شيء إلى المجرور ؛ لأنه لا يمكن لشيء أن يحفظ غيره من أمر الله ، ومثله ما في قوله تعالى (وظن أهلها أنهم قادرون عليها)^(٣) إذ من الواضح أن الجار والمجرور متعلق به (قادرون) والمعنى: وظن أهلها أنهم مسيطرون عليها مالكون لأمرها " " إذن في حال تعدد ما يصلح أن يتعلق به حرف الجر في السياق فإن المعنى وما قد يتوافر من قرائن يعينان على تحديد ما يتعلق به حرف الجر، وفي الشاهدين الواردين في النص السابق يتضح كيف ربط حرف الجر بين مجروره وبين ما يتعلق به هذا المجرور ، هذا^(٤) وتتضح ضرورة الربط بحرف الجر بصفة خاصة حينما يكون الفعل الذي يتعلق به الجار والمجرور لازما ، فلو وازنا بين قولنا : قرأ التلميذ الدرس في الفصل ، وقولنا : جلس التلميذ في الفصل ، لوجدنا الجار والمجرور في الحالة الأولى أقل خطرا في تركيب الجملة منه في الثانية ؛ لأنه في الحالة الأولى بيان للطرفية ، ولكنه في الحالة

(١) انظر : البيان في روائع القرآن ج ١ / ١٥٢ .

(٢) سورة الرعد آية ١١ .

(٣) سورة يونس آية ٢٤ .

(٤) البيان في روائع القرآن ج ١ / ١٥٦ وما بعدها ، ظاهرة الربط في التركيب والأسلوب العربي /

٢٤ وما بعدها ، شرح الأشموني ج ٢ / ٣٥٤ وما بعدها ، حاشية الصبان ج ٢ / ٣٥٤ وما بعدها

الثانية بيان للظرفية ووسيلة تعدية ، ومن ثم نجده يلخص علاقيتين في وقت معا "١" إذن " لم يكن النحاة على خطأ حين أصرّوا على تعيين متعلق خاص للجار والمجرور في الإعراب "٢" لما في تعيين المتعلق من بيان للمرتبط بالمجرور .

هذا ، والنحاة - رحمهم الله - " لما رأوا الظروف تسلك مسالك الأدوات أحيانا قالوا بتعليق الظروف أيضا "٣" فترى الظرف يربط " بين ما أضيف إليه وبين متعلقه ، سواء أكان المضاف إليه مفردا أم جملة "٤" ، كما في قوله تعالى : (فاذكروا الله عند المشعر الحرام) "٥" إذ ربطت (عند) بين المشعر ومعنى الحدث الذي في اذكروا ، فجعلت الذكر في جوار المشعر "٦" وواضح أن المضاف إلى الظرف (عند) مفرد علقه الظرف بها في فعل الأمر (اذكروا) من معنى الذكر ، وهذا هو معنى كون الظرف رابطا بين ما يضاف إليه وما يتعلق به هذا الظرف ، وتبدو قيمة الظرف (عند) في الربط في الآية السابقة إذا تصورنا الآية - من الناحية النحوية - بدون هذا الظرف فعندئذ لن تقوم علاقة بين الذكر والمشعر الحرام ، كتلك العلاقة التي أقامها وجود الظرف (عند) .

هذا " وإنما ذكرت الظروف المضافة بين الروابط هنا لازدواج علاقتها ، فهي متعلقة بها قبلها مضافة إلى ما بعدها ، فلا بد أن يكون موقعها موقع ربط "٧" ومعلوم أن الإضافة علاقة بين المضاف والمضاف إليه .

(١) ظاهرة الربط في التركيب والأسلوب العربي / ٢٥ ، اللغة العربية معناها ومبناها / ١٢٥ ، ١٢٧ ، البيان في روائع القرآن ج١ / ٢٤٨ وما بعدها ، مقالات في اللغة والأدب / ٣٥٧ ، القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي / ٤٩ ، التضام في النحو العربي / ٧٩ ، وسائل أمن اللبس في النحو العربي / ٦٢ وما بعدها .

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها / ١٢٧ .

(٣) اللغة العربية معناها ومبناها / ١٢٧ .

(٤) سبق أن عددت الظروف المضافة إلى الجمل من الروابط الداخلة على الجمل . انظر: ١٦٨ وما بعدها من هذا البحث .

(٥) سورة البقرة آية ١٩٨ .

(٦) البيان في روائع القرآن ج١ / ١٥٩ ، اللغة العربية معناها ومبناها / ١٢٧ ، شرح الأشموني ج٢ / ٣٥٤ وما بعدها ، حاشية الصبان ج٢ / ٣٥٤ وما بعدها .

(٧) البيان في روائع القرآن ج١ / ١٥٩ .

أما عن اتجاه (واو) المعية في الربط فإننا نرى " حرف المعية أو (واو) المعية تربط بين متلازمين أحدهما : مدخولها ، والثاني : معنى المصدر الذي في الفعل ، فإذا قلت : سر ويمين الطريق ، كان المعنى : ينبغي أن يكون السير ملازماً ليمين الطريق^(١) . والذي يفيد معنى الملازمة هنا هو (الواو) وإفادة (الواو) معنى الملازمة بين ما بعدها وما في الفعل الذي قبلها من معني هو معنى ربطها بينهما ، ففي قولنا : سرت والنيل لو تصورنا المثال بدون (واو) لما أصبح كلاماً ، وإذا أبقينا (الواو) أفادت الملازمة بين السير والنيل فربطت بينهما بإفادتها هذه الملازمة .

وعن اتجاه حروف العطف في الربط بين المعطوف والمعطوف عليه نرى ابن يعيش - رحمه الله - يقول عن العطف بالنسق : " وهذا الضرب من التوابع يخالف سائر التوابع لأنها تتبع بغير واسطة ، والمعطوف لا يتبع إلا بواسطة ، وإنما كان كذلك لأن الثاني فيه غير الأول ، ويأتي بعد أن يستوفي العامل عمله ، فلم يتصل إلا بحرف ، بخلاف ما الثاني فيه الأول : كالنعت وعطف البيان والتأكيد والبدل . وإن كان يأتي في البدل ما الثاني فيه غير الأول ، إلا أنه بعضه أو معنى يشتمل عليه ، فكأنه هو هو ، فلذلك لم يحتج إلى واسطة حرف^(٢) " إذن حرف النسق يدخل بين متعاطفين ؛ ليصل (ليربط) أحدهما بالآخر ، والسبب في الاحتياج إلى الحرف - في هذا النوع من التوابع - هو مغايرة الثاني للأول ، فلما تغايرا وكان الثاني غير الأول ؛ احتاجا إلى ما يصل بينهما ، ويجعل ثانيهما بسبب من الأول ، وما يقوم بذلك هو الحرف^(٣) .

وأستاذنا الدكتور / تمام حسان يزيد في توضيح اتجاه حروف العطف في الربط فيقول سيادته : " وحرف العطف يربط بين المتعاطفين من جهة التشريك أو الترتيب والتعقيب أو التراخي أو الإضراب أو الاستدراك أو التسوية ، فبعض هذه المعاني كما

(١) ظاهرة الربط في التركيب والأسلوب العربي / ٢٥ وما بعدها ، اللغة العربية معناها ومبناها / ١٢٥ ، ١٢٧ ، البيان في روائع القرآن ج١ / ١٥٨ ، ٢٤٨ وما بعدها ، في بناء الجملة العربية / ١٠٦ وما بعدها ، التضام في النحو العربي / ٧٩ ، وسائل أمن اللبس في النحو العربي / ٦٢ وما بعدها ، ١٧٣ ، القرائن النحوية وأطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي / ٤٩ .

(٢) شرح المفصل ج٣ / ٦٠٣ ، الأشباه ج٢ / ١٤٨ وما بعدها .

(٣) انظر : حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ج١ / ٢٥٥ .

ترى ربط بالإيجاب وبعضها ربط بالسلب (أي إيجاب حكم الأول للثاني أو سلبه منه) ومعنى أدائها لوظيفة الربط يتضح حين تتعدد احتمالات العطف ، ولكن القرينة تحكم بأحقية واحد منها دون غيره ، كما في قوله تعالى (انظروا إلى ثمره إذا أثمر وينعه)^(١) إذ يصلح الينع من الناحية التركيبية الصرف أن يعطف على الثمر كما يصلح أن يعطف على ما أضيف إليه الثمر ، وهو ضمير الغائب ، ثم تأتي القرينة من الاستعمال اللغوي ، إذ يقال للثمر : إنه يانع ، ولا يقال ذلك للشجر ، بذلك نعلم أن العطف على الثمر ، وأن الواو ربطت بين الثمر والينع ... " (٣).

وعن اتجاه حروف الاستثناء في الربط يقول أستاذنا الدكتور / تمام : " وحرف الاستثناء يدل على علاقة بين اسمين : أحدهما مخرج منه ، والثاني مخرج ، أي أن العلاقة التي يعبر عنها حرف الاستثناء هي علاقة الإخراج ، فإذا دخل حرف الاستثناء على ما ظاهره الجملة ، فإن المراد بها هو المفرد ؛ لأنها إما أن يتقدمها موصول حرفي يصيرها إلى التأويل بالمصدرية ، وإما أن تكون في الأصل جملة حالية ووصفية مستثناة من حال أعم ، فالأول نحو قولنا : ما قصر زيد إلا أن يكلف بها لا يطبق ، فالتقدير إلا تقصيرا ملابسا لعدم الطاقة ، والثاني نحو دخلت المسجد الحرام فما وجدت رجلا إلا يصلي أو يطوف ، والتقدير : ما وجدت رجلا إلا رجلا مصليا أو طائفا " (٣) وفي جملة نحو : جاء الطلاب إلا طالبا نرى أن (إلا) قد ربطت المستثنى (طالبا) بالمستثنى منه (الطلاب) بعلاقة هي إخراج الثاني (طالبا) من الأول

(١) سورة الأنعام آية ٩٩ .

(٢) البيان في روائع القرآن ج١ / ١٥٧ وما بعدها ، ٢٤٨ وما بعدها ، ج ٢ / ٣٢٣ وما بعدها ، ظاهرة الربط في التركيب والأسلوب العربي / ٢٦ ، اللغة العربية معناها ومبناها / ١٢٥ ، ١٢٧ ، مقالات في اللغة والأدب / ٣٥٧ ، الخلاصة النحوية / ٨٩ ، القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي / ٣٤ ، ٤٩ ، في بناء الجملة العربية / ١٠٦ وما بعدها ، لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية / ٢٩٨ ، التضام في النحو العربي / ٨٩ ، وسائل أمن اللبس في النحو العربي / ٦٢ وما بعدها .

(٣) ظاهرة الربط في التركيب والأسلوب العربي / ٢٥ ، البيان في روائع القرآن ج١ / ١٥٩ ، ٢٤٨ وما بعدها ، الخلاصة النحوية / ٨٩ ، القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي / ٤٩ ، اللغة العربية معناها ومبناها / ١٢٥ ، التضام في النحو العربي / ٧٩ ، وسائل أمن اللبس في النحو العربي / ٦٢ وما بعدها .

(الطلاب) وهذه العلاقة التي أوجدتها (إلا) بين المستثنى والمستثنى منه هي معنى ربطها بينهما .

وبعد هذه المعالجة للربط بالحروف الداخلة على المفردات ، وبيان اتجاه كل نوع من هذه الحروف في الربط به ، فإنه يلاحظ أن الموقعية في الربط بهذه الحروف موقعية ثابتة لا تقبل التغيير بين الحرف ومدخوله ، فالحرف دائم التقدم على مدخوله - ومدخوله هنا أحد المترابطين اللذين يربط الحرف بينهما - وهذا الحكم يجري على جميع الحروف التي سبق حصرها^(١) وتفصيل القول في اتجاه كل منها في الربط به^(٢)، فحرف الجر دائم التقدم على المجرور ، والظرف المضاف إلى المفرد دائم التقدم على هذا المفرد ، وكذلك واو المعية مع المفعول معه ، وحرف العطف مع المعطوف ، وحرف الاستثناء مع المستثنى^(٣)، هذا عن الموقعية بين الحرف الرابط ومدخوله .

أما عن الموقعية بين المترابطين بهذه الحروف فإنها ثابتة في بعض الحالات دون بعضها الآخر ، فهي ثابتة في الربط بواو المعية وحروف العطف حيث إن المصاحب للمفعول معه يلزم التقدم على الواو ، والمفعول معه يلزم التأخر عنها ، والواو تلزم موقعا متوسطا بين المترابطين بها^(٤).

ومثل واو المعية في حكم ثبات الموقعية بين المترابطين بها حروف العطف ، حيث يلزم المعطوف التأخر عن العاطف ، والمعطوف عليه يلزم التقدم عليه ، فالحرف العاطف يلزم التوسط بين المتعاطفين به^(٥).

أما الموقعية بين المترابطين بحروف الجر والظروف المضافة إلى المفردات فهي موقعية غير ثابتة حيث إن المتعلق بالمجرور قد يتقدم على حرف الجر وقد يتأخر عن الجار ومجروره ، وكذلك المتعلق بالظرف قد يتقدم على الظرف وقد يتأخر عن الظرف

(١) انظر : ١٩١ من هذا البحث .

(٢) انظر : ١٩٣ وما بعدها من هذا البحث .

(٣) انظر : ٤٩ وما بعدها ، ١٠٠ وما بعدها ، ١١٩ من هذا البحث .

(٤) انظر : ١٠٠ من هذا البحث .

(٥) انظر : ١٠٥ من هذا البحث .

والمضاف إليه^(١)، وكذلك الموقعية غير ثابتة بين المترابطين بحرف الاستثناء ، فإنه قد يتقدم المستثنى منه على الأداة - وهو الأصل - وقد يتأخر عن الأداة والمستثنى^(٢).

وبعد فإنه من خلال ما سبق من معالجة ظاهرة الموقعية في ضوء الربط بالأدوات بأنواعها الثلاثة : الأدوات الداخلة على الجمل ، والأدوات الداخلة على الأجوبة ، والحروف الداخلة على المفردات ، من خلال ما سبق يمكن أن نسجل عدة ملاحظات :

أولا : أن هذه الأدوات الرابطة محصورة العدد من حيث هي مبان وألفاظ ، ولا تقبل هذه الألفاظ زيادة عليها ولا نقصا منها ، شأنها في ذلك شأن الكلمات التركيبية الأخرى ، فهذه الأدوات جزء من الكلمات التركيبية التي سبق الحديث عنها^(٣)، وقد سبق حصر الأدوات الرابطة - في كل نوع من الأنواع الثلاثة السابقة - ومعالجتها باعتبار أن بعضها يمثل مجموعة من الأدوات تدخل تحت نوع واحد مثل أدوات : الشرط والاستفهام والنفي والقسم والتوكيد وحروف الجر وحروف العطف والأدوات الداخلة على جواب القسم ، وغير ذلك من الأدوات التي تمثل المجموعة منها نوعا واحدا ، وبعض هذه الأدوات يمثل الحرفان أو الأداة منها نوعا واحدا مثل : (الفاء) الداخلة على جواب الشرط الذي لا يصلح أن يكون شرطا ، و(إذا) التي تعاقب هذه (الفاء) ، و(و) في التفسير (أي، أن) ، و(الفاء) السببية و(واو) الجمع الداخلتين على الأجوبة الثمانية ، وبعض هذه الأدوات يمثل الحرف الواحد منها نوعا مستقلا مثل : واو المعية ، وواو الحال ، واللام الداخلة على جواب (لولا ولوما ولو) وغير ذلك من الأدوات التي يكون لكل حرف منها اتجاهه الخاص في الربط به^(٤).

(١) انظر : ١٣٠ من هذا البحث .

(٢) انظر : ١٣٠ من هذا البحث .

(٣) انظر : ٢٥ وما بعدها من هذا البحث .

(٤) انظر حصر ومعالجة الأدوات الداخلة على الجمل في : ١٦٠ وما بعدها ، والأدوات الداخلة على الأجوبة في : ١٧٣ وما بعدها ، والأدوات الداخلة على المفردات في : ١٩١ وما بعدها من هذا البحث .

والجامع بين جميع هذه الأدوات على اختلاف أنواعها واختلاف عدد الأدوات في كل نوع منها هو أنها جميعها " تعود إلى العناصر الصرفية " (١) ويجمع بينها - كذلك - الوظيفة التي تقوم بها في التركيب وهي وظيفة الربط والتعليق ، حيث إن " الأدوات من أهم وسائل التعليق في اللغة " (٢) وكذلك فالتعليق " هو وظيفة الأدوات جميعا " (٣) و " الأدوات في حقل النحور و رابط " (٤).

ثانيا : أن الأداة الرابطة هنا تأخذ في التركيب الذي تدخله أحد موقعين ، فهي إما أن تكون في صدر الكلام الذي تربطه ، وإما أن تكون وسط الكلام ، ولا يتصور مجيئها في آخر الكلام (٥) ، فإذا كانت في أول الكلام (صدره) فلإما أن يتمثل الربط بها في أن معناها الوظيفي ينصب على مجموع عناصر الجملة التي تدخلها أو تدخل عليها (٦) ، وإما أن يتمثل الربط بها في كونها تكشف عن علاقة بين جملتين متاخرتين عنها (٧).

وإذا كانت الأداة في وسط الكلام فهي إما أن تقع متوسطة بين المترابطين بها فتربط ما بعدها بما قبلها بإحدى العلاقات (٨) ، وإما أن تكون متقدمة على مدخولها - وهو هنا أحد المترابطين بها - وتربط بينه وبين ما يتعلق به هذا المدخول ، وقد يكون هذا المتعلق بالمدخول متأخرا عن الأداة ومدخولها ، وقد يكون متقدما عليهما (٩) ، ولا يجوز للأداة الرابطة في الحالتين السابقتين كليهما (وقوعها صدر الكلام أو وسطه) لا يجوز

(١) وحدة البنية واختلاف الأنظمة / ٣٦ ، قرينة الربط في النحو العربي / ٢٢٥ .

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها / ١٢٧ .

(٣) اللغة العربية معناها ومبناها / ١٢٧ .

(٤) القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقديرية والحلي / ٣٤ .

(٥) انظر : جملة الفاعل بين الكم والكيف / ٤٥ ، وانظر أيضا : ١٧١ وما بعدها ، ١٩٠ من هذا البحث .

(٦) وذلك مثل أدوات : النفي والاستفهام والتعجب وغير ذلك : انظر : ١٦٣ وما بعدها من هذا البحث .

(٧) وذلك كما في أدوات : الشرط والقسم وغير ذلك انظر : ١٦٤ وما بعدها من هذا البحث .

(٨) وذلك كما في حرفي التفسير والأدوات الداخلة على الأجوبة وغير ذلك . انظر : ١٧٠ وما بعدها ، ١٧٣ وما بعدها من هذا البحث .

(٩) وذلك كما في حروف الجر والظروف المضافة وحروف الاستثناء . انظر : ١٩٣ وما بعدها من هذا البحث .

لهذه الأداة أن يتبدل موقعها - الذي تأخذ في التركيب - أو يتغير ، فموقع الأداة ثابت لا يتغير^(١) بالنسبة لما تربطه وفقا لما سبق بيانه في أثناء معالجة الربط بكل نوع من أنواع الأدوات الثلاثة السابقة^(٢)، ولما سبق تلخيصه في هذه الملاحظة .

ثالثا : أن المترابطين بالأداة^(٣) - في الغالب - يلزم كل منهما موقعا ثابتا لا يقبل التغير بالنسبة للمرتبط الآخر ، فلا يجوز أن يتبادل المترابطان موقعيهما - مع بقاء الأداة في موقعها الثابت الذي تحدثنا عنه في الملاحظة السابقة - وإنما قلت في الغالب ؛ لأنه يوجد في بعض المسائل - كما سبق^(٤) - ما يقبل معه أن يغير أحد المترابطين موقعه بالنسبة لموقع المرتبط الآخر ، فتارة يكون متقدما على الأداة والمرتبط الآخر ، وتارة يكون متأخرا عنها ، وذلك كما في بعض الحالات من الحروف الداخلة على المفردات مثل : المتعلق بالمجرور ، والمتعلق بالظرف ، والمستثنى منه .

رابعا : أنه يلاحظ عند مقارنة عدد الأدوات والحروف الداخلة على المفردات للربط بينها عند مقارنته بعدد الأدوات والحروف الداخلة على الجمل للربط بين عناصرها أو للربط بين هذه الجمل ، وهنا تدخل الأدوات الداخلة على الأجوبة ضمن الأدوات الداخلة على الجمل ؛ لأن الأجوبة التي تدخل عليها الأدوات هي من الناحية النحوية جمل ولا تكون الأجوبة مفردات ، أقول عند المقارنة بين عدد الأدوات الواردة في ربط كل من النوعين (المفردات والجمل) يتبين لنا جليا أن عدد

(١) انظر : ١٦٥ وما بعدها ، ١٧١ وما بعدها ، ١٨٩ وما بعدها ، ١٩٧ وما بعدها من هذا البحث .

(٢) انظر : ١٦٦ ، ١٧٢ ، ١٨٩ وما بعدها ، ١٩٧ وما بعدها من هذا البحث .

(٣) أعني هنا الأدوات التي تربط بين عنصرين أو جملتين أو جملة وعنصر من عناصر التركيب أي الأدوات التي نستطيع أن نقول إنها ربطت بين هذا وذاك ، وذلك كما في أدوات : الشرط والقسم وواو الحال ، والأدوات الداخلة على الأجوبة ، والأدوات الداخلة على المفردات ، وغير ذلك من الأدوات التي لولاها في التركيب ما اتضحت أو ما قامت علاقة بين المترابطين بها ، ولا أعني هنا الأدوات التي يتمثل الربط بها في كون معناها الوظيفي ينسحب على مجموع عناصر الجملة مثل أدوات : الاستفهام والنفي والتوكيد وغير ذلك من الأدوات التي تدخل على الجملة من شأنها أن تكون قد قامت بين عناصرها قبل دخول الأداة - علاقات تكفي لإفادة معنى تام ، وإذا دخلت الأداة أضفت معناها الوظيفي على مجموع عناصر الجملة .

(٤) انظر : ١٧١ ، ١٩٧ وما بعدها من هذا البحث .

الحروف والأدوات - من حيث هي ألفاظ ومبان - الواردة في ربط الجمل بفوق بكثير جدا العدد الوارد في ربط المفردات ، هذا إذا كانت المقارنة بين عدد ألفاظ ومباني الأدوات في النوعين ، أما إذا قارنا بين الأدوات الواردة في النوعين من حيث هي أنواع تضم ألفاظا ازداد الفارق - في العدد - بين النوعين وضوحا فالأنواع الواردة في الربط بين المفردات خمسة أنواع فقط هي - كما سبق^(١) - : حروف الجر ، والظروف المضافة إلى المفردات ، و واو المعية ، وحروف العطف ، وحروف الاستثناء .

وإذا عرضنا لأنواع الأدوات الداخلة على الجمل - وتدخل فيها كما قلنا الأدوات الداخلة على الأجوبة من حيث إن الأجوبة من الناحية النحوية جمل - وجدنا أن عدد الأنواع يصل إلى سبعة وعشرين نوعا هي أدوات : النفي والاستفهام والشرط والعطف والتوكيد والنداء والقسم والتعجب والعرض والتحضيض والدعاء والإغراء والتحذير والندبة والاستغاثة والنهي ، والأمر باللام ، والموصولات الحرفية ، والظروف المضافة إلى الجمل ، وزاوا الحال ، وحرفا التفسير ، و(الفاء) المسببية و(واو) الجمع الداخلتان على الأجوبة الثمانية ، و(الفاء) الداخلة على خبر المبتدأ ، و(اللام) الداخلة على جواب (لولا ولوما ولو) ، والأدوات الداخلة على جواب القسم ، و(الفاء) الداخلة على جواب الشرط و(إذا) التي تعاقبها ، و(إن) التي تدخل على الجملة من شأنها إذا هي أسقطت منها أن يحتاج إلى (الفاء)^(٢).

وهنا يطرح سؤال نفسه : ما الذي تريد أن تصل إليه من هذا الحديث الطويل في هذه الملاحظة عن عدد الأدوات الداخلة على المفردات ، وعدد الأدوات الداخلة على الجمل ؟!

والجواب على السؤال السابق يأتي في سياق الجواب على سؤال يطرحه الباحث : ترى ما العلة التي قد تكون كامنة وراء هذا الفارق الكبير بين عدد الأدوات في

(١) انظر : ١٩١ من هذا البحث .

(٢) انظر هذه الأنواع في : ١٦٠ وما بعدها ، ١٧٣ وما بعدها من هذا البحث .

النوعين ؟ أرى أن العلة ربما تكون فيها يلي : إنه لما كانت الألفاظ المفردة في اللغة العربية بعيدة عن الاستقلال بالفائدة التامة ، ولما كانت هذه الألفاظ المفردة مجال الافتقار - المتأصل وغير المتأصل ^(١) - إلى غيرها من الألفاظ المفردة لتتم بتضام الجميع الفائدة ويحسن السكوت ، فإن اللغة العربية قد قدمت نوعا من القرائن لإيضاح العلاقات بين هذه الألفاظ وبعضها داخل الجمل والتراكيب ، هذا النوع من القرائن هو القرائن المعنوية ، فالعلاقات " السياقية قرائن معنوية تفيد في تحديد المعنى النحوي (الباب الخاص كالفاعلية مثلا) فعلاقة الإسناد مثلا وهي العلاقة الرابطة بين المبتدأ والخبر... " ^(٢) والقرينة المعنوية هي " العلاقة التي تربط بين عنصر من عناصر الجملة وبين بقية العناصر " ^(٣) فالمفردات داخل الجمل تحتاج إلى ما يكشف عن علاقات بعضها ببعض ، وما يكشف عن هذه العلاقات في الكثير من الأحوال ^(٤) هو القرائن المعنوية ، وفي القليل من الحالات فقط تحتاج إلى القرائن اللفظية ومنها - هنا - الأدوات الداخلة على المفردات : حروف الجر وحروف العطف وحروف الاستثناء وواو المعية والظروف المضافة إلى المفردات .

ولما كان ما سبق هو من شأن المفردات في العربية كانت الحاجة إلى الروابط اللفظية - فيما بينها - قليلة ، وكان العدد الذي تحتاجه من الحروف والأدوات للقيام بوظيفة الربط بينها في الجمل قليلا ، هذا عن المفردات والروابط اللفظية بينها .

أما عن الجمل في العربية ، فإنه لما كانت هذه الجملة مظنة اكتمال الفائدة وحسن السكوت وأبعد عن الافتقار - غير المتأصل لأنه لا يدخلها الافتقار المتأصل ^(٥) - إلى غيرها في إتمام الفائدة ^(٦) من المفردات ، والجمل في القليل من أحوالها تكشف عن علاقات بعضها ببعض في السياق العلاقات الملحوظة من نحو علاقة : التفسير أو

(١) انظر : ٢٩ وما بعدها ، ٣٣ وما بعدها ، ٥٥ وما بعدها من هذا البحث .

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها / ١٩١ .

(٣) البيان في روائع القرآن ج ١ / ١١ وانظر أيضا : ١٥٥ وما بعدها من هذا البحث .

(٤) انظر في هذه المسألة ما سبق الحديث عنه في : ١٥٥ وما بعدها في هذا البحث .

(٥) انظر : ٢٩ وما بعدها ، ٣٣ وما بعدها ، ٥٥ وما بعدها من هذا البحث .

(٦) انظر : شرح المفصل ج ١ / ١٧١ وما بعدها ، ج ٢ / ١١٦ وما بعدها .

التعليل أو الاستدراك أو الإضراب^(١) فلما كان هذا شأن الجمل العربية ، وكانت مظنة الاستقلال بالفائدة ، كان على المتكلم إذا أراد أن يصل جملة بأخرى ويجعل إحدى الجملتين من تمام فائدة الأخرى ، أو أراد أن يضيف معنى جديداً إلى مجموع عناصر جملة ما ، إذا أراد المتكلم شيئاً من ذلك فإن عليه أن يأتي في سياق كلامه بقرائن لفظية تظهر وتوضح ما أراد ، وهذه القرائن اللفظية هي - في الغالب^(٢) - الأدوات الداخلة على الجمل ، والأدوات الداخلة على الأجوبة ، ولما كان ما سبق هو من شأن الجمل في العربية وكانت العلاقات التي قد تقوم بين الجمل في السياق العربي كثيرة ، وكذلك لما كانت المعاني التي قد تضاف إلى مجموع عناصر الجمل كثيرة ، كثرت الأدوات - وأنواعها - الداخلة على الجمل للكشف عن علاقات بعضها ببعض في السياق أو لإضفاء معنى جديد إلى مجموع عناصر الجملة ولولا الأداة ما وجد هذا المعنى في الجملة^(٣).

(١) انظر : الخلاصة النحوية / ٨٨ وما بعدها ، ٩٩ وما بعدها ، وانظر أيضاً : ١٥٥ وما بعدها من هذا البحث .

(٢) قلت : (في الغالب) لأن من القرائن اللفظية الأخرى - كالعلامة الإعرابية - ما يتضافر مع الأداة في إفادة الربط بين الجملة وما تتعلق به . انظر : البيان في روائع القرآن ج ١ / ٣٦ وما بعدها ، ارتشاف ج ٢ / ٥٥٧ . وانظر : ١٧٤ ، ١٧٩ ، ١٨٨ وما بعدها من هذا البحث .

(٣) انظر : ١٦٢ من هذا البحث .

بعد أن تحدثنا فيما مضى عن الربط بالأداة باعتبار الأدوات من أهم وسائل التعليق في اللغة العربية ، بعد هذا نتحدث عن وسيلة أخرى من الوسائل اللفظية التي تقوم في العربية بوظيفة الربط ، وهي وسيلة الربط بالإحالة ، والربط بالإحالة نفسه يتضمن صوراً متعددة سبق تعدادها^(١).

لكن ما المقصود بالإحالة ؟ " الإحالة عود الضمير وما يقوم مقامه من إشارة أو أداة تعريف أو إعادة لفظ أو معنى " ^(٢) ويفهم من هذا أن للإحالة صوراً عدة منها ما ذكر في التعريف: الضمير ، والإشارة ، وأداة التعريف (أل) ، وإعادة اللفظ ، وإعادة المعنى ، والجامع بين صور الإحالة جميعها هو أن في جميعها عوداً من وسيلة الإحالة إلى مرجع هذه الوسيلة في الكلام .

و " الإحالة معظم صورها من قبيل مبدأ الاختصار ، حيث هي عود الضمير إلى مرجع أو إشارة إلى ذلك المرجع أو وصف له بالموصول أو بوسيلة أخرى غير الموصول ... " ^(٣).

وقبل الشروع في معالجة صور الربط بالإحالة صورة صورة ، وبيان قيمة الموقعية من خلال الربط بها ، قبل ذلك أود أن أشير إلى أن الأصل^(٤) في الربط بصور الإحالة

(١) انظر : ١٥٨ من هذا البحث .

(٢) مقالات في اللغة والأدب / ٤٦ ، البيان في روائع القرآن ج١ / ٢٣٥ ، ج٢ / ١٦٧ ، من طرق القرآن الكريم / ١٨٥ وما بعدها ، قرينة الربط في القرآن الكريم دراسة تطبيقية / ٣٩ .

(٣) ظاهرة الربط في التركيب والأسلوب العربي / ٣٣ وما بعدها .

(٤) قد صرح بعض النحاة منهم ابن هشام - رحمه الله - والسيوطي - رحمه الله - بأن الأصل في الربط - بالإحالة - الضمير ، قال ابن هشام : " روابط الجملة بها هي خبر عنه ، وهي عشرة ١ - أحدها : الضمير وهو الأصل ، ولهذا يربط به مذكوراً ... ومعدوفاً ... " مغني / ٦٤٧ ، والكلام السابق ذاته ذكره السيوطي في : المجمع ج١ / ٣١٨ ، الأنشاه ج٢ / ١٤٨ ، ج٣ / ١٠٢ وما بعدها ، ولكن لم يقدم - رحمه الله - تعليلاً قوياً لجعل الضمير أصلاً ، وقولها " يربط به مذكوراً ومعدوفاً " إنها هو نتيجة وليس علة لأصالة .

هو : إعادة أو تكرار اللفظ بذاته ^(١)، وذلك لأن إعادة اللفظ بذاته " أدعى للتذكير وأقوى ضمناً للوصول إليه " ^(٢) كما أن إعادة " المرجع بلفظه أقوى من إعادة ضميره عليه ؛ لأن لفظه أقوى من الكناية عنه " ^(٣) وعدول العربية عن الربط بما هو أصل في الربط إلى الربط بغيره من صور الإحالة " جاء نتيجة تطبيق مبدأ الاختصار الذي هو فرع على مبدأ طلب الخفة " ^(٤) كما أن الربط بإعادة اللفظ بذاته شأنه شأن ظواهر العربية الأخرى رهن بأمن اللبس ، فإذا لم يؤمن اللبس حال الربط بإعادة اللفظ بذاته فإن العربية تعتمد إلى الربط بغير إعادة اللفظ بذاته ، يقول ابن يعيش - رحمه الله - :
 " وإنما أتى بالمضمرات كلها لضرب من الإيجاز واحترازاً من الإلباس ، فأما الإيجاز فظاهر ؛ لأنك تستغني بالحرف الواحد عن الاسم بكامله ، فيكون ذلك الحرف كجزء من الاسم ، وأما الإلباس فلأن الأسماء الظاهرة كثيرة الاشتراك ، فإذا قلت : زيد فعل زيد ، جاز أن يتوهم في (زيد) الثاني أنه غير الأول ، وليس للأسماء الظاهرة أحوال تفرق بها إذا التبست ، وإنما يزيل الالتباس منها في كثير من أحوالها الصفات ، كقولك مررت بزيد الطويل والرجل البزاز ، والمضمرات لا لبس فيها ، فاستغنت عن الصفات ؛ لأن الأحوال المقترنة بها قد تغني عن الصفات ، والأحوال المقترنة بها جضور المتكلم والمخاطب والمشاهدة لهما وتقدم ذكر الغائب الذي يصير به بمنزلة الحاضر المشاهد في الحكم " ^(٥) يوضح ابن يعيش في هذا النص أن الحاجة إلى الضمائر - وهي من وسائل الربط بالإحالة - في الربط كانت لعلتي الإيجاز وأمن اللبس ،

(١) انظر : البيان في روائع القرآن ج١ / ١٢٨ ، ١٤١ ، ١٤٥ ، ١٤٩ ، اللغة العربية معناها ومبناها / ٢١٦ ، ظاهرة الربط في التركيب والأسلوب العربي / ٣٣ وما بعدها ، ٤٠ ، الخلاصة النحوية / ٩٠ ، مقالات في اللغة والأدب / ٣٥٧ ، التمهيد في اكتساب اللغة العربية لغبر الناطقين بها / ١٢٦ ، درجات الخطأ والصواب في النحو والأسلوب / ٨٦ ، ٧٥ ، ضوابط التوارد / ٣٢٠ وما بعدها ، وحدة البنية واختلاف الأنظمة / ٣٦ ، القاعدة النحوية دراسة نقدية تحليلية / ١٢٤ وما بعدها ، لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية / ٣٠٠ وما بعدها ، جملة الفاعل بين الكم والكيف / ٤٥ ، المعنى النحوي مفهومه ومكوناته / ١٦٢ وما بعدها .

(٢) البيان في روائع القرآن ج١ / ١٢٨ .

(٣) اللغة العربية معناها ومبناها / ٢١٦ .

(٤) ظاهرة الربط في التركيب والأسلوب العربي / ٤٠ . وانظر فيه أيضا : ٣٣ وما بعدها ، البيان في روائع القرآن ج١ / ١٣٧ .

(٥) شرح المفصل ج٢ / ٢١ ، الأنشاه ج٢ / ٣١٧ وما بعدها ، ضوابط التوارد / ٣٢٠ وما بعدها .

والمثال الذي أتى به الشيخ (زيد فعل زيد) والتعليق الذي تبعه كانا بيانا من ابن يعيش لكيفية وقوع اللبس حال الربط بإعادة اللفظ بذاته، وتوضيحا لأسباب امتناع حصول اللبس حال الربط بالضمائر ، وأفهم من تقديم ابن يعيش التمثيل والشرح للربط بإعادة اللفظ بذاته ، وبيانه أن الربط بغيره (بالضمير) ليس فيه من الإطالة واحتمال وقوع اللبس ما في الربط بإعادة اللفظ أفهم من هذا أن الأصل كان تكرار اللفظ بذاته ، لكنه لضرب من الإيجاز واحترازا من الإلباس يعدل عن هذا الأصل إلى الإتيان بالمضمرات .

ونبدأ من صور الربط بالإحالة بالصورة التي عدت الأصل ، وهي صورة الربط بإعادة اللفظ بذاته .

يقول الرضي - رحمه الله - : " وتكرير الاسم في الجملة الواحدة ضعيف غير كثير نحو : زيد ضربت زيدا ، على إقامة الظاهر مقام الضمير ؛ لأن الضمير أخف ، إلا أن يكون في موضع التفخيم نحو قوله تعالى (القارعة ما القارعة) ^(١) وأما في الجملتين فكثير وإن اتصلتا كقوله تعالى (لن نؤمن حتي نؤتي مثل ما أوتي رسل الله أعلم) ^(٢) وإن جعلت موضع السبب اسمه بلا ضمير يرجع إلى الاسم نحو : ما زيد قائما عمرو ، وعمرو أبو زيد لم يجز ؛ لأنك لم تجعله في اللفظ مربوطا به ، بخلاف تكرير الاسم في نحو : ما زيد ضاربا زيد ، فإن فيه ربطا بتكرار الاسم لفظا ، فلذا جاز مع ضعفه على ما ذكرنا ^(٣) .

في هذا النص يوضح الرضي - رحمه الله - أبعاد الربط بتكرار اللفظ ، والمواضع التي يدخل فيها هذا النوع من أنواع الربط بالإحالة ، كما يوضح حكم الربط بهذا النوع في كل موضع يدخل فيه ، فيقرر أن الربط بإعادة اللفظ بذاته إذا كان في الجملة الواحدة فإنه ضعيف غير كثير ، وهو - مع هذا - جائز كما أشار إلى ذلك في نهاية النص ، وقد مثل لذلك بقوله : زيد ضربت زيدا ، ويعلل ضعف الربط بتكرار اللفظ بذاته وقلته في الجملة الواحدة ، ويعلل - كذلك - لجوء اللغة إلى الربط بالضمير في الجملة الواحدة أكثر مما تلجأ إلى الربط باللفظ المكرر ، يعلل ما سبق بعله الخفة .

وبعد هذا يستثنى الرضي من حكم ضعف الربط بهذا النوع وقلته أن يكون المقام مقام تفخيم ، ويقرر أن الربط بهذا النوع - إعادة اللفظ بذاته - يكثر عندما يكون اللفظان في جملتين ، وقول الرضي : " وإن اتصلتا كقوله تعالى (لن نؤمن حتي نؤتي

(١) سورة القارعة آية ١ ، ٢ .

(٢) سورة الأنعام آية ١٢٤ .

(٣) شرح الكافية ج ٢ / ٢٢٦ .

مثل ما أوتي رسل الله الله أعلم) " يفهم من قوله (وإن اتصلتا) أن الجملة الثانية التي يأتي فيها اللفظ المعاد (العائد) قد يفصل بينها وبين الجملة الأولى التي يكون فيها اللفظ الأول (المرجع) جمل أخرى مستوفية عناصر بنائها .

وعن استثناء الربط بإعادة اللفظ في مقام التفخيم من حكم الضعف وعدم الكثرة - إذا كان الأمر في الجملة الواحدة - يقول الرضي - أيضا - " وأما وضع الظاهر مقام الضمير فإن كان في معرض التفخيم جاز قياسا كقوله تعالى (الحاقة ما الحاقة) " أي : ما هي ؟ ... ومنع بعضهم في غير التفخيم مطلقا ، ولا وجه له لوروده " (١) في هذا النص يعلل الرضي لما استثناء في النص السابق - أن يكون المقام مقام تفخيم - بأن الحكم فيه هو الجواز قياسا ، ويفهم من تعليقه على آيتي الحاقة (الحاقة ما الحاقة) بقوله: أي : ما هي ؟ أنه يدل على أن الرابط هو تكرار اللفظ بصحة معاقبة الضمير للفظ المكرر (العائد) وفي نهاية هذا النص (الثاني) يرد الرضي على المانعين للربط بتكرار اللفظ في غير التفخيم بأن الأمر جائز لوروده ولا وجه لرده ، وهذا ما أشار إليه في نهاية النص الأول من أن الأمر جائز وإن كان فيه ضعف .

ونلاحظ من خلال النصين السابقين المنقولين عن الرضي أنه مثل للربط بإعادة اللفظ في حال الجواز مع الضعف في الجملة الواحدة بقوله: زيد ضربت زيدا ، وفي حالة الجواز قياسا بآيتي الحاقة وآيتي القارعة ، وفي هذه الأمثلة نرى أن إعادة اللفظ للربط جاءت في حال كون اللفظ المعاد في جملة هي خبر عن اللفظ الأول ، وهذا ما أكده ابن هشام وغيره (٢) من النحاة ، يقول ابن هشام: " روابط الجملة بما هي خبر عنه ، وهي عشرة

٣- الثالث: إعادة المبتدأ بلفظه نحو (الحاقة ما الحاقة) " (٣) ... " (٤) .

(١) سورة الحاقة آية ١ ، ٢ .

(٢) شرح الكافية ج١ / ٢١٢ وما بعدها ، مغني / ٦٥٠ ، شرح السهيل ج١ / ٣١١ .

(٣) انظر : المراجع الواردة في حاشية (٥) .

(٤) سورة الحاقة آية ١ ، ٢ .

(٥) مغني / ٦٤٧ وما بعدها ، الأشباه ج٣ / ١٠٢ وما بعدها ، ارتشاف ج٢ / ٥٠ وما بعدها ، مع

ج١ / ٣١٨ وما بعدها ، شرح الأشموني ج١ / ٣١٠ وما بعدها ، المدخل إلى دراسة النحو العربي

ج٢ / ١٦٠ وما بعدها .

وما سبق قد يفهم أن الربط بإعادة اللفظ بذاته في الجملة الواحدة - سواء أكان في حالة الجواز مع الضعف والقلة أم في حالة الجواز قياساً - لا يتعدى الجملة الاسمية ولا يتأتى في غيرها ، وهذا غير صحيح كما سيأتي بيان ذلك .

هذا ، ويلاحظ - مما سبق من أمثلة الربط بإعادة اللفظ - أن اللفظ المكرر (العائد) يربط جملة الخبر التي هو أحد أركانها باللفظ الأول (المرجع) الذي هو المبتدأ ، وإذا لم يكرر اللفظ الثاني ولم يعوض عنه بالضمير فإن الكلام لن يستقيم ؛ لعدم وجود الرابط الذي يجعل الكلام بعضه بسبب من بعض . إذن في حال الربط بإعادة اللفظ فإن اللفظ المكرر (العائد) يقوم بربط الجملة التي هو أحد أركانها باللفظ الأول الذي هو مرجع اللفظ المكرر (العائد) .

وعن الربط بهذا النوع يقول أستاذنا الدكتور / تمام حسان : " والربط يكون أيضاً بإعادة اللفظ نحو قول القائل : الشرق شرق والغرب غرب ولا يلتقيان " (١) . في هذا النص القصير نرى أستاذنا يمثل بمثال يخالف ما سبق استنتاجه من نصي الرضي ونص ابن هشام من أن الربط بإعادة اللفظ بذاته يكون في حال كون اللفظ المعاد في جملة هي خبر عن اللفظ الأول ، وفي مثال أستاذنا نرى اللفظ المعاد هو ذات الخبر ، وليس جزءاً من جملة هي الخبر ، مما يضيف بعداً جديداً - غير ما سبق استنتاجه - في الربط بإعادة اللفظ بذاته ، وهو أنه قد يكون العائد (اللفظ المكرر) هو ذات المرتبط ، وليس جزءاً منه ، وتوضيحاً لهذه النقطة أقول : إن لكل مثال من أمثلة الربط بالإحالة ثلاثة أركان هي : العائد والمرجع ومرتبطة يربطه العائد بالمرجع ، ففي الآيتين الكريميتين (الحاقة ما الحاقة) العائد هو كلمة (الحاقة) الثانية ، والمرجع هو كلمة (الحاقة) الأولى ، والمرتبطة هو جملة (ما الحاقة) ، والعائد هنا - كما ترى - جزء من المرتبط ، أما في مثال أستاذنا الدكتور (الشرق شرق) فترى العائد هو كلمة (شرق)

(١) اللغة العربية معناها ومبناها / ٢١٦ ، وانظر فيه أيضاً / ٢١٤ ، الخلاصة النحوية / ١١٠ ، ٨٩ ،
التضام في النحو العربي / ٤٩ ، التمهيد في اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها / ١٢٦ وما بعدها ،
ظاهرة الربط في التركيب والأسلوب العربي / ٣٠ وما بعدها ، درجات الخطأ والصواب في النحو
والأسلوب / ٧٤ وما بعدها ، ضوابط التوارد / ٣٢٠ وما بعدها ، ارتشاف ج ٢ / ٤٧ ، ج ٣ / ١٠٤ .

والمرجع هو كلمة (الشرق) والمرتبطة هو ذات العائد (شرق) فهما الخبر ، بمعنى أن الخبر في هذا المثال ارتبط بالمبتدأ ، من جهتين : الأولى أنه العائد إلى هذا المبتدأ والثانية أنه المرتبط الذي ربطه العائد بالمبتدأ ، ويزداد الأمر وضوحاً إذا وضعنا في مقابل مثال أستاذنا (الشرق شرق) مثلاً آخر هو (الشرق مقهور) ففي المثال الثاني (الشرق مقهور) لا يوجد ربط بإعادة اللفظ بذاته ، وإنما يرتبط الخبر في هذا المثال الثاني بالمبتدأ من جهة واحدة هي أنه (الخبر) مسند إلى هذا المبتدأ ، أما في مثال أستاذنا (الشرق شرق) فالخبر يرتبط بالمبتدأ من جهتين : إحداهما أنه مسند إلى هذا المبتدأ ، والثانية أن لفظه هو لفظ هذا المبتدأ^(١).

وبعد ، فإن الربط بإعادة اللفظ بذاته لم يتجاوز إلى الآن الجملة الاسمية إذا كان التكرار في الجملة الواحدة ، فاللفظ المكرر - إلى الآن - إما أن يكون جزءاً من جملة هي خبر عن اللفظ الأول ، وإما أن يكون اللفظ المكرر هو ذات الخبر عن اللفظ الأول ، والأول نحو قوله تعالى (القارعة ما القارعة)^(٢) والثاني نحو : الشرق شرق .

ويقول أستاذنا الدكتور / تمام عن الربط بهذا النوع أيضاً : " يحدث في الكثير من الربط في القرآن الكريم أن يكون بإعادة اللفظ كما في الشواهد التالية ... ٣- (ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام لتفتروا على الله الكذب إن الذين يفترون على الله الكذب لا يفلحون) ٣ ذكر الكذب ثلاث مرات بدلاً من (لتفتروه) و (يفترونه) . ٤- (إني آنست نارا لعلى آتاكم منها بقبس أو أجد على النار هدى) ٣ تكرر ذكر النار بدلاً من (عليها) . ٧- (أو لم يروا كيف يبدئ الله الخلق ثم يعيده إن ذلك على الله يسير) (١٩) قل سيروا في الأرض فانظروا كيف بدأ الخلق ثم الله ينشئ النشأة الآخرة إن الله على كل شيء قدير) ٣ أعيد ذكر لفظ الجلالة بدلاً من (ثم هو) و (إنه) ... ٣" وبدلاً من (عليه) في الآية الأولى .

(١) انظر مسألة شبيهة بهذه المسألة في : ٢٤٠ وما بعدها من هذا البحث .

(٢) سورة القارعة آية ١ ، ٢ .

(٣) سورة النحل آية ١١٦ .

(٤) سورة طه آية ١٠ .

(٥) سورة العنكبوت آية ١٩ ، ٢٠ .

(٦) البيان في روائع القرآن ج ١ / ١٢٨ وما بعدها ، الخلاصة النحوية / ٩٠ ، ٩٢ .

في هذه الشواهد الواردة في النص السابق نلاحظ أن اللفظ المكرر لغرض الربط أتى في الشواهد الثلاثة جميعها في جملة يفصل بينها وبين الجملة التي أتى فيها اللفظ الأول (المرجع) جمل استوفت عناصر بنائها، وقد يصل عدد هذه الجمل الفاصلة بين الجملتين اللتين تضممتا اللفظين : (العائد) و(المرجع) إلى ثلاث جمل أو يزيد .

وهذه الملاحظة تدعم ما سبق التعليق به على عبارة الرضي في نصه الأول المنقول عنه من قوله في الربط بتكرار اللفظ " وأما في الجملتين فكثير وإن اتصلتا " وقد علقت بأنه يفهم من قوله "وإن اتصلتا" أنه قد يفصل بين الجملتين بجمل أخرى اكتملت عناصر بنائها"، ويلاحظ - كذلك - من تعليق أستاذنا على الشواهد الثلاثة في النص الأخير أن سيادته يدل على أن الرابط بين الجملة التي يكرر فيها اللفظ وبين مرجع هذا اللفظ هو اللفظ المكرر ذاته ، يدل سيادته على ذلك بصفة معاقبة الضمير للفظ المكرر (العائد) .

ولنتبين كيف ربط اللفظ المكرر الجملة التي يدخلها بالمرجع (اللفظ الذي يذكر أولا) فلنتنظر إلي قوله تعالى في الشاهد الثاني (أو أجد علي النار هدى) لنري كيف أن لفظ (النار) في هذه الجملة قد وضح - عن طريق تكراره - أن احتمال وجود (الهدى) إنما هو رهن بمكان النار التي ذكرت أولا - في الشاهد القرآني - وليس غيرها ، هكذا ربط اللفظ المكرر الجملة التي كرر فيها والتي هو أحد عناصر بنائها باللفظ الأول (المرجع) هذا ، وفي حال تكرار اللفظ أكثر من مرة - كما في الشاهدين: الأول والثالث - فإنه يربط كل جملة يكرر فيها باللفظ الذي ذكر أولا (المرجع) ، وليبيان قيمة تكرار اللفظ في ربط هذه الجمل التي يكرر فيها ، فلتصور الشواهد الثلاثة السابقة في نص أستاذنا - من الناحية النحوية - ولم يتكرر فيها اللفظ (العائد) ولم يعوض عنه بالضمير ، عندئذ سنري الكلام ولا رابط بينه ولا يأخذ بعضه بسبب من بعض ، علي عكس ما هو عليه الآن - مع تكرار اللفظ - من ترابط وأخذ بعضه بحجز بعض .

هذا "وقد يكون إعادة الذكر لسبب فرعي يضاف إلى الربط كإرادة تأكيد الربط، كما في قوله تعالى ١١- (وإن منهم لفريقا يلوون ألستهم بالكتاب لتحسبوه من الكتاب وما هو من الكتاب ويقولون هو من عند الله وما هو من عند الله ويقولون علي الله الكذب وهم يعلمون)^(١) لاحظ تكرار الكتاب ولفظ الجلالة مع تقارب المسافة وإمكان استعمال الضمير . ١٢- (لكل أمة أجل إذا جاء أجلهم فلا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون)^(٢) أعيد لفظ (الأجل) لتأكيد الربط ... وقد يكون ذلك لأمن اللبس ، كما في قوله تعالى ... ١٨- (وتشتكي إلى الله والله يسمع تحاوركما)^(٣) فلو قيل : وهو يسمع تحاوركما لكانت حالا ، ولكن معنى الاستئناف في الآية أوضح وأنسب لتنزيه الله تعالى عن التلبس باللحظة ، وقد تكون إعادة الذكر لاختلاف مدلول المذكور الأول^(٤) عن الثاني^(٥) " كما في قوله تعالى (والنفث الساق بالساق)^(٦) حيث إنه قصد بإحدى الساقين الساق اليمنى وبالأخرى اليسرى"^(٧) إذن قد تضاف علل أخرى إلى علة الربط في حال تكرار اللفظ بذاته، ومن هذه العلل : تأكيد الربط ، وأمن اللبس ، واختلاف مدلول المذكور الأول عن الثاني ، ويلاحظ أن العلة الأخيرة (اختلاف مدلول المذكور الأول عن الثاني) يمتنع فيها الإضمار^(٨) ، وإلا فلو وضعنا الضمير مكان اللفظ المكرر في الآية الأخيرة لصار المعنى : والنفث الساق بنفسها، وهذا غير مقصود ، والله أعلم " ومن هنا امتنع الإضمار تجنباً للبس^(٩) " فعلة منع اللبس إذن - وهي العلة التي ذكرت ثانياً في العلل الثلاث السابقة التي قد تضاف إلى علة الربط حال تكرار اللفظ بذاته - داخله - كذلك - في الحالة الثانية (اختلاف

(١) سورة آل عمران آية ٧٨ .

(٢) سورة يونس آية ٤٩ .

(٣) سورة المجادلة آية ١ .

(٤) انظر : ضوابط التوارد / ٣٢٠ وما بعدها ، ظاهرة الربط في التركيب والأسلوب العربي / ٣٤ .

(٥) البيان في روائع القرآن ج ١ / ١٣٠ وما بعدها ، الخلاصة النحوية / ٩٠ ، ٩٢ .

(٦) سورة القيامة آية ٢٩ .

(٧) ظاهرة الربط في التركيب والأسلوب العربي / ٣٤ .

(٨) البيان في روائع القرآن ج ١ / ١٣٩ ، الخلاصة / ٩٢ ، ظاهرة الربط في التركيب والأسلوب

العربي / ٣٤ وما بعدها .

(٩) ظاهرة الربط في التركيب والأسلوب العربي / ٣٤ وما بعدها .

مدلول المذكور الأول عن الثاني) حيث إن الإضمار في هذه الحالة - إذا عاقب إعادة الذكر - يوقع في اللبس ويؤدي إلى فهم معنى غير مقصود من الكلام .

ويتوقف البحث قليلا مع الشاهد الأخير ، وهو قوله تعالى (والنفت الساق بالساق) حيث إن فيه ما يضاف إلى ما سبق ملاحظته من خلال النصوص السابقة للرضي وابن هشام وأستاذنا الدكتور / تمام حسان ، من أن الربط بإعادة اللفظ بذاته يدخل الجملة الاسمية فقط^(١) ، وأما هنا في هذا الشاهد الأخير وغيره من الشواهد القرآنية ، من نحو قوله تعالى (واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا)^(٢) وقوله تعالى (يوم لا يغني مولي عن مولى شيئا)^(٣) وقوله تعالى (يوم لا تملك نفس لنفس شيئا)^(٤) في هذه الشواهد أتى اللفظ المكرر بذاته (العائد) مع المرجع (اللفظ الذي ذكر أولاً) معا في جملة واحدة ، وهي جملة فعلية ، مما يعني أن الربط بإعادة اللفظ بذاته في الجملة الواحدة يدخل الجملة الفعلية كما يدخل الجملة الاسمية ، ويلاحظ في الشواهد الأربعة جميعها أن اللفظ المكرر أتى مجرورا بحرف جر ، والمراجع أتى فاءلا ، ويلاحظ - كذلك - في الشواهد الأربعة أن اللفظين متفقان في اللفظ مختلفان في القصد ، حيث إن مدلول اللفظ المكرر في كل آية من الآيات الأربع غير مدلول اللفظ الأول فيها ، ولذلك يمتنع الإضمار في هذه الشواهد وأمثالها .

وبعد ، فإنه من خلال جميع الشواهد التي سبق عرضها في هذا النوع من أنواع الربط بالإحالة نلاحظ أن اللفظ المعاد بذاته لأجل الربط لفظ واحد فقط أي : كلمة واحدة فقط ، وليس أكثر من كلمة فلم يتجاوز ذلك إلى أن يكون المكرر كلمتين أو ثلاثا ، فهل يعني هذا أن الربط بإعادة اللفظ بذاته لا يتجاوز أن يكون المعاد كلمة واحدة؟ وللجواب على هذا نقول : إن مقتضى عنوان هذه الصورة من صور الربط

(١) انظر : ٢١٠ وما بعدها من هذا البحث .

(٢) سورة البقرة آية ٤٨ .

(٣) سورة الدخان آية ٤١ .

(٤) سورة الانفطار آية ١٩ .

بالإحالة (إعادة اللفظ بذاته) أن يكون المعاد من أجل الربط لفظا واحدا فقط ، لكن الشواهد تشهد أن هذه الصورة من صور الإحالة لا يمتنع فيها أن يكون المعاد أكثر من لفظ واحد ، ومن هذه الشواهد^(١) قوله تعالى (المنافقون والمنافقات بعضهم من بعض يأمرون بالمنكر وينهون عن المعروف ويقبضون أيديهم نسوا الله فنسيهم إن المنافقين هم الفاسقون (٦٧) وعد الله المنافقين والمنافقات والكفار نار جهنم ...) ^(٢) وقوله تعالى (والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ويقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة ويطيعون الله ورسوله أولئك سيرهم الله إن الله عزيز حكيم (٧١) وعد الله المؤمنين والمؤمنات جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها ...) ^(٣).

في الشاهد الأول نلاحظ أن المكرر (العائد) من أجل الربط لفظان (المنافقين والمنافقات) والدليل على أن اللفظين قد أعيدا - معا - للربط بهما صحة معاقبة الضمير لهما معا مع استقامة الكلام ، فالتقدير : وعدهم والكفار نار جهنم .

وفي الشاهد الثاني ترى - كذلك - أن المكرر (العائد) من أجل الربط لفظان (المؤمنين والمؤمنات) والتقدير : وعدهم جنات تجري من تحتها الأنهار ، فصح أن يعاقب الضمير اللفظين معا مع استقامة الكلام ، وهنا في هذين الشاهدين ملاحظة هامة تفيدنا كثيرا في التفريق بين هذه الصورة التي نحن بصدد معالجتها (الربط بإعادة اللفظ بذاته) والصورة التالية (صورة الربط بإعادة صدر الكلام) وسأسجل - هنا - هذه الملاحظة ، مؤجلا الحديث عن أمر التفرقة بين الصورتين إلى حين الانتهاء من معالجة الصورة التالية ، والملاحظة هي : أن اللفظين اللذين أعيد تكرارهما لأجل الربط في كل من الشاهدين السابقين قد وقعا صدرا للكلام ، وعندما أعيد ذكرهما - لأجل الربط - كانت الإعادة باللفظين ذاتهما ، وليس بالإضمار عنهما ، ولا بالإضمار عن أحدهما مع ذكر الآخر بلفظه ، وإنما أعيد اللفظان أنفسهما وكرر كل منهما بالصيغة ذاتها التي ورد عليها في أول ذكر له في السياق .

(١) انظر في هذه الشواهد وغيرها : البيان في القرآن ج١ / ١٢٩ وما بعدها .

(٢) سورة التوبة آية ٦٧ ، ٦٨ .

(٣) سورة التوبة آية ٧١ ، ٧٢ .

وينبغي ألا ننسى أن اللفظين اللذين أعيد ذكرهما لأجل الربط في الشاهدين السابقين يصح معاقبة الضمير لهما جميعاً مع استقامة الكلام .

هذا ، ومن الشواهد على صحة مجيء المعاد من أجل الربط (بإعادة اللفظ) أكثر من لفظ واحد^(١) قوله تعالى (وقال الذين كفروا لا تسمعوا لهذا القرآن والغوا فيه لعلكم تغلبون (٢٦) فلنذيقن الذين كفروا عذاباً شديداً ولنجزينهم أسوأ الذي كانوا يعملون)^(٢) ففي هذا الشاهد أعيد ذكر الموصول وصلته معاً (الذين كفروا) في الآية الثانية بغرض الربط ، فالتقدير في الآية الثانية : (فلنذيقنهم عذاباً شديداً) .

ويلاحظ في الشواهد الثلاثة الأخيرة الذكر أن الفاصل - من الجمل الكاملة - بين العائد (المكرر من الألفاظ) والمرجع (المذكور أولاً) قد بلغ في الشاهد الأول ست جمل ، وفي الشاهد الثاني بلغ الفاصل سبع جمل ، وفي الشاهد الثالث بلغ ثلاث جمل ، مما قد يعني أنه في حال كون المكرر - في هذه الصورة من صور الربط بالإحالة - أكثر من لفظ فإن ذلك أكثر ما يكون عند تباعد المسافة بين العائد والمرجع .

وبعد كل ما سبق نقول : إن اللفظ المكرر لغرض الربط (العائد) يلزم موقعا ثابتا غير قابل للتغيير بالنسبة للفظ الأول (المرجع) فاللفظ المكرر (العائد) دائما يلزم التأخر ، واللفظ الأول (المرجع) يلزم - دائما - التقدم ، فالموقعية بينهما ثابتة على هذه الحال : تأخر العائد وتقدم المرجع ، يجري هذا الحكم على حالتي الربط بإعادة اللفظ بذاته^(٣) : حالة كون التكرار في الجملة الواحدة ، وحالة كون التكرار في جملتين ، وكذلك الموقعية ثابتة - لا تقبل التغيير - بين المرتبط الذي يربطه العائد بالمرجع وبين هذا المرجع في الحالتين السابقتين كليهما ، والحكم بثبات الموقعية فيما سبق راجع إلى الأساس النظري الذي عدت - بناء عليه - إعادة اللفظ بذاته صورة من صور الربط بالإحالة ، وهذا الأساس هو : أن يذكر لفظ بداية ثم يعاد هذا اللفظ بذاته ثانية

(١) انظر أيضا الآية رقم ٣٦ من سورة الأنفال ، والآية رقم ٥٦ من سورة الروم .

(٢) سورة فصلت آية ٢٦ ، ٢٧ .

(٣) انظر : ٢٠٧ وما بعدها من هذا البحث .

لغرض الربط أو لعلّة تضاف إلى علّة الربط^(١)، فإذا قيل بجواز تقدم اللفظ المكرر (العائد) مع بقاء عده عائداً لكان هذا نقضاً للأساس النظري السابق، فلا يقبل البتة - من الناحية النحوية - أن يتبادل المرجع والعائد موقعيهما في نحو قوله تعالى (الحاقة ما الحاقة) فيقال: كلمة (الحاقة) الأولى خبر (ما) وكلمة (الحاقة) الثانية هي المبتدأ، ولا يقال فيها - كذلك - ما الحاقة الحاقة، على اعتبار (ما الحاقة) هي المرتبط (الخبر) و(الحاقة) الثانية هي المرجع (المبتدأ).

هذا، ولا يؤثر في ثبات هذه الموقعية - حال كون اللفظ المكرر (العائد) في جملة غير جملة المرجع - اختلاف الموقع الإعرابي الذي يأخذه اللفظ المكرر (العائد) في جملة، فقد يختلف الموقع الإعرابي لهذا اللفظ من جملة إلى أخرى، فقد يكون: مبتدأ أو مفعولاً، أو اسماً مجروراً بحرف أو بالإضافة، أو فاعلاً، مما يعني أن موضع اللفظ المكرر (العائد) قد يختلف من جملة إلى أخرى، فتارة يكون أول الجملة وتارة يكون وسطها، وتارة يكون آخرها، كما يتضح ذلك من الشواهد القرآنية التي سبق ذكرها، ولا يؤثر هذا الاختلاف في مواضع اللفظ المكرر (العائد) من جملة إلى أخرى في ثبات الموقعية بين هذا اللفظ المكرر (العائد) ومرجعه (اللفظ المذكور أولاً) ولا بين المرتبط (الجملة التي كرر فيها اللفظ) والمرجع.

وأخلص مما سبق كله في هذه الصورة من صور الربط بالإحالة إلى عدة ملاحظات:

أولاً: أن الربط بإعادة اللفظ بذاته إن دخل الجملة الواحدة ليكون وسيلة ربط، فإن ذلك يكون في الجملة الاسمية والجملة الفعلية، وأكثر ما يكون في الاسمية عند قصد التفعيخ^(٢) وأكثر ما يكون هذا أيضاً في حال كون اللفظ المكرر (العائد) في جملة هي خبر عن اللفظ الأول (المرجع) أما في الفعلية فأكثر ما يكون عند اختلاف مدلول اللفظ المكرر (العائد) عن مدلول اللفظ الأول (المرجع) وأكثر ما يكون هذا عندما يكون اللفظ الأول فاعلاً والعائد مجروراً بحرف^(٣).

(١) انظر: ٢٠٧ وما بعدها، ٢١٢ وما بعدها من هذا البحث.

(٢) انظر: ٢٠٧ وما بعدها من هذا البحث.

(٣) انظر: ٢١٣ من هذا البحث.

ثانيا : أنه يكثر الربط بإعادة اللفظ بذاته في الجملتين متصلتين وغير متصلتين^(١).

ثالثا : أنه لا يمنع مانع من أن يكون المعاد من أجل الربط في هذه الصورة من صور الربط بالإحالة أكثر من لفظ واحد ، فقد يصل المعاد إلى لفظين ، أو لفظ وجملة كالموصول وجملة صلته ، كما سبق^(٢).

رابعا : أن المذكور أولا (المرجع) في هذه الصورة قد يقع صدرا للكلام^(٣).

خامسا : أن الضمير يصلح أن يعاقب العائد (المكرر) في هذه الصورة لربط الإحالة^(٤) وذلك في جميع الأحوال بما في ذلك ما يكون العائد فيه أكثر من لفظ^(٥) ويستثنى من صلاحية معاقبة الضمير للمكرر من الألفاظ حالتان^(٦) فقط ، الأولى : عدم أمن اللبس ، والثانية : اختلاف مدلول المذكور الثاني عن مدلول المذكور الأول ، فإنه - والحال هذه - لا يصلح الضمير لأن يعاقب اللفظ المكرر ، ويتعين إعادة اللفظ بذاته .

(١) انظر : ٢٠٧ ، ٢١١ من هذا البحث .

(٢) انظر : ٢١٣ وما بعدها من هذا البحث .

(٣) انظر : ٢١٤ من هذا البحث .

(٤) انظر : ٢١١ ، ٢١٤ من هذا البحث .

(٥) انظر : ٢١٤ من هذا البحث .

(٦) انظر : ٢١٢ وما بعدها من هذا البحث .

الصورة الثانية من صور الربط بالإحالة - وهي صورة لها شبه بالصورة الأولى صورة الربط بإعادة اللفظ بذاته - هي إعادة أو تكرار صدر الكلام بغرض الربط ، وهذه الصورة من صور الإحالة لم يشر إليها أحد من النحاة ممن اطلعت على مراجعهم إلا أستاذنا الدكتور/ تمام حسان ؛ ولهذا لن يذكر هنا مرجع غير المراجع التي عالج فيها أستاذنا هذه الصورة .

يقول أستاذنا الدكتور: " وهناك نوع آخر من الربط يقع في النص له شبه بما سبق الكلام فيه من إعادة اللفظ " (١) " وهو ما يعرف بالتكرار أو إعادة ذكر صدر الكلام بعد أن حال بينه وبين ما يتعلق به فاصل طويل من الكلام جعله مظنة النسيان أو ضعف العلاقة بما يتبعه من خبر أو فاعل أو جواب ، فإذا أعيد صدر الكلام إلى الذاكرة اتضحت العلاقة بما يليه وينتمي إليه " (٢) . إذن هذه الصورة الثانية تشابه مع الصورة الأولى - إعادة اللفظ بذاته - من حيث كانت وسيلة الربط في الصورتين كليتهما هي الإعادة اللفظية ، لكن الصورتين تختلفان ، ونؤجل ذكر الاختلاف بينهما إلى حين الانتهاء من معالجة هذه الصورة الثانية .

هذا ، والغرض من إعادة صدر الكلام هو إظهار وبيان أن ما بعد هذا الجزء المعاد أو ما يقع في حيزه هذا الجزء المعاد يرتبط ويتصل بصدر الكلام بعلاقة تجمع بينهما بعد طول فاصل بين صدر الكلام وما يرتبط به ويتصل ، وسيأتي بيان ذلك أثناء المعالجة .

(١) الخلاصة النحوية / ٩٧ .

(٢) البيان في روائع القرآن ج١ / ١٣٢ ، ج٢ / ٥٣ وما بعدها ، الخلاصة النحوية / ٩٧ .

ومن " شواهد هذا التكرار بنية الربط " قوله تعالى ١- (ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدق لما معهم وكانوا من قبل يستفتحون على الذين كفروا فلما جاءهم ما عرفوا كفروا به فلعنة الله على الكافرين) " حين طال الفاصل بين (لما جاءهم) وجوابها تكررت لتقوية الارتباط بالجواب ٢- (ولو شاء الله ما اقتتل الذين من بعدهم من بعد ما جاءتهم البينات ولكن اختلفوا فمنهم من آمن ومنهم من كفر ولو شاء الله ما اقتتلوا ولكن الله يفعل ما يريد) " تكررت عبارة (ولو شاء الله) لسبيين أ- لتوقي توالي استدراكين ب- (لكن) لا يدري ارتباط ثانيهما بعناصر الجملة . ب- لإرادة التذكير بصدر الآية بعد أن بعد به العهد في الكلام " " " في هذين الشاهدين نلاحظ أن صدر الكلام أداة تعليلية تدل على ربط جملة بأخرى ربط السببية ، فأما الشاهد الأول فقد تصدر ب- (لما) الحينية التي سبق نقل قول الخضري - رحمه الله - في حاشيته على شرح ابن عقيل من أنها " تسمى الوجودية وهي الرابطة لوجود شيء بوجود غيره... إنها ظرف فيه معنى الشرط... وتختص بالماضي فلا يكون شرطها وجوابها إلا ماضيين " " " وقد تلا (لما) هذه في صدر الكلام جملة شرطها ، وهي جملة فعلية فاعلها (كتاب) موصوف بأنه (من عند الله) وبأنه (مصدق لما معهم) وقبل أن تأتي جملة الجواب التي علقته (لما) بجملة الشرط السابقة الوصف فصل بينها جملة منسوخة الخبر فيها جملة فعلية فعلها تعدى إلى مفعوله (الذين كفروا) بحرف الجر (على) هذا بالإضافة إلى تضمن هذه الجملة الفاصلة بين الشرط والجواب لجار ومجرور (من قبل) وهما متعلقان بالفعل (يستفتحون) ولما كان الفاصل بين جملتي السبب والمسبب على الصفة السابقة من الطول حسن أن يعاد التذكير بصدر الكلام (لما وجملة السبب) قبل

(١) انظر : الخلاصة النحوية / ٨٩ ، ٩٧ وما بعدها ، ظاهرة الربط في التركيب والأسلوب العربي / ١٥ وما بعدها ، ٣١ وما بعدها ، ٤٠ ، التمهيد في اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها / ١٢٦ وما بعدها .

(٢) سورة البقرة آية ٨٩ .

(٣) سورة البقرة آية ٢٥٣ .

(٤) البيان في روائع القرآن ج١ / ١٣٢ وما بعدها ، ج٢ / ٥٤ وما بعدها ، الخلاصة النحوية / ٩٧ وما بعدها .

(٥) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ج٢ / ١٧ ، مغني / ٣٦٩ ، وانظر : ٧٥ ، ١٦٨ وما بعدها من هذا البحث .

ذكر جملة المسبب (كفروا به) لثلاث تضعف الرابطة السببية بينهما ، ويزداد حسن الإعادة للصدر قيمة إذا تصورنا الآية الكريمة ولم يعد صدرها ، فتجاوز في النص جملة صلة الذين (كفروا) وجملة المسبب (كفروا به) وأصبح النص على هذه الصورة : ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدق لما معهم وكانوا من قبل يستفتحون على الذين كفروا كفروا به ، هذا ، ويلاحظ أنه عندما أعيد صدر الكلام لم يعد بالفاظه ذاتها التي وردت أولاً ، وإنما أعيد بعض صدر الكلام بالفاظه (فلما جاءهم) وأعيد البعض الآخر (الفاعل وصفته) : (كتاب من عند الله مصدق لما معهم) أعيد هذا البعض في صورة اسم موصول وجملة صلته (ما عرفوا) .

وأما الشاهد الثاني فصدره (لو) التي هي أداة تدل على امتناع الجواب لامتناع الشرط ، وتلا (لو) هذه في صدر الكلام جملة الشرط (شاء الله) وجملة الجواب (ما اقتتل الذين من بعدهم) وتلا جملة الجواب ما يتعلق به (من بعد ما جاءتهم البينات) ومعنى هذا أن (لو) قد استوفت شرطها وجوابها جميعاً في صدر الكلام ، وهنا يطرأ سؤال : ما الفائدة - من الناحية النحوية - من إعادة صدر الكلام ثانية في هذه الآية والحال - كما سبق - أن (لو) استوفت شرطها وجوابها؟ والجواب : أن الفائدة تتضح جلية إذا تصورنا الآية الكريمة ولم يتكرر فيها صدر الكلام في صورة (ولو شاء الله ما اقتتلوا) عندئذ يتوالى - كما سبق في نص أستاذنا الدكتور تمام - استدراك : الأول (ولكن اختلفوا فمنهم من آمن ومنهم من كفر) والثاني (ولكن الله يفعل ما يريد) ويكون الاستدراك الثاني - والحال عدم إعادة صدر الكلام - " غير متصل بأول الآية (ولو شاء الله ما اقتتل ...) ولكنه متصل باختلاف هؤلاء بين الإيمان والكفر ، وبذلك يكون التكرار وسيلة لأمن اللبس ؛ لأنه قرب أول الآية مما يتصل به في آخرها" (١) .

هذا ، ويلاحظ أن صدر الكلام في الآية الكريمة عندما أعيد لم يعد بالفاظه ذاتها ، وإنما أعيد بعضه بالالفاظ ذاتها التي وردت في أول الكلام ، وهذا البعض هو (ولو

(١) البيان في روائع القرآن ج ٢ / ٥٤ .

شاء الله ما اقتتل) وأعيد باقي صدر الكلام بالكناية عنه ، فقد كنى عن الفاعل في جملة الجواب المذكورة في صدر الكلام (الذين من بعدهم) بواو الجماعة في (اقتلوا) .

وبعد ، فإنه من خلال ما سبق يمكن القول بأن صدر الكلام المعاد في الشاهدين السابقين كان وسيلة لفظية تصل بين ما يليه مما له علاقة بصدر الكلام وبين صدر الكلام ، ومن هنا يمكننا - كذلك - القول بأن صدر الكلام الذي يذكر أولا هو مرجع لصدر الكلام المكرر ، ويكون صدر الكلام المكرر عائدا إلى هذا المرجع ، ويكون ما يعاد صدر الكلام من أجل توضيح صلته بصدر الكلام المذكور أولا هو المرتبط الذي يربطه العائد بالمرجع ، وإذا أردنا تطبيق ذلك على الشاهد الأول - مثلا - وهو قوله تعالى (ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدق لما معهم وكانوا من قبل يستفتحون على الذين كفروا فلما جاءهم ما عرفوا كفروا به) يكون العائد وهو قوله تعالى (فلما جاءهم ما عرفوا) قد ربط بين قوله تعالى (كفروا به) وهو المرتبط وبين قوله تعالى (ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدق لما معهم) وهو المرجع ، وكانت جهة الربط بين المرتبط والمرجع كون المرتبط جواب المرجع .

ومن الشواهد أيضا قوله تعالى : " ٣ - (واتخذ قوم موسى من بعده من حليهم عجلًا جسداً له خواراً لم يروا أنه لا يكلمهم ولا يهديهم سبيلاً اتخذوه وكانوا ظالمين)" ولو عطف قوله (وكانوا ظالمين) على (اتخذ) التي في صدر الآية ما أدرك السامع ولا القارئ العلاقة بين المتعاطفين ، وبخاصة بعد الجملة المعارضة (لم يروا)" في هذا الشاهد نرى صدر الكلام جملة فعلية فعلها متعد وفاعلها مضاف ومفعولها موصوف بوصفين أحدهما مفرد والآخر شبه جملة ، بالإضافة إلى تضمن هذه الجملة الفعلية شبهي جملة متعلقين بالفعل وهما (من بعده) و(من حليهم) لكنه عند إعادة صدر الكلام هذا لم يعد بالفاظه ذاتها التي ورد بها في أول الكلام ، وإنما أعيد الفعل بلفظه

(١) سورة الأعراف آية ١٤٨ .

(٢) البيان في روائع القرآن ج ١ / ١٣٣ .

وكنى عن الفاعل والمفعول ، فكان صدر الكلام - الذي سبق بيان عناصره - عند الإعادة في صورة (اتخذوه) .

وفي هذا الشاهد قد ربط العائد (اتخذوه) الجملة التى تلتها (وكانوا ظالمين) والتى هي المرتبط ربطها بصدر الكلام الذي ذكر أول الآية ، والذي هو مرجع العائد .

ومن الشواهد أيضا (٤) قوله تعالى "٥- (ثم إن ربك للذين هاجروا من بعد ما فتنوا ثم جاهدوا وصبروا إن ربك من بعدها لغفور رحيم)"^(١) لاحظ تكرار (إن ربك) وكذلك إعادة عبارة (من بعد ما فتنوا) على صورة (من بعدها) أي بعد الفتنة، وقد جاء التكرار لطول الفاصل بين (إن) وخبرها المقترن باللام "^(٢)".

في هذا الشاهد يتكون صدر الكلام من حرف ناسخ واسمه ، والاسم مضاف إلى ضمير الخطاب، وقبل أن يأتى الخبر المتمم لها فصل بينهما وبين الخبر كلام طويل يتألف على الترتيب من: جار ومجرور (للذين) ، وجملة صلة الموصول (هاجروا) -والجار والمجرور السابقان متعلقان بالخبر الذى لم يأت ذكره بعد ، والمعنى: إن ربك لغفور للذين هاجروا- وجار ومجرور آخرين (من بعد) - وهما متعلقان بالفعل (هاجروا)- ومضاف إلى الظرف (بعد) والمضاف إليه يتكون من (ما) المصدرية وجملة فعلية (فتنوا) ، وجملتين فعليتين معطوفتين على جملة صلة الموصول (هاجروا) والجملتان هما (ثم جاهدوا وصبروا) فلما فصل هذا الكلام الطويل بين (إن) واسمها وبين الخبر المتمم لها احتيج إلى ما يقرب بينهما وبين الخبر، فكان المقرب هو صدر الكلام معادا في صورة (إن ربك من بعدها) .

ونلاحظ أن بعض صدر الكلام عندما تكرر أعيد بالألفاظ ذاتها التى ورد بها أول الكلام ، وهذا البعض هو (إن ربك من بعد) وبعضه أعيد بالإضمار عنه ، حيث أعيد المضاف إلى الظرف (بعد) والذى هو (ما فتنوا) في صورة الضمير في (بعدها) والضمير يعود على المصدر المأخوذ من (ما) المصدرية والفعل بعدها، والمعنى كما قال أستاذنا في النص السابق : من بعد الفتنة.

(١) سورة النحل آية ١١٠ .

(٢) البيان في روائع القرآن ج ١ / ١٣٣ .

ومن الشواهد أيضا (٥ ، ٦) قوله تعالى "٧- (في بيوت أذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه يسبح له فيها بالغدو والآصال (٣٦) رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله وإقام الصلاة)^(١) تكرر حرف الجر (في) ومجروده ثلاث مرات هي : في بيوت ، يذكر فيها ، يسبح له فيها ، وتظهر ضرورة التكرار عند تصور عدمه ؛ لأن الرابطة تضعف عندئذ بين عناصر الكلام . ٨- (ويوم تشق السماء بالغمام ونزل الملائكة تنزيلا (٢٥) الملك يومئذ الحق للرحمن)^(٢) تكرر لفظ اليوم مضافا إلى (إذ) فاصلا بين مبتدأ الجملة الأخيرة وخبرها ، ولولا تكراره ما وضع الربط بين عناصر الكلام^(٣) .

نلاحظ في هذين الشاهدين أن صدر الكلام الذي أعيد تكراره كان شبه جملة ، ففي الشاهد الأول كان صدر الكلام قوله تعالى (في بيوت) وفي الشاهد الثاني كان الصدر هو قوله تعالى (يوم) والجملة المضافة إليه ، إلا أن الشاهد الأول عندما أعيد صدره أعيد حرف الجر بلفظه ، بينما كنى عن مجروده فأعيد الصدر في صورة (فيها) والشاهد الثاني أعيد فيه الظرف (يوم) بلفظه ، وأعيدت الجملة المضافة إليه في صورة (إذ) منونة تنوين عوض عن جملة « وهذه الجملة المعوض عنها بالتنوين هي الجملة المضافة إلى الظرف (يوم) في أول الشاهد .

هذا ، وفي هذا الشاهد الأول تكرر صدر الكلام معادا مرتين ، وفي كل مرة يربط - بتكراره - الجملة التي يقع في حيزها والتي هي المرتبط ، يربطها بصدر الكلام الذي ذكر أولا (في بيوت) والذي هو المرجع ، ففي المرة الأولى وضح العائد (فيها) أن ذكر اسم الله في هذه الآية هو ذكر في هذه البيوت التي في أول الكلام وليس في غيرها ، وفي المرة الثانية وضح العائد (فيها) أن التسبيح بالغدو والآصال من الرجال الموصوفين بعدم لمو التجارة والبيع لهم عن ذكر الله وإقام الصلاة هو تسبيح في تلك البيوت التي ذكرت أول الكلام ، وليس في غيرها .

وكذلك نرى في الشاهد الثاني كيف أن صدر الكلام المعاد (يومئذ) والذي هو العائد قد ربط الجملة التي وقع في حيزها (الملك يومئذ الحق للرحمن) والتي هي

(١) سورة النور آية ٣٦ ، ٣٧ .

(٢) سورة الفرقان آية ٢٥ ، ٢٦ .

(٣) البيان في روائع القرآن ج١ / ١٣٣ وما بعدها .

المرتبط ، ربطها بصدر الكلام الذى ذكر أولا (المرجع) ووضح العائد أن الملك الحق فى الآية الكريمة هو ملك يوم تشقق السماء بالغمام ، ونزل الملائكة تنزيلا ، وليس ملكا آخر.

ومن الشواهد أيضا (٧) قوله تعالى : "١٠- (فلولا إذا بلغت الحلقوم (٨٣) وأنتم حيثئذ تنظرون (٨٤) ونحن أقرب إليه منكم ولكن لا تبصرون (٨٥) فلولا إن كنتم غير مدينين (٨٦) ترجعونها إن كنتم صادقين)".

تكررت (لولا) المفيدة للتحضيض لطول الشقة بينها وبين مدخولها ؛ لأن أصل التركيب : لولا ترجعونها ، ثم فصلت بين (لولا) ومدخولها جملتان شرطيتان محذوفتا الأجوبة لدلالة مدخول (لولا) على جوابيهما ، الأولى هى التى تبدأ بـ (إذا) والثانية هى التى تبدأ بـ (إن) ولما كانت (إن) أقرب إلى مدخول (لولا) الأولى وهو (ترجعونها) من (لولا) نفسها لزم تكرار (لولا) لثلا يظن أن (ترجعونها) جواب (إن) الذى يحسن رفعه بعد الماضى (وبعد ماض رفعك الجزاء الحسن) فلو قام هذا الظن لظلت (لولا) الأولى بلا مدخول وفسد الكلام".

ويلاحظ فى هذا الشاهد أن صدر الكلام الذى تكرر كلمة واحدة هى (لولا) وأن تكرارها حقق أمن اللبس فى الكلام.

وبعد ، فقد " يكون التكرار مع غير طول الفاصل لإرادة التوكيد ، كما فى قوله تعالى ... ١٤ - (ولقد علمنا المستقدمين منكم ولقد علمنا المستأخرين)". ... وقد يكون التكرار لإرادة التوكيد واقعا بإشارة أو ظرف نحو ١٧- (قل بفضل الله وبرحمته فبذلك فليفرحوا) " ١٨ - (ويوم تقوم الساعة يومئذ يخسر المبطلون)". ...".

-
- (١) سورة الواقعة الآيات ٨٣-٨٧.
 - (٢) البيان فى روائع القرآن ج١/ ١٣٤ وما بعدها.
 - (٣) سورة الحجر آية ٢٤ .
 - (٤) سورة يونس آية ٥٨ .
 - (٥) سورة الجاثية آية ٢٧ .
 - (٦) البيان فى روائع القرآن ج١/ ١٣٥ وما بعدها.

وهذا يعنى أنه قد يتكرر صدر الكلام والفاصل بينه وبين ما يتعلق به ليس طويلا وفي هذه الحال قد يكون المعاد هو الألفاظ ذاتها التى وردت أول الكلام^(١)، وقد يكون المعاد إشارة إلى صدر الكلام^(٢) وليس شيئا من الألفاظ الواردة أول الكلام، وقد يكون التكرار - والحال عدم طول الفاصل - بإعادة الجزء الأول من صدر الكلام بلفظه، ويعاد بقية صدر الكلام في صورة (إذ) منونة تنوين عوض عن جملة هى بقية صدر الكلام الذى ذكر أولا، وهذا يكون في حال كون الجزء الأول من صدر الكلام هو الظرف (يوم) مضافا إلى جملة، كما في الشاهد الثالث في النص السابق^(٣).

والغرض من تكرار صدر الكلام مع عدم طول الفاصل بينه وبين ما يتعلق به هو تأكيد مضمون الكلام الذى يقع في حيزه المعاد من صدر الكلام. ويعد، فإنه من خلال ما سبق في معالجة هذه الصورة من صور الإحالة يلاحظ ما يلي :-

أولا: أن صدر الكلام الذى يتكرر لأجل الربط لا يكون في نمط واحد من أنماط التركيب في العربية دون غيره، وإنما - كما يتضح مما سبق - قد يكون صدر الكلام المكرر أداة شرط (فيها معنى الشرط) وجملة شرطها، كما في الشاهد الأول^(٤)، وقد يكون الصدر المعاد أداة شرط وجملة شرطها وجملة جوابها كما في الشاهد الثانى، كما قد يكون جملة فعلية كما في الشاهد الثالث^(٥)، وقد يكون حرفا ناسخا واسمه المضاف إلى ضمير الخطاب ومتعلقا بها يتعلق بخبر هذا الحرف، كما في الشاهد

(١) انظر أيضا: الآية رقم ٤ من سورة يوسف، والآية رقم ١٠٥ من سورة الإسراء.

(٢) انظر أيضا: الآية رقم ٤٢ من سورة ق.

(٣) انظر أيضا: الآية رقم ١٠٢ من سورة طه، والآية رقم ٢٢ من سورة الفرقان، والآية رقم ١٤ من سورة الروم، والآية رقم ١٩ من سورة الانفطار.

(٤) الترتيب الذى يذكر هنا للشواهد هو ترتيب ورودها في هذه المعالجة لهذه الصورة من صور الإحالة فالشاهد المقصود بالأول هو الذى ذكر أولا، والشاهد الثانى هو الذى ذكر ثانيا وهكذا.

(٥) انظر أيضا: الآية رقم ١٨٨ من سورة آل عمران، وانظر في التعليق عليها: البيان في روائع القرآن ج٢/٥٥، والآية رقم ٥٩ من سورة يونس، والآيات ١٥-١٧ من سورة القصص، والآيات:

٢٩-٣٢ من سورة النمل، وانظر في التعليق على ما سبق من آيات: البيان في روائع القرآن ج١/١٣٣ وما بعدها.

الرابع^(١)، وقد يكون شبه جملة : جارا ومجرورا أو ظرفا مضافا إلى جملة ، كما في الشاهدين : الخامس والسادس ، وقد يكون صدر الكلام المعاد كلمة واحدة فقط « كما في الشاهد السابع^(٢) .

ثانيا : أن صدر الكلام عندما يعاد فإن الجزء الأول منه يعاد بالألفاظ ذاتها التي وردت أول الكلام ، والجزء الأخير منه يعاد - في الغالب - بالإضمار عنه ، وذلك كما في الشواهد: الأول والثاني والثالث والرابع والخامس ، وقد يعاد الجزء الأخير من صدر الكلام في صورة غير الإضمار عنه ، وإنما في صورة (إذ) منونة تنوين عوض عن جملة ، هذه الجملة المعوض عنها بالتنوين هي الجزء الأخير من صدر الكلام الذي ذكر أول الكلام ، وذلك كما في الشاهد السادس ، وقد يعاد صدر الكلام بالألفاظ ذاتها التي ورد بها في أول الكلام دون الإضمار عن جزئه الأخير ، ودون إعادة جزئه الأخير في صورة أخرى غير الإضمار ، وذلك كما في الشاهد السابع .

وبناء على ما سبق في هذه الملاحظة يرد سؤال مفاده : هل صدر الكلام بكامل ألفاظه عند إعادته - في هذه الصورة من صور الإحالة - صالح لأن يعاقبه الضمير؟ والجواب على هذا أن معاقبة الضمير لجميع ألفاظ صدر الكلام عند إعادته غير جائزة هنا ، ويتضح ذلك جليا إذا حاولنا وضع الضمير مكان المعاد من صدر الكلام في أى شاهد من الشواهد السبعة السابقة ، فإن الكلام لن يستقيم مع حلول الضمير محل المكرر أو المعاد من صدر الكلام - والمقصود هنا جميع المعاد من صدر الكلام - وغاية ما يقال في إمكانية معاقبة الضمير في هذه الصورة من صور الإحالة : هو أن الضمير يصلح فقط لمعاقبة الجزء الأخير من صدر الكلام المكرر، وقد سبق التمثيل لذلك - في صدر هذه الملاحظة - بالشواهد من الأول

(١) انظر أيضا : الآية رقم ١١٩ من سورة النحل ، وانظر في التعليق عليها البيان في روائع القرآن ج١/ ١٣٣ ، الخلاصة النحوية / ٩٨ ، وانظر : الآية رقم ٣٥ من سورة المؤمنون ، وانظر في التعليق عليها : البيان في روائع القرآن ج٢/ ٥٦ .

(٢) انظر أيضا : الآيتين : ٧ ، ٨ من سورة التوبة ، وانظر في التعليق عليها: البيان في روائع القرآن ج٢/ ٥٥ .

حتى الخامس من الشواهد التي وردت في معالجة هذه الصورة ، ثم إن ذلك ليس بالجائز على كل حال ، فإن صدر الكلام المعاد قد لا يصلح أى جزء منه لمعاقبة الضمير له ، كما في الشاهدين السادس والسابع .

ثالثا : أن الموقعية في هذه الصورة ثابتة لا تقبل التغير بين العائد (صدر الكلام المعاد) وبين المرجع (صدر الكلام الذى يذكر أولا) فالعائد دائم التأخر عن المرجع ، والمرجع دائم التقدم على العائد ، فلا يجوز أن يتبادلا موقعيهما ، فيتقدم العائد على المرجع ؛ وذلك لأن الأساس النظرى الذى بناءً عليه قيل بالربط بهذه الصورة من صور الإحالة هو أن يتصدر الكلام بعض عناصره مما له ارتباط وعلاقة بها هو في آخر هذا الكلام ثم يعاد تكرار هذا البعض من العناصر الذى تصدر الكلام - حال طول الفاصل بينه وبين ما يرتبط به ويتعلق - لتقوى ولتوضح بإعادته الصلة بينه وبين ما يرتبط به^(١) ، فلو قيل بجواز تقدم العائد مع بقاء اعتباره عائدا ، وأنه هو صدر الكلام المكرر فإن هذا نقض للأساس السابق ؛ لأنه لا يكون ثمة تكرار إلا مع تقدم ذكر.

وإذا قيل بثبات الموقعية بين العائد والمرجع ، فإن الحكم نفسه - ثبات الموقعية - يجرى على الموقعية بين المرتبط وبين المرجع ؛ وذلك لأن المرتبط (ما يعاد صدر الكلام من أجل توضيح صلته بصدر الكلام المذكور أولا) في هذه الصورة يكون متأخرا عن العائد (صدر الكلام المعاد) إلا في حال كون العائد شبه جملة فإنه - العائد - يقع عندئذ بين عناصر المرتبط لا متقدما عليها ، ويكون العائد (شبه الجملة) متعلقا بها في عناصر المرتبط من فعل أو شبهه^(٢) ، وفي الحالتين كليهما - تأخر المرتبط عن العائد أو وقوع العائد بين عناصر المرتبط - لا يجوز تقدم المرتبط على المرجع ؛ لأن العائد الذى هو في الأصل صدر الكلام أعيد ذكره ليربط هذا المتأخر في الذكر (المرتبط) بذلك المتقدم في الذكر (المرجع) وإذا أردنا توضيح ما سبق فإننا نأخذ - مثلا - قوله تعالى - في الشاهد السادس من الشواهد التى سبق

(١) انظر : ٢١٨ من هذا البحث .

(٢) انظر : الشاهدين الخامس والسادس الواردين في ٢٢٣ وما بعدها من هذا البحث .

تناولها في المعالجة - (ويوم تشقق السماء بالغمام ونزل الملائكة تنزيلا (٢٥) الملك يومئذ الحق للرحمن) فقد سبق القول^(١) بأن العائد في هذا الشاهد هو قوله تعالى (يومئذ) والمرجع هو (يوم تشقق السماء بالغمام) والمرتبط هو (الملك يومئذ الحق للرحمن) فلو تصورنا تقدم العائد (يومئذ) على المرجع وتصدر العائد الكلام لما ظل الشاهد شاهدا على الربط بتكرار صدر الكلام ، وكذلك الأمر لو تصورنا تقدم المرتبط على المرجع ، وصار صدر الكلام هو (الملك يومئذ الحق للرحمن) لما صار الشاهد معنا في الربط بتكرار صدر الكلام ، وذلك لأنه - والحال تصدر العائد أو المرتبط - لا يكون ثمة تكرار لصدر الكلام بعد طول فاصل بينه وبين ما يتعلق به ، ولا يكون - كذلك - ثمة مرتبط يحتاج إلى ما يربطه ويذكر بعلاقته بما ذكر في صدر الكلام .

وبعد ، فقد ذكر في بداية^(٢) معالجة هذه الصورة من صور الإحالة إلى أن التشابه حاصل بين هذه الصورة وبين الصورة الأولى من صور الإحالة (الربط بإعادة اللفظ بذاته) وأن التشابه آت من كون وسيلة الربط في الصورتين كليهما واحدة ، وهي الإعادة أو التكرار اللفظي ، غير أن ثمة اختلافا جوهريا يكفى للفصل بين الصورتين وجعل كل منهما صورة مستقلة ، وهذا الاختلاف مأخوذ وملاحظ مما سبق في معالجة الصورتين وما أعقب كل معالجة من ملاحظات ، وهذا الاختلاف هو أن العائد (المكرر من الألفاظ) في الصورة الأولى^(٣) (إعادة اللفظ بذاته) صالح في جميع الحالات - حتى في حال كون ما ذكر أولا من الألفاظ (المرجع) قد وقع صدرا للكلام^(٤) ، وحال كون المكرر (العائد) أكثر من لفظ واحد^(٥) - لأن يعاقبه الضمير ويحل محله ، ويكون المعنى والكلام - مع المعاقبة - مستقيمين ، ولا يستثنى من ذلك - كما سبق^(٦) - إلا حالة عدم أمن اللبس وحالة اختلاف مدلول

(١) انظر : ٢٢٣ وما بعدها من هذا البحث.

(٢) انظر : ٢١٨ من هذا البحث.

(٣) انظر : ٢٠٧ وما بعدها من هذا البحث.

(٤) انظر : ٢١٤ ، ٢١٧ من هذا البحث.

(٥) انظر : ٢١٤ وما بعدها ، ٢١٧ من هذا البحث.

(٦) انظر : ٢١٢ وما بعدها ، ٢١٧ من هذا البحث.

المذكور الأول عن مدلول الثانى ، هاتان الحالتان فقط لا يجوز فيهما معاقبة الضمير اللفظ المكرر (العائد) هذا عن الصورة الأولى (الربط بإعادة اللفظ بذاته) .

أما فى الصورة الثانية من صور الإحالة (إعادة صدر الكلام) فإن ما يكرر من صدر الكلام (العائد) لا يصلح البتة لأن يعاقبه الضمير ويحل محله ، وغاية ما قد يصلح لأن يعاقبه الضمير فى هذه الصورة الثانية وفى بعض الحالات فقط هو الجزء الأخير من صدر الكلام عند إعادته ، أما أن يعاقب الضمير جميع ما يعاد من ألفاظ صدر الكلام فلا يجوز البتة ، وقد سبق بيان هذه النقطة ^(١) .

(١) انظر : ٢٢٦ وما بعدها من هذا البحث .

الصورة الثالثة من صور الربط بالإحالة هي إعادة اللفظ بمعناه لا بذاته .

يقول ابن هشام - رحمه الله - : "روابط الجملة بما هي خبر عنه ، وهي عشرة ...
الرابع : إعادته بمعناه نحو : زيد جاءني أبو عبد الله ، إذا كان (أبو عبد الله) كنية له
... العاشر : كون الجملة نفس المبتدأ في المعنى نحو : هجيرى أبى بكر لا إله إلا الله ،
ومن هذا أخبار ضمير الشأن والقصة نحو (قل هو الله أحد)^(١) ونحو^(٢) (فإذا هي
شاخصة أبصار الذين كفروا)^(٣) .

من هذا النص^(٤) يمكن أن نتبين أن الربط بإعادة اللفظ بمعناه يكون - عند
النحاة رحمهم الله - في الجملة الاسمية حال كون الخبر جملة ويأخذ اتجاهين : الأول :
يكون في حال كون الخبر جملة فعلية ، وفي هذا الاتجاه يأخذ المعاد الذى هو المبتدأ في
المعنى شكلين : الأول : أن يعاد ويكرر المبتدأ في صورة اسم مفرد - ليس جملة ولا
شبه جملة - هو المبتدأ من حيث المعنى ، وفي هذا الشكل يقول أبو حيان - رحمه الله -
عن جملة : زيد نعم الرجل : " وإذا كان زيد مبتدأ فالجملة بعده في موضع الخبر ،
والعموم هو الرابط ، لأن (أل) للجنس ... ومن قال بأن (أل) للمعهد جعل الرابط

(١) سورة الإخلاص آية ١ .

(٢) سورة الأنبياء آية ٩٧ .

(٣) مغنى / ٦٤٧ وما بعدها ، الأشباه ج٣ / ١٠٢ وما بعدها ، وانظر فيه أيضا ج٢ / ١٤٨ وما بعدها ،
مجمع ج١ / ٣١٦ ، ٣١٨ وما بعدها ، ج٣ / ٢٧ ، ١٤٨ شرح الكافية ج١ / ٢١٢ وما بعدها ،
ارتشاف ج١ / ٥٢٣ ، ج٢ / ٥٠ وما بعدها ، ج٣ / ٢٤ ، شرح الأشموني ج١ / ٣١٠ وما بعدها ،
٣١٣ وما بعدها ، حاشية الصبان ج٣ / ٥٢ ، شرح التسهيل ج١ / ٣١٠ وما بعدها ، شرح التصريح
ج١ / ١٦٢ وما بعدها ، حاشية الشيخ يس ج١ / ١٦٣ .

(٤) هذا النص ورد بمعناه في جل المراجع المذكورة في حاشية (٣) .

تكرار المبتدأ باسم هو المبتدأ من حيث المعنى^(١) والعهد هنا عهد ذكرى لتقدم ذكر كلمة (الرجل) في اللفظ مكنيا عنها بزيد ، ونلاحظ في المثال الذى ذكره ابن هشام في نصه السابق (زيد جاءنى أبو عبد الله) أن الاسم الذى تكرر وهو المبتدأ فى المعنى هو (أبو عبد الله) حالة كونه كنية لزيد ، وهو اسم مفرد ، والموقع الإعرابى لهذا الاسم فى الجملة التى هى خبر عن (زيد) فاعل ، وفى المثال الذى شرحه أبو حيان نرى الاسم الذى تكرر وهو المبتدأ فى المعنى وهو كلمة (الرجل) حال كون (أل) للعهد الذكرى نراه اسما مفردا وموقعه الإعرابى فى الجملة التى هى خبر عن (زيد) فاعل .

وهذا الشكل السابق وهو أن يعاد المبتدأ بمعناه فى صورة اسم مفرد يكون فاعلا فى حالة كون الخبر جملة فعلية، هذا الشكل هو ما مثلت به جميع المراجع التى رجع إليها البحث فى معالجة هذه الصورة من صور الإحالة^(٢) وما سبق يعنى أن المبتدأ أعيد بمعناه فى صورة جزء من جملة الخبر وهى هنا فعلية .

الشكل الثانى : أن يعاد المبتدأ فى صورة جملة فعلية هى كلها نفس المبتدأ فى المعنى، ومن شواهد هذا الشكل قوله تعالى (دعواهم فيها سبحانك اللهم)^(٣) فالمبتدأ فى هذا الشاهد هو (دعواهم) والخبر هو (سبحانك اللهم) وهو - الخبر - جملة فعلية حذف فيها الفعل والفاعل وأضيف المفعول المطلق إلى مفعوله ، والفعل فى هذه الجملة محذوف وجوبا ، وما سبق يعنى أن المبتدأ عندما أعيد بمعناه فى هذا الشاهد أعيد فى صورة جملة فعلية غير مصرح بفعلها ولا بفاعلها ، وعلى أية حال فإن هذا الشاهد القرآنى الكريم أعيد فيه المبتدأ بمعناه ، وكان ما أعيد جملة فعلية هى كلها نفس المبتدأ فى المعنى ، ومما يستشهد به فى هذا الشكل أيضا أخبار ضمير الشأن - إذا كانت جملة فعلية - وهذا ذكره ابن هشام^(٤) فى نصه السابق حين قال : "ومن هذا أخبار ضمير الشأن" وضمير الشأن "لا يعمل فيه إلا الابتداء أو أحد

(١) ارتشاف ج ٣ / ٢٤ ، مع ج ٣ / ٢٧ ، حاشية الصبان ج ٣ / ٥٢ .

(٢) انظر : المراجع المذكورة فى حاشية (٣) من ٢٣٠ هذا البحث .

(٣) سورة يونس آية ١٠ .

(٤) ذكر هذا أيضا ابن مالك فى شرح التسهيل ج ١ / ٣١٠ ، وشرحه الشيخ خالد الأزهرى فى شرح التصريح ج ١ / ١٦٢ وما بعدها .

نواسخه^(١) مما يعنى أنه لا يكون إلا مبتدأ أو اسماً لناسخ للمبتدأ ، ومعلوم أن ضمير الشأن لا يفسره إلا جملة^(٢) ، وهذه الجملة التى تفسره هى خبر له ، ولم يقيد النحاة الجملة بأنها اسمية أو فعلية ، مما يعنى أنها ترد فعلية ، ومن ورودها فعلية قوله تعالى (ونعلم أن قد صدقتنا)^(٣) و(أفلا يرون أن لا يرجع إليهم قولا)^(٤) و(أحسب الإنسان أن لن نجمع عظامه)^(٥) و(أحسب أن لم يره أحد)^(٦) على جعل (أن) فى جميع الآيات السابقة مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن محذوف^(٧).

وفى الشاهد القرآنى الأول نستطيع أن نقول : إن الشأن هو جملة (قد صدقتنا) وجملة (قد صدقتنا) هى الشأن ، وكذلك فى الشاهد الثانى الشأن هو جملة (لا يرجع إليهم قولا) وهذه الجملة هى الشأن ، وهكذا فى باقى الشواهد نلاحظ أن الجملة المفسرة لضمير الشأن والتى هى خبر له هى نفس ضمير الشأن (المبتدأ) فى المعنى ، إذن قد يرد المعاد الذى هو المبتدأ فى المعنى فى صورة جملة فعلية هى كلها المبتدأ فى المعنى ، ويلاحظ هنا أن الجملة الفعلية التى هى نفس المبتدأ فى المعنى قد صرح بفعلها وفاعلها ، بل إنه لا بد من أن يصرح بجزأى الجملة هنا ، يقول الشيخ خالد الأزهرى - رحمه الله - : " ولا يكون ضمير الشأن الحاضر وإنما يكون ضمير الغيبة مفسراً بجملة خبرية مصرح بجزأىها"^(٨) إذن لا تكون الجملة المفسرة لضمير الشأن إلا خبراً له ، ولا بد من التصريح بجزأى هذه الجملة ، هذا على حين أن الشاهد القرآنى الذى سبق الاستشهاد به فى بداية هذا الشكل (الثانى) وهو قوله تعالى (دعواهم فيها سبحانك اللهم) لم يصرح فيه بالفعل والفاعل كما سبق .

(١) مغنى / ٦٣٧ .

(٢) انظر : ٩٧ من هذا البحث .

(٣) سورة المائدة آية ١١٣ .

(٤) سورة طه آية ٨٩ .

(٥) سورة القيامة آية ٣ .

(٦) سورة البلد آية ٧ .

(٧) انظر أيضاً : الآية ١٠٠ من سورة الأعراف ، والآية ٢٤ من سورة يونس ، والآية ٢١ من سورة الأنعام ، وانظر أيضاً شواهد شعرية خبر ضمير الشأن فيها جملة فعلية فى شرح ابن عقيل ج ١ / ٢٠٤ وما بعدها .

(٨) شرح التصريح ج ١ / ١٦٢ وما بعدها ، شرح التسهيل ج ١ / ١٦٣ وما بعدها .

الاتجاه الثانى : ويكون فى حال كون الخبر جملة اسمية ، وفى هذا الاتجاه يأخذ المعاد الذى هو المبتدأ فى المعنى شكلين أيضا كما فى الاتجاه الأول : الشكل الأول : أن يعاد المبتدأ فى صورة جملة اسمية هى كلها نفس المبتدأ من حيث المعنى ، وذلك كما فى المثال الثانى الذى مثل به ابن هشام فى النص الذى بدأت به هذه الصورة -إعادة اللفظ بمعناه^(١) - وهو (هجيرى أبى بكر لا إله إلا الله) حيث إن جملة الخبر (لا إله إلا الله) هى كلها نفس المبتدأ من حيث المعنى ، ومن ذلك أيضا أخبار ضمير الشأن - إذا كانت جملة اسمية - نحو^(٢) ما سبق فى نص ابن هشام فى أول معالجة هذه الصورة - إعادة اللفظ بمعناه - من قوله تعالى (قل هو الله أحد) و (فإذا هى شاخصة أبصار الذين كفروا) يقول الشيخ خالد الأزهرى فى التعليق على الآية الأولى مينا كيف أن الجملة المفسرة لضمير الشأن هى نفس ضمير الشأن فى المعنى : "إذا قدر (هو) ضمير الشأن فهو مبتدأ و (الله أحد) جملة خبره ، وهى عينه فى المعنى ؛ لأنها مفسرة له ، والمفسر عين المفسر ، أى : الشأن الله أحد^(٣) " ويقول أيضا فى بيان ذلك فى الآية الثانية : " إذا قدر (هى) ضمير قصة فهى مبتدأ و شاخصة خبر مقدم و(أبصار الذين كفروا) مبتدأ مؤخر ، وجملة (أبصار الذين كفروا شاخصة) فى موضع رفع خبر (هى) وهى عينها فى المعنى ، أى : فإذا القصة أبصار الذين كفروا شاخصة"^(٤) .

الشكل الثانى : أن يعاد المبتدأ بالمعنى فى صورة جزء من جملة اسمية هى خبر عن هذا المبتدأ ، وليست الجملة كلها هى المبتدأ فى المعنى كما سبق فى الشكل الأول ، يقول الرضى - رحمه الله - : " وأما وضع الظاهر مقام الضمير فإن كان فى معرض التفخيم جاز قياسا ، كقوله تعالى (الحاقة ما الحاقة)^(٥) أى : ما هى ؟ وإن لم يكن فعند سيبويه يجوز فى الشعر بشرط أن يكون بلفظ الأول ... وقال الأخفش : يجوز وإن لم

(١) انظر : بداية الصفحة ٢٣٠ من هذا البحث .

(٢) انظر أيضا : الآية ٨٥ من سورة البقرة ، والآية ٣٨ من سورة الكهف ، والآية ٩ من سورة النمل ،

والآية ٩٠ من سورة يونس .

(٣) شرح التصريح ج١/ ١٦٢ وما بعدها .

(٤) السابق .

(٥) سورة الحاقة آية ١ ، ٢ .

يكن بلفظ الأول في الشعر كان أو في غيره ... قال : ويجوز : زيد قام أبو طاهر ، قال تعالى (إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات إنا لا نضيع أجر من أحسن عملا) "... " في النصف الأول من هذا النص يتحدث الرضى عن الربط بإعادة اللفظ بذاته ، وقد سبق الحديث عن هذا الجزء من النص هناك^(١) ، وأما ما يعنينا هنا من هذا النص فالنصف الثانى منه بدءا من قوله " وقال الأخفش..." والأخفش - كما في النص - يميز الربط بإعادة اللفظ بمعناه في الشعر وغيره ، ومثل لذلك بمثال يشبه المثال الذي سبق الحديث عنه والذي ورد في نص ابن هشام ، فمثال الأخفش : زيد قام أبو طاهر ، ومثال ابن هشام : زيد جاءنى أبو عبد الله ، أما موضع الشاهد في نص الرضى فهو الشاهد القرأنى (إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات إنا لا نضيع أجر من أحسن عملا) والمعنى : إنا لا نضيع أجرهم ، في هذا الشاهد القرأنى نرى أن المبتدأ (اسم إن) هو قوله تعالى (الذين آمنوا وعملوا الصالحات) ثم أتى الخبر جملة اسمية منسوخة بـإن ، وهو قوله تعالى (إنا لا نضيع أجر من أحسن عملا) والرباط بين اسم (إن) وخبره الجملة هو إعادة المبتدأ بمعناه في قوله تعالى (من أحسن عملا) فاسم (إن) (الذين آمنوا وعملوا الصالحات) هو في المعنى قوله تعالى (من أحسن عملا) والمبتدأ في المعنى هنا (من أحسن عملا) جزء من جملة الخبر الاسمية ، وموقعه في الإعراب هو أنه مضاف إلى مفعول .

وبعد ، فإذا كان جميع ما سبق قد أتى في سياق إثبات أن هذه الصورة من صور الإحالة (إعادة المعنى) تدخل الجملة الاسمية لتربط الخبر - حال كونه جملة - بالمبتدأ ، وأن المعاد الذى هو المبتدأ في المعنى يأخذ أشكالا مختلفة ، فإن نصوصا أخرى قد أشارت إلى دخول هذه الصورة من صور الإحالة باب ما يربط الصلة بالموصول ، يقول أبو حيان - رحمه الله - : " ولا بد في الصلة من ضمير يربط الصلة بالموصول ، وسمع ما ظاهره الربط بالظاهر الذى هو الموصول في المعنى... قال الشاعر :

(١) سورة الكهف آية ٣٠.

(٢) شرح الكافية ج ١ / ٢١٢ وما بعدها ، التمهيد في اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها / ١٢٧ .

(٣) انظر : ٢٠٧ وما بعدها من هذا البحث .

وأنت الذى فى رحمة الله أطمع^(١)...^(٢) "والظاهر الذى هو الموصول فى المعنى فى هذا الشاهد هو لفظ الجلالة (الله) والمعنى : وأنت الذى فى رحمة أطمع ، فربطت جملة الصلة بالموصول باسم ظاهر هو الموصول فى المعنى .

ويقول الأشمونى عن الشاهد الذى ورد فى نص أبى حيان السابق - وغيره من الشواهد - إنه " مما ورد فيه الربط بالظاهر " " ويقول الرضى عن الربط بالظاهر فى باب الصلة : "وقد يغنى الظاهر عن العائد على قلة" "ويلاحظ أن العائد الذى هو الموصول فى المعنى جزء من جملة الصلة ، ولا يتأتى أن يكون العائد فى باب الصلة هو جملة الصلة كلها، وفى الشاهد السابق - فى نص أبى حيان - كان العائد (الله) مضافا إلى الاسم المجرور المتعلق بالفعل (أطمع) أى: كان العائد جزءا من جملة الصلة . وبعد ، فالربط بإعادة اللفظ بمعناه يدخل باب الصلة ليربطها بالموصول، كما دخل باب الجملة الاسمية ليربط جملة الخبر بالمبتدأ، وإن كان دخوله باب الصلة على قلة كما قال الرضى .

هذا، والنحاة - رحمهم الله - لم يذكروا - فيما رجعت إليه من مراجع - أن هذه الصورة من صور الإحالة تدخل بابا نحويا غير البابين السابقين (الصلة والجملة الاسمية) فقط .

وإذا عرجنا على ما قاله أستاذنا الدكتور / تمام حسان عن هذه الصورة من صور الإحالة ، وجدنا سيادته يقول : " وقد تكون الإحالة بإعادة المعنى الذى كان لأحد كنى الجملة فى الركن الآخر ، فالمعنى هنا معنى إسنادى كما فى قوله تعالى (دعواهم فيها سبحانك اللهم وتحيتهم فيها سلام وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين)" " فالدعوى الأولى هى (سبحانك اللهم) والدعوى الأخيرة هى (الحمد لله) والتحية

(١) هذا عجز بيت لمجنون ليلى وصلده : فيا رب ليل أنت فى كل موطن.

(٢) ارتشاف ج١/ ٥٢٣ ، ج٢/ ٥١ ، مغنى / ٦٥٤ وما بعدها.

(٣) شرح الأشمونى ج١/ ٢٣٨ ، ٢٦٠ وما بعدها.

(٤) شرح الكافية ج٣/ ٩٣ ، مغنى / ٦٥٤ وما بعدها.

(٥) سورة يونس آية ١٠ .

التي بينهما هي لفظ السلام ، فمعنى المبتدأ مكرر في الخبر^(١) و " إنما يصلح ذلك لربط الخبر بالمبتدأ ؛ لأن الخبر هو عين المبتدأ في المعنى ، فلما كان السلام هو التحية ، وكانت التحية هي السلام عد ذلك قريبا في أهميته من إعادة الذكر فصلح لربط الخبر بالمبتدأ^(٢) .

في النص الأول يستشهد أستاذنا للربط بهذه الصورة (إعادة المعنى) بآية سبقت الإشارة إلى جزء منها^(٣) و هو قوله تعالى (دعواهم فيها سبحانهك اللهم) ثم يعلق سيادته على الآية محذرا مواضع الربط بإعادة اللفظ بمعناه في الآية كلها ، ويوضح سيادته أن المعنى المعاد هنا هو معنى إسنادي في الجملة الاسمية ، وفي النص الثاني يوضح سيادته جهة ربط الخبر بالمبتدأ في هذه الصورة بأنها جهة إسناد الخبر إلى المبتدأ.

وأستاذنا الدكتور / تمام يشير في نص يأتي بعد قليل إلى ملحظ ما وجدت أحدا من السابقين من النحاة ولا من اللاحقين - ممن رجعت إلى مراجعهم - أشار إلى هذا الملحظ من قريب أو بعيد .

يقول أستاذنا : " ولقد درج النحاة على التمثيل لإعادة المعنى الإسنادي بالمبتدأ والخبر ، على حين يصدق ذلك في مجال الجملة الفعلية أيضا إذ يتكرر ذكر الحدث الذي في الفعل عند إيراد الفاعل ، ويبدو ذلك في آيات مثل قوله تعالى (قال قائل منهم لا تقتلوا يوسف)^(٤) ، (ثم أذن مؤذن أيتها العير إنكم لسارقون)^(٥) ومنه أيضا

(١) الخلاصة النحوية / ٩٠ ، وانظر فيه أيضا / ٨٩ ، ١١٠ ، ظاهرة الربط في التركيب والأسلوب العربي / ١٥ وما بعدها ، ٣٠ وما بعدها ، مقالات في اللغة والأدب / ٣٥٧ ، التمهيد في اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها / ١٢٦ وما بعدها ، ضوابط التوارد / ٣٢٢ ، وحدة البنية واختلاف الأنظمة / ٣٦ ، درجات الخطأ والصواب في النحو والأسلوب / ٧٤ وما بعدها ، المعنى النحوي مفهومه ومكوناته / ١٦٣ .

(٢) البيان في روائع القرآن ج١ / ١٣٢ ، اللغة العربية معناها ومبناها / ٢١٦ .

(٣) انظر : ٢٣١ وما بعدها من هذا البحث .

(٤) سورة يوسف آية ١٠ .

(٥) سورة يوسف آية ٧٠ .

(وشهد شاهد من أهلها)^(١) فإسناد الحدث إلى موصوف بالحدث وسيلة من وسائل الربط^(٢).

في هذا النص القصير والذي لم يتردد في كتابات أستاذنا الدكتور / تمام - حسب اطلاعى عليها - حيث إنه لم يرد إلا هذه المرة فقط وفي المرجع الذي نقل عنه فقط ، في هذا النص يشير سيادته إلى أن الربط بإعادة اللفظ بمعناه كما يتطرق إلى الجملة الاسمية فإنه يتطرق إلى الجملة الفعلية ، ويمثل سيادته لذلك بأمثلة من القرآن الكريم لها نظائر أخرى كثيرة في القرآن الكريم^(٣)، ثم يوضح سيادته المسوغ لجعل اللفظ الذي يتضمن المعنى نفسه الموجود في الفعل من الروابط ، فيقول سيادته : " إذ يتكرر الحدث الذي في الفعل عند إيراد الفاعل ... فإسناد الحدث إلى موصوف بالحدث وسيلة من وسائل الربط " وهذا الكلام من أستاذنا يذكر بما سبق نقله عن السيوطي - رحمه الله - من قوله : " لما كان الخبر مرتبطاً بالمبتدأ ارتباطاً المحكوم به بالمحكوم عليه لم يحتج إلى حرف رابط بينهما كما لم يحتج الفعل والفاعل إلى ذلك "^(٤).

فالسويطي يشير إلى أن علاقة الإسناد هي التي تربط الفاعل بالفعل ، وعلاقة الإسناد علاقة ملحوظة^(٥) ، ولكن المواضع التي يشير إليها أستاذنا ليست كذلك التي يشير إليها السيوطي ، وإن كان كلام السيوطي مطلقاً غير مقيد ، فمثلاً إذا قلنا : خرج زيد ، وقارنا هذه الجملة بإحدى الجمل التي استشهد بها أستاذنا نحو قوله تعالى (ثم أذن مؤذن أيتها العير إنكم لسارقون) فإننا نلاحظ فارقاً بين الجملتين^(٦) حيث إن الفاعل في الآية الكريمة قام بالحدث الذي أسند إليه ، وإضافة إلى قيامه

(١) سورة يوسف آية ٢٦.

(٢) الخلاصة النحوية / ٩٠.

(٣) انظر سورة الأنعام آية ١٦٤ ، سورة الأعراف آية ٤٤ ، سورة يوسف آية ٦٧ ، سورة إبراهيم آية ١٢ ، سورة الإسراء آية ١٥ ، سورة الكهف آية ١٩ ، سورة فاطر آية ١٨ ، سورة الصافات آية ٥١ ، ٦١ ، سورة الزمر آية ٧ ، سورة الأحقاف آية ١٠ ، سورة القمر آية ١٩ ، سورة القلم آية ١٩ ، سورة المعارج آية ١ ، سورة المطففين آية ٢٦.

(٤) مع ج ١ / ٣٤٧ ، وانظر : ١٥٤ ، ١٨٢ من هذا البحث.

(٥) انظر : ١٥٣ وما بعدها من هذا البحث .

(٦) انظر : مسألة شبيهة بهذه المسألة في ٢٠٩ وما بعدها من هذا البحث.

بالحدث - باعتباره فاعل الحدث - وصف بهذا الحدث فهو مؤذن ، أما في جملة (خرج زيد) فالفاعل قام بالحدث الذى أسند إليه فقط ، ولم يوصف به ، بمعنى أن الشواهد التى مثل بها أستاذنا تزيد على غيرها من نحو قولنا (خرج زيد) زيادة من ناحية اللفظ ؛ حيث إن الفاعل فى الشواهد القرآنية السابقة كان - من ناحية لفظه - من مادة الفعل نفسها ، فالفاعل متصف بها فى الفعل من حدث ، هذا بالإضافة إلى ما بين الفعل والفاعل من علاقة معنوية هى الإسناد ، وهذا الأمر أكثر ظهوراً فى قوله تعالى فى عدة مواضع (ولا تزر وازرة وزر أخرى) ^(١) حيث إن الحدث الذى فى الفعل تكرر فى المفعول إضافة إلى تكراره فى الفاعل ، على حين أن المثال (خرج زيد) ليس فيه علاقة بين الفعل والفاعل إلا علاقة الإسناد فقط ، وهى كما سبق علاقة ملحوظة ، ومن هنا يصح أن نقول: إن تكرار الحدث الذى فى الفعل فى الفاعل بوصف الفاعل بهذا الحدث يعد رابطاً لفظياً فى الجملة الفعلية التى يتحقق فيها هذا النوع من الإسناد .

وبعد ، فإننا نصل إلى أن الربط بإعادة اللفظ بمعناه - بناء على ما سبق عرضه من كلام نحاة السلف وكلام أستاذنا الدكتور / تمام - لا يدخل غير الجملة الواحدة فقط اسمية كانت أو فعلية ، حتى ما قال به علماء السلف من دخول هذه الصورة من الإحالة باب صلة الموصول لربطها بالموصول لا يخالف ذلك ؛ لأن الموصول وصلته معا لا يصلحان لتكوين جملة مستقلة كاملة الفائدة، وإنما يفتقران معا إلى تضام عنصر لغوى آخر معهما ليتكون من الجميع جملة كاملة الفائدة ، ويصح عليها السكوت ^(٢).

وبيانا لكيفية قيام هذه الصورة (إعادة اللفظ بمعناه) بوظيفة الربط فى التراكيب التى تدخلها نقول : قد رأينا أن العائد الذى هو المبتدأ فى المعنى قد يكون جزءاً من جملة الخبر ، كما هو الحال عندما يكون الخبر جملة فعلية ، ويكون العائد - الذى هو المبتدأ فى المعنى - هو الفاعل فى هذه الجملة ^(٣) ، كما فى قولنا : زيد جاءنى أبو عبد الله

(١) سورة الأنعام آية ١٦٤ ، وسورة الإسراء آية ١٥ ، وسورة الزمر آية ٧ .

(٢) انظر : ٤٠ وما بعدها من هذا البحث .

(٣) انظر : ٢٣١ من هذا البحث .

إذا كان (أبو عبد الله) كنية لزيد ، وكما فى قولنا : زيد نعم الرجل إذا جعلنا (أل) فى كلمة (الرجل) للعهد الذكرى، وكذلك كان جزءا من جملة الخبر فى قوله تعالى ^(١) (إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات إنا لا نضيع أجر من أحسن عملا) وأيضا يكون العائد الذى هو الموصول فى المعنى جزءا من جملة الصلة كما فى قول الشاعر : وأنت الذى فى رحمة الله أطمع ^(٢)، وليبان كيفية الربط بإعادة المعنى فى هذه الأمثلة التى يكون المعاد فيها جزءا من جملة تتعلق بالمذكور الأول، فإننا نأخذ مثالا واحدا وما يقال فيه يقال فى غيره ، ففي قولنا: زيد نعم الرجل ، نرى الفاعل (الرجل) الذى هو المبتدأ فى المعنى (وهو هنا العائد) - هذا على جعل (أل) للعهد الذكرى - نراه وقد ربط الجملة التى هو أحد عناصر بنائها بما هى خبر عنه وهو المبتدأ الذى هو مرجع العائد، ولولا وجود كلمة (الرجل) فى هذه الجملة لما ارتبطت بالمبتدأ ، وكذلك كل عائد فى الأمثلة السابقة يربط الجملة التى هو جزء منها بمرجعها.

وقد رأينا قبل ^(٣) - أيضا - أن العائد الذى هو المبتدأ فى المعنى قد يكون جملة الخبر كلها ، وذلك كما فى قوله تعالى (دعواهم فيها سبحانك اللهم) ^(٤) وكما فى قوله صلى الله عليه وسلم (أفضل ما قلته أنا والنبىون من قبل لا إله إلا الله) ومن هذا أيضا الشواهد التى يكون المبتدأ - أو الاسم للناسخ - فيها ضمير الشأن نحو قوله تعالى (فإذا هى شاخصة أبصار الذين كفروا) ^(٥) وقوله تعالى (فإنها لا تعمى الأبصار ولكن تعمى القلوب التى فى الصدور) ^(٦) وليبان كيفية الربط فى هذا النمط نشرح الشاهد الثانى ، حيث نرى جملة (لا إله إلا الله) كلها هى المبتدأ فى المعنى ، فكانت هى كلها العائد ، وهى فى الوقت نفسه خبر المبتدأ ، وفى هذا الشاهد وأمثاله نستطيع القول : إن جملة (لا إله إلا الله) مرتبطة بالمبتدأ (المرجع) من جهتين : جهة أنها العائد

(١) انظر : ٢٣٤ من هذا البحث.

(٢) انظر : ٢٣٤ وما بعدها من هذا البحث.

(٣) انظر : ٢٣١ وما بعدها من هذا البحث.

(٤) سورة يونس آية ١٠.

(٥) سورة الأنبياء آية ٩٧.

(٦) سورة الحج آية ٤٦.

إليه ، وجهة أنها المرتبط الذى ربطه العائد بمرجعه ، وتوضيحا لما أريد قوله هنا^(١) أذكر بالمثال السابق (زيد نعم الرجل) حيث قلنا: إن العائد هو كلمة (الرجل) والمرجع هو كلمة (زيد) وإن العائد قد ربط جملة (نعم الرجل) والتى هو أحد عناصرها بالمرجع، إذن العائد يربط غيره بالمرجع ، وبهذا يكون لدينا ثلاثة أركان فى هذا المثال - شأنه فى هذا شأن غيره من أمثلة الربط بالإحالة - هى: العائد والمرجع ومرتبطة يربطه العائد بالمرجع ، وفى الحالة التى هى موضع حديثنا (كون العائد جملة كاملة) والتى مثلنا لها بالحديث الشريف فى هذه الحالة نجد أن العائد قد تلبس بالمرتبط فكانا معا فى صورة لفظية واحدة هى جملة الخبر (لا إله إلا الله) فكانت هذه الجملة هى العائد وهى المرتبط ، أما فى الحالة الأولى التى يكون العائد فيها جزءا من جملة كما فى : زيد نعم الرجل، فإن العائد يكون بعض المرتبط وجزءا منه .

وبعد ، فقد يسأل سائل كيف يقبل كلامك هذا فى حالة ضمير الشأن ، فأنت تقول إن الجملة المفسرة له والتى هى المبتدأ فى المعنى هى العائد والمرتبط ، فى حين أن النحاة يعدون الجملة المفسرة لضمير الشأن المرجع ، ويعدون ضمير الشأن العائد ، فقد عدوا هذا الموضع من المواضع السبعة التى يعود فيها الضمير على متأخر لفظا ورتبة^(٢)، وإذا كان يعود فهو عائد ، وما يعود إليه هو المرجع؟!

وللجواب على هذا الإشكال أقول : إن ضمير الشأن - كما فى كلام النحاة رحمهم الله - هو عائد والجملة التى تفسره مرجع له، أقول إن هذا من حيث الأصل، فالأصل أن يكون لكل ضمير غائب مرجع يعود إليه ، حيث إنه - ضمير الغائب ومنه ضمير الشأن - يفتقر إلى ما يوضح المقصود به ، ذلك لأنه - كما سبق^(٣) - ليس فيه ما فى ضمير المخاطب وضمير المتكلم من الحضور والمشاركة بما يغنى عن الافتقار إلى مرجع يذكر أو يقدر فى الكلام ، وضمير الشأن - كما يقول الشيخ خالد

(١) سبق بيان مسألة مثل هذه عند التعليق على مثال (الشرق شرق) انظر : ٢٠٩ وما بعدها من هذا البحث.

(٢) انظر : ٢٦٤ وما بعدها من هذا البحث.

(٣) انظر : ٥٢، ٣٤ وما بعدها ، ٢٠٥ من هذا البحث.

الأزهري - : " لا يكون ضمير الشأن الحاضر وإنما يكون ضمير غيبة " " إذد ضمير الشأن هو العائد والجملة المفسرة له هي مرجعه، هذا من حيث الأصل في كل ضائير الغائب، لا من حيث كونه رابطا ، لأن ضمير الشأن ليس من دوره الربط وليس الهدف من مجيئه الربط ، دليل ذلك أنه مع وجود ضمير الشأن في الجملة تبقى الجملة محتاجة إلى رابط، والرابط هنا هو إعادة ضمير الشأن بمعناه في صورة الجملة المفسرة له ، فإذا كان ضمير الشأن ليس رابطا ، وكانت الجملة مع وجوده محتاجة إلى رابط يربط بين الخبر (الجملة المفسرة) وبين هذا الضمير (المبتدأ) فإن ما يربط بينهما هو العائد وضمير الشأن هو المرجع ، من حيث كانت الجملة المفسرة له هي نفس ضمير الشأن في المعنى.

وبعد كل ما سبق ، فإنه يلاحظ أن الموقعية بين العائد والمرجع في حال كون العائد جزءا من جملة موقعية ثابتة لا تقبل التغيير ، فالعائد دائما متأخر عن المرجع ، فإذا نظرنا إلى الأمثلة السابقة في هذا النوع نحو قولنا : زيد جاءنى أبو عبد الله ، وزيد نعم الرجل ، وقوله تعالى (إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات إنا لا ننضيع أجر من أحسن عملا) وقول الشاعر : وأنت الذى فى رحمة الله أطمع ، رأينا - وقد سبقت الإشارة إلى ذلك" - أن العائد جزء من جملة المرتبط الذى ربطه العائد بالمرجع، ولا يقبل أن يتقدم - هنا - جزء من جملة الخبر على المبتدأ (المرجع) فلا يقال : الرجل زيد نعم ، وإذا قيل : أبو عبد الله زيد جاءنى خرج الكلام عما نتحدث فيه من الربط بإعادة اللفظ بمعناه إلى الربط بالضمير ، وكذلك لا يجوز تقدم العائد فى قول الشاعر: وأنت الذى فى رحمة الله أطمع ، حيث إن العائد (الله) جزء من صلة الموصول ، ولا يتقدم جزء من الصلة على الموصول (المرجع) إذن لا يجوز تقدم العائد على المرجع فى هذا النمط من الربط بإعادة اللفظ بمعناه .

وهنا يأتى سؤال مفاده : هل يجوز أن يتقدم المرتبط بما فيه العائد (الجملة كلها) على المرجع فى هذه الحال التى نحن بصدد الحديث عنها ، والتى هى كون العائد جزءا من جملة المرتبط ؟

(١) شرح التصريح ج١/ ١٦٢ وما بعدها.

(٢) انظر : ٢٣٠ وما بعدها ، ٢٣٨ وما بعدها من هذا البحث.

والجواب أن النحاة -رحمهم الله- أجازوا تقدم الخبر الجملة - اسمية وفعلية ^(١) - على المبتدأ لكن ربطوا ذلك بعدم اللبس ، فقال ابن مالك : وجوزوا التقديم إذ لا ضرراً ، ومثل ابن عقيل - رحمه الله - لذلك بمثالين ^(٢) : أبوه منطلق زيد ، وقام أبوه زيد ، إذن النحاة ربطوا الجواز بعدم اللبس ، واللبس : تعدد الاحتمالات دون مرجح لأحدها ، وإذا جئنا نطبق حكم جواز تقدم الخبر الجملة على المبتدأ فيما نحن فيه وجدنا أن اللبس يتطرق إلى جميع الأمثلة السابقة دون استثناء منها ، وتفصيل ذلك على النحو التالي : في قولنا : زيد جاءني أبو عبد الله ، لو تقدم الخبر على المبتدأ هنا وأصبح التركيب : جاءني أبو عبد الله زيد، لتحول التركيب من الجملة الاسمية إلى الجملة الفعلية ؛ ولصارت كلمة (زيد) بدلا من الفاعل، ومعلوم أن اللبس مرفوع في مثال ابن عقيل السابق: قام أبوه زيد؛ لأن الضمير فيه ، وهو الرابط، ووجود الضمير يمنع كون (زيد) بدلا من (أبوه) لأنه لو قيل ببدلية(زيد) لما عرف مرجع الضمير ؛ ولهذا لا يجوز تقدم جملة الخبر(المرتبط ومعه العائد) على المبتدأ (المرجع) إذا أردنا عد هذا المثال من قبيل الربط بإعادة اللفظ بمعناه ، أعنى بالمثال قولنا : زيد جاءني أبو عبد الله ، أما مثال: زيد نعم الرجل ، فإنه وإن جاز تقدم ^(٣) جملة الخبر (المرتبط والعائد) على المرجع فيجوز فيه: نعم الرجل زيد ، إلا أنه - في هذه الحالة - لن يبقى المثال من قبيل الربط بإعادة اللفظ بمعناه ، إذ إن المثال - كما سبق ^(٤) - قد دخل في الربط بهذه الصورة على جعل (أل) فيه للعهد الذكري الذي سبق في (زيد) أما في الصورة التي حول إليها المثال: نعم الرجل زيد، فليس هناك سبق ذكر حتى تكون (أل) للعهد الذكري، أما الشاهد القرآني: (إن الذين آمنوا ... فقد سبق ^(٥) أن العائد فيه هو قوله تعالى (من أحسن عملا) وقد ربط جملة الخبر (إننا لا نضيع أجر من أحسن عملا) بالمرجع الذي هو اسم إن (الذين آمنوا وعملوا الصالحات) ولأن المرتبط والعائد في هذا الشاهد خبر لإن ؛ لا يجوز تقديمها على

(١) انظر: ١٢٦، ١٤١ وما بعدها من هذا البحث.

(٢) انظر : شرح ابن عقيل ج١ / ١٤١ وما بعدها .

(٣) انظر : ١٣١ من هذا البحث.

(٤) انظر : ٢٣٠ ، ٢٣٩ وما بعدها من هذا البحث.

(٥) انظر : ٢٣٤ ، ٢٣٩ من هذا البحث.

المرجع (اسم إن) وذلك لأن خبر (إن) لا يتقدم على اسمها ما لم يكن الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً^(١).

أما عن شاهد: فأنت الذى فى رحمة الله أطمع ، فإنه لا يجوز تقدم المرتبط والعائد (جملة الصلة) على المرجع (الموصول)^(٢).

وما سبق كان حديثاً عن الواقعية فى حالة كون العائد جزءاً من جملة ، أما فى حال كون العائد هو الجملة كلها ، كما فى قوله تعالى (دعواهم فيها سبحانهك اللهم) وقوله صلى الله عليه وسلم (أفضل ما قلته أنا والنبىون من قبلى لا إله إلا الله) وقوله تعالى (فإذا هى شاخصة أبصار الذين كفروا) حيث تلبس - فى هذه الشواهد- العائد والمرتبط معاً فى صورة جملة الخبر^(٣) ، فقد سبق أن النحاة أجازوا تقدم الخبر الجملة ما لم يتطرق اللبس إلى الكلام ، لكن جملة الخبر هنا - فى الشاهدين الأولين - فى تقدير المفرد^(٤) ، فإذا تقدمت (جملة الخبر) فلن يؤمن أن يظن أنها مبتدأ وليس خبراً ، وأن ما بعدها هو الخبر وليس المبتدأ ، وقوله - صلى الله عليه وسلم - (لا حول ولا قوة إلا بالله كثر من كنوز الجنة) يوضح ذلك جلياً حيث أخبر النبى صلى الله عليه وسلم - عن جملة (لا إله إلا الله) بالمفرد (كنز) ولما سبق لا يجوز أن يتبادل العائد والمرتبط (جملة الخبر) الموقع مع المرجع (المبتدأ) فلا يؤخر المرجع ولا يتقدم العائد والمرتبط ، وكذلك الأمر فى الشاهد الثالث (فإذا هى شاخصة أبصار الذين كفروا) لا يجوز تقدم العائد - والذى هو المرتبط أيضاً- وهو (شاخصة أبصار الذين كفروا) على المرجع (المبتدأ) الذى هو لفظة (هى) وذلك لأن العائد هنا لازم التأخر عن المرجع ؛ لأن الجملة المفسرة لضمير الشأن لا يجوز " أن تتقدم هى ولا شيء منها عليه " "وقد سبق" أن ضمير الشأن " لا يعمل فيه إلا الابتداء أو أحد

(١) انظر : ٩٩ ، ١٢٨ من هذا البحث.

(٢) انظر : ٢٣٩ وما بعدها من هذا البحث.

(٣) انظر : ٢٣٩ وما بعدها من هذا البحث.

(٤) انظر : حاشية الصبان ج ١ / ٣١٤ ، حاشية الخضرى ج ١ / ١٣١ .

(٥) مغنى / ٦٣٦ وما بعدها.

(٦) انظر : ٢٣١ من هذا البحث.

نواسخه " (١) ويقول ابن مالك - رحمه الله - : "ومما يمنع تقديم الخبر كون المبتدأ ضمير الشأن كقولك : هو زيد منطلق ، لأنه لو قدم خبره عليه فقليل : زيد منطلق هو لم يعلم كونه ضمير الشأن ولتوهم كونه مؤكدا للضمير المستكن في الخبر " (٢)، وكلام ابن مالك يبين أن المانع من تقدم العائد هنا هو خوف تطرق اللبس في الكلام .

(١) مغنى / ٦٣٧ .

(٢) شرح التسهيل ج١ / ٢٩٩ .

الصورة الرابعة من صور الربط بالإحالة هي الربط بالضمير^(١) ، وقد سبقت الإشارة إلي أن بعض النحاة صرح بأن الربط بالضمير هو الأصل في الربط ، ومنهم ابن هشام والسيوطي - رحمهما الله - ونقل البحث - فيما سبق - عن ابن هشام قوله "روابط الجملة بما هي خبر عنه ، وهي عشرة : ١ - أحدها : الضمير وهو الأصل ، ولهذا يربط به مذكورا ... ومحدوفا" ^(٢) غير أن البحث قد رجح - هناك - كون الربط بإعادة اللفظ بذاته هو الأصل^(٣) .

هذا ، وينبه أستاذنا الدكتور / تمام حسان إلي أن " شرط الإضمار أن يكون بين الضمير ومرجعه مطابقة في اللفظ والقصد بحيث لوعدنا بالإضمار إلي الإظهار لحصلنا علي اللفظ نفسه وعلي المدلول نفسه ، أي أننا إذا كان لدينا جملة مثل : ذهب زيد إلي بيته ، فسأل سائل : بيت من ؟ كان الجواب : بيت زيد المذكور ، فعل (زيد المذكور) محل الضمير دالا علي ما دل عليه الضمير ، وإذا قرأنا آية مثل قوله تعالي

(١) أود أن أشير إلي أن المقصود بالضمير هنا هو الضمير ذو المرجع أي : ضمير الغيبة فقط ، وليس يدخل معنا ضمير المتكلم ولا ضمير المخاطب ، ذلك لأن ضمير المتكلم وضمير المخاطب فيهما من الحضور والمشاركة ما يغني عن مرجع يوضح المقصود بهما « في حين أن ضمير الغائب - دائما - محتاج إلي مرجع يبين المقصود به ، يقول أستاذنا الدكتور / تمام حسان : " تلعب الضمائر ذات العائد دور الربط في السياق ، ويساعد الافتقار علي أداء مثل هذا الدور " القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقديرية والمحلي / ٣٢ ، ٤٨ ، اللغة العربية معناها ومبناها / ١١٣ وانظر في هذه المسألة : البيان في روائع القرآن ح ١ / ١٣٩ وبعدها ، ١٤١ ، ١٤٨ ، ج ٢ / ١٨ ، وانظر أيضا : ٢٠٥ ، ٢٤٠ من هذا البحث ، والافتقار المذكور في عبارة أستاذنا هو الافتقار المتأصل الذي سبق الحديث عنه مفصلا في : ٢٩ وما بعدها ، ٣٣ ، ٥٢ وما بعدها من هذا البحث .

(٢) مغني / ٦٤٧ ، وانظر : حاشية (٤) من ٢٠٤ في هذا البحث .

(٣) انظر : ٢٠٤ وما بعدها من هذا البحث .

(وظن داود أنها فتناه)^(١) فهمنا أن الفتنة وقعت علي (داود) وأن الضمير حل محل (داود) لقبح الإظهار ولما فيه من إطالة لا مبرر لها^(٢) وإذا لم تحدث المطابقة في أحد الأمرين السابقين (اللفظ والقصد) أو كان الإضمار يؤدي إلي وقوع اللبس في التركيب فإن العربية تعدل عن الربط بالإضمار إلي الربط بغيره من وسائل الإحالة، وقد سبقت الإشارة إلي حالة عدم المطابقة في القصد، وحالة وقوع اللبس عند الإضمار، وكيف أن العربية لجأت في هاتين الحالتين إلي الربط بإعادة اللفظ بذاته^(٣).

وسأتي الحديث عن حالة عدم المطابقة في اللفظ، وأن ذلك يحدث عند إرادة مدح أو ذم المرجع^(٤) وكيف أن العربية لجأت - في هذه الحالة - إلي الربط بالموصول^(٥) والربط باللفظ الواصف^(٦).

وبعد، فإنه يحسن في بداية هذه المعالجة للربط بالضمير أن ننقل نصا عن السيوطي^(٧) يحدد فيه - رحمه الله - المواضع التي يدخل فيها الضمير رابطا بين عناصر التركيب: "الرابط^(٨) يحتاج إليه في أحد عشر موضعا: الأول: جملة الخبر،

(١) سورة ص آية ٢٤.

(٢) البيان في روائع القرآن ح ١ / ١٣٨، وانظر فيه أيضا ح ١ / ٤١ وما بعدها، ٢٣٦ = مع ح ١ / ٣١٦، ظاهرة الربط في التركيب والأسلوب العربي / ٣٤ وما بعدها، ٣٨، ٤١، مقالات في اللغة والأدب / ٣٥٧، ضوابط التوارد / ٣٢١، درجات الخطأ والصواب في النحو والأسلوب / ٧٥ وما بعدها، الخلاصة النحوية / ٩٢، دور السياق في تفسير مرجع الضمير في الدراسات اللغوية والقرآنية / ٧٠ وما بعدها "مجلة علوم اللغة" عدد ٥ / ١٩٩٩.

(٣) انظر: ٢١٢ وما بعدها من هذا البحث.

(٤) انظر: ٢٧٣ = حاشية (٤) من ٣٠٠ من هذا البحث.

(٥) انظر: ٢٧٣ وما بعدها من هذا البحث.

(٦) انظر: ٣٠٠ وما بعدها من هذا البحث.

(٧) أنه هنا علي أن الكلام الوارد في هذا النص المنقول عن السيوطي موجود - يكاد يكون بالألفاظ ذاتها - في مغني اللبيب لابن هشام - رحمه الله - غير أن البحث أثر النقل عن السيوطي لما فيه من إجمال واختصار غير محلين، وعرف عن نص ابن هشام لما فيه من تفصيلات وإطالة، والمقام هنا - في هذا الموضع من معالجة الربط بالضمير - مقام إجمال، انظر: مغني / ٦٥٣ - ٦٦٢.

(٨) لا يعني السيوطي بالرباط في هذا النص الضمير فقط، وإنما يعني به كل وسيلة للربط ضميرا كانت أو غيره، لكن البحث أتى بالنص كاملا لأن فيه كل المواضع التي يدخل فيها الضمير رابطا بين عناصر التركيب.

وروابطها عشرة أشياء تأتي في الفن الثاني^(١)، الثاني : جملة الصفة ولا يربطها إلا الضمير ، الثالث : جملة الصلة ولا يربطها غالبا إلا الضمير ، الرابع : جملة الحال وربطها إما الواو أو الضمير أو كلاهما ، الخامس : المفسرة لعامل الاسم المشتغل عنه نحو : زيدا ضربته ، أو ضربت أخاه ، السادس ، السابع : بدل البعض وبدل الاشتغال ، ولا يربطها إلا الضمير ، نحو : (عموا وصموا كثير منهم)^(٢) (عن الشهر الحرام قتال فيه)^(٣) ... الثامن : معمول الصفة المشبهة ولا يربطه أيضا إلا الضمير ، التاسع : جواب اسم الشرط المرفوع بالابتداء ، ولا يربطه أيضا إلا الضمير نحو (فمن يكفر بعد منكم فإني أعذبه)^(٤)، العاشر : العاملان في باب التنازع ، لابد من ارتباطهما إما بعاطف كما في قام وقعد أخواك أو عمل أولهما في ثانيهما نحو (وأنه كان يقول سفيتها)^(٥) (وأنهم ظنوا كما ظننتم أن لن يبعث الله أحدا)^(٦) الحادي عشر : ألفاظ التوكيد الأول وإنما يربطها الضمير الملفوظ به ، نحو : جاء زيد نفسه ، والزيدان كلاهما ، والقوم كلهم ، وسائر ما تقدم يجوز أن يكون الضمير فيه مقدرا^(٧) .

في هذا النص يذكر السيوطي أن الضمير يدخل رابطا في عشرة مواضع ، وذلك لأن الموضع العاشر من الأحد عشر موضعا التي ذكر أنه يحتاج فيها إلى الرابط ، هذا الموضع (العاملان في باب التنازع) لا يدخله الضمير ؛ فالرابط فيه (هذا الموضع) إما العاطف وإما عمل أول العاملين في ثانيهما^(٨) ، كما ذكر ومثل ، أما في باقي

(١) وفي هذا الفن قال "روابط الجملة بما هي خبر عنه عشرة: الأول الضمير وهو الأصل... الأشياء ٣/ ١٠٢ وما بعدها ، هذا ، وباقي روابط جملة الخبر بالمتبدا هي روابط داخلية في الربط بالإحالة، وقد ذكرت هذه الروابط متفرقة ، كل منها في الصورة التي يدخل فيها رابطا. انظر: ٢٠٧ وما بعدها ، ٢٤٥ وما بعدها ، ٢٦٩ وما بعدها ، ٢٧٣ وما بعدها ، ٢٨٦ وما بعدها من هذا البحث .

(٢) سور المائدة آية ٧١ .

(٣) سورة البقرة آية ٢١٧ .

(٤) سورة المائدة آية ١١٥ .

(٥) سورة الجن آية ٤ .

(٦) سورة الجن آية ٧ .

(٧) الأشياء ج٢ / ١٤٨ وما بعدها ، مغني / ٦٥٣ - ٦٦٢ .

(٨) انظر: ١٥٥ من هذا البحث .

المواضع - وهي عشرة - فالضمير وحده يدخل سبعة منها ليكون هو الرابط بين عناصر التركيب ، وتبقى ثلاثة مواضع فقط يجوز أن يكون الرابط فيها غير الضمير، وهذه المواضع هي: جملة الخبر حيث يجوز أن يكون الرابط بينها وبين المبتدأ الضمير، كما يجوز أن يكون غير الضمير من نحو: الإشارة أو إعادة اللفظ بذاته أو إعادته بالمعني أو غير ذلك^(١) وجملة الصلة، فقد قال السيوطي عنها "ولا يربطها غالبا إلا الضمير" وقد سبق أنه قد يكون الرابط بين جملة الصلة والموصول - علي قلة - اسما ظاهرا هو الموصول في المعني^(٢)، وجملة الحال ، فقد تنفرد الواو رابطة بين جملة الحال وصاحبها ، وقد يتفرد الضمير بالربط بينهما ، وقد يكونان معا رابطين بين جملة الحال وصاحبها .

إذن الضمير وحده يكون هو الرابط في سبعة مواضع ، ولا يدخل غيره أيا من هذه المواضع السبعة ليكون رابطا ، وفي ثلاثة مواضع فقط يجوز أن يكون غيره هو الرابط ، مع العلم بجواز الربط بالضمير في هذه المواضع الثلاثة أيضا ، بل إن الربط به هو الغالب فيها .

وبعد هذا الإجمال للمواضع التي يحتاج فيها إلى الضمير ليكون رابطا بين عناصر التركيب ، نشرع في شيء من التوضيح لهذه المواضع ، وعرض أقوال النحاة - رحمهم الله - في كيفية ربط الضمير وأهميته في هذه المواضع وبيان كيف تبرز قيمة الموقعية في كل ذلك ، لكن البحث لن يلتزم في المعالجة الترتيب الذي ذكره السيوطي^(٣) - رحمه الله - للمواضع في نصه السابق ، وإنما سيتناول البحث المواضع العشرة التي يدخلها الضمير رابطا علي وفق ترتيب ألفية ابن مالك لأبواب النحو ، وعلي هذا نبدأ بجملة الصلة :-

(١) انظر الصفحات المذكورة في حاشية (١) من ٢٤٧ من هذا البحث .

(٢) انظر : ٢٣٤ وما بعدها من هذا البحث .

(٣) يذكر هنا أن الترتيب الذي وردت عليه المواضع الأحد عشر في نص السيوطي المنقول هنا هو

الترتيب نفسه الذي رتب به ابن هشام هذه المواضع في المغني في الموضع الذي سبقت الإشارة إليه في

حاشية (٧) من ٢٤٦ ، (١) من ٢٤٧ من هذا البحث .

يقول ابن يعيش - رحمه الله - عما يصلح أن يكون صلة للموصول ، وعن كيفية ربط العائد الذي لا بد منه في الصلة بين هذه الصلة (المرتبط) والموصول (المرجع): "وجملة الأمر أن الصلة بأربعة أشياء : (الفعل والفاعل) و(المبتدأ والخبر) و(الشرط وجوابه) و(الظرف) ولا بد في كل جملة ، من هذه الجمل من عائد يعود منها إلى الموصول ، وهو ضمير ذلك الموصول ليربط الجملة بالموصول ، ويؤذن بتعلقها بالموصول ، إذ كانت الجملة عبارة عن كل كلام تام قائم بنفسه ، فإذا أتيت فيها بما يتوقف فهمه علي ما قبله أذن بتعلقها به"^(١) والعبرة الأخيرة من نص ابن يعيش والتي يقول فيها " إذ كانت الجملة ... فإذا أتيت فيها بما يتوقف فهمه علي ما قبله " يعني الضمير ثم يقول " أذن بتعلقها " يعني الجملة ، ثم يقول: "به" يعني ما قبل الجملة ، ويتوقف فهم الضمير عليه ، وهو مرجع هذا الضمير ، وهو هنا الموصول ، أقول : إن هذه العبارة من كلام ابن يعيش توضح كيف أن العائد (الضمير) يربط ويؤذن بالتعلق بين الجملة التي يذكر فيها وبين مرجع هذا الضمير وهذه العبارة أيضا تصلح أن تكون بيانا لكيفية ربط الضمير - بين ما يتصل به الضمير أو ما يقع الضمير في حيزه وبين مرجعه - في كل موقع من المواقع العشرة التي سبق أن الضمير يدخلها ليكون رابطا بين عناصر التركيب .

ثم يواصل ابن يعيش شرحه لما يصلح أن يكون صلة ، فيتحدث عن المواقع التي يجوز للضمير أن يقع فيها داخل الصلة حال كونها شرطا وجوابه أو مبتدأ وخبره ، فيقول : "اعلم أن كل واحد من الشرط والجزاء جملة فعلية تامة ، فلما دخل عليهما حرف الشرط ربطهما وجعلهما كجملة واحدة في افتقار كل واحدة من الجملتين إلى الأخرى ، كافتقار المبتدأ إلي الخبر ، فالجملة الأولى التي هي شرط بمنزلة المبتدأ و الجملة الثانية التي هي جزء كالخبر ، وإذا كان كذلك فأنت بالخيار في إلحاق العائد ، إن شئت أتيت به في الجملة الأولى نحو: ... قولك: جاءني الذي إن تأته يأتك عمرو ،

(١) شرح المفصل ج٢ / ١١٦ وما بعدها ، شرح الكافية ج٢ / ٩١ ، ٩٣ ، ٣٢١ ، مقتضب ج٣ / ١٩٤ وما بعدها ، ١٩٩ ، مغني / ٦٥٤ وما بعدها ، ارتشاف ج١ / ٥٢٣ ، ج٢ / ٥٨٥ ، مع ج١ / ٢٧٩ وما بعدها ، شرح الأشموني ج١ / ٢٣٧ وما بعدها ، الإحالة والكذب في التراكيب عند النحاة / ٧١ "رسالة دكتوراه بدار العلوم" .

فالعائد الهاء في تأته ، وإن شئت أتيت به في الجملة الثانية نحو قولك: جاءني الذي إن تكرم زيدا يشكرك ، فالعائد المضمر في يشكرك ، فإن جئت بالضمير فيهما فأحسن شيء ، نحو قولك: جاءني الذي إن تزره يحسن إليك ، فالعائد الأول (الهاء) المنصوبة في (تزره) والآخر الضمير المرفوع في (يحسن إليك) كما يكون في المبتدأ والخبر إذا كانا صلة كذلك ، إن شئت أتيت بالعائد مع المبتدأ وحده نحو: جاءني الذي أبوه قائم ، وإن شئت أتيت به مع الخبر وحده نحو : الذي أخوك غلامه زيد ، وإن شئت أتيت به معهما نحو : الذي أبوه أخوه زيد ، والذي عمه خاله عمرو^(١) يوضح ابن يعيش في هذا النص المواقع التي يجوز أن يقع فيها الضمير حال كون الصلة شرطاً وجوابه أو مبتدأ وخبره، فيبين أنه يجوز أن يأتي الضمير العائد على الموصول في الجزء الأول من الصلة فقط (الشرط والمبتدأ) كما يجوز أن يأتي في الجزء الثاني فقط (الجواب والخبر) كما يجوز أن يأتي الضمير في الجزأين كليهما ، فيأتي في الشرط وفي جوابه ، ويأتي في المبتدأ وفي خبره، وقد مثل - رحمه الله - لكل حالة من حالات وقوع الضمير ، وبعد ، فإن النص الثاني في نصي ابن يعيش السابقين قد عرض بالشرح والتمثيل لأمرين من الأمور الأربعة التي تصلح أن تكون صلة ، ويبقى أمران : أحدهما: أن تكون الصلة من فعل وفاعل كما في: رأيت الذي غاب ، وواضح أن موقع الضمير في هذه الحالة ثابت وواحد ، فهو دائماً يقع بعد الفعل ؛ لأنه (العائد) هو الفاعل في جملة الصلة ، والأمر الثاني: أن تكون الصلة ظرفاً أو جاراً ومجروراً تامين ، كما في : جاء الذي عندك ، وجاء الذي في البيت ، وواضح أن الضمير في هذه الحالة - حالة كون الصلة ظرفاً أو جاراً ومجروراً - هو فاعل للفعل الذي يتعلق به الظرف أو الجار والمجرور ، فالتقدير في المثالين السابقين : جاء الذي استقر عندك ، وجاء الذي استقر في البيت^(٢) ، وموضع الضمير هنا أيضاً ثابت لا يتغير وهو التأخر عن الفعل .

(١) شرح المفصل حـ ١١٧ / ٢ ، وانظر فيه أيضاً حـ ١٧٢ / ١ ، ١٨٤ ، وما بعدها ، المقتضب حـ ١ / ١٥٧ وما بعدها .

(٢) انظر : شرح المفصل حـ ١١٨ / ٢ ، شرح الأشموني حـ ١ / ٢٦١ وما بعدها ، حاشية الصبان حـ ١ / ٢٦١ وما بعدها .

هذا، والضمير (العائد) في جميع ما سبق يربط الصلة (المرتبط) بالموصول (المرجع) وسواء في هذا كون الصلة أكثر من جملة كما في حال كونها شرطاً وجوابه وكونها جملة واحدة كما في باقي الأمور الأربعة التي تصلح للوصل بها ، وسواء في هذا أيضاً كون العائد واحداً كما في الصلة بالفعل وفاعله ، وبالظرف وبالجار والمجرور ، وكما في بعض حالات كونها شرطاً وجوابه أو مبتدأ وخبره، وكون العائد يرد مكرراً - يرد مرتين - كما في بعض حالات كون الصلة شرطاً وجوابه أو مبتدأ وخبره، وهذه الحالة الأخيرة - كون الضمير (العائد) يرد مرتين - هي ما قال عنها ابن يعيش في نضه السابق "فإن جئت بالضمير فيهما فأحسن شيء".

وعن دور الضمير (العائد) في ربط جملة الخبر (المرتبط) بالمبتدأ الذي هو مرجع الضمير ، يقول ابن يعيش - رحمه الله - : " ولولا هذا الضمير لم يصح أن تكون هذه الجملة خبراً عن هذا المبتدأ ، وذلك لأن الجملة كل كلام مستقل قائم بنفسه ، فإذا لم يكن في الجملة ذكر يربطها بالمبتدأ حتي تصير خبراً وتصير الجملة من تمام المبتدأ وقعت الجملة أجنبية من المبتدأ ، ولا تكون خبراً عنه ، ألا تري أنك لو قلت : زيد قام عمرو ، لم يكن كلاماً لعدم العائد ، فإذا كان ذلك كذلك لم يكن بد من العائد " (١) إلي هذا الحد من ربط الكلام بعضه ببعض وجعل بعضه يأخذ بحجز بعض يكون دور الضمير (العائد) في الكلام ، فابن يعيش يقول : إنه لولا الضمير في جملة الخبر لوقعت الجملة - الخبر - أجنبية من المبتدأ ، ولا تكون خبراً عنه ، إذن الذي لم يجعلها بهذا الوصف هو الضمير الرابط الداخل جملة الخبر .

أما عن ربط الضمير بين الجملة المفسرة لعامل الاسم المشتغل عنه ، وبين هذا الاسم المشتغل عنه (٢) ، فالأمر واضح ؛ لأنه كما سبق (٣) أن الضمير يربط ما يتصل به

(١) شرح المفصل ح ١٧١ / ١ وما بعدها ، ١٧٥ ، ح ٣ / ٣٦١ ، شرح الكافية ح ٧٧ / ٢ ، شرح التسهيل ح ٣١٠ / ١ وما بعدها ، مغني / ٦٤٧ وما بعدها ، ارتشاف ح ٥٠ / ٢ ، الأشباه ح ١٠٢ / ١ وما بعدها ، مع ح ١ / ٣١٦ ، شرح الأشموني ح ١ / ٢٣٧ وما بعدها ، ٣١٣ وما بعدها ، ح ٩٢ / ٣ وما بعدها ، اللغة العربية معناها ومبناها / ١١٣ ، ٢١٣ ، الخلاصة النحوية / ١٠١ ، ١٠٩ وما بعدها ، لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية / ٢٩٨ .

(٢) انظر : مغني / ٦٥٧ .

(٣) انظر : ٢٤٨ وما بعدها من هذا البحث .

بمرجه ، والاشتغال لا يكون إلا حال وجود ضمير شاغل للفعل المشغول عن الاسم المتقدم الذي هو المشتغل عنه ، فالاشتغال معناه : أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل قد عمل في ضمير ذلك الاسم أو في سببه - وهو المضاف إلى ضمير الاسم السابق - فمثال المشتغل بالضمير: زيدا ضربته ، ومثال المشتغل بالسببي : زيدا ضربت أخاه^(١) ، وإذا كان هذا الباب كله لا يكون إلا في وجود ضمير متأخر عن الفعل ومرفوع هذا الفعل ، ويكون الضمير مطابقا للاسم المتقدم علي الفعل ، فإن هذا الضمير (العائد) يربط بين الجملة المفسرة والتي هي المرتبط وبين هذا الاسم المتقدم الذي هو المرجع للضمير ، فالضرب في المثالين السابقين وقع من المتكلم علي زيد في المثال الأول ، وعلي أخيه في المثال الثاني ، والمبين لذلك هو الضمير ، وهذا هو معني ربطه بين الجملة المفسرة وبين الاسم المشتغل عنه .

وعن دور الضمير (العائد) في ربط جملة الحال بصاحب الحال يقول ابن يعيش - رحمه الله - " فإذا وقعت الجملة حالا ، فلا بد فيها مما يعلقها بما قبلها ويربطها به لئلا يتوهم أنها مستأنفة ، وذلك يكون بأحد أمرين إما الواو وإما ضمير يعود منها إلي ما قبلها " ^(٢) وتوضح أهمية الضمير في الربط هنا إذا لم توجد معه الواو حيث لا يوجد رابط إلا الضمير لأن الجملة التي في موقع الحال إذا خلت من الواو ومن الضمير أو حذفها منها أصبحت مستأنفة ، إذ لا يوجد رابط من ضمير أو واو يجعلها متعلقة بما قبلها (صاحب الحال) ففي قولنا : جاء زيد يضحك إذا لم نجعل الضمير المستتر في (يضحك) عائدا إلي (زيد) لكان الفعل (يضحك) بداية كلام مستأنف ولانتظر السامع فاعلا للفعل (يضحك) .

وعن ربط الضمير بين معمول الصفة المشبهة وبين مرجع هذا الضمير - ومعلوم أن مرجع الضمير هنا هو ما يكون سابقا في الموقع علي الصفة المشبهة ، وليست

(١) انظر : شرح ابن عقيل ح ١ / ٢٥٥ .

(٢) شرح المفصل ح ١ / ٣٩٤ وما بعدها ، ٣٩٩ ، ٤٤٤ ، شرح الكافية ح ٢ / ٧٧ ، ارتشاف ح ٢ / ٣٦٤ وما بعدها ، مغني / ٦٥٦ ، مع ح ٢ / ٢٤٩ وما بعدها ، شرح الأشموني ح ٢ / ٢٧٧ وما بعدها ، ح ٣ / ٩٢ وما بعدها ، اللغة العربية معناها ومبناها / ١١٣ ، ٢١٣ ، التضام وقيد التوارد / ١٠١ .

الصفة المشبهة ذاتها هي المرجع - يقول ابن هشام في سياق حديثه عن المواضع التي يحتاج فيها إلى الرابط " الثامن: معمول الصفة المشبهة ولا يربطه أيضا إلا الضمير إما ملفوظا به نحو : زيد حسن وجهه أو وجها منه أو مقدرا نحو: زيد حسن وجهها أي منه"^(١) ففي المثال السابق يلحظ أن الضمير العائد الملفوظ والمقدر قد ربط بين معمول الصفة المشبهة (الوجه) الذي هو المرتبط، وبين مرجع هذا الضمير الذي هو (زيد) ومن أمثلة ربط الضمير المقدر في هذا الموضع : زيد جميل الظاهر ، وكريم الأب ، ففي هذين المثالين نري الضمير المقدر قد ربط بين معمول الصفة المشبهة (الظاهر، الأب) وبين مرجع هذا الضمير (زيد) ، فالتقدير في المثالين : زيد جميل ظاهره وكريم أبوه .

وعن ربط الضمير بين جملة الصفة والموصوف يقول الرضي - رحمه الله :- " إنما اشترط الضمير في الصفة والصلة ليحصل به ربط بين الموصوف وصفته ، والموصول وصلته ، فيحصل بذلك الربط اتصاف الموصوف والموصول بمضمون الصفة والصلة ، فيحصل لهما بهذا الاتصاف تخصص أو تعرف ، فلو قلت : مررت برجل قام عمرو ، لم يكن الرجل متصفا بقيام عمرو بوجه فلا يتخصص به ، فإذا قلت: قام عمرو في داره ، صار الرجل متصفا بقيام عمرو في داره "^(٢) فالضمير هو الذي يحصل به (بربطه) اتصاف الموصوف (المرجع) بمضمون الصفة (المرتبط) ولولا الضمير لم يحصل اتصاف الموصوف بمضمون جملة الصفة .

وهنا في هذا الموضع من معالجة الربط بالضمير نعرض لمسألة تتعلق بالضمير الرابط في جملة الصلة وجملة الخبر وجملة الحال وجملة الصفة ، وهذه المسألة تتلخص في أنه إذا عطفت علي إحدى الجمل السابقة جملة أخرى متعلقة بالمعطوف عليها فإنه يجوز "تجرد إحدى الجملتين عن الضمير الرابط اكتفاء بما في أختها التي هي قرينتها

(١) مغني / ٦٥٨ .

(٢) شرح الكافية ح٢ / ٣٢٤ ، وانظر فيه أيضا ح٢ / ٧٧ ، ارتشاف ح٢ / ٥٨٥ ، مغني / ٦٥٣ ، شرح الأشموني ح١ / ٢٣٧ وما بعدها ، ح٣ / ٩٢ وما بعدها ، المفرد والمؤلف / ٧٢ وما بعدها ، اللغة العربية معناها ومبناها / ١١٣ ، ٢١٣ ، والجملة الوصفية في النحو العربي / ١٢٣ ، الخلاصة النحوية / ١٧٦ ، لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية / ٢٩٨ .

وكجزئها " (١) والذي صير إحدى الجملتين قرينة الأخرى وكجزئها هو الحرف العاطف (٢) والأصل في هذه المسألة أن تشتمل كل جملة من الجملتين (المعطوفة والمعطوف عليها) علي ضمير خاص بها ، وذلك لأن حق المعطوف " علي صلة أو صفة أو خبر أن يصلح لما يصلح له المعطوف عليه ، والجملة العارية من ضمير الموصول والموصوف والمخبر عنه لا تصلح للوصل بها ، ولا للوصف بها ، ولا للإخبار بها " (٣) وكذلك الأمر في الجملة المعطوفة علي جملة الحال (٤) ، يقول ابن هشام " المعطوف علي الصلة صلة فلا بد من رابط " (٥) يعني في الجملة المعطوفة ، مما يعني أنه يلزم في الجملة المعطوفة علي إحدى الجمل التي يلزمها الضمير أن تشتمل علي ضمير يربطها هي الأخرى بمرجع هذا الضمير ، إلا أنه اغتفر ذلك مع بعض الحروف العاطفة فوق الاتفاق (٦) من النحاة - رحمهم الله - علي جواز الاكتفاء بضمير واحد في الجملتين مع أحد هذه الحروف وهو (الفاء) (٧) وعلي هذا يجوز عند جميع النحاة - أن يقال (٨) في الصلة : اللذان يقومان فيغضب زيد أخواك ، وأن يقال

(١) شرح الكافية ح ٢ / ٣٦١ .

(٢) انظر : شرح التسهيل ح ٣ / ٣٥٤ ، شرح الكافية ح ٢ / ٣٦١ ، مع ح ١ / ٢٨١ ، ح ٣ / ١٦٢ ، حاشية الخفزي ح ١ / ١٢٩ وما بعدها .

(٣) شرح التسهيل ح ٣ / ٣٥٤ ، شرح الكافية ح ٢ / ٣٦٠ وما بعدها .

(٤) انظر : شرح الأشموني ح ٣ / ١٤١ وما بعدها .

(٥) مغني / ٦٥٥ ، شرح الكافية ح ٢ / ٣٦٠ وما بعدها .

(٦) انظر : شرح الكافية ح ٢ / ٣٦٠ وما بعدها ، شرح التسهيل ح ٢ / ٣٥٤ ، ارتشاف ح ٢ / ٥٠

وما بعدها ، مغني / ٦٥١ ، الأشباه ح ٣ / ١٠٢ وما بعدها ، مع ح ١ / ٢٨١ ، ٣١٨ وما بعدها ،

ح ٣ / ١٦٢ ، شرح الأشموني ح ١ / ٣١٠ وما بعدها ، ح ٣ / ١٤١ وما بعدها ، حاشية الصبان

ح ١ / ٣١٢ وما بعدها ، اللغة العربية معناها ومبناها / ٢١٤ .

(٧) نص بعض النحاة علي أنها (الفاء) السببية ومنهم ابن مالك في شرح التسهيل ح ٣ / ٣٥٤ ، وابن

هشام في مغني اللبيب / ٦٥١ ، والسيوطي في الأشباه ح ٣ / ١٠٢ وما بعدها ، ومما مثلوا به لذلك

قوله تعالى (ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة) سورة الحج آية ٦٣ ، وقول

الشاعر : وإنسان عيني يحسر الماء تارة فيبدو وتارات ييم فيغرق ، لكن الرضي - رحمه الله - أجاز

كونها غير سببية ، قال : " سواء كان مضمون الأولي سببا لمضمون الثانية - كما في مسألة الذباب - أو

لا كما تقول مخبرا عن زيد : جاءني زيد فغريت الشمس : الذي جاءني فغريت الشمس زيد لأن المعنى

: الذي تعقب مجيئه غروب الشمس زيد ، وتقول مخبرا عن الشمس : التي جاء زيد فغريت الشمس ،

وليس مجيء زيد سببا للغروب " شرح الكافية ح ٢ / ٣٦١ .

(٨) انظر في هذه المسائل الثاني : شرح الأشموني ح ٣ / ١٤١ وما بعدها .

عكسه نحو : الذي يقوم أخواك فيغضب هو زيد ، ويجوز في الخبر أن يقال: زيد يقوم فتقعد هند ، ويجوز عكسه: زيد تقعد هند فيقوم ، ويجوز في الحال أن يقال : جاء زيد يضحك فتبكي هند ، كما يجوز عكسه : جاء زيد تبكي هند فيضحك ، ويجوز في الصفة أن يقال : مررت بامرأة تضحك فيبكي زيد ، ويجوز عكسه : مررت بامرأة يضحك زيد فتبكي ، ويلحظ في هذه المسائل الثماني أن المسألة الأولى من كل مسألتي تدخلان معا في باب واحد قد اشتملت الجملة الأولى منها علي الضمير الرابط بين الجملتين المتعاطفتين وبين مرجع هذا الضمير ، في حين أن المسألة الثانية من كل مسألتي تدخلان معا في باب واحد قد اشتملت الجملة الثانية فيها علي الضمير الرابط بين الجملتين المتعاطفتين وبين مرجع هذا الضمير ، وهذا يعني أن للمتكلم أن يأتي بالضمير في هذه المسائل في أي الجملتين المتعاطفتين شاء ، فما يعطي الضمير في هذه المسائل حرية الانتقال بين الجملتين ، وبعد وقوع الاتفاق من النحاة علي جواز ما سبق من الاكتفاء بضمير واحد في الجملتين المتعاطفتين مع (الفاء) وقع منهم الاختلاف^(١) في جواز ذلك مع العطف بغير (الفاء) ، فمنهم من أجاز ذلك مع (الواو) بإطلاق كما هو جائز مع (الفاء) بإطلاق ، ومنهم من منع بإطلاق ، ومنهم من أجاز بشرط : فمنهم أجاز ذلك مع (الواو) بإطلاق هشام ، كما نقل ذلك ابن هشام^(٢) والسيوطي^(٣) وأبو حيان^(٤) والأشموني^(٥) ، وما مثلوا به للجواز عند هشام : زيد قامت هند وأكرمها ، وقد وافق هشاما في ذلك الصبان^(٦).

(١) عمد البحث إلي ذكر الخلاف بين النحاة في هذه المسألة ؛ لأن كثيرا من النحاة الذين عونا بتعداد وحصر الروابط التي تربط جملة الخبر بالمبتدأ ، قد أفردوا مسألة الواو عند هشام وجعلوها رابطا مستقلا ، كما أفردوا مسألة العطف بالفاء وجعلوها رابطا مستقلا من روابط جملة الخبر بالمبتدأ . انظر: مغني / ٦٤٧ وما بعدها ، الأشباه ح ٣ / ١٠٢ وما بعدها ، مع ح ١ / ٣١٨ وما بعدها ، ارتشاف ح ٢ / ٥٠ وما بعدها ، شرح الأشموني ح ١ / ٣١٠ وما بعدها ، ح ٣ / ١٤١ وما بعدها ، أما مسألة العطف بـ (ثم) فقد ذكرها البحث لتستوفي المسألة جميع ما ذكر فيها .

(٢) انظر: مغني / ٦٥١ .

(٣) انظر: الأشباه ح ٣ / ١٠٢ وما بعدها ، مع ح ١ / ٣١٨ وما بعدها .

(٤) انظر: ارتشاف ح ٢ / ٥٠ وما بعدها .

(٥) انظر: شرح الأشموني ح ١ / ٣١٠ وما بعدها .

(٦) انظر: حاشية الصبان ح ١ / ٣١٢ .

ومن منع جواز ذلك مع (الواو) بإطلاق ابن مالك^(١) ووافقه الأشموني^(٢) وابن هشام^(٣).

ومن أجاز ذلك مع (الواو) بشرط الرضي ، فقد اشترط أن يكون " للجملة المعطوفة تعلق معنوي بالمعطوف عليها... " ^(٤) ثم إن الرضي وحده أجاز الاكتفاء بضمير واحد في الجملتين إذا كان العاطف (ثم) أجاز ذلك بإطلاق ، فيجوز عنده : زيد ماتت هند ثم ورثها ، والذي جاء ثم غربت الشمس زيد^(٥).

هذا ، وما قيل من حرية انتقال الضمير بين الجملتين المتعاطفتين بالفاء يقال في المتعاطفتين بالواو وبثم علي قول من أجاز الاكتفاء بضمير واحد في الجملتين معهما . هذا ، وتنفرد جملة الخبر - عند النحاة - عن باقي الجمل السابقة (الصلة والحال والصفة) بأنها : قد يأتي الضمير الرابط بينها وبين المبتدأ في جملة تتعلق بها ، ولكن المعلق بين الجملتين ليس حرف عطف ، وإنما المعلق بينهما شرط يشتمل علي ضمير ، وهذا الشرط مدلول علي جوابه بجملة خبر المبتدأ .

يقول ابن هشام : "رابط الجملة بما هي خبر عنه ، وهي عشرة ... ٨ - الثامن : شرط يشتمل علي ضمير مدلول علي جوابه بالخبر نحو: زيد يقوم عمرو وإن قام"^(٦) فاكثفي بضمير واحد في جملتي الخبر والشرط المدلول علي جوابه بالخبر ، وكان الضمير في جملة الشرط ، يقول الشيخ محمد الحصري - رحمه الله - تعليقا علي قول ابن عقيل: إن الرابط في جملة الخبر " إما ضمير يرجع إلي المبتدأ... " قال الحصري:

(١) انظر : شرح التسهيل ح ٣ / ٣٥٤ .

(٢) انظر : شرح الأشموني ح ٣ / ١٤١ وما بعدها .

(٣) انظر : مغني / ٦٥١ ، ٦٥٥ .

(٤) انظر : شرح الكافية ح ٢ / ٣٦١ وما بعدها .

(٥) انظر : شرح الكافية ح ٢ / ٣٦١ ، حاشية الصبان ح ١ / ٣١٣ ، حاشية الحصري ح ١ / ١٢٩ وما بعدها .

(٦) مغني / ٦٤٧ - ٦٥١ ، الأشباه ح ٣ / ١٠٢ وما بعدها ، ارتشاف ح ٢ / ٥٠ وما بعدها ، مع ح ١ / ٣١٨ وما بعدها ، شرح الأشموني ح ١ / ٣١٠ وما بعدها ، حاشية الصبان ح ١ / ٣١٢ وما بعدها ، حاشية الحصري ح ١ / ١٢٩ .

"قوله إما ضمير إلخ أي: ولو في جملة أخرى مرتبطة بالأولي: إما بشرط كزيد يقوم عمرو إن قام أو بعطف بالفاء ... " (١).

وإنما قلت: "وتنفرد جملة الخبر عند النحاة..." لأن النحاة مثلوا لاكتفاء الجملتين بضمير واحد يذكر في الشرط المدلول على جوابه بالخبر، مثلوا لذلك بالجملة الخبرية فقط كما هو واضح من قولهم "شرط يشتمل علي ضمير مدلول علي جوابه بالخبر" لكن يلاحظ أن شرط دلالة الخبر علي جواب الشرط يفهم أنه لا يجوز في هذه المسألة أن يتقدم الشرط مشتملا علي الضمير، ويتأخر الجواب عنه.

غير أن البحث قاس علي ما ذكره النحاة في جملة الخبر ما قد يرد في باقي المسائل ووجد أن الكلام مستقيم في هذه المسائل المقيسة التي وضعها البحث، فيقال في مسألتي الصلة: الذي يقوم عمرو إن قام هو زيد، والذي إن قام يقوم عمرو زيد، وفي مسألتي الحال يقال: يجيء زيد يضحك إن تبك هند، ويجيء زيد تبكي هند إن يضحك، وفي مسألتي الصفة يقال: مررت بامرأة يضحك زيد إن تبك، ومررت بامرأة تضحك إن يبك زيد، هذا، ويجوز - حسب ما قاسه البحث - أن تعكس مسألة الخبر، فيقال: زيد يقوم عمرو إن قام ويقال: زيد إن قام يقوم عمرو.

وبعد، فيحسن أن أختتم هذه النقطة بقول الصبان - رحمه الله -: "التحقيق أن الخبر مجموع الجملتين المتعاطفتين بالفاء أو الواو لا المعطوف عليها فقط، فالرابط حيثنذ الضمير وانظر: هل يقال مثل ذلك في نحو: زيد يقوم عمرو إن قام، الظاهر نعم" (٢).

أما عن ربط الضمير بين ألفاظ التوكيد المعنوي ومتبوعاتها (المؤكد) فيقول الأشموني - رحمه الله -: إن هذه الألفاظ تحتاج إلي "ضمير المتبوع بهذه الألفاظ ليحصل الربط بين التابع ومتبوعه" (٣) وقوله "ضمير المتبوع" يعني أن الضمير

(١) حاشية الخضري ح ١ / ١٢٩ وما بعدها.

(٢) حاشية الصبان ح ١ / ٣١٢.

(٣) شرح الأشموني ح ٣ / ١١٠، منفي / ٦٦٢، لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية / ٢٩٨.

الذي يلحق ألفاظ التوكيد المعنوي يشترط فيه - شأنه شأن باقي الأنواع التي يحتاج فيها إلى الضمير ليربط بين عناصر التركيب - أن يطابق المؤكد في اللفظ والقصد.^(١)

وعن دور الضمير في الربط بين بدل البعض وبدل الاشتغال - وقد عدّهما السيوطي في النص الذي بدأت به هذه المعالجة للربط بالضمير عدّهما نوعين ، وهما النوع : السادس والنوع : السابع^(٢) - وبين المبدل منهما ، يقول أبو حيان - رحمه الله :- " يشترط في هذين البديلين أن يكون فيهما ضمير يعود على المبدل منه"^(٣) "ليحصل الربط"^(٤) .

والموضع الأخير من المواضع العشرة التي يحتاج فيها إلى الضمير ليربط بين عناصر التركيب هو - كما قال ابن هشام^(٥) والسيوطي^(٦) - " جواب اسم الشرط المرفوع بالابتداء" وقد مثل كل منهما لذلك بقوله تعالى (فمن يكفر بعد منكم فإني أعذبه عذابا لا أعذبه أحدا من العالمين)^(٧) فالهاء في (أعذبه) الأولى تعود إلى اسم الشرط (من) والموقع الإعرابي لاسم الشرط هنا مبتدأ ، وتتضح قيمة الضمير في ربط جواب الشرط باسم الشرط إذا تصورنا الشاهد بدون الضمير - أي بدونه ظاهرا ومقدرا - عندها يبدو الشاهد ولا تواصل بين عناصره إذ سيصبح علي صورة: فمن يكفر بعد منكم فإني أعذب عذابا لا أعذبه أحدا من العالمين ، وهنا لن يكون الجواب -بعد تصور عدم ظهور الهاء وعدم تقديرها - (فإني أعذب...) لن يكون مرتبا - شأن كل أجوبة الشرط- علي الشرط؛ إذ إن الجواب في هذا التركيب سيكون مجرد إخبار يحمل معني التهديد بأنه تعالى يعذب ، وليس في السياق القرآني عندئذ ما يجعل العذاب الموصوف بجملة (لا أعذبه أحدا من العالمين) واقعا علي (من يكفر بعد منكم) علي حين أنه إذا تصورت الهاء ظاهرة أو مقدرة في (أعذب)

(١) انظر : ٢٤٥ من هذا البحث .

(٢) انظر : ٢٤٧ من هذا البحث .

(٣) ارتشاف ح٢ / ٦٢٣ ، مغني / ٦٥٧ ، لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية / ٢٩٨ .

(٤) مع ح٣ / ١٤٨ ، ومغني / ٦٥٧ .

(٥) انظر : مغني / ٦٥٩ ، وانظر : حاشية رقم (٧) من ٢٤٦ من هذا البحث .

(٦) انظر : الأشباه ح٢ / ١٤٨ وما بعدها ، وانظر : ٢٤٦ وما بعدها من هذا البحث .

(٧) سورة المائدة آية ١١٥ .

الأولي فإن الجواب (فإني أعذبه) وما بعده من وصف ينصرف إلى اسم الشرط ، ثم إنه في حال عدم تصور الهاء ظاهرة ومقدرة فإننا لا نعلم علاقة جملة الصفة (لا أعذبه أحدا من العالمين) بالسياق الذي وردت فيه ، إذ إن كلمة (أحدا) لا تفهم إلا مع تصور الهاء ظاهرة أو مقدرة في كلمة (أعذب) الأولى ، إذ مع تصور هاء ظاهرة أو مقدرة يكون المعني - والله أعلم بمراده - فإنني أعذب من يكفر بعد منكم عذابا لا أعذب أحدا من العالمين بمثله .

إلى هذا الحد يلعب الضمير دورا هاما للغاية في وضوح مثل هذه التراكيب ، ويتحمل الضمير هذا الدور كله مع وجود (الفاء) الداخلة وجوبا علي جواب الشرط ، وليس للفاء هذه أن تغني عن دور الضمير في هذا الموضع ؛ وذلك لأن (الفاء) هنا ليس من دورها ربط الجواب باسم الشرط ، وإنما هذا هو دور الضمير الداخل علي جواب الشرط ، ودور (الفاء) هو ربط جملة الجواب بجملة الشرط ، وقد قامت بهذا الدور .

وبعد ، فعلي حين نري ابن هشام والسيوطي قد قيدوا جواب الشرط المحتاج إلى الضمير ليربط بينه وبين اسم الشرط بأنه جواب لاسم شرط مرفوع بالابتداء ، نري المبرد - رحمه الله - يجعل الضمير في هذا الموضع لازما ، ويمثل بمثالين اسم الشرط في المثال الأول منهما مبتدأ ، وفي المثال الثاني مفعول به ، وليس مبتدأ مرفوعا كما قيده بذلك ابن هشام والسيوطي . يقول المبرد : " فإذا قلت : من يأتي آتة ف (من) هي لهذا الفعل ؛ لأنها اسم فلم يدخل معها اسم آخر ، ولو قلت : إن يأتي آتة علي غير مذكور قبل كان محالا ؛ لأن الفعل لا فاعل فيه ؛ لأن (إن) إنما هي حرف جزاء ، وليست باسم وكذلك جميع الحروف " (١) في المثال الأول (من يأتي آتة) نرى الضمير في (آتة) يعود علي اسم الشرط (من) والموقع الإعرابي لاسم الشرط هنا مبتدأ ويعلل المبرد للزوم الضمير في هذا المثال بكون أداة الشرط اسما ، ويقرر المبرد أنه إذا كانت أداة الشرط حرفا وكان الجواب فيه ضمير فإنه ينبغي أن يكون في الشرط اسم يعود إليه هذا الضمير ، وإلا فلا يكون التركيب كلاما ، كما مثل بقوله : إن يأتي آتة ، ولو صار التركيب : إن يأتي زيد آتة لاستقام الكلام ، ويقول المبرد

(١) المقنضب ح ٢ / ٥٩ .

أيضا: "فإن جعلت (ما) اسما وجعلتها استفهاما أو جزاء أو في معني (الذي) لم يكن بد من راجع إليها ، فأما الجزاء فقولك: ما تركب أركب ، والأحسن : ما تركب أركبه ، نصبت (ما) بتركب وأضمرت (هاء) في تركب ^(١) ، ولو قلت: ما تركب أركب لجاز ، ولا يكون ذلك إلا علي إرادة الهاء ^(٢) .

ولنلاحظ قوله " فإن جعلت (ما) اسما ... لم يكن بد من راجع إليها ... " يعني أنه يلزم عند كون (ما) اسما للشرط - أو للاستفهام أو كانت موصولة - أن يعود إليها ضمير ، ولنلاحظ أيضا أن المثال الذي مثل به هنا كان اسم الشرط فيه مفعولا ، وقد قال " نصبت (ما) بتركب " بل إنه قال " والأحسن : ما تركب أركبه " فهو -المبرد- يجعل إظهار الضمير-العائد علي اسم الشرط والحال أن اسم الشرط في موقع المفعول به - أحسن من استتاره .

والواقع أن النص القرآني الكريم وردت فيه آيات كثيرة جواب الشرط فيها مشتمل علي ضمير يعود علي اسم الشرط وهو (اسم الشرط) مرفوع بالابتداء ، كما قيده ابن هشام والسيوطي بذلك ^(٣) ، كما وردت آيات جواب الشرط فيها مشتمل علي ضمير يعود علي اسم الشرط وهو (اسم الشرط) مفعول به ، ومن ذلك قوله تعالى (ربنا إنك من تدخل النار فقد أخزيته) ^(٤) ، فالهاء في (أخزيته) تعود علي اسم الشرط (من) واسم الشرط هنا مفعول به ، ومنه أيضا قوله تعالى (من يضل الله فلا هادي له) ^(٥) ، فالضمير في (له) يعود علي اسم الشرط (من) وهو هنا مفعول به ، وليتضح لنا أن الضمير هنا في (له) لازم ، ولا يستغني عنه فلتتصور الآية وليس فيها

(١) هكذا ذكرت في النص المنقول عنه ، والصواب -كما يفهم من السياق - " وأضمرت (هاء) في أركب " بدليل قوله " والأحسن ما تركب أركبه " .

(٢) المقتضب ج٢ / ٦٠ .

(٣) انظر مثلا : الآية ٩٧ من سورة النحل ، والآية رقم ١٨ من سورة الإسراء ، والآيات : ٧٤ ، ١٠٠ ، ١١٢ ، ١٢٣ ، ١٢٤ من سورة طه ، والآيات : ٤ ، ١٥ ، ٢٥ ، ٢٩ ، ٣١ من سورة الحج ، والآيتين : ٣٠ ، ٣١ من سورة الأحزاب .

(٤) سورة آل عمران آية ١٩٢ .

(٥) سورة الأعراف آية ١٨٦ ، وانظر أيضا : الآية ١٩٧ من سورة البقرة ، والآية ١٧ من سورة الكهف ، والآية ١٨ من سورة الحج ، والآية ٢٠ من سورة الزمل .

هذا الضمير، وعندها سيصبح التركيب: من يضلل الله فلا هادي، وعندها لا يكون الجواب (فلا هادي) مرتبا علي الشرط ، إذ إن الجواب- حال تصور حذف الضمير في (له) - سيكون مجرد إخبار عن عدم وجود هاد ، ولن يوجد في السياق ما يفيد أن عدم الوجود للهادي إنما هو لمن أضله الله فقط ، وهذا المعني الأخير يكون مستفادا بوضوح مع وجود الضمير .

وعلي أية حال فإن المبرد - رحمة الله - قد صرح في نهاية النص الأخير^(١) - بما لا يدع مجالا للشك - بلزوم الضمير في هذه الحالة (كون اسم الشرط مفعولا به) وذلك في قوله " والأحسن ما تركب أركبه... ولو قلت: ما تركب أركب لجاز ، ولا يكون ذلك إلا علي إرادة الهاء " ولتأمل قوله " ولا يكون ذلك إلا علي إرادة الهاء " فالهاء إذا لم تكن ظاهرة فلا بد من تقديرها.

هذا ، وعلي ذكر الموقع الإعرابي لاسم الشرط فقد ذكر منذ قليل أنه يكون مبتدأ ويكون مفعولا به ، وأنه لابد من راجع يربط جواب الشرط باسم الشرط ، ويبقي من المواقع الإعرابية التي يمكن أن يأخذها اسم الشرط في السياق موقعان هما: ١- أن يكون ظرفا للزمان أو للمكان ، وذلك إذا وقع اسم الشرط علي زمان أو مكان ، فالزمان نحو قول الشاعر:

متي تأته تعشو إلي ضوء ناره تجد خير نار عندها خير موقد

ومما يأتي من أسماء الشرط ظرفا للزمان: أيان وأما في المكان فنحو قوله تعالي (أينما تكونوا يدرككم الموت)^(٢)، ومما يأتي من أسماء الشرط ظرفا للمكان: أين ، أي ، حيثما .

وفي حال كون اسم الشرط ظرفا فإنه لا يعود ضمير من جواب اسم الشرط إلي اسم الشرط (الظرف) وفي حال كون اسم الشرط ظرفا لا بنفسه وإنما بإضافته إلي ظرف نحو: أي يوم تصم أصمه ، وأي ساعة تصل من الليل أصلها ، فأني هنا ليست ظرفا بنفسها وإنما لأنها أضيفت إلي ظرف ، يقول الشيخ محمد الخضري

(١) انظر : ٢٦٠ من هذا البحث .

(٢) سورة النساء آية ٧٨ .

- رحمه الله - عن أسماء الشرط: "كلها ظروف إلا من وما ومهما... وإلا أي فبحسب ما تضاف إليه من ظرف وغيره..."^(١) أقول: في هذه الحالة إذا وجد ضمير في جواب الشرط فإنه يعود إلى ما يضاف إلى اسم الشرط من ظروف ، ولا يعود إلى اسم الشرط ذاته ، ففي المثال الأول من المثالين السابقين (أي يوم تصم أصمه) تعود الهاء إلى كلمة (يوم) وفي المثال الثاني (أي ساعة من الليل تصل أصلها) تعود الهاء إلى كلمة (ساعة) ولا تعود في أي من المثالين إلى اسم الشرط (أي) وذلك لأن الضمير يحتاج إلى ما يبين المقصود به و (أي) مוגلة في الإبهام ؛ ولذلك فهي تكتسب نوعها - من حيث كونها ظرفا أو غيره - مما تضاف إليه.

٢- أن يكون مفعولا مطلقا لفعل الشرط ، وذلك إذا وقع اسم الشرط علي حدث نحو: أي عمل تعمل أعمله ، وأي تحصيل تحصل أحصله ، وفي هذه الحالة إذا وجد ضمير في جواب الشرط فإنه يعود علي الحدث المضاف إلى اسم الشرط ، ولا يعود إلى اسم الشرط ذاته، ففي المثال الأول (أي عمل تعمل أعمله) تعود الهاء إلى (عمل) وفي المثال الثاني تعود الهاء إلى (تحصيل) ولا تعود الهاء في أي من المثالين إلى اسم الشرط (أي) وذلك لأن (أي) - كما سبق - لا توضح المقصود بالضمير إذا عاد إليها ، وإنما يوضحه الحدث المضاف إلى اسم الشرط ، وأخلص مما سبق إلى أن جواب الشرط يحتاج إلى ضمير يربطه باسم الشرط في حالتين فقط هما:

١- أن يكون اسم الشرط مبتدأ مرفوعا. ٢- أن يكون اسم الشرط مفعولا به .

وبعد ، فقد كان ما سبق عرضا فيه شيء من التفصيل لاتجاه الضمير في الربط في كل موضع من المواضع العشرة التي يحتاج فيها إلى الضمير ليربط بين عناصر التركيب ، وتبقي معنا مسائل ثلاث تتعلق بالموقعية في الربط بالضمير ، ومعالجة هذه المسائل الثلاث تأتي في سياق الإجابة علي الأسئلة الثلاثة الآتية :

أ- هل من الضروري أن يذكر مرجع الضمير في الكلام ؟

(١) حاشية الخضري علي شرح ابن عقيل ج٢ / ١٨٧ .

ب- هل يتحتم عند ذكر المرجع أن يتقدم المرجع علي الضمير ؟

ج - هل يتحتم أن يعود الضمير إلي أقرب مذكور يصلح أن يكون مرجعا له ؟

وفي سياق الإجابة علي السؤال الأول يقول أستاذنا الدكتور / تمام حسان:
"للإجابة علي ذلك نشير إلي ما تعودده النحاة من إرجاع الضمير إلي مصدر متصيد من الفعل المذكور في الجملة نحو قوله تعالى (وإن تحفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم)^(١) أي: فإخفاؤها وإيتاؤها الفقراء خير لكم ، وقوله تعاني (فإن تبتم فهو خير لكم ، وإن توليتم فاعلموا أنكم غير معجزي الله)^(٢) أي : فتوبتكم خير لكم... وهكذا نري المصدر المتصيد يعود عليه ضمير الغائب... وفي كل ذلك لم يذكر صراحة وهو مرجع ضمير الغائب... وفوق ذلك يمكن أن نورد الآيات التالية التي لا دليل علي مرجع بعض الضمائر فيها إلا قرينة السياق والمعني الدلالي للجملة:
"فلا أقسم بالحنس (١٥) الجوار الكنس (١٦) والليل إذا عسعس (١٧) والصبح إذا تنفس (١٨) إنه لقول رسول كريم (١٩) ذي قوة عند ذي العرش مكين (٢٠) مطاع ثم أمين (٢١) وما صاحبكم بمجنون (٢٢) ولقد رآه بالأفق المبين (٢٣) وما هو علي الغيب بضنين (٢٤) وما هو بقول شيطان رجيم (٢٥) فأين تذهبون (٢٦) إن هو إلا ذكر للعالمين (٢٧) لمن شاء منكم أن يستقيم (٢٨)"^(٣) لقد تكرر ضمير الغائب في هذه الآيات في قوله (إنه ، رآه ، وما هو ، إن هو) دون أن يتقدم عليه مرجعه، وإنما دل السياق علي المرجع إما بإشارة إليه بعد الضمير ، كما في قوله (مجنون) أو (بالأفق) أو (ضنين) أو (قول) أو (ذكر) فكل كلمة من هذه تشير إلي المقصود بالضمير ، والنتيجة التي يؤدي إليها هذا الكلام أن الضمير قد يكون له مرجع صريح ، وقد يكون له مرجع متصيد من الفعل ، وقد تدل عليه قرينة السياق العام للكلام كما في آيات التكوير السابقة، وقد لا يظهر مرجعه كما في (إذا أخرج يده لم

(١) سورة البقرة آية ٢٧١ .

(٢) سورة التوبة آية ٣ .

(٣) سورة التكوير الآيات ١٥ - ٢٨ .

يكذبها^(١) إذ لا تجد قبله ما يصلح مرجعا إلا لفظ (الظمان) والظمان لا يقصد البحر اللجي ليشرب منه^(٢).

وفي سياق الإجابة علي السؤال الثاني يقول أستاذنا الدكتور/ تمام: " هناك عاملان يتحكمان في رتبة الضمير والمرجع ، ذاك هما اللفظ وأصل الرتبة ، والأصل أن يتأخر الضمير ويتقدم المرجع لفظا ورتبة ، كما في قوله تعالى (إن قارون كان من قوم موسى فبغى عليهم وآتيناه من الكنوز ما إن مفاتحه لتنوء بالعصبة أولي القوة إذ قال له قومه لا تفرح إن الله لا يحب الفرحين)^(٣) فهناك ضمير في (كان) يعود علي (قارون) وفي (عليهم) يعود علي قوم موسى وفي (آتيناه) يعود علي (قارون) وفي (مفاتحه) يعود علي (ما) وفي (تنوء) يعود علي المفاتيح ، وفي (قومه) يعود علي (قارون) وكل المراجع في هذه الآية تقدمت لفظا ورتبة وتأخر الضمير^(٤) وهذا هو الأصل في الربط بالضمير: أن يتأخر الضمير ويتقدم مرجعه لفظا ورتبة ، إلا أن النحاة - رحمهم الله - نصوا علي أنه يخرج عن هذا الأصل - بعكسه تماما - سبع حالات يكون المرجع فيها متأخرا عن الضمير لفظا ورتبة، وهذه الحالات السبع^(٥) : " أحدها: أن يكون الضمير مرفوعا بنعم أو بش ولا يفسر إلا بالتمييز نحو: نعم رجلا زيد ، وبش رجلا عمرو ، ويلتحق بهما (فعل) الذي يراد به المدح والذم

(١) سورة النور آية ٤٠.

(٢) البيان في روائع القرآن ح١ / ١٤٩ وما بعدها ، وانظر فيه أيضا: ح١ / ٢٣٦ ، ارتشاف ح١ / ٤٨١ وما بعدها ، مع ح١ / ٢١٩ وما بعدها ، اللغة العربية معناها ومبناها / ٢١٤ وما بعدها ، شرح الكافية ح٢ / ١١ وما بعدها ، ظاهرة الربط في التركيب والأسلوب العربي / ٣٥ ، ضوابط التوارد / ٣٢١.

(٣) سورة القصص آية ٧٦.

(٤) البيان في روائع القرآن ح١ / ١٥٠ وما بعدها ، وانظر فيه أيضا: ح١ / ٤٢ ، ح٢ / ١٤٧ وما بعدها ، ارتشاف ح١ / ٤٨١ وما بعدها ، مع ح١ / ٢١٨ وما بعدها ، اللغة العربية معناها ومبناها / ٢١٤، ١١١ وما بعدها ، الخلاصة النحوية / ٩٢ ، قرينة الرتبة وقيمتها في النحو العربي / ١٠٦ وما بعدها ، القاعدة النحوية دراسة نقدية تحليلية / ١١٨ وما بعدها ، لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية / ٣٠١ ، وانظر: ٩٧ من هذا البحث.

(٥) انظر: المختضب ح٢ / ١٤٢ وما بعدها ، الخصائص ح١ / ٣٠٠ وما بعدها ، شرح التسهيل ح١ / ١٦١ وما بعدها ، مغني اللبيب / ٦٣٥ وما بعدها ، ارتشاف ح١ / ٤٨٣ وما بعدها ، الأشباه ح٢ / ٧٧ وما بعدها ، مع ح١ / ٢٢٤ وما بعدها ، شرح الأشموني ح٢ / ٨٥ وما بعدها

نحو(ساء مثلاً القوم)^(١) و(كبرت كلمة تخرج)^(٢)...^(٣) " الثاني: أن يكون مرفوعاً بأول المتنازعين المعمل ثانيهما ، كقوله : جفوني ولم أجف الأخلاء ، الثالث: أن يكون مخبراً عنه فيفسره خبره نحو (إن هي إلا حياتنا الدنيا)^(٤)... الرابع: ضمير الشأن والقصة نحو (قل هو الله أحد)^(٥)... الخامس: أن يحجر برب ويفسره التمييز نحو: ربه رجلاً، السادس: أن يكون مبدلاً منه الظاهر المفسر له: كضربته زيدا، السابع: أن يكون متصلاً بفاعل مقدم ومفسره مفعول مؤخر: كضرب غلامه زيدا^(٦) .

" أما ما عدا ذلك فيجوز لكل ضمير أن يعود إلى مرجع تأخر عنه إما في اللفظ فقط وإما في الرتبة دون اللفظ"^(٧) ومثال العائد علي متقدم لفظاً فقط قولنا: أهلك الظالم ظلمه ، ومثال العائد علي متقدم رتبة فقط قوله تعالي (فأوجس في نفسه خيفة موسى)^(٨) .

وبعد ، فقد كان ما سبق - في سياق الإجابة علي السؤال الثاني-حديثاً عن الملوقة بين الضمير ومرجعه بصورة عامة ، وإذا جئنا إلي التطبيق علي ما سبق من مواضع عشرة يدخلها الضمير رابطاً فإنه يلاحظ أن الضمير - ومعه المرتبط الذي أتى بالضمير من أجل ربطه بما يتعلق به (مرجع الضمير) - لا يجوز له أن يتقدم علي مرجعه إلا في ثلاثة مواضع : أحدها: جملة الخبر ، فيجوز أن يقال: قام أبوه زيد ، وأبوه منطلق عمرو، وهذا الحكم بجواز تقدم العائد - شأنه شأن غيره من الأحكام في العربية - مرهون بأمن اللبس ، فإذا خيف اللبس امتنع تقدم العائد

(١) سورة الأعراف آية ١٧٧ .

(٢) سورة الكهف آية ٥ .

(٣) مغني ٦٣٥ .

(٤) سورة الأنعام آية ٢٩ .

(٥) سورة الإخلاص آية ١ .

(٦) الأشباه ٣ / ٧٧ وما بعدها .

(٧) البيان في روائع القرآن ١ / ١٥١ ، وانظر : ٥٢ ، ١٢٦ من هذا البحث .

(٨) سورة طه آية ٦٧ .

علي مرجعه^(١)، والموضعان الثاني والثالث هما : الضمير في بدل البعض وبدل الاشتغال ، يقول أبو حيان: "ولا يجوز أن يتقدم بدل الموافق علي المبدل منه ، وقد تقول : أكلت ثلث الرغيف ، وأعجبني حسنه زيد"^(٢) أما باقي المواضع وهي سبعة مواضع فيمتنع تقدم الضمير - ومعه المرتبط - علي مرجعه في هذه المواضع ، وهي جملة الصلة^(٣)، والضمير في باب الاشتغال^(٤)، وذلك لأن شرط باب الاشتغال أصلا أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل يشتغل بضمير ذلك الاسم ، وجملة الحال^(٥)، والضمير الرابط لمعمول الصفة المشبهة^(٦) ، وجملة الصفة^(٧)، والضمير في ألفاظ التوكيد المعنوي^(٨)، والضمير الرابط بين جواب الشرط وبين اسم الشرط المرفوع بالابتداء أو المنصوب علي المفعولية^(٩).

إذن الموقعية بين الضمير (العائد) ومرجعه موقعية- علي وجه العموم في المواضع التي يحتاج فيها إلي الضمير رابطا - ثابتة ، يلزم فيها الضمير - ومعه ما يتصل به (المرتبط الذي يربطه الضمير بمرجعه)^(١٠) - التأخر عن المرجع، ومما سبق نلاحظ " أن الضمير ومرجعه يلعب دورا هاما في حفظ الرتبة بين الأبواب النحوية"^(١١) ويلحظ كذلك أن اللغة العربية تعلق " علي رتبة الضمير والمرجع أكبر اهتمام لارتباط هذا الأمر بأمن اللبس"^(١٢).

(١) انظر : ٢٤١ وما بعدها من هذا البحث ، وانظر فيه أيضا : ١٢٦ ، ١٤١ وما بعدها.

(٢) ارتشاف ح ٢ / ٦٢٨ ، وانظر : ١٠٦ ، ١٣٢ من هذا البحث .

(٣) انظر : ٩٧ من هذا البحث.

(٤) انظر : ٢٥١ وما بعدها من هذا البحث.

(٥) انظر : ١٠١ من هذا البحث .

(٦) انظر : ١٠٣ من هذا البحث .

(٧) انظر : ١٠٤ من هذا البحث .

(٨) انظر : ١٠٥ من هذا البحث .

(٩) انظر : ٢٥٨ وما بعدها من هذا البحث .

(١٠) انظر : ٢٤٩ ، ٢٥١ ، ٣٠٧ من هذا البحث .

(١١) قرينة الرتبة وقيمتها في النحو العربي / ١٠٦ .

(١٢) البيان في روائع القرآن ح ١ / ١٥١ ، وانظر : ٢٤٧ وما بعدها من هذا البحث .

وفي الإجابة علي السؤال الثالث (هل يتحتم أن يعود الضمير إلي أقرب مذكور يصلح أن يكون مرجعا له؟) يقول الرضي - رحمه الله - : "واعلم أنه إذا تقدم مما يصلح للتفسير شيان فصاعدا ، فالمفسر هو الأقرب لا غير ، نحو : جاءني زيد وبكر فضربته أي : ضربت بكرا ، و يجوز مع القرينة أن يكون للأبعد نحو : جاءني عالم وجاهل فأكرمه " (١) والقرينة هنا عقلية ، وقد مثل أبو حيان - رحمه الله - بمثال القرينة العقلية فيه أوضح ، والمثال هو : "اشتريت جوادا وغلاما فركبته " (٢) والضمير في مثالي الرضي وأبي حيان يعود إلي الأبعد لوجود القرينة العقلية التي تقضي بأن الإكرام في مثال الرضي كان للعالم ، وبأن الركوب في مثال أبي حيان كان للجواد .

هذا ، ويزيد أستاذنا الدكتور/ تمام حسان في التنظير لهذه المسألة والتمثيل لها ، فيقول في الإجابة علي السؤال السابق (الثالث): "ربما بدأت الإجابة علي هذا السؤال بتقرير مبدأ عام يشمل جميع العلاقات النحوية ، ذلك أن العلاقات إذا اتضحت ولم يحيط بها اللبس ، فإنه يمكن للمتكلم أن يارس في شأنها قدرا من الحرية يباعد به بين طرفي العلاقة ، يصدق ذلك علي علاقة المبتدأ وخبره ، وعلاقة الصفة وموصوفها ، وعلاقة الحال وصاحبها ، وعلاقة المتعاطفين ، وعلاقة الجار والمجرور ومتعلقه ، وعلاقة الضمير ومرجعه إلخ... وأما عود الضمير إلي أبعد مذكور ، فمثل ما في قوله تعالى (لقد كان في يوسف وإخوته آيات للسائلين) (٧) إذ قالوا ليوسف وأخوه أحب إلي أبينا منا ونحن عصبة) (٣) فالضمير في (قالوا) للإخوة بقرينة قولهم (أبينا) مع أن السائلين أقرب إلي الضمير من الإخوة ، وكذلك (وتركنا يوسف عند متاعنا فأكله الذئب) (٤) فالضمير ليوسف ، وليس للمتاع ، لأن الذئب لا يأكل المتاع ، ونجمل القول : إنه إذا اتضح المعني عاد الضمير إلي مرجعه دون اشتراط قربه ، أما إذا خيف اللبس ، فإن الضمير يجب أن يعود إلي أقرب مذكور ، أو

(١) شرح الكافية ح ٣ / ١٠ ، ارتشاف ح ١ / ٤٨١ ، مع ح ١ / ٢١٨ وما بعدهما .

(٢) ارتشاف ح ١ / ٤٨١ .

(٣) سورة يوسف آية ٧ ، ٨ .

(٤) سورة يوسف آية ١٧ .

بعبارة أخرى وجب علي المتكلم أن يجعل المرجع أقرب شيء إلي الضمير^(١).

وبعد ما سبق تبقي ملاحظة هامة: إن الضمير -كما سبق^(٢)- يربط بين ما يتصل به أو ما يقع الضمير في حيزه وبين مرجع الضمير ، وإذا تأملنا المواضع العشرة التي سبق^(٣) الحديث عن كيفية ربط الضمير بين عناصر التركيب فيها ، فإننا نلاحظ أن الضمير (العائد) في ستة مواضع من هذه المواضع يكون جزءا من جملة^(٤) -هي المرتبط- تحتاج إلي الضمير ليربطها بما تتعلق به (مرجع هذا الضمير) وهذه المواضع هي: جملة الصلة ، وجملة الخبر ، والجملة المفسرة لعامل الاسم المشتغل عنه ، وجملة الحال ، وجملة الصفة ، وجملة جواب الشرط الذي يربطه الضمير باسم الشرط المرفوع بالابتداء أو المنصوب علي المفعولية ، في هذه المواضع الستة يكون الضمير (العائد) عنصرا من عناصر بناء الجملة التي يدخلها وتحتاج هي إليه من أجل ربطها بما تتعلق به (مرجع الضمير) .

هذا علي حين أن المواضع الأربعة الباقية - من المواضع العشرة - التي يدخلها الضمير رابطا بينها وبين ما تتعلق به (مرجع الضمير) هذه المواضع ليست جملا ، وإنما هي مفردات - ليست جملا ولا أشباه جمل - تحتاج إلي الضمير ليربطها بما تتعلق به ، وهذه المواضع يكون الضمير فيها مضافا إلي المفرد المفتقر إلي الضمير ، والمواضع الأربعة: هي معمول الصفة المشبهة ، وألفاظ التوكيد المعنوي ، وبدل البعض ، وبدل الاشتغال .

(١) البيان في روائع القرآن ١ / ١٥١ وما بعدها ، ٢٣٦ وما بعدها ، ح ٢ / ٣٥ وما بعدها ، ٣٢٣ وما بعدها ، ظاهرة الربط في التركيب والأسلوب العربي / ٣٥ وما بعدها ، ضوابط التوارد / ٣٢٢ ، تطوير التأليف في مجالات اللغة العربية / ٩ وما بعدها ، القاعدة النحوية دراسة نقدية تحليلية / ١٢١ وما بعدها .

(٢) انظر : ٢٤٩ ، ٢٥١ ، ٢٦٦ من هذا البحث .

(٣) انظر : ٢٤٧ وما بعدها ، ٢٤٩ من هذا البحث .

(٤) انظر ملاحظات مثل هذه الملاحظة وموضحة لها في : ٢٠٩ وما بعدها ، ٢٣١ وما بعدها ، ٢٣٣ وما بعدها ، ٢٣٨ وما بعدها من هذا البحث .

الصورة الخامسة من صور الربط بالإحالة هي الربط باسم الإشارة ، يقول ابن هشام - رحمة الله - : "روابط الجملة بما هي خبر عنه ، وهي عشرة :... ٢- الثاني : الإشارة نحو (والذين كذبوا بآياتنا واستكبروا عنها أولئك أصحاب النار)" (والذين آمنوا وعملوا الصالحات لا نكلف نفسا إلا وسعها أولئك أصحاب الجنة)" (إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسئولا) "..."^٣ في هذا النص يخبر ابن هشام أن الربط باسم الإشارة هو أحد الروابط التي تربط الخبر الجملة بالمبتدأ ويستشهد بآيات كريمات تدلل على ذلك .

ويقول أستاذنا الدكتور / تمام حسان : " يكثر الربط بالإشارة " في القرآن الكريم ، وينبغي أن نشير إلى أنه على الرغم من دلالة الإشارة على الحضور^٤ وإشارتها إلى مذكور سابق نرى أنه يطرد إمكان استبدال ضمير الغائب بها في كل موقع تربط فيه بين عناصر الجملة ، وإليك الشواهد الآتية :... ٢- (والذين كفروا

(١) سورة الأعراف آية ٣٦ .

(٢) سورة الأعراف آية ٤٢ .

(٣) سورة الإسراء آية ٣٦ .

(٤) مغني / ٦٤٧ وما بعدها ، شرح التسهيل ١ / ٣١١ ، ارتشاف ح ٢ / ٥٠ وما بعدها ، الأشباه ح ٣ / ١٠٢ وما بعدها ، مع ح ١ / ٣١٨ وما بعدها ، شرح الأشموني ح ١ / ٣١٠ وما بعدها ، المدخل إلى دراسة النحو العربي ح ٢ / ١٦٠ وما بعدها .

(٥) انظر : اللغة العربية معناها ومبناها / ٢١٤ ، ٢١٦ ، الخلاصة النحوية / ٩٢ ، البيان في روائع القرآن ح ١ / ٤٤ ، ٦٣ ، ١٣٩ وما بعدها ، ح ٢ / ١٨ ، ٤٠ وما بعدها ، ٩٠ ما بعدها ، ١٦٧ ، التمهيد في اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها / ١٢٦ وما بعدها ، مقالات في اللغة والأدب / ٣٥٧ ، درجات الخطأ والصواب في النحو والأسلوب / ٧٤ وما بعدها ، وضوابط التوارد / ٣٢٢ ، وحدة البنية واختلاف الأنظمة / ٣٦ ، التضام في النحو العربي / ٤٩ ، المعني النحوي مفهومه ومكوناته / ١٦٣ .

(٦) انظر : البيان في روائع القرآن ح ١ / ٤٤ ، ح ٢ / ١٨ ، وانظر : ٣٤ من هذا البحث .

وكذبوا بآياتنا أولئك أصحاب الجحيم) ^(١) يصلح الضمير (هم) أن يحل محل الإشارة دون أن يتغير المعنى ٣- (يا بني آدم قد أنزلنا عليكم لباسا يواري سوءاتكم وريشا ولباس التقوى ذلك خير) ^(٢) مرة أخرى يصلح الضمير (هو) أن يحل محل الإشارة ... ٩- (إن الذين يغضون أصواتهم عند رسول الله أولئك الذين امتحن الله قلوبهم للتقوى) ^(٣) ١٠- (والذين كفروا وكذبوا بآياتنا أولئك أصحاب النار خالدين فيها وبئس المصير) ^(٤) ... " ^(٥) .

ونلاحظ في الآيات الواردة في نص ابن هشام ونص أستاذنا الدكتور/ تمام أن اسم الإشارة قد أتى - في جميع الآيات - في جملة هي خبر عن مرجع اسم الإشارة (المشار إليه) وأن اسم الإشارة (العائد) قد قام بالربط بين هذه الجملة (المرتبط) التي هو (اسم الإشارة) أحد عناصر بنائها وبين مرجعه الذي هو المبتدأ ، وما سبق يعني أن العائد هنا (اسم الإشارة) لا يكون إلا جزءاً ^(٦) من جملة المرتبط (الخبر) التي يربطها بالمشار إليه (المرجع) ويدلل أستاذنا الدكتور/ تمام علي صحة الربط باسم الإشارة في الآيات السابقة وأمثالها بصحة معاقبة الضمير الغائب لاسم الإشارة في هذه الآيات مع بقاء المعنى مستقيماً وعدم تغيره ، وصحة هذه المعاقبة تدل علي أن موقع اسم الإشارة في هذه الآيات إنما هو موقع ربط .

ويلاحظ ^(٧) أن اسم الإشارة إذا دخل التركيب رابطاً بين عناصره ومعلقاً بينها ، فإن هذا يكون في الجملة الاسمية في حال كون الخبر - هو الآخر - فيها جملة اسمية

(١) سورة المائدة آية ٨٦ .

(٢) سورة الأعراف آية ٢٦ .

(٣) سورة الحجرات آية ٣ .

(٤) سورة التغابن آية ١٠ .

(٥) البيان في روائع القرآن ح ١ / ١٣٩ وما بعدها .

(٦) انظر ملاحظات ماثلة وموضحة لهذه الملاحظة في : ٢٠٩ وما بعدها ، ٢٣١ وما بعدها ، ٢٣٣ وما بعدها ، ٢٣٨ وما بعدها من هذا البحث .

(٧) سجلت هذه الملاحظة من خلال استقراء كلام النحاة - في هذه المسألة (الربط باسم الإشارة) في المراجع التي رجع إليها البحث ، حيث إنه لم يذكر مرجع من هذه المراجع أن اسم الإشارة يدخل الكلام من أجل الربط في غير الموضع المذكور في هذه الملاحظة (ربط الخبر الجملة الاسمية بالمبتدأ) كذلك من خلال استقراء الآيات القرآنية التي يستشهد بها في الربط باسم الإشارة : انظر مثلاً : سورة البقرة الآيات : ٢٧ ، ٣٩ ، ٨٢ ، ١٢١ ، ١٧٤ ، ٢١٨ ، سورة المائدة آية ٨٦ ، سورة الأعراف آية ٢٦ ، سورة الرعد آية ٢٥ ، سورة المؤمنون الآيات ٥٨-٦١ ، سورة النور آية ٦٢ ، الفرقان آية ٣٤ ، سورة غافر آية ٤٠ ، ٦٤ ، سورة الحجرات آية ٣ .

يأخذ اسم الإشارة (الرابط) فيها - في جملة الخبر - موقع المبتدأ دائما^(١)، ويكون اسم الإشارة في هذه الحالة للبعيد فقط^(٢)، وكل ما سبق يكون أكثر^(٣) ما يكون في حال كون المبتدأ اسما موصولا^(٤).

أما عن الموقعية بين اسم الإشارة (العائد) والمشار إليه (المرجع) فإنه كما لوحظ فيما سبق أن اسم الإشارة يدخل - رابطا - الجملة الاسمية حال كون الخبر فيها جملة اسمية أيضا، والنحاة - كما سبق^(٥) - قد جوزوا تقدم الخبر الجملة ومنه الجملة الاسمية - علي المبتدأ، فأجازوا أن يقال: أبوه منطلق زيد، لكنهم ربطوا جواز ذلك بأمن اللبس، وأما في الربط باسم الإشارة فقد قلنا: إن اسم الإشارة دائما يأخذ موقع المبتدأ في جملة الخبر (المرتبط) التي هي في حاجة إلي اسم الإشارة ليربطها بمذكور سابق عليها في الموقع^(٦) وتتعلق هي به، هذا المذكور السابق هو المشار إليه (المبتدأ) فإذا أجزنا تقدم اسم الإشارة وتأخر المشار إليه فإن اللبس يقع في الكلام ويخرج الشاهد عما نحن فيه من الربط باسم الإشارة، فإذا قلنا - مثلا - في قوله تعالى (يا بني آدم قد أنزلنا عليكم لباسا يواري سوءاتكم وريشا ولباس التقوى ذلك خير) إذا قلنا فيه: وذلك خير لباس التقوى، فإن الآية تخرج عما نحن فيه من الربط باسم الإشارة حيث لا يوجد في السياق - والحال تقدم اسم الإشارة - ما يحدد علي وجه اليقين المشار إليه باسم الإشارة (ذلك) وكذلك لن يوجد في السياق ما يمنع كون اسم الإشارة بداية كلام جديد مستأنف وعندها لن يكون رابطا بين جملة الخبر والمبتدأ.

(١) وهذا يدعم ما سبق ملاحظته من أن اسم الإشارة (العائد) لا يكون إلا جزءا من جملة المرتبط وهي هنا جملة الخبر.

(٢) انظر: مغني / ٦٤٩ وما بعدها.

(٣) إنما قلت (أكثر) ولم أطلق لأن من الآيات التي ورد اسم الإشارة فيها رابطا آيات المبتدأ فيها ليس موصولا، من ذلك قوله تعالى (ولباس التقوى ذلك خير) وقوله تعالى (إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسئولا).

(٤) انظر: مغني / ٦٤٩ وما بعدها.

(٥) انظر: ٢٤١ وما بعدها من هذا البحث، وانظر أيضا: ١٢٦ من هذا البحث.

(٦) انظر: البيان في روائع القرآن ج ١ / ١٣٩، دور السياق في تقدير مرجع الضمير في الدراسات اللغوية والقرآنية / ٧١، ٨٩ وما بعدها.

وأخلص مما سبق إلى أن الموقعية في الربط باسم الإشارة موقعية ثابتة لا تقبل
التغيير- التبادل - في المواقع بين اسم الإشارة (العائد) ومعه جملة الخبر التي هو
جزء منها والتي هي المرتبطة وبين المشار إليه (المرجع) الذي هو المبتدأ .

الصورة السادسة من صور الربط بالإحالة هي الربط بالاسم^(١) الموصول^(٢).

وقد سبق أن نقلنا عن أستاذنا الدكتور/ تمام حسان أن شرط الربط بالضمير :
"أن يكون بين الضمير ومرجعه مطابقة في اللفظ والقصد بحيث لو عدنا بالإظهار
إلى الإظهار لحصلنا على اللفظ نفسه وعلى المدلول نفسه"^(٣) غير أنه قد يحدث أن
المتكلم يريد " وصف المرجع بصفة تدل على مدحه أو ذمه"^(٤) فليجأ عندئذ إلى
الربط بلفظ غير الضمير ، إذ إن الربط بالضمير لا يؤدي هذا الغرض ، إذ الضمير
لا يفيد مدحا ولا ذما للمرجع إلا في حالة كون الضمير للشأن أو للقصة^(٥) ، وقد
سبق أن ضمير الشأن أو القصة لا يكون رابطا^(٦).

ومن وسائل الربط التي تفيد مدحا أو ذما للمرجع الربط بالاسم الموصول ،
وأود هنا أن أشير إلى أن هناك وسيلة أخرى يفيد الربط بها مدحا أو ذما للمرجع ،

(١) سبقت الإشارة إلى أن الموصولات الحرفية تدخل ضمن الأدوات الداخلة على الجمل لتربط بينها وبين ما يقع قبلها في سياق النص . انظر : ١٦٩ من هذا البحث ، وهذا يدل على أن الموصولات حرفية كانت أو اسمية تقوم بوظيفة هامة في التركيب العربي هي وظيفة الربط بين عناصره .

(٢) انظر : البيان في روائع القرآن ج ١ / ٦٢ ، ١٤١ وما بعدها ، ج ٢ / ٢٥ وما بعدها ، ظاهرة الربط في التركيب والأسلوب العربي / ٣٧ وما بعدها ، ٤٠ ، الخلاصة النحوية / ٩٣ وما بعدها ، اللغة العربية معناها ومبناها / ١١١ ، مقالات في اللغة والأدب / ٣٧٠ ، التمهيد في اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها / ١٢٦ وما بعدها ، ضوابط التوارد / ٣٢٢ ، درجات الخطأ والصواب في النحو والأسلوب / ٧٤ ، ٧٦ وما بعدها .

(٣) البيان في روائع القرآن ج ١ / ١٣٨ ، وانظر : ٢٤٥ من هذا البحث .

(٤) البيان في روائع القرآن ج ١ / ١٤١ .

(٥) انظر : شرح التسهيل ج ١ / ١٦٣ وما بعدها .

(٦) انظر : ٢٤٠ وما بعدها من هذا البحث .

وهي الربط باللفظ الواصف^(١) ، وسيأتي الحديث مفصلاً عنها ، وأسجل هنا فقط أنه تجمع بين الوسيلتين وجوه شبه عدة ، ويفرق بينهما وجهها اختلاف ، ونؤجل ذكر^(٢) هذه الوجوه إلى حين الانتهاء من معالجة الوسيلة الثانية (الربط باللفظ الواصف) .

هذا ، وقد سبق^(٣) أن الموصول من الكلمات التركيبية التي طابعها العام الافتقار المتأصل إلى غيرها مما يوضح معناها ، فالموصول لا يتضح معناه إلا بتضامه مع صلته . وإذا كان الأمر كذلك فإن إفادة مدح مرجع الاسم الموصول الرابط أو ذمه لا تستفاد من الاسم الموصول ذاته ، وذلك لأن الاسم الموصول ذاته محتاج إلى ما يوضح معناه ، وإنما تستفاد إفادة مدح المرجع أو ذمه من صلة هذا الاسم الموصول^(٤) ، وإذا كان المتكلم يلجأ عند إرادة مدح المرجع أو ذمه إلى الربط بلفظ غير الضمير ، فإن المطابقة في هذه الصورة التي يلجأ إليها المتكلم لا تتحقق في اللفظ ، وإنما تتحقق المطابقة - في هذه الصورة التي يفيد الربط بها مدح المرجع أو ذمه - في القصد فقط ، ومعني المطابقة في القصد - هنا - أن القارئ أو السامع إذا استحضر الاسم الموصول (العائد) ومرجعه معا - في ذهنه - فهم أن مدلول هذا العائد بها في صلته من معني المدح أو الذم هو ذات المرجع .

يقول أستاذنا الدكتور/ تمام حسان مدلاً على صحة الربط بالاسم الموصول :
"ودليل صحة الربط بالموصول أيضاً أن يصح لضمير الغيبة أن يعاقبه في موقعه"
وهذه المعاقبة هي التي دعت البلاغيين إلى تسمية هذه الظاهرة (الإظهار في موطن الإضميـار) ولكن المسألة - كما يتضح - ليست مسألة إظهار ولا اسم ظاهر ، وإنما هي اختيار ضمير موصول ليحل في موقع ضمير شخصي بسبب مطابقة القصد

(١) انظر : ٣٠٠ وما بعدها من هذا البحث .

(٢) انظر : ٣١٠ وما بعدها من هذا البحث .

(٣) انظر : ٢٩ وما بعدها ، ٣٤ من هذا البحث .

(٤) انظر: البيان في روائع القرآن ج ٢ / ٢٣ ، ٢٥ ، اللغة العربية معناها ومبناها / ١١١ ، الخلاصة النحوية / ٩٣ .

(٥) انظر : الخلاصة النحوية / ٩٣ .

واختلاف اللفظ " (١) إذن البلاغيون تعرضوا لظاهرة معاقبة الاسم الموصول للضمير في بعض المواقع ، لكن الأمر ليس فقط في قضية صحة المعاقبة في بعض المواقع ، وإنما هو في الكشف عن أن الاسم الموصول فيه طاقة رابطة .

يقول أستاذنا منها علي الفارق بين ما عالج البلاغيون تحت عنوان (الإظهار في موطن الإضمار) وبين ما يريد أستاذنا أن يلفت النظر إليه هنا : "وأما ما ألفت النظر إليه هنا فهو ما في الموصول من طاقة الربط بين أوصال الجملة أو السياق القائم علي أكثر من جملة" (٢) إذن الموصول فيه طاقة يستطيع بها الربط بين عناصر الجملة التي يقع في حيزها أو يصل هذه الطاقة بين جمل في سياق نصي متتابع .

ويجدر هنا أن أنه علي أن المراجع التي رجع إليها البحث لم تسجل أو لم تشر إلي الربط بهذا النوع - الاسم الموصول - من الروابط إلا في شاهد قرآني واحد أورد الرضي في شرح الكافية ، غير أن الرضي - رحمه الله - لم يورد هذا الشاهد في مقام الاستشهاد للربط بالاسم الموصول ، وإنما أوردته في سياق مناقشة المسألة التي ذكر أستاذنا الدكتور/ تمام أن البلاغيين عالجوها تحت عنوان (الإظهار في موطن الإضمار) قال الرضي : "وأما وضع الظاهر مقام الضمير فإن كان في معرض التفخيم جاز قياسا كقوله تعالى (الحاقة ما الحاقة) (٣) أي : ما هي ؟ وإن لم يكن فعند سييويه يجوز في الشعر بشرط أن يكون بلفظ الأول... وقال الأخفش : يجوز وإن لم يكن بلفظ الأول في الشعر كان أو في غيره... قال : ويجوز : زيد قام أبو طاهر إذا كان (زيد) يكني بأبي طاهر ، قال تعالى (إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات إنا لا نضيع أجر من أحسن عملا) (٤) ومنع بعضهم في غير التفخيم مطلقا ، ولا وجه له لوروده" (٥) فالرضي قد بدأ نصه بقوله " وأما وضع الظاهر مقام الضمير " ثم أخذ

(١) البيان في روائع القرآن ج ١ / ١٤١ ، ظاهرة الربط في التركيب والأسلوب العربي / ٣٧ وما بعدها ، ٤٠ .

(٢) ظاهرة الربط في التركيب والأسلوب العربي / ٣٧ وما بعدها ، ٤٠ .

(٣) سورة الحاقة آية ١ ، ٢ .

(٤) سورة الكهف آية ٣٠ .

(٥) شرح الكافية ج ١ / ٢١٢ وما بعدها ، وقد سبق نقل هذا النص في مجال الاستدلال علي الربط بإعادة اللفظ بذاته في ٢٠٨ من هذا البحث ، وفي مجال الاستدلال علي الربط بإعادة اللفظ بمعناه في ٢٣٣ . وما بعدها من هذا البحث .

في عرض أقوال النحاة في هذه المسألة ، وموضع الشاهد في هذا النص هو الآية الأخيرة فيه ، وهي قوله تعالى (إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات إنا لا نضيع أجر من أحسن عملا) حيث إن الاسم الموصول (من) - وهو اسم ظاهر - قد أتى في موطن الضمير ، فالمعنى - والله أعلم بمراده - إنا لا نضيع أجرهم ^(١) ، إذن المسألة لم تخرج عند الرضي - أيضا - عما ذكر أستاذنا الدكتور/ تمام من أن البلاغيين عاجلوه تحت عنوان (الإظهار في موطن الإضمار).

وتوضيحا لاتجاه الاسم الموصول في الربط بين عناصر التركيب ، نقول - وقد سبقت الإشارة إلى ذلك ^(٢) - إن الموصول وصلته معا لا يكفيان لبناء جملة تامة الفائدة يحسن السكوت عليها ، ولا تتم الفائدة إلا بعد تضام غيرهما من العناصر اللغوية معهما بما يكفي لإتمام الفائدة، فإذا قلنا - مثلا - (الذين كفروا) أو (الكافرون) فإن الفائدة لا تتم ولا يحسن السكوت إلا بعد أن نضيف قبل الموصول كلمة من نحو(هلك) أو أن نضيف بعد الصلة كلمة من نحو (ملعونون) فيصير الكلام : هلك الذين كفروا ، وهلك الكافرون ، والذين كفروا ملعونون ، والكافرون ملعونون ، وإذا كان الأمر كذلك فإن الموصول عندما يكون رابطا ويصلح أن يعاقبه ضمير الغائب فإنه يربط - عندئذ - بين الجملة التي هو وصلته من عناصر بنائها أو بعبارة أخرى : إن الاسم الموصول يربط بين الجملة التي يقع هو وصلته في حيزها وبين ما يكون مرجعا لهذا الاسم الموصول .

وتطبيقا علي ما سبق نستشهد بشواهد ^(٣) الرابط فيها هو الاسم الموصول ، من هذه الشواهد : ١- قوله تعالى (إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات إنا لا نضيع أجر

(١) قد سبق الاستشهاد بالآية نفسها وبالاسم الموصول نفسه علي الربط بإعادة اللفظ بمعناه في ٢٣٤ من هذا البحث ، وهذا يعني أن الاسم الموصول هنا يصلح شاهدا علي الربط بتوعين من أنواع الربط بالإحالة هما : الربط بإعادة اللفظ بمعناه ، والربط بالاسم الموصول ، وقد نوه أستاذنا الدكتور/ تمام علي ازدواج الاستشهاد بهذا الشاهد القرآني الكريم في : التمهيد في اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها / ١٢٧ .

(٢) انظر : ٤٠ من هذا البحث .

(٣) انظر أيضا : سورة الأنعام الآيات ٧ ، ٢٢ ، ٢٥ ، ١٢٤ ، سورة التوبة آية ٣ ، ٩٠ ، سورة يونس آية ١٥ ، ٤٥ ، سورة النحل الآيتين ٢٢ - ٢٣ ، سورة الحج آية ٧٢ ، سورة العنكبوت آية ٣٢ ، سورة الزمر آية ١٩ ، سورة البقرة الآيتين ٥٨ - ٥٩ ، سورة النساء الآيتين ٨٣ ، ٨٤ والآيات ١٥٣ - ١٦٠ ، سورة الأعراف الآيتين ١٦١ - ١٦٢ ، سورة هود آية : ٧ ، سورة سبأ آية ٤٣ .

من أحسن عملا) (٣) والمعني : لا نضيع أجرهم (٣)، وفي هذا الشاهد نلاحظ أن الاسم الموصول (من) يعود علي طائفة من الناس آمنت وعملت الصالحات ، فهي جديرة بالآ لا يضيع أجرها لما آمنت وأحسن من عمل ، فالمقام في هذه الآية مقام مدح لهذه الطائفة ، والذي أفاد أن المقام مقام مدح هو صلة الاسم الموصول (أحسن عملا) والذي أفاد أن من لا يضيع الله أجره هم الذين آمنوا وعملوا الصالحات هو الاسم الموصول (العائد) (من) وهذا هو معني ربطه بين الجملة التي يقع هو وصلته في حيزها (المرتبط) وهي (إن لا نضيع أجر من أحسن عملا) وبين ما يسبقها في الموقع من النص مما يتعلق به الاسم الموصول (المرجع) وفي هذا الشاهد أيضا نلاحظ أن مرجع الاسم الموصول الرابط (من) كان هو الآخر اسما موصولا ، فمرجع (من) أحسن عملا) هو (الذين آمنوا وعملوا الصالحات) ومن الشواهد أيضا : ٢- قوله تعالي (وليعلم الذين أوتوا العلم أنه الحق من ربك فيؤمنوا به فتخبت له قلوبهم وإن الله لهاد الذين آمنوا إلي صراط مستقيم) (٣) والمعني : وإن الله لهادهم إلي صراط مستقيم" ، في هذا الشاهد يعود الاسم الموصول الرابط (الذين) علي طائفة من الناس أوتيت العلم وعلمت أن كل ما يوحى به الله إلي النبي (٣) حق ، فأمنت به وأخبت له قلوبها فهذه طائفة جديرة بأن يؤكد الله لها - وليس أصدق من الله قила- أنه هاديا صراطا مستقيما، إذن المقام في الآية مقام مدح لهذه الطائفة ، والذي أفاد أن المقام مقام مدح هو صلة الموصول (آمنوا) والذي أفاد أن من يهديهم الله صراطا مستقيما هم الذين أوتوا العلم وعلموا أن ما يوحى به الله إلي النبي الحق فآمنوا به وأخبت له قلوبهم ، الذي أفاد ذلك هو الاسم الموصول (العائد) (الذين) وهذا هو معني ربطه بين الجملة التي يقع هو وصلته في حيزها (المرتبط) وبين ما يسبقه في الموقع في سياق النص مما يتعلق به هذا الاسم الموصول (المرجع) وفي هذا الشاهد نلاحظ أن مرجع الموصول الرابط (الذين آمنوا) كان هو الآخر اسما موصولا ،

(١) سورة الكهف آية : ٣٠ .

(٢) انظر : البيان في روائع القرآن ج ١ / ١٤٢ .

(٣) سورة الحج آية ٥٤ .

(٤) انظر : البيان في روائع القرآن ج ١ / ١٤٢ .

(٥) انظر : سورة الحج آية ٥١ ، ٥٢ .

فمرجع (الذين آمنوا) هو (الذين أوتوا العلم) هذا، ويلاحظ في الشاهدين السابقين أن المرجع قد ذكر مع العائد عليه (الموصول الرابط) في آية واحدة . ومن الشواهد أيضا : ٣- قوله تعالي (واتخذوا من دونه آلهة لا يخلقون شيئا وهم يخلقون ولا يملكون لأنفسهم ضرا ولا نفعا ولا يملكون موتا ولا حياة ولا نشورا(٣) وقال الذين كفروا إن هذا إلا إفك افتراه وأعانه عليه قوم آخرون فقد جاءوا ظلما وزورا(٤) والمعني : وقالوا: إن هذا إلا إفك (٥).

في هذا الشاهد نلاحظ أن الاسم الموصول (الذين) يعود علي طائفة من الناس أشركت بالله واتخذت من دونه آلهة لا تخلق شيئا بل هي مخلوقة ، وهذه الآلهة لا تملك لأنفسها ضرا ولا نفعا ولا موتا ولا حياة ولا نشورا . فضلا عن أن تملك لغيرها شيئا من ذلك ، فهذه الطائفة جديرة بدمها وبوصفها بصفة الكفر وما يترتب عليها، فالمقام مقام ذم لهذه الطائفة ، والذي أفاد ذلك هو صلة الموصول (كفروا) وفي هذا الشاهد لا نجد مرجعا مذكورا في النص يمكن أن يعود عليه الاسم الموصول الرابط (الذين كفروا) وإذا ذهبنا - عائدتين إلي الخلف - في سياق النص نبحث عما يصلح مرجعا للاسم الموصول ، فإننا لن نجد ، بل إننا نجد ضميرا للجمع الغائب في أول الآيتين موضع الشاهد في قوله تعالي (واتخذوا) وليس في السياق القرآني قبل هذا الضمير ما يصلح مرجعا له ، فالسياق القرآني قبل الآيتين موضع الشاهد (٣ ، ٤) هو قوله تعالي (تبارك الذي نزل الفرقان علي عبده ليكون للعالمين نذيرا (١) الذي له ملك السموات والأرض ولم يتخذ ولدا ولم يكن له شريك في الملك وخلق كل شيء فقدره تقديرا)(٦) في هاتين الآيتين أيضا لا يوجد ما يصلح مرجعا للاسم الموصول (الذين) ولا لضمير الغائب في (واتخذوا) وهنا يقال إن المقام يدل علي المرجع ، ويفهم أن المرجع لهما واحد وتقديره : كفار قريش ، حيث إن الآيتين موضع الشاهد وما سبقهما وما تلاهما في النص القرآني آيات مكية النزول ، فالسورة كلها مكية إلا الآيات ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٠ فإنها مدنية والسياق قبل

(١) سورة الفرقان آية ٣ ، ٤ .

(٢) انظر : البيان في روائع القرآن ج ١ / ١٤٣ .

(٣) سورة الفرقان آية ١ ، ٢ .

هاتين الآيتين (موضع الشاهد) وفيهما وبعدهما يتناول قضية إثبات أن القرآن منزل من عند الله^(١). وليس إفكا افتراء الرسول وأعانه عليه قوم آخرون^(٢)، وكذلك ليس أساطير الأولين اكتسبها فهي تملي عليه بكرة وأصيل^(٣)، وهذه الأمور المنفية هي افتراءات حاول من خلالها كفار قريش إنكار أن القرآن منزل من عند الله ، إذن المقام يدل علي أن مرجع الضمير الغائب في (واتخذوا) هو ذات مرجع الاسم الموصول الرابط (الذين) وهو - المرجع - كفار قريش .

وبعد ، فإنه يوجد اسم^(٤) موصول صلته تختلف عن صلة غيره من الأسماء الموصولة، هذا الاسم هو (أل) فصلة هذا الاسم لا تكون إلا صفة صريحة (اسم فاعل أو اسم مفعول)^(٥) ولا يصلح صلة له ما يصلح صلة لبقية الأسماء الموصولة، فصلة هذه الأسماء إما أن تكون - كما سبق^(٦) - من مبتدأ وخبره أو من فعل وفاعله أو من شرط وجوابه أو من ظرف تام أو من جار ومجرور تام.

ومعني ما سبق أنه إذا كان معني المدح أو الذم للمرجع يستفاد عند الربط بالأسماء الموصولة غير (أل) من مضمون جملة صلتها فإنه عند الربط بـ (أل) يستفاد معني المدح أو الذم للمرجع من معني الصفة الصريحة التي هي صلة (أل)^(٧). وفيما عدا ذلك فإن (أل) الموصولة يكون شأنها في الربط بها شأن غيرها من الأسماء الموصولة^(٨) - التي سبق الاستشهاد ببعض الشواهد لبيان اتجاهها في الربط -

(١) انظر : سورة الفرقان آية ١ ، ٣ ، ٦ .

(٢) انظر : سورة الفرقان آية ٤ .

(٣) انظر : سورة الفرقان آية ٥ .

(٤) اختلف النحاة حول اسمية (أل) الموصولة أو حرفيتها . يقول ابن هشام - رحمه الله - : " (أل) علي ثلاثة أوجه ١ - أحدها : أن تكون اسما موصولا بمعنى الذي وفروعه... وقبل موصول حرفي وليس بشيء ، لأنها لا تزول بالمصدر " مغني / ٧١ ، وانظر : ارتشاف ج ١ / ٥٣١ .

(٥) دخول (أل) علي صفة صريحة (اسم الفاعل أو اسم المفعول) هو شرط كونها موصولة . انظر : مغني / ٧١ ، ارتشاف ج ١ / ٥٣١ .

(٦) انظر : ٢٤٩ وما بعدها من هذا البحث .

(٧) انظر : البيان في روائع القرآن ج ٢ / ٢٣ ، ٢٥ ، اللغة العربية معناها ومبناها / ١١١ .

(٨) انظر : البيان في روائع القرآن ج ١ / ١٤٣ وما بعدها ، ج ٢ / ٢٥ ، ظاهرة الربط في التركيب والأسلوب العربي / ٣٨ وما بعدها ، الخلاصة النحوية / ٩٤ ، التمهيد في اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها / ١٢٦ وما بعدها ، ضوابط التوارد / ٣٢٢ ، مقالات في اللغة والأدب / ٤٦ ، ٣٥٩ ، ٣٧٠ ، درجات الخطأ والصواب في النحو والأسلوب / ٧٤ ، ٧٧ .

ف (أَل) هذه - كبقية الأسماء الموصولة - تربط بين الجملة التي تكون (أَل) هي وصلتها جزءا منها وبين ما تعود إليه (أَل) (المرجع).

ومن الشواهد ^(١) التي دخلتها (أَل) الموصولة رابطة ٤ - قوله تعالى (من كان عدوا لله وملائكته ورسله وجبريل وميكال فإن الله عدو للكافرين) ^(٢) والمعنى : فإن الله عدو لهم ^(٣) في هذا الشاهد تعود (أَل) وصلتها (الكافرين) علي طائفة من الناس عادت الله وملائكته ورسله وجبريل وميكال ؛ فاستحقت هذه الطائفة عداوة الله - عز وجل - لها ، فالمقام في الآية مقام ذم لهذه الطائفة ، والذي أفاد ذلك هو صلة (أَل) (كافرين) والذي أفاد أن عداوة الله - في هذه الآية - إنما هي لهذه الطائفة التي عادت - عز وجل - وملائكته ورسله وجبريل وميكال الذي أفاد ذلك هو الاسم (أَل) وهذه الإفادة التي أوجدتها (أَل) في السياق هي معني كونها رابطة بين عناصره ، ومرجع (أَل) الموصولة في هذا الشاهد هو اسم الشرط الذي بدأت به الآية الكريمة (من) فالكافرون في هذه الآية هم (من كان عدوا لله وملائكته ورسله وجبريل وميكال) ويلاحظ في هذا الشاهد أن المرجع (من) قد ذكر مع العائد عليه (الكافرين) في آية واحدة .

ويتوقف البحث قليلا مع هذا الشاهد ، فقد سبق ^(٤) أن النحاة - رحمهم الله - عدوا جواب اسم الشرط المرفوع بالابتداء من المواضع التي تحتاج إلي الضمير رابطا ، واسم الشرط في هذا الشاهد في موضع المبتدأ ، وجواب الشرط لا يشتمل علي ضمير يعود علي اسم الشرط ، وإنما عاد الاسم الموصول (أَل) وصلت علي اسم الشرط الذي هو مرجع الاسم الموصول ، مما يدل علي أن موقع الاسم الموصول في هذه الآية هو موقع ربط .

(١) انظر أيضا : سورة النساء آية ٦١ ، سورة الأنعام آية ٣٣ ، سورة التوبة آية ٢٦ ، سورة إبراهيم آية ١٣ ، سورة الحجر الآيات ١٠-١٢ ، سورة النحل آية ٣٠ ، سورة الإسراء آية ٤٧ ، سورة الكهف الآيتين ٤٨ ، ٤٩ ، سورة الفرقان آية ٢٢ ، سورة الشعراء آية ١٧٣ ، سورة القصص آية ٤٠ ، سورة الزمر آية ٣٢ ، سورة العنكبوت آية ٤٨ .

(٢) سورة البقرة آية ٩٨ .

(٣) انظر : البيان في روائع القرآن ج١ / ١٤٣ .

(٤) انظر : ٢٥٨ وما بعدها من هذا البحث .

هذا ، وما قيل في اتجاه الاسم الموصول في الربط فيما سبق من شواهد يقال في غيرها من شواهد الرابط فيها الاسم الموصول ، فالموصول وهو العائد يربط بين الجملة التي يقع هو وصلته في حيزها ويكون هو وصلته جزءاً منها^(١) وهذه الجملة هي المرتبط وبين ما يسبق هذه الجملة في سياق النص ويتعلق به هذا الموصول ، وهذا الذي يسبق جملة المرتبط ويتعلق به الاسم الموصول هو مرجع هذا الموصول .

ويلاحظ أن هذه الصورة من صور الربط بالإحالة يكثر فيها أن يتقدم - في النص - علي الاسم الموصول (العائد) ضمير أو أكثر من ضمير ، ويكون مرجع هذا الضمير - أو هذه الضمائر - واحداً في لفظه ، ويكون هذا المرجع متقدماً في موقعه - من النص - علي هذا الضمير أو هذه الضمائر ، ويكون - أيضاً - مرجع هذا الضمير أو هذه الضمائر هو نفسه مرجع الاسم الموصول الرابط ، بمعنى أن الاسم الموصول الرابط وهذا الضمير أو هذه الضمائر يشتركان أو يشتركون في مرجع واحد ، ويكون موقع هذا المرجع - في النص - سابقاً علي موقع الضمير أو الضمائر ، وموقع الضمير أو الضمائر سابقاً علي موقع الاسم الموصول الرابط ، فتكون مواقع العناصر الثلاثة السابقة في النص هي علي الترتيب : المرجع ثم الضمير أو الضمائر ثم الاسم الموصول الرابط .

وتوضيحا لهذه الملاحظة نمثل بشاهدين^(٢) سبق التعليق علي أحدهما وهو قوله تعالى (وليعلم الذين أوتوا العلم أنه الحق من ربك فيؤمنوا به فتخبت له قلوبهم وإن

(١) انظر : ملاحظات مثل هذه الملاحظة وموضحة لها : ٢٠٩ وما بعدها ، ٢٣١ وما بعدها ، ٢٣٣ وما بعدها ، ٢٣٨ من هذا البحث .

(٢) انظر أيضاً : الآية ٩٠ من سورة التوبة تر الاسم الموصول الرابط (الذين كذبوا) قد سبق بضمير الغائبين في (لهم) وأنها قد اشتركا معا في مرجع واحد هو (المعذرون) ، وفي الآية ١٣ من سورة إبراهيم قد سبق الاسم الموصول الرابط - وصلته - (الظالمين) بضمير الغائبين في (لرسلهم، إليهم، ربهم) واشترك الجميع (الموصول وضمائر الغائبين) في مرجع واحد كان هو الآخر اسماً موصولاً (الذين كفروا) وفي الآيات ١٠، ١١، ١٢ من سورة الحجر تري الاسم الموصول الرابط - وصلته - (المجرمين) قد سبق بضمير الغائبين في (يأتينهم ، كانوا ، يستهزئون) وهذه الضمائر كلها تعود إلى (شيع الأولين) وهو ذات مرجع الاسم الموصول الرابط، وفي الآية ١٩ من سورة الزمر قد سبق الموصول الرابط (من) بضمير الغائب في (عليه) ومرجعها معا اسم الشرط (من) وانظر أيضاً: سورة الأنعام آية ١٢٤ ، سورة الكهف آية ٤٨ ، ٤٩ ، سورة الفرقان آية ٢٢ ، سورة الشعراء آية ١٧٣ ، سورة القصص آية ٤٠ ، سورة سبا آية ٤٣ .

إله لهاد الذين آمنوا إلى صراط مستقيم^(١) فقد سبق^(٢) أن الاسم الموصول الرابط في هذه الآية هو (الذين آمنوا) وأن مرجعه هو (الذين أوتوا العلم) وهنا نلاحظ أنه قد ذكر في المسافة - من النص - التي تفصل بين العائد ومرجعه ثلاثة ضمائر للغائبين ، ومرجع كل منها هو مرجع الاسم الموصول الرابط نفسه ، وهذه الضمائر هي: واو الجماعة في (أوتوا) ، وفي (فيؤمنوا) وهم في (قلوبهم) وهذه الضمائر كلها تعود إلى (الذين أوتوا العلم) وهو ذات مرجع الاسم الموصول الرابط .

والشاهد الثاني هو قوله تعالى في الآية السابعة من سورة الأنعام (ولو نزلنا عليك كتابا في قرطاس فلمسوه بأيديهم لقال الذين كفروا إن هذا إلا سحر مبين)^(٣) في هذا الشاهد نلاحظ أن الاسم الموصول الرابط (الذين كفروا) يعود إلى مرجع كان هو الآخر اسما موصولاً، وقد ذكر هذا المرجع في الآية الأولى من السورة المذكورة نفسها (الأنعام) وهو (الذين كفروا) وفي المسافة الفاصلة - من النص - بين الاسم الموصول الرابط (العائد) والاسم الموصول المرجع قد ذكر عدد كبير من ضمائر الغائبين تعود كلها إلى مرجع الاسم الموصول الرابط ، وهذه الضمائر هي^(٤) ضمير الغائبين في (بربهم ، يعدلون ، تأتيهم ، ربهم ، كانوا ، كذبوا ، جاءهم ، يأتيهم ، كانوا ، يستهزئون ، يروا ، قبلهم ، فلمسوه ، بأيديهم) أربعة عشر ضميراً للغائبين قد ذكرت قبل الموصول الرابط ، وشاركته في المرجع ، ويلحظ أيضاً في هذا الشاهد طول المسافة الفاصلة - من النص - بين الاسم الموصول الرابط ومرجعه ، فقد ذكر الاسم الموصول الرابط (العائد) في الآية السابعة ، وذكر مرجعه في الآية الأولى .

هذا ، ويلاحظ - أيضاً - في هذه الصورة من صور الربط بالإحالة أن المرجع قد يكون غير مذكور في سياق النص ، وإنما يفهم من المقام ، وقد سبق^(٥) التعليق على شاهد تحقق فيه هذا الأمر ، هو قوله تعالى (واتخذوا من دونه آلهة لا يخلقون شيئا

(١) سورة الحج آية ٥٤ .

(٢) انظر : ٢٧٧ وما بعدها من هذا البحث .

(٣) سورة الأنعام آية ٧ .

(٤) انظر : سورة الأنعام الآيات ١-٧ .

(٥) انظر : ٢٧٨ وما بعدها من هذا البحث .

وهم يخلقون ولا يملكون لأنفسهم ضرا ولا نفعا ولا يملكون موتا ولا حياة ولا نشورا (٣) وقال الذين كفروا إن هذا إلا إفك افتراه وأعانه عليه قوم آخرون فقد جاءوا ظلما وزورا^(١) فقد قلنا هناك^(٢): إن الاسم الموصول الرابط (الذين كفروا) يعود علي مفهوم من المقام ، وتقديره : كفار قريش .

أما عن الموقعية في هذه الصورة من صور الربط بالإحالة فهي موقعية ثابتة لا تقبل التغير سواء أكانت بين العائد (الاسم الموصول وصلته) والمرجع أم بين المرتبط (الجملة التي يقع الموصول وصلته في حيزها) والمرجع ، فدائما يكون المرتبط ومعه العائد متأخرين عن المرجع في الموقع ، وذلك لأن العائد في هذه الصورة -كما سبق^(٣)- من قبيل الوصف بما يفيد معني المدح أو الذم للمرجع ، وليس مقبولا أن يتقدم ما يفيد معني الوصف علي الموصوف به .

نعم في بعض شواهد هذه الصورة من صور الربط بالإحالة يكون سائغا من الناحية النحوية الصرفة أن يتبادل الاسم الموصول الرابط (العائد) الموقع مع المرجع - هذا في حالة كون المرجع مذكورا في السياق ^(٤) ، وليس في حالة كونه يفهم من المقام^(٥) - ويكون الكلام مع هذا التبادل في الموقع مستقيما ، لكن لو حدث هذا وتبادل العائد الموقع مع المرجع ، فإن الشاهد الذي يحدث فيه ذلك لن يكون المعني فيه كالمعني الذي كان عليه قبل تبادل الموقعين - وهذا المعني الأخير هو ما أراده المتكلم من ترتيبه كلامه الترتيب الذي خرج عليه الكلام - إذ إن لكل كلمة في موقعها الذي أتت فيه في اللغة العربية - وأسماها النص القرآني الكريم - معني لا يستفاد منها مثله لو تغير موقعها في سياق النص .

وتوضيحا لهذا الأمر نستشهد بشاهدين : الأول هو قوله تعالى (وجاء المعذرون من الأعراب ليؤذن لهم وقعد الذين كذبوا الله ورسوله)^(٦) والمعني : وقعدوا^(٧) ،

(١) سورة الفرقان : آية ٣ ، ٤ .

(٢) انظر : ٢٧٩ من هذا البحث .

(٣) انظر : ٢٧٣ من هذا البحث .

(٤) انظر : ٢٧٧ وما بعدها من هذا البحث .

(٥) انظر : ٢٧٩ من هذا البحث .

(٦) سورة التوبة آية : ٩٠ .

(٧) انظر : البيان في روائع القرآن ج١/ ١٤٢ ، ج٢/ ٢٧ .

والاسم الموصول الرابط في هذه الآية هو (الذين كذبوا الله ورسوله) ومرجعه (المعذرون من الأعراب) ومن الناحية النحوية الصرفة يجوز أن يتبادل العائد الموقع مع المرجع فيقال في الشاهد السابق: وجاء الذين كذبوا الله ورسوله ليؤذن لهم وقعد المعذرون من الأعراب ، وفي هذه الصورة التي أصبح عليها الشاهد بعد تبادل الموقعين تصلح (أل) الموصولة وصلتها (المعذرون) والتي كانت هي المرجع للموصول الرابط في الشاهد القرآني تصلح أن تكون -في موقعها الجديد- اسما موصولا رابطا (عائدا) حيث يصح معاقبة الضمير لها هي وصلتها فيقال : وقعدوا، كما يصلح الاسم الموصول -الآخر- وصلته (الذين كذبوا الله ورسوله) والذي كان في الشاهد القرآني عائدا ، يصلح أن يكون -في موقعه الجديد- مرجعا لـ (المعذرون) لكن في هذه الحالة التي أصبح عليها الشاهد بعد تبادل الموقعين لن يكون الاسم الموصول الرابط (المعذرون) مفيدا لمعني الذم الذي أفاده الموصول الرابط في الشاهد القرآني، إذ إن كلمة (المعذرون) لا يلزم منها ذم للموصوفين بها كالذي يلزم من يعود إليهم الموصول في (الذين كذبوا الله ورسوله).

والشاهد الثاني هو - وقد سبق التعليق عليه ^(١) - قوله تعالى (وليعلم الذين أوتوا العلم أنه الحق من ربك فيؤمنوا به فتخبت له قلوبهم وإن الله لهاد الذين آمنوا إلى صراط مستقيم) ^(٢) والمعني: لهاديهم ^(٣) ، في هذا الشاهد الاسم الموصول الرابط (العائد) هو (الذين آمنوا) ومرجعه هو (الذين أوتوا العلم) ويجوز من الناحية النحوية الصرفة أن يتبادل العائد الموقع مع المرجع في هذا الشاهد ، فيقال فيه : وليعلم الذين آمنوا أنه الحق من ربك فيؤمنوا به فتخبت له قلوبهم وإن الله لهاد الذين أوتوا العلم إلى صراط مستقيم ، وفي هذه الصورة التي أصبح عليها الشاهد يصلح الاسم الموصول الأخير -وصلته- (الذين أوتوا العلم) والذي كان هو المرجع في الشاهد القرآني ، يصلح أن يكون -في موقعه الجديد- اسما موصولا رابطا (عائدا) حيث تصح معاقبة الضمير له ولصلته فيقال : وإن الله لهاديهم ، كما يصلح الاسم الموصول الأول في الصورة المحولة من الشاهد - وصلته - (الذين آمنوا)

(١) انظر : ٢٧٧ وما بعدها من هذا البحث .

(٢) سورة الحج آية ٥٤ .

(٣) انظر : البيان في روائع القرآن ج ١ / ١٤٢ .

والذي كان عائدا في الشاهد القرآني ، يصلح أن يكون - في موقعه الجديد - مرجعا للذين أوتوا العلم ، لكن في هذه الصورة التي أصبح عليها الشاهد بعد تبادل الموقعين لن يكون الاسم الموصول الرابط (الذين أوتوا العلم) مفيدا لمعني المدح الذي أفاده الموصول الرابط في الشاهد القرآني ، إذ إن إيتاء العلم لقوم لا يلزم منه أنهم ممدوحون ويستحقون هداية الله لهم صراطا مستقيما ، في حين أن وقوع الإيمان منهم - كما في الشاهد القرآني - يفهم منه أنهم يستحقون المدح علي ما وقع منهم من إيمان .

إذن في تبادل الموقعين بين العائد ومرجعه في هذين الشاهدين تفويت للمعني الذي قصد منهما علي الصورة - الترتيب - التي وردا عليها من النص القرآني الكريم ، ولهذا فلا يجوز تبادل الموقعين بين العائد والمرجع في هذه الصورة من صور الإحالة .

وربما ساعد علي تبادل الموقعين بين العائد والمرجع واستقامة الكلام - من جهة النحو - في الشاهدين السابقين أن المرجع فيها كان هو الآخر اسما موصولا ، في حين أنه إذا لم يكن المرجع اسما موصولا فإن أمر تبادل الموقعين بين العائد والمرجع يستعصي ، ولا يكون الشاهد الذي يحدث فيه ذلك كلاما ، ففي قوله تعالى (قال إن فيها لوطا قالوا نحن أعلم بمن فيها) ^(١) المعني : نحن أعلم به ^(٢) ، والاسم الموصول الرابط في هذه الآية هو (من) ويعود إلي المرجع (لوطا) وإذا حاولنا - من الناحية النحوية - أن يتبادل العائد والمرجع موقعيهما فإن الشاهد لن يكون كلاما ، إذ سيصبح علي هذه الصورة : قال إن فيها من قالوا نحن أعلم بلوط .

هذا ، وإذا لم يصح - فيما سبق - أن يتبادل العائد والمرجع موقعيهما مع بقاء الشاهد - الذي يحدث فيه هذا التبادل - من شواهد الربط بالاسم الموصول ، فإن عدم صحة تبادل المرتبط (الجملة التي يقع الموصول وصلته في حيزها) الموقع مع المرجع أولي ، لما سبق ^(٣) من أن العائد هنا - في هذه الصورة - يكون دائما جزءا من جملة المرتبط .

(١) سورة العنكبوت آية ٣٢ .

(٢) انظر : البيان في روائع القرآن ج ١ / ١٤٣ .

(٣) انظر : ٢٧٧ ، ٢٨٠ وما بعدها من هذا البحث .

الصورة السابعة من صور الربط بالإحالة هي الربط بأداة التعريف (أل) وقد سبق في الصورة السابقة (الربط بالاسم الموصول) أن (أل) قد تكون اسما موصولا فتكون رابطة شأنها شأن بقية الأسماء الموصولة ، وقد سبق الحديث عن (أل) الموصولة ضمن الحديث عن الربط بالاسم الموصول^(١).

وقد تكون (أل) أداة تعريف ، فتكون مفيدة إما لمعني العهد فتسمي عهدية وإما لمعني الجنس فتسمي جنسية ، والعهدية - كما يقول ابن هشام -: " إما أن يكون مصحوبها معهودا ذكريا نحو (كما أرسلنا إلى فرعون رسولا (١٥) فعصي فرعون الرسول)^(٢) ونحو(فيها مصباح المصباح في زجاجة الزجاجه كأنها كوكب دري)^(٣). ونحو (اشترت فرسا ثم بعت الفرس)،وعبرة هذه أن يسد الضمير مسدها مع مصحوبها. أو معهودا ذهنيًا نحو (إذ هما في الغار...)^(٤) ونحو (إذ يبايعونك تحت الشجرة...)^(٥) أو معهودا حضوريا... والمثال الجيد للمسألة قوله تعالى^(٦) (اليوم أكملت لكم دينكم)^(٧).

(١) انظر : ٢٧٩ وما بعدها من هذا البحث .

(٢) سورة المزمل : آية ١٥ ، ١٦ .

(٣) سورة النور : آية ٣٥ .

(٤) سورة التوبة : آية ٤٠ .

(٥) سورة الفتح : آية ١٨ .

(٦) سورة المائدة : آية ٣ .

(٧) مفتي / ٧٢ وما بعدها ، شرح المفصل ج٢/ ٤٩٣ وما بعدها ، ج٣/ ١١٥ ، شرح التسهيل

ج١/ ٢٥٧ وما بعدها ، ارتشاف ج١/ ٥١٤ وما بعدها ، الأشباه ج٣/ ٨٩ وما بعدها ، شرح

الأسمنوني ج١/ ٢٨٤ وما بعدها ، شرح التصريح ج١/ ١٤٩ وما بعدها .

إذن (أل) العهدية تنقسم إلى ثلاثة أقسام بحسب عهد التكلم والسماع أو القارئ بمدخولها ، القسم الأول : أن يكون مدخولها معهودا - للقارئ أو السامع- ذكريا أي قد سبق ذكره في اللفظ إما صريحا كما في الأمثلة التي ذكرها ابن هشام في نصه السابق ، وإما كناية كما يقول الأشموني -رحمه الله- شارحا معنى العهد الذكري في مدخول (أل) : "لتقدم ذكرها في اللفظ صريحا أو كناية نحو (وليس الذكر كالأنثى)"^(١) فالذكر تقدم ذكره في اللفظ مكنيا عنه بها في قولها :

(نذرت لك ما في بطني محررا)^(٢) فإن ذلك كان خاصا بالذكر ، والأنثى تقدم ذكرها صريحا في قولها "^(٣) (رب إني وضعتها أنثى)"^(٤) ويقول الصبان - رحمه الله- تعليقا علي قول الأشموني في النص السابق : " قوله (مكنيا عنه بها) أي باعتبار تقييدها بـ (محررا) وإلا فما عامة للذكر والأنثى "^(٥) وفي تفسير قوله تعالى (محررا) قال الزمخشري في الكشاف : "معتقا لخدمة بيت المقدس لا يد لي عليه ولا أستخدامه ولا أشغله بشيء ، وكان هذا النوع من النذر مشروعا عندهم... وما كان التحرير إلا للغلمان ، وإنما بنت الأمر على التقدير أو طلبت أن ترزق ذكرا"^(٦) ويعني الصبان في نصه السابق أن مجيء (محررا) بعد (ما) هو الذي صرف (ما) في هذه الآية إلى الذكر فقط دون الأنثى ، لكون التفرغ (التحرير) لخدمة بيت المقدس -وهو ما أفادته كلمة (محررا) بحسب ما قاله الأشموني في نصه السابق وما قاله الزمخشري في الكشاف - أمرا خاصا بالذكر فقط كما ذكر الأشموني في نصه السابق ، ومن هذا أيضا قولنا (زيد نعم الرجل) فقد سبق^(٧) أن بعض النحاة قد جعل (أل) فيه للعهد ، وقلت إنه العهد الذكري بعد تقدم لفظ الرجل مكنيا عنه بزيد ، هذا ، ويلاحظ أن (أل) ومدخولها في هذا القسم - أن يكون مدخولها معهودا ذكريا-

(١) سورة آل عمران آية ٣٦ .

(٢) سورة آل عمران آية ٣٥ .

(٣) سورة آل عمران آية ٣٦ .

(٤) شرح الأشموني ج ١ / ٢٨٥ وما بعدها .

(٥) حاشية الصبان علي شرح الأشموني ج ١ / ٢٨٥ وما بعدها .

(٦) الكشاف ج ١ / ٣٥٥ .

(٧) انظر : ١٥٤ ، ٢٣٠ وما بعدها من هذا البحث .

يصح أن يعاقبها في الموقع ضمير الغائب ، وذلك في جميع الشواهد السابقة ، وقد صرح ابن هشام في نصح السابق بصحة هذه المعاقبة بل إنه قد جعلها علامة كون مدخول (أل) مفيدا معني العهد الذكري. قال: " وعبرة هذه أن يسد الضمير مسدعا مع مصحوبها " وفي صحة هذه المعاقبة دليل كون (أل) التي يكون مدخولها معهودا ذكريا رابطة ، ففي قوله تعالى (كما أرسلنا إلي فرعون رسولا (١٥) فعصي فرعون الرسول) يصح أن يقال -في غير القرآن- فعصاه فرعون ، وفي قولنا : اشتريت فرسا ثم بعت الفرس يصح أن يقال : ثم بعته .

القسم الثاني من أقسام (أل) العهدية: أن يكون مدخولها معهودا - للمتكلم والسامع أو القارئ - ذهنيا أي: معهودا في ذهن كل منهما ، كما في المثالين اللذين مثل بهما ابن هشام في نصح السابق ، وكما في قوله تعالى (إذ ناداه ربه بالواد المقدس)^(١) وقوله تعالى (النبى أولى بالمؤمنين من أنفسهم)^(٢) ويلحظ أن (أل) التي يكون مدخولها معهودا ذهنيا لا يصح أن يعاقبها الضمير هي ومدخولها في الموقع ، وإذا أردنا أن نتبين ذلك ، فإن أيا من الأمثلة السابقة في هذا القسم لا يستقيم إذا وضع في موضع (أل) ومدخولها ضمير علي سبيل المعاقبة بين الضمير و (أل) ومدخولها ، ففي قوله تعالى : (إذ هما في الغار...) إذا قيل - في غير القرآن - إذ هما فيه لا يمكن أن يفهم المقصود من الضمير في (فيه) لا من ألفاظ النص القرآني قبل الكلمة موضع الشاهد (الغار) ولا من المقام ، إذ ليس في سياق النص القرآني قبل كلمة (الغار) ما يدل علي أن المقصود من ضمير الغائب - إذا عاقب كلمة (الغار) - هو (الغار) ولا يفهم ذلك أيضا من المقام ، فالسياق قبل هذه الكلمة هو قوله تعالى (إلا تنصروه فقد نصره الله إذ أخرجه الذين كفروا ثاني اثنين إذ هما في الغار إذ يقول لصاحبه لا تحزن إن الله معنا)^(٣).

وكذلك الأمر في قوله تعالى (النبى أولى بالمؤمنين من أنفسهم) وقوله تعالى (إذ ناداه ربه بالوادي المقدس) لا يصح أن يعاقب ضمير الغائب (أل) ومدخولها

(١) سورة التازعات آية ١٦ .

(٢) سورة الأحزاب آية ٦ .

(٣) سورة التوبة آية ٤٠ .

المعهود ذهنيا في الآيتين ، فلن يستقيم الكلام لو وضع ضمير الغائب في موضع (النبي) في الآية الأولى ، وفي موضع (الوادي) في الآية الثانية ، وفي عدم صحة معاقبة ضمير الغائب لآل ومدخولها في هذا القسم من أقسام (آل) العهدية دليل عدم كونها رابطة فيه .

القسم الثالث من أقسام (آل) العهدية : أن يكون مدخولها معهودا حضوريا أي أن مدخول (آل) هذه حاضر وموجود ويدركه المتكلم والقارئ أو السامع ، كما في المثال الذي ذكره ابن هشام في نضه السابق (اليوم أكملت لكم دينكم) وكما في قولنا لمن يسدد سهما : القرطاس أي أصب القرطاس ، وكما في قولنا لرجل يقف أمامنا ولا نعرفه: من الرجل؟ ويلاحظ هنا أيضا أن الضمير لا يصح أن يعاقب (آل) ومدخولها المعهود حضورياً، ففي قوله تعالى (اليوم أكملت لكم دينكم) لا يستقيم الكلام إذا وضع ضمير الغائب محل (آل) ومدخولها (اليوم) ، وكذلك لا يستقيم الكلام إذا وضع ضمير الغائب موضع (آل) ومدخولها في قولنا: (القرطاس) لمن يسدد سهما ، وفي قولنا: (من الرجل؟) لمن يقف أمامنا ولا نعرفه ، وفي عدم صحة معاقبة الضمير لآل ومدخولها في هذا القسم من أقسام (آل) العهدية دليل عدم كونها رابطة فيه .

هذا، والقسمان الأخيران من أقسام (آل) العهدية واللذان لا يصح فيهما معاقبة الضمير لآل ومدخولها هذان القسمان تكون (آل) ومدخولها فيهما - كما يقول أستاذنا الدكتور/ تمام^(١) - في قوة اسم الإشارة ، فكلمة (النبي) في قوله تعالى (النبي أولي بالمؤمنين من أنفسهم) كأنها في قوة : هذا النبي الذي تعرفونه ، وكلمة (اليوم) في قوله تعالى (اليوم أكملت لكم دينكم) كأنها في قوة : في هذا اليوم الذي أنتم حاضروه ، وما سبق كله نتبين أن (آل) إذا كانت عهدية فإنها تكون رابطة فقط إذا كان مدخولها معهودا ذكريا ، ولا تكون رابطة في غير ذلك .

(١) انظر : البيان في روائع القرآن ج١/ ١٤٨ ، الخلاصة النحوية / ٩٤ وما بعدها ، الفرائض النحوية واطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي / ٤٨ وما بعدها .

وأما إذا كانت (أل) جنسية^(١) فهي تنقسم أيضا إلى ثلاثة أقسام ، فهي إما أن تكون " لاستغراق الأفراد ، وهي التي تخلفها كل حقيقة نحو (وخلق الإنسان ضعيفا) ^(٢) ونحو (إن الإنسان لفي خسر إلا الذين آمنوا...) ^(٣) أو لاستغراق خصائص الأفراد ، وهي التي تخلفها كل مجازا نحو (زيد الرجل علما) أي الكامل في هذه الصفة ومنه (ذلك الكتاب) أو لتعريف الماهية وهي التي لا تخلفها كل لا حقيقة ولا مجازا نحو^(٤) (وجعلنا من الماء كل شيء حي) ^(٥).

إذن (أل) الجنسية إما أن تكون لاستغراق جميع الأفراد الذين يدخلون تحت الجنس الواحد ، وإما أن تكون لاستغراق خصائص الأفراد الذين يدخلون تحت الجنس الواحد ، وإما أن تكون لتعريف مصدر الشيء وحقيقته (ماهيته) وعلامة دلالتها على استغراق الأفراد وعلى استغراق خصائص الأفراد أن تصلح (أل) أن تعاقبها - في موضعها من مدخولها - كلمة (كل) ويليهها مدخول (أل) منكرا ، ففي قوله تعالي (وخلق الإنسان ضعيفا) يصح أن يقال - في غير القرآن - وخلق كل إنسان ضعيفا ، وفي نحو : زيد الرجل علما ، يقال : زيد كل رجل من جهة العلم ، علي أن حلول (كل) محل (أل) الدالة على استغراق الأفراد هو حلول حقيقي ، فال في هذا الموضع تستغرق جميع أفراد الجنس الواحد بلا استثناء. علي حين أن حلول (كل) محل (أل) الدالة على استغراق خصائص الأفراد هو حلول مجازي حيث إنه في مثال نحو: زيد الرجل علما ، لا تعني (أل) في كلمة الرجل أن علم زيد هو علم جميع الرجال إلا علي سبيل المجاز ، وإنما تعني (أل) هنا أنه (زيد) كامل في هذه الصفة .

(١) هذه هي القسمة الثانية لأنواع (أل) المعرفة التي سبق في ٢٨٦ وما بعدها أنها تنقسم إلى عهدية وجنسية .

(٢) سورة النساء آية ٢٨ .

(٣) سورة العصر آية ١ ، ٢ ، ٣ .

(٤) سورة الأنبياء آية ٣٠ .

(٥) مغني / ٧٣ ، شرح المفصل ج ٢ / ٤٩٣ وما بعدها ، ج ٤ / ١١٥ ، شرح التسهيل ج ١ / ٢٥٧ وما

بعدها ، ارتشاف ج ١ / ٥١٤ وما بعدها ، شرح التصريح ج ١ / ١٤٩ وما بعدها ، الأشباه ج ٣ / ٨٩

وما بعدها ، شرح الأشموني ج ١ / ٢٨٤ وما بعدها .

أما علامة دلالة (أل) الجنسية على ماهية الشيء فهي أن لا تصلح (أل) أن تعاقبها (كل) لا حقيقة ولا مجازاً ، ففي قوله تعالى (وجعلنا من الماء كل شيء حي) لا يستقيم الكلام في غير القرآن إذا أصبح على نحو : وجعلنا من كل ماء كل شيء حي .

هذا عن تقسيم النحاة السابقين - رحمهم الله - لآل الجنسية ، أما أستاذنا الدكتور/ تمام حسان فله تقسيم آخر لآل الجنسية ، حيث يجعلها سيادته قسمين فقط ^(١) . الأول سماه الجنس المطلق ، والثاني سماه الجنس النسبي ، يقول سيادته عن الجنس المطلق "بحيث يشمل جميع الأفراد نحو : الرجل أقوى من المرأة ويعاقبها لفظ (كل)" ^(٢) ويقول سيادته عن الجنس النسبي "أي ينسب إلى كل فرد من أفراد الجنس فهو يضاف إلى ضمير الشخص أو تدل (أل) على مفهوم هذا الضمير نحو: (وما أبرئ نفسي إن النفس لأمارة بالسوء)" ^(٣) أي إن نفسي لأمارة بالسوء" ^(٤) وهذا التقسيم لآل الجنسية تقسيم - كما يبدو - غير تقليدي خالف فيه أستاذنا النحاة السابقين في تقسيمهم (أل) الجنسية إلى ثلاثة أقسام سبق ذكرها والتعليق عليها ^(٥) .

يقول أستاذنا " أحس عند هذه النقطة أن تقسيم الجنس إلى مطلق ونسبي تقسيم غير تقليدي ومن ثم يظل بحاجة إلى فضل إيضاح : كلا النوعين ينتمي إلى الكليات المنطقية دون شك ، فالرجل يصدق على كل رجل كما أن النفس تصدق على كل نفس ، لكن النفس تنتمي إلى قسم من الأجناس لا يستقل بالوجود المطلق ، وإنما يكون فهمه بالإضافة إلى ذي نفس ، أما الرجل فمفهوم غير إضافي بمعنى أنه إن صح أن نقول (نفس فلان) فلا يصح أن نقول (رجل فلان) إلا على التأويل بلفظ خادم ، أو تابع أو نحوهما من الألفاظ التي تتسم بالإضافة والنسبية ، والنسبية إحدى العلاقات العقلية ، التي تفهم الألفاظ في إطارها ، فإذا قلت (أب) فذلك

-
- (١) انظر : البيان في روائع القرآن ج ١ / ١٤٧ وما بعدها ، الخلاصة النحوية / ٢٠ ، ٩٤ وما بعدها ،
القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلّي / ٤٨ وما بعدها .
(٢) الخلاصة النحوية / ٩٥ ، البيان في روائع القرآن ج ١ / ١٤٧ .
(٣) سورة يوسف آية ٥٣ .
(٤) الخلاصة النحوية / ٩٥ ، البيان في روائع القرآن ج ١ / ١٤٧ .
(٥) انظر : الصفحة السابقة من هذا البحث .

يفهم بالنسبة إلى (ابن) ويفهم (الزوج) بالنسبة إلى (الزوجة) و(العقل) بالنسبة إلى (العاقل) و (العين) بالنسبة إلى (ذي عين) و (الطول) بالنسبة إلى (من هو أقصر منه) وهكذا ، فإذا دل المفهوم النسبي على الجنس صح أن تلحقه اللام الرابطة^(١).

وبعد ، فإن البحث يري أن القسم الذي سماه أستاذنا الدكتور/ تمام حسان (الجنس المطلق) يشمل جميع الأقسام الثلاثة التي ذكرها النحاة السابقون لأل الجنسية وهي ١- أن تكون لاستغراق الأفراد ٢- أن تكون لاستغراق خصائص الأفراد ٣- أن تكون لتعريف الماهية^(٢)، ودليل ذلك أن (أل) التي تفيد الجنس المطلق عند أستاذنا الدكتور/ تمام لا تصلح أن يعاقبها الضمير في الموقع لا هي وحدها ولا هي ومدخولها معا^(٣)، فلا يصح أن يعاقب الضمير (أل) وحدها في كلمة (الرجل) في قولنا: الرجل خير من المرأة ، وكذلك لا يصح أن يعاقب الضمير (أل) ومدخولها معا (الرجل) في المثال نفسه .

وكذلك لا تصلح (أل) أن يعاقبها الضمير في الموقع لا هي وحدها ولا هي ومدخولها معا في الأقسام الثلاثة التي ذكر النحاة أن (أل) تكون فيها جنسية ، فـ (أل) في كل كلمة من الكلمات الثلاث الآتية^(٤) : (الإنسان) في قوله تعالى(والعصر إن الإنسان لفي خسر إلا الذين آمنوا...) و (الرجل) في قولنا : زيد الرجل علما ، و (الماء) في قوله تعالى (وجعلنا من الماء كل شيء حي) لا يصح أن يعاقبها الضمير لا هي وحدها ولا هي ومدخولها معا .

ومما يدل أيضا على عدم صحة معاقبة الضمير - هنا - لأل وحدها أو لأل ومدخولها معا أن ابن هشام قد نص في نصه الذي نقل عنه في بداية معالجة الربط بهذه الصورة من صور الإحالة (أل المعرفة) نص على أن دليل كون (أل) للعهد

(١) البيان في روائع القرآن ج ١ / ١٤٨ .

(٢) انظر: ٢٩٠ وما بعدها من هذا البحث ، وانظر - أيضا - المراجع المذكورة في حاشية (٥) من ٢٩٠ من هذا البحث .

(٣) انظر : البيان في روائع القرآن ج ١ / ١٤٧ وما بعدها ، الخلاصة النحوية / ٩٤ وما بعدها ، القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي / ٤٨ وما بعدها .

(٤) انظر هذه الأمثلة الثلاثة والتعليق عليها في : ٢٩٠ وما بعدها من هذا البحث .

الذكري " أن يسد الضمير مسدها مع مصحوبها" ثم إن ابن هشام في باقي النص الذي تحدث فيه عن أنواع (أل) المعرفة " لم يذكر أن الضمير يمكن أن يعاقب (أل) وحدها أو أن يعاقبها هي ومدخولها معا لم يذكر إمكان ذلك في أي من أقسام (أل) المعرفة عهديه كانت أو جنسية .

هذا ، ويرى البحث -أيضا - أن (أل) في القسم الذي سماه أستاذنا الدكتور/ تمام حسان (الجنس النسبي) هي نفسها (أل) التي تحدث عنها النحاة - رحمهم الله - تحت عنوان "أل النائية عن الضمير"^(١). يقول ابن هشام - رحمه الله - : "روابط الجملة بما هي خبر عنه ، وهي عشرة... ٩- والتاسع (أل) النائية عن الضمير وهو قول الكوفيين وطائفة من البصريين ومنه (وأما من خاف مقام ربه ونهي النفس عن الهوى فإن الجنة هي المأوي) " الأصل: مأواه ، وقال المانعون : التقدير هي المأوي له " " ودليل كون (أل) التي للجنس النسبي عند أستاذنا الدكتور/ تمام هي (أل) النائية عن الضمير عند النحاة السابقين أن علامة كون (أل) الدالة على الجنس النسبي - عند أستاذنا الدكتور/ تمام - "هي صحة معاقبة الضمير لها (لأل) مضافا إلي الاسم الذي كانت (أل) قد دخلت عليه لتعريفه ، وصحة هذه المعاقبة هي نفسها التي دعت النحاة السابقين - الكوفيين ومن تابعهم من البصريين - إلى القول بأن (أل) تنوب عن الضمير ، وإلى عدها من الروابط .

(١) انظر : مغني / ٧٢ وما بعدها ، وانظر جزءا من النص في: ٢٨٦ ، وبقية النص في ٢٩٠ من هذا البحث.

(٢) القائلون بنبابة (أل) عن الضمير هم الكوفيون وبعض البصريين ، انظر: شرح المفصل ج ٦ / ٨٩ ، شرح التسهيل ج ١ / ٢٦١ وما بعدها ، مغني / ٧٧ ، ٦٥٢ ، التبيان في إعراب القرآن ج ٢ / ٩٤١ ، ١١٠٣ ، ارتشاف ج ١ / ٥١٧ ، ج ٣ / ٢٤٦ ، الأشباه ج ٢ / ١٥٠ ، مع ج ١ / ٢٦٠ ، اختلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة / ١٥٧ ، شرح التصريح ج ٢ / ٧٢ ، ٨٣ ، الكوكب الدرري فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية / ٣٦٢ ، شرح الأشموني ج ١ / ٣١١ .

(٣) سورة النازعات : آية ٤٠ ، ٤١ .

(٤) مغني : ٦٤٧ / ٦٥٢ ، الأشباه ج ٣ / ١٠٢ وما بعدها .

(٥) انظر : البيان في روائع القرآن ج ١ / ١٤٧ وما بعدها ، الخلاصة النحوية / ٢٠ ، ٩٤ وما بعدها ، القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي / ٤٨ وما بعدها .

ومن أمثلة الربط (بأل) الدالة علي الجنس النسبي قوله تعالى (إذ عرض عليه بالعشي الصافنات الجياد (٣١) فقال إني أحبيت حب الخير عن ذكر ربي حتي توارت بالحجاب (٣٢) ردوها علي فطفق مسحاً بالسوق والأعناق) " يقول أستاذنا الدكتور/ تمام في التدليل علي أن (أل) في كلمتي (السوق) و (الأعناق) للجنس النسبي: "أعاد بعض المفسرين الضمير في (ردوها) إلي الشمس بدلالة لفظ (بالعشي) ولكن سليمان لا يمكن أن يكون قد طلب إلي أعوانه أن يردوا الشمس ؛ لأن ذلك تحد لسنن الكون ، والصواب في رأيي أن الضمير يعود علي الخيل بدليل أنه بعد ردوها طفق مسحاً بسوقها وأعناقها ، لأن (أل) في السوق والأعناق تفيد جنساً نسبياً مساوياً لدلالة الضمير، فإذا قلت: رميته بحجر فأصابه في الكتف ، فمعني ذلك (في كتفه) لأن لكل إنسان كتفا فالجنس نسبي " " ومن أمثلة الربط بها أيضاً " قوله تعالى (وأنذرهم يوم الآزفة إذ القلوب لدي الحناجر) " " أي إذ قلوبهم لدي حناجرهم " " .

وأخلص من جميع ما سبق ذكره في معالجة الربط بأداة التعريف (أل) أنها تكون رابطة فقط إذا كانت " للجنس النسبي أو للعهد الذكري ، ولكنها لا تربط إذا كانت للجنس المطلق أو العهد الحضوري أو الذهني " " .

(١) سورة ص آية ٣١-٣٣ .

(٢) الخلاصة النحوية / ٢٠ .

(٣) انظر أيضاً : سورة النساء آية ١ وموضع الشاهد فيها كلمة (الأرحام) ، سورة الأعراف : آية ٤٦ وموضع الشاهد فيها كلمة (الأعراف) ، سورة الأنفال آية ١٢ وموضع الشاهد فيها كلمة (الأعناق)، سورة الأحزاب آية ١٠ وموضع الشاهد فيها كلمة (الأبصار) وكلمة (القلوب) وكلمة (الحناجر) ، وسورة النازعات آية ٣٧-٣٩ وموضع الشاهد هو كلمة (المأوي) .

(٤) سورة غافر آية ١٨ .

(٥) الخلاصة النحوية / ٩٥ .

(٦) البيان في روائع القرآن ج ١ / ١٤٨ ، الخلاصة النحوية / ٢٠ ، ٩٠ ، ٩٤ وما بعدها ، التمهيد في اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها / ١٢٦ وما بعدها ، مقالات في اللغة والأدب / ٣٥٧ ، ضوابط النوارد / ٣٢٢ ، وحدة البنية واختلاف الأنظمة / ٣٦ ، درجات الخطأ والصواب في النحو والأسلوب / ٧٤ ، ٧٦ ، ظاهرة الربط في التركيب والأسلوب العربي / ٣٩ ، اللغة العربية معناها ومبناها / ٢١٤ ، ٢١٦ ، لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية / ٣٠٠ وما بعدها .

وتوضيحا لاتجاه (أل) المعرفة في الربط بين عناصر التركيب في النوعين اللذين تكون فيهما رابطة ، نستشهد بشاهدين : الأول منهما (أل) فيه دالة علي العهد الذكري، والثاني (أل) فيه دالة علي الجنس النسبي ، والشاهد الأول هو قوله تعالى (كما أرسلنا إلي فرعون رسولا فعصي فرعون الرسول)^(١) فالمعني - والله أعلم بمراده- فعصاه فرعون ، فعاقبت الهاء (ضمير الغائب) (أل) ومدخولها المعهود ذكريا ، وهذه المعاقبة دليل كون موقع (أل) في هذا الشاهد موقع الرابط ، وقد بينت (أل) -عن طريق الربط- أن معصية فرعون في هذا الشاهد إنما هي معصية من فرعون لهذا الرسول الذي ذكر أولا وليست لرسول غيره ، وهذا هو معني كون (أل) - في هذا الشاهد - رابطة .

ويلاحظ في الشاهد السابق أن الضمير والذي يدل بمعاقبته لآل علي كونها رابطة لم يعاقب (أل) وحدها وإنما عاقبها هي ومدخولها معا ، ومعني هذا أن (أل) ومدخولها معا يمثلان العائد في هذه الصورة من صورتي الربط (بأل) المعرفة ، وتكون الجملة التي تقع (أل) ومدخولها في حيزها هي المرتبط ، ويكون المرجع في هذه الصورة (الربط بآل التي للعهد الذكري) هو الاسم الذي يسبق ذكره في اللفظ ويكون مدخول (أل) إعادة له بلفظه ، ويفهم مما سبق أن العائد في هذه الصورة والذي هو (أل) ومدخولها يكون دائما جزءا من جملة يربطها هذا العائد بمرجعه الذي يسبق ذكره في اللفظ .

وتوضيحا لما سبق في هذه الملاحظة نقول: إن العائد في الشاهد السابق هو كلمة (الرسول) وأنه قد ربط الجملة التي وقع في حيزها والتي هي المرتبط وهي قوله تعالى (فعصي فرعون الرسول) قد ربطها بمرجعه الذي هو كلمة (رسولا) وما قيل في هذا الشاهد عن اتجاه (أل) التي للعهد الذكري في الربط يقال في غيره من شواهد الربط بها^(٢).

(١) سورة المزمل آية ١٥ ، ١٦ .

(٢) انظر بعض هذه الشواهد في: ٢٨٦ وما بعدها من هذا البحث .

أما الشاهد الذي تكون (أل) فيه دالة على الجنس النسبي فقوله تعالى (وأما من خاف مقام ربه ونهي النفس عن الهوى فإن الجنة هي المأوي) ^(١) والمعني - والله أعلم بمراده - ونهي نفسه عن هواها فإن الجنة هي مأواه ، فقد بينت (أل) التي أفادت معني الجنس النسبي في الكلمات : (النفس ، الهوى ، المأوي) قد بينت - عن طريق الربط - أن من يقع عليه النهي في هذا الشاهد هي نفس الناهي وليست نفسا غيرها ، وأن المنهي عنه هو هوى هذه النفس وليس هوي غيرها ، وأن الجنة هي مأوي هذا الذي خاف مقام ربه ونهي نفسه عن هواها ، وهذا الذي بينته (أل) في هذا الشاهد هو معني كونها رابطة بين عناصر التركيب الذي تدخله وتقع في حيزه .

ويلاحظ في هذا الشاهد أن الضمير الذي يدل بمعاقبته لأل على كونها رابطة قد عاقب (أل) فقط ، ولم يعاقبها هي ومدخولها معا كما هو الحال في (أل) التي للعهد الذكري ، وأن الضمير عندما عاقب (أل) لم يعاقبها في الموقع الذي كانت فيه والذي كانت تأخذه من مدخولها وهو صدر المدخول ، وإنما عاقبها في موقع آخر من مدخولها هو موقع المضاف إلى مدخول (أل) فكلمة (النفس) تصير عند معاقبة الضمير لأل (نفسه) وهكذا كلمة (الهوى) تصير (هواها) وكلمة (المأوي) تصير (مأواه) .

وما سبق يعني أن العائد في هذه الصورة (أل الدالة على الجنس النسبي) من صورتى الربط بأل المعرفة ، هو (أل) فقط ، ويكون ما تقع في حيزه (أل) أو ما تتصل به (أل) جملة ^(٢) كان أو مفردا ^(٣) هو المرتبط ، ويكون ما يعود إليه الضمير الذي عاقبته (أل) هو المرجع لأل ، ويفهم مما سبق أن العائد - هنا - يكون دائما جزءا من المرتبط جملة كان أو مفردا ، حيث إن (أل) دائما جزء من مدخولها من حيث مبني الكلمة ، ولا تستقل (أل) في اللفظ .

(١) سورة النازعات آية ٤٠ ، ٤١ .

(٢) نحو (نهي النفس) فقد ربطت (أل) الجملة كلها بمرجعها الذي هو اسم الشرط (من) فأفادت (أل) أن المنهي هي نفس الناهي .

(٣) نحو (عن الهوى) فقد ربطت (أل) كلمة (هوى) بمرجعها الذي هو كلمة (النفس) فأفادت (أل) أن الهوى هو هوى النفس السابقة عليه في الموقع ، ومنه أيضا قوله تعالى (واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام) أي أرحامكم ، فالمرتبط هو (أرحام) .

أما عن الموقعية في هذه الصورة من صور الإحالة (الربط بأداة التعريف أل) فهي موقعية ثابتة لا تقبل التغيير أو التبادل في المواقع بين العائد والمرجع أو بين المرتبط والمرجع ، وهذا الحكم بثبات الموقعية بين العائد والمرجع ، وبين المرتبط والمرجع يجري علي النوعين اللذين تكون أداة التعريف (أل) فيهما رابطة وهما ١ - أن يكون مدخولها معهودا ذكريا ٢ - أن تكون مفيدة لمعني الجنس النسبي ، وذلك لأن (أل) التي يكون مدخولها معهودا ذكريا يشترط في إفادتها هذا المعني في مدخولها أن يسبقها في الموقع - من النص - لفظ مدخولها مصرحاً به أو مكنياً عنه - كما سبق^(١) - وإذا لم يتحقق هذا الشرط فلن يكون لمدخول (أل) عهد ذكري ولن تكون (أل) رابطة، وقد سبق^(٢) أن (أل) ومدخولها هما العائد في هذه الصورة من صورتي الربط بأل ، وأن اللفظ الذي يسبق ذكره في النص ثم يعاد مدخولاً لآل هو المرجع ، ولهذا فلا يجوز للعائد (أل ومدخولها) في هذه الصورة أن يتقدم علي المرجع (اللفظ الذي يسبق في الذكر مدخول أل) .

ولما كان العائد في هذه الصورة من صور الإحالة يكون دائماً جزءاً من المرتبط^(٣) فإن المرتبط هو الآخر لا يجوز تقدمه علي المرجع في أي من صورتَي الربط بأل المعرفة فلا يجوز أن يقال - في غير القرآن - في قوله تعالى - وهو من شواهد الربط بأل التي للعهد الذكري - (كما أرسلنا إلي فرعون رسولا فعصي فرعون الرسول) : كما أرسلنا إلي فرعون الرسول فعصي فرعون رسولا، فيتقدم العائد (الرسول) ويتأخر المرجع (رسولا) وكذلك لا يجوز تقدم العائد ولا المرتبط علي المرجع في حالة الربط بأل الدالة علي الجنس النسبي ، بل إنه لا يتصور شيء من هذا في هذه الصورة من صورتَي الربط بأل المعرفة ، فإذا قلنا مثلاً: رميت عليا بحجر فأصابه في الرأس أي في رأسه ، فلا يتصور في هذا المثال أن يتقدم العائد الذي هو (أل) ولا المرتبط الذي هو (رأس) علي المرجع الذي هو (علياً) .

(١) انظر : ٢٨٧ وما بعدها من هذا البحث .

(٢) انظر : ٢٩٥ من هذا البحث .

(٣) انظر : ٢٩٥ وما بعدها من هذا البحث .

وبعد ، فإنه من خلال ما سبق من الحديث عن (أل) التي تفيد العهد الذكري^(١) يلاحظ أن تشابها^(٢) يجمع بين الربط بهذه الأداة وبين الربط بإعادة اللفظ بذاته ، حيث إن الربط بإعادة اللفظ بذاته يعني - كما سبق^(٣) - أن يتقدم لفظ ثم يعاد ذكره بذاته ثانية من أجل الربط، وأن دليل كون اللفظ المعاد بذاته رابطا هو- كما سبق أيضا^(٤) - صلاحيته لمعاقبة الضمير له في موقعه مع استقامة المعني ، وهذا الكلام نفسه قد قيل^(٥) في الربط بأل التي للعهد الذكري، غير أن ثمة فروقا تخالف بين الربط بأل التي للعهد الذكري ، وبين الربط بإعادة اللفظ بذاته ، من هذه الفروق :

أولا : أن ما يعاد ذكره من أجل الربط في الربط بإعادة اللفظ بذاته قد يكون أكثر من لفظ بل قد يصل -كما سبق^(٦)- إلى جملة وما يزيد عليها ، في حين أنه في الربط بأل التي للعهد الذكري فإن المعاد الذي هو مدخول (أل) لا يكون إلا لفظا واحدا فقط .

ثانياً : أنه يغلب في الربط بإعادة اللفظ بذاته أن يعاد اللفظ بالصورة التي ورد عليها أولا فإن كان نكرة أعيد نكرة وإن كان معرفة أعيد معرفة^(٧)، في حين أن الغالب في الربط بأل التي للعهد الذكري أن يكون اللفظ المتقدم نكرة ثم يعاد معرفا بأل^(٨)، وما سبق في هذين الفرقين يعني أن التشابه بين الصورتين حاصل فقط في حال كون اللفظ الوارد أولا في الربط بإعادة اللفظ بذاته لفظا واحدا.

كما يلاحظ أيضا أن هناك تشابها^(٩) يجمع بين الربط بأل التي للعهد الذكري وبين الربط بإعادة اللفظ بمعناه^(١٠)، وهذا التشابه حاصل فقط في حال كون الاسم الذي

-
- (١) انظر : ٢٨٦ وما بعدها ، ٢٩٥ وما بعدها من هذا البحث .
 - (٢) انظر : اللغة العربية معناها ومبناها / ٢١٦ ، الخلاصة النحوية / ٩٠ .
 - (٣) انظر : ٢٠٧ وما بعدها من هذا البحث .
 - (٤) انظر : ٢٠٩ ، ٢١١ وما بعدها من هذا البحث .
 - (٥) انظر : ٢٨٧ وما بعدها ، ٢٩٥ وما بعدها من هذا البحث .
 - (٦) انظر : ٢١٣ وما بعدها ، ٢١٧ من هذا البحث .
 - (٧) انظر : الشواهد الواردة في ٢٠٧ وما بعدها من هذا البحث والشواهد التي أحيل إليها في حاشية (١) من ٢١٥ من هذا البحث .
 - (٨) انظر : ٢٨٦ وما بعدها ، ٢٩٥ وما بعدها من هذا البحث .
 - (٩) انظر : اللغة العربية معناها ومبناها / ٢١٦ .
 - (١٠) انظر : ٢٣٠ وما بعدها من هذا البحث .

تدخل عليه(آل) انتي للعهد الذكري قد سبق ذكره في اللفظ مكنيا عنه وليس مصرحاً به "، كما سبق" في قوله تعالى (وليس الذكر كالأنثى) حيث إن (الذَّكَرَ) قد سبق ذكره مكنيا عنه بما في قوله تعالى (رب إني نذرت لك ما في بطني محرراً) وكما في قولنا : زيد نعم الرجل ، حيث إن الرجل قد سبق ذكره مكنيا عنه بزيد" في هذه الحالة فقط تتشابه الصورتان صورة الربط بآل التي للعهد الذكري وصورة الربط بإعادة اللفظ بمعناه . وتفترق الصورتان في غير هذه الحالة في أمور ذكرت في كل صورة على حدة ".

(١) انظر : ٢٨٧ من هذا البحث .

(٢) انظر : ٢٨٧ من هذا البحث .

(٣) انظر : ١٥٤ ، ٢٣٠ وما بعدها من هذا البحث .

(٤) انظر : ٢٣٠ وما بعدها ، ٢٨٦ وما بعدها من هذا البحث .

ويأتي الربط باللفظ الواصف صورة أخيرة من صور الربط بالإحالة ، وهذه الصورة لم يتحدث عنها أحد من النحاة - رحمهم الله - قبل أستاذنا الدكتور/ تمام حسان^(١)، ولذلك ستكون المراجع المدونة في معالجة هذه الصورة هي - فقط - المراجع التي عالج فيها أستاذنا هذه الصورة ، يقول أستاذنا الدكتور/ تمام موضحا المقصود بمصطلح اللفظ الواصف: "المقصود بالوصف هنا أعم من المعني النحوي وهو (الصفة أو النعت) وإنما هو اللفظ الواصف للمرجع بحيث يدل عليه وليس اسما له " ^(٢) ويقول سيادته أيضا : " قد يؤدي عدم المطابقة^(٣) في اللفظ إلى الربط بلفظ فيه مدح أو ذم^(٤) ، ولكنه لا يعد من الصفات المشتقة، وذلك كلفظ (قوم) و(أئمة) ، ونحو ذلك مما سنري "^(٥) إذن ليس المقصود بالوصف هنا ما يعرفه النحاة باسم الصفات المشتقة كاسم الفاعل واسم المفعول وغيرهما، وإنما المقصود به أنه لفظ - بالإضافة إلى ما يقوم به من ربط - يحمل معني الوصف لما يعود عليه (مرجعه) بإحدى الصفات التي تكون - في الغالب - مدحا أو ذما لهذا المرجع،

(١) انظر : ظاهرة الربط في التركيب والأسلوب العربي / ٤٠ ، مقالات في اللغة والأدب / ٤٦ ، الخلاصة النحوية / ٩٠ وما بعدها .

(٢) ظاهرة الربط في التركيب والأسلوب العربي / ٣٩ وما بعدها .

(٣) عدم المطابقة هنا هي بين الضمير ومرجعه : انظر : ٢٤٥ ، ٢٧٣ من هذا البحث .

(٤) سبقت الإشارة في : ٢٤٦ ، ٢٧٣ من هذا البحث إلى أن عدم المطابقة في اللفظ بين الضمير والمرجع تحدث عند إرادة مدح أو ذم المرجع بما يكون في العائد من معني المدح أو الذم ، وأن العربية تلجأ في هذه الحالة إلى الربط بلفظ غير الضمير ، وذلك لأن الربط بالضمير لا يؤدي هذا الغرض ، إذ الضمير لا يفيد مدحا ولا ذما للمرجع إلا في حالة كون الضمير للشأن أو القصة، انظر : شرح التسهيل : ج ١ / ١٦٣ وما بعدها ، وقد سبق أن ضمير الشأن لا يكون رابطا ، انظر : ٢٤٠ وما بعدها من هذا البحث .

(٥) البيان في روائع القرآن ج ١ / ١٤٥ ، ظاهرة الربط في التركيب والأسلوب العربي / ٣٥ .

بحيث إذا اجتمع العائد (اللفظ الواصف) ومرجعه معا- في ذهن القارئ أو السامع- فهم أن هذا المرجع أو ذاك ممدوح بهذه الصفة أو مذموم بغيرها ، وإنما قلت (في الغالب) لأن اللفظ الرابط (العائد)- في بعض الشواهد - قد لا يفيد مدحا ولا ذما مع قيامه بوظيفة الربط ، ومثال ذلك قوله تعالى (إن يمسسكم قرح فقد مس القوم قرح مثله)^(١) أي : فقد مسهم ، فاللفظ الرابط في هذه الآية (القوم) لا يفهم منه مدح ولا ذم ، أما إفادة المدح أو الذم فيؤثر في إفادتها - في هذه الصورة من صور الإحالة - ما يضاف إلى اللفظ الرابط (العائد) أو ما ينعت به هذا اللفظ من ألفاظ تفيد مدحا أو ذما ، كما سيتضح فيما يأتي من شواهد : " ... ٢ - (الذين آمنوا يقاتلون في سبيل الله والذين كفروا يقاتلون في سبيل الطاغوت فقاتلوا أولياء الشيطان إن كيد الشيطان كان ضعيفا)^(٢) أي : فقاتلوهم ... ٥ - (وإن نكثوا أيمانهم من بعد عهدهم وطعنوا في دينكم فقاتلوا أئمة الكفر إنهم لا أيمان لهم لعلهم ينتهون)^(٣) أي : فقاتلوهم ... ١٠ - (فتولي عنهم وقال يا قوم لقد أبلغتكم رسالات ربي ونصحت لكم فكيف آسي علي قوم كافرين)^(٤) أي : فكيف آسي عليكم ... ١٢ - (فلما جاءه وقص عليه القصص قال لا تخف نجوت من القوم الظالمين)^(٥) أي : نجوت منهم ..."^(٦) وردت في هذا النص آيات أربع ، المقام فيها جميعا مقام ذم ، حيث أضيف العائد (اللفظ الرابط) في الآيتين الأوليين إلى ما يفيد معني الذم ، ففي الآية الأولى أضيف العائد (أولياء) إلى الشيطان ، وفي الآية الثانية أضيف العائد (أئمة) إلى الكفر ، وفي الآيتين الأخيرتين وصف العائد بما يفيد معني الذم أيضا ، ففي الآية الثالثة وصف العائد (قوم) بصفة الكفر ، وفي الآية الرابعة وصف العائد (القوم) بصفة الظلم .

(١) سورة آل عمران آية ١٤٠ .

(٢) سورة النساء آية ٧٦ .

(٣) سورة التوبة آية ١٢ .

(٤) سورة الأعراف آية ٩٣ .

(٥) سورة القصص آية ٢٥ .

(٦) البيان في روائع القرآن ج ١ / ١٤٥ وما بعدها ، ظاهرة الربط في التركيب والأسلوب العربي / ٣٩

وما بعدها ، ضوابط التوارد / ٣٢٢ ، درجات الخطأ والنصواب في النحو والأسنوب / ٧٤ ، ٧٧ ،

الخلاصة النحوية / ٩٠ وما بعدها .

ولنلاحظ أن التعليق الذي أتبعه أستاذنا كل آية من الآيات الأربع - في النص السابق - فيه تدليل علي أن الرابط في هذه الآية هو اللفظ الذي يفيد - بالإضافة إليه أو بوصفه - ذما حيث أتبع أستاذنا الآية الأولى بقوله : أي نجوت منهم ، وفي هذا تدليل علي صحة معاقبة الضمير للفظ مع ما يضاف إليه أو ما وصف به ويبقي المعني مستقيما ، وفي هذا دليل كون اللفظ هو الرابط .

يقول أستاذنا الدكتور / تمام : " وأكثر ما تكون هذه الطريقة من طرق الربط أن يتقدم الضمير ثم يعاد إظهار مرجعه بقصد المدح أو الذم كما في قوله تعالى (قاتلوهم يعذبهم الله بأيديكم ويخزهم وينصركم عليهم ويشف صدور قوم مؤمنين) " فقد جاء ضمير المخاطبين أولا وجاء وصفهم بالإيمان أخيرا ، فكأنه تعالى يقول : يشف صدوركم " (١) والمقام في هذه الآية مقام مدح حيث وصف العائد (قوم) بصفة مدح وهي الإيمان .

وقول أستاذنا " فكأنه تعالى يقول : يشف صدوركم " فيه تدليل علي أن الرابط هو اللفظ الواصف بدليل صحة معاقبة الضمير له مع استقامة الكلام ، لكن النص القرآني ربط باللفظ الواصف ولم يربط بالضمير ؛ لأن في الربط بالضمير - في هذه الآية وأمثالها - فواتا للمعني المقصود من الربط باللفظ الواصف ، وهو المدح أو الذم ، فلو ربط بالضمير ما أفاد الضمير مدحا ولا ذما " (٢).

ولنا وقفة مع هذا النص السابق من كلام أستاذنا ، وهذه الوقفة هي مع قول أستاذنا : " أن يتقدم الضمير ثم يعاد إظهار مرجعه بقصد المدح أو الذم " حيث إنه لا ينبغي أن يفهم من هذا القول أن مرجع الضمير يكون متأخرا عن الضمير في هذه الصورة من صور الإحالة ، لا ، ليس المقصود ذلك ، وكلمة (يعاد) في عبارة أستاذنا تفهم أن مرجع هذا الضمير قد تقدم ذكره في السياق ثم أعيد ذكره ثانية في صورة تفيد المدح أو الذم ، إذن ليس المعاد هو ذات مرجع الضمير المتقدم وإنما هو إعادة إظهار له - بعد سبق ذكره في السياق - لا بوصفه مرجعا للضمير ، لا ، ليس

(١) سورة التوبة آية ١٤ .

(٢) الخلاصة النحوية ٩١ .

(٣) انظر : ٢٤٥ ، ٢٧٣ ، حاشية (٤) من ٣٠٠ من هذا البحث .

ذلك هو المقصود ، والمقصود بإعادة إظهار مرجع الضمير هنا يوضحه قول أستاذنا في غير موضع : " شرط الإضمار أن يكون بين الضمير ومرجعه مطابقة في اللفظ والقصد بحيث لو عدنا بالإضمار إلى الإظهار لحصلنا على اللفظ نفسه وعلى المدلول نفسه"^١ ويوضحه كذلك قول أستاذنا في هذه الصورة التي هي محل المعالجة الآن: "قد يؤدي عدم المطابقة في اللفظ إلى الربط بلفظ فيه مدح أو ذم"^٢ هذان النصان يفهمان أنه عند الربط باللفظ الواصف ، يكون العائد (اللفظ الواصف) مطابقا لمرجعه (اللفظ الذي يعود إليه اللفظ الواصف) في القصد فقط دون اللفظ ، بحيث إذا استحضر القارئ أو السامع العائد ومرجعه معا في ذهنه فهم أن مدلول هذا العائد هو ذات المرجع^٣.

إذن قول أستاذنا : "أن يتقدم الضمير ثم يعاد إظهار مرجعه بقصد المدح أو الذم" المقصود منه أن هذه الصورة من صور الإحالة يكثر فيها أن يتقدم على اللفظ الواصف (العائد) ضمير- وقد يتكرر هذا الضمير أكثر من مرة في النص قبل أن يأتي اللفظ الواصف- ويكون مرجع هذا الضمير- وما يتكرر منه- متقدما على الضمير ، ويكون مرجع هذا الضمير هو نفسه مرجع اللفظ الواصف ، بمعنى أن الضمير واللفظ الواصف في هذه الصورة من صور الإحالة مرجعهما واحد في لفظه، ويكون موقع هذا المرجع- في النص- سابق على موقع الضمير، وموقع الضمير سابق على موقع اللفظ الواصف- وهذه النقطة تزداد وضوحا بالتمثيل بعد قليل - وإذا تقرر - مما سبق - أن مواقع العناصر الثلاثة في السياق هي على الترتيب: المرجع ثم الضمير ثم اللفظ الواصف ، وإذا تقرر - كذلك - أن اللفظ الواصف مطابق لمرجعه المتقدم على الضمير- والذي هو أيضا مرجع الضمير - في

(١) البيان في روائع القرآن ج ١ / ١٣٨ ، وانظر فيه أيضا : ج ١ / ٤١ وما بعدها ، ٢٣٦ ، ضوابط التوارد / ٣٢١ ، درجات الخطأ والصواب في النحو والأسلوب / ٧٥ وما بعدها ، ظاهرة الربط في التركيب والأسلوب العربي / ٣٤ وما بعدها ، ٣٨ ، الخلاصة النحوية / ٩٢ ، وقد ورد هذا النص في ٢٤٥ وما بعدها من هذا البحث .

(٢) البيان في روائع القرآن ج ١ / ١٤٥ ، ظاهرة الربط في التركيب والأسلوب العربي / ٣٩ ، وقد ورد النص في ٣٠٠ من هذا البحث ، وانظر أيضا : ٢٤٦ ، ٢٧٣ من هذا البحث .

(٣) انظر مسألة مشابهة لهذه المسألة في ٢٧٤ وما بعدها من هذا البحث .

القصد والمدلول ، إذا تقرر ذلك علمنا أن إعادة إظهار مرجع الضمير في عبارة أستاذنا إنما هي إعادة لما هو موافق ومطابق لهذا المرجع في القصد والمدلول ، وليست إعادة لمرجع الضمير ذاته .

وبعد ، فإن اللفظ الواصف هنا - في الربط به - إنما هو عائد يربط ما يتصل به بمرجعه ، وليبيان كيفية الربط أو جهة الربط في هذه الصورة من صور الإحالة نكتفي بشاهدين سبق ورودهما : الأول قوله تعالى (الذين آمنوا يقاتلون في سبيل الله والذين كفروا يقاتلون في سبيل الطاغوت فقاتلوا أولياء الشيطان إن كيد الشيطان كان ضعيفا)^(١) فاللفظ الواصف (العائد) في هذه الآية (أولياء الشيطان) قد ربط الجملة الفعلية التي دخلها (قاتلوا) بمرجعه (الذين كفروا) فالمعني : فقاتلوا الذين كفروا ، ونلاحظ أن الفاء العاطفة في (فقاتلوا) تضافرت في القيام بالربط مع اللفظ الواصف ، ونلاحظ - كذلك - أن اللفظ الواصف (العائد) قد سبق بضمير في (يقاتلون) يعود علي مرجع اللفظ الواصف نفسه ، وأخيرا في هذا الشاهد نلاحظ أن مرجع اللفظ الواصف الذي هو نفس مرجع الضمير في (يقاتلون) ذكر مع العائدين إليه في آية واحدة ، وهذا الأمر - اجتماع اللفظ الواصف ومرجعه في آية واحدة - حاصل في بعض الشواهد^(٢) وقد يذكر المرجع قريبا من العائد (اللفظ الواصف) لكن ليس في الآية نفسها في بعض الشواهد الأخرى^(٣) ، وقد تحتاج معرفة مرجع اللفظ الواصف وما يسبقه من ضمير متكرر - في بعض الشواهد - إلى مراجعة النص القرآني الذي وقعت في حيزه الآية موضع الشاهد ، والشاهد التالي - وهو الثاني - يوضح ذلك ، قوله تعالى (فلما جاءه وقص عليه القصص قال لا تخف

(١) سورة النساء آية ٧٦ .

(٢) انظر مثلا : الآية رقم ٦٨ من سورة الأنعام تر اللفظ الواصف (القوم الظالمين) قد ذكر مرجعه (الذين يخوضون في آياتنا) في الآية نفسها ، وفي الآية رقم (٣٧) من سورة التوبة تري اللفظ الواصف (القوم الكافرين) قد ذكر معه مرجعه (الذين كفروا) في الآية نفسها ، وفي الآية رقم (٤٧) من سورة الأعراف تري اللفظ الواصف (القوم الظالمين) قد ذكر معه مرجعه (أصحاب النار) في الآية نفسها .

(٣) انظر مثلا : الآية رقم ٩٣ من سورة الأعراف تر العائد (قوم كافرين) قد ذكر مرجعه (الذين كذبوا شعييا) في الآية التي قبلها ٩٢ .

نجوت من القوم الظالمين)^(١) في هذه الآية الكريمة نري حرف الجر (من) وقد ربط المجرور^(٢) (القوم الظالمين) بالفعل (نجوت) وكذلك نري اللفظ الواصف (القوم الظالمين) الذي هو العائد في هذا الشاهد وقد وضح أن النجاة كانت ممن يرجع إليهم هذا العائد وهم (الملا من آل فرعون) ولكي نصل إلى تعيين هذا المرجع (الملا من آل فرعون) من النص القرآني الكريم ، علينا أن نعود بالنص القرآني بدءاً من الآية موضع الشاهد وهي الآية الخامسة والعشرون من سورة القصص إلى الآية الثامنة من السورة نفسها ، عند هذه الآية - الثامنة - فقط نتبين المقصودين بالقوم الظالمين (اللفظ الواصف) ففي الآية الثامنة هذه يقول تعالى (فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا إن فرعون وهامان وجنودهما كانوا خاطئين)^(٣) لكن هذه الآية الثامنة لم يذكر فيها لفظ (الملا) الذي ذكرت أنه ضمن ألفاظ مرجع اللفظ الواصف (القوم الظالمين) نعم هذا صحيح ، لكن فيما بين الآيتين السابقتين من النص القرآني تقع الآيتان : العشرون ، والحادية والعشرون ، وفي الأخيرة منهما نري اللفظ الواصف (العائد) في الآية موضع الشاهد^(٤) مذكوراً بلفظه يقول تعالى (فخرج منها خائفا يترقب قال رب نجني من القوم الظالمين)^(٥) وهنا نري أنفسنا أمام آية تصلح شاهداً للربط باللفظ الواصف حيث نري أن حرف الجر (من) ربط المجرور (القوم الظالمين) بالفعل (نَجِّنِي) وأن اللفظ الواصف (القوم الظالمين) قد وضح أن النجاة المستولة من الله هي نجاة ممن يرجع إليهم هذا اللفظ الواصف (العائد) وهم - كما سبق - (الملا من آل فرعون) وهذا هو معني كون اللفظ الواصف رابطاً .

وبعد ، فإننا لم نصل إلى الآن إلى ما يفيد - من النص القرآني الكريم - أن المرجع هو (الملا من آل فرعون) نعم فالآية العشرون هي التي تفيد ذلك حيث يقول تعالى (وجاء رجل من أقصى المدينة يسعى قال يا موسى إن الملا يأتمرون بك ليقتلوك

(١) سورة القصص آية ٢٥ .

(٢) انظر : ١٩٣ وما بعدها من هذا البحث .

(٣) سورة القصص آية ٨ .

(٤) الآية ٢٥ من سورة القصص .

(٥) سورة القصص آية ٢١ .

فاخرج إني لك من الناصحين)“ هنا نستطيع أن نقول إن من أخبر موسى (عليه السلام) في الآية الخامسة والعشرين - موضع الشاهد - بأنه قد نجا منهم هم هؤلاء الملأ الذين يأتمرون به ليقتلوه ، وهم أنفسهم من سأل موسى (عليه السلام) ربه أن ينجيه منهم في الآية الحادية والعشرين .

إذن يتقن لدينا أن مرجع اللفظ الواصف (القوم الظالمين) في الآيتين الحادية والعشرين والخامسة والعشرين (موضع الشاهد) واحد هو لفظ (الملأ) غير أن هذا اللفظ ذاته يحتاج القارئ أو السامع فضل بيان له - وإذا قيل: إن (آل) في لفظ (الملأ) للعهد ، والمعني: الملأ الذين تعرفهم يا موسى من آل فرعون ، قيل : إن العهد هنا عهد ذهني بين الرجل الذي جاء من أقصى المدينة يسعى لأنه المتكلم وبين موسى (عليه السلام) لأنه المخاطب في قوله تعالي (إن الملأ يأتمرون بك) وليس العهد للقارئ أو السامع - وفضل البيان الذي يحتاجه القارئ أو السامع نراه في قوله تعالي في الآية الثامنة (فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا)“ هنا فقط يتبين أن (الملأ) الذين سأل موسى ربه - في الآية الحادية والعشرين - النجاة منهم والذين أخبر (عليه السلام) في الآية الخامسة والعشرين بأنه قد نجا منهم ، هم (الملأ من آل فرعون) إلى هذا الحد من تتبع سياق النص القرآني الكريم تكون الحاجة لمعرفة اللفظ الواصف (العائد) في بعض شواهد“ هذه الصورة من صور الإحالة .

هذا ، ويلاحظ مما سبق عرضه من شواهد علي الربط بهذه الصورة أن العائد (اللفظ الواصف) يكون - دائما - جزءا من الجملة التي هي المرتبط (الجملة التي يربطها العائد بالمرجع) وليس واردا هنا في هذه الصورة أن يكون العائد هو ذات

(١) سورة القصص آية ٢٠ .

(٢) سورة القصص آية ٨ .

(٣) انظر مثلا : الآية رقم ١٤٠ من سورة الأنعام ترى اللفظ الرابط فيها (القوم) قد ذكر مرجعه (الذين كفروا) قد ذكر في الآية رقم ١٢٧ من السورة نفسها ، وفي الآية رقم ١٢ من سورة التوبة ترى اللفظ الواصف (أئمة الكفر) قد ذكر مرجعه (الذين عاهدتهم من المشركين) في الآية رقم ٧ من السورة نفسها ، وفي الآية ١٤٠ من سورة آل عمران ترى اللفظ الرابط (القوم) قد ذكر مرجعه (الذين كفروا) في الآية رقم ١٢٧ من السورة نفسها .

المرتبط أي : ليس واردا أن يكون اللفظ الواصف هو العائد وهو المرتبط في آن واحد - كما هو الحال في بعض الحالات في بعض صور الإحالة السابقة^(١) - ودليل ذلك أنه في جميع الشواهد التي سبق الاستشهاد بها في هذه الصورة (الربط باللفظ الواصف) دللنا على أن الرابط هو اللفظ الواصف بصحة معاينة الضمير لهذا اللفظ مع استقامة المعنى^(٢)، والمعروف^(٣) أن الضمير (العائد) يربط ما يتصل به أو ما يقع في حيزه (المرتبط) بما يعود إليه (المرجع) ولا يتصور في مسألة الضمير فيها هو الرابط أن يكون هذا الضمير هو العائد والمرتبط ، فالضمير لا يربط نفسه بمرجعه بل يربط غيره ، وكذلك اللفظ الواصف يربط غيره بمرجعه .

أما عن الموقعية في هذه الصورة من صور الربط بالإحالة فهي موقعية ثابتة لا تقبل التغيير سواء أكانت بين العائد (اللفظ الواصف) والمرجع أم بين المرتبط الذي يربطه العائد بالمرجع وبين المرجع ، فدانما يكون المرتبط ومعه العائد متأخرين عن المرجع ، وذلك لأن العائد - كما سبق^(٤) - في هذه الصورة من قبيل الوصف للمرجع ، وليس مقبولا أن يتقدم الوصف على الموصوف^(٥) .

نعم في شواهد هذه الصورة من صور الربط بالإحالة يكون سائغا من الناحية النحوية الصرفة أن يتبادل اللفظ الواصف (العائد) الموقع مع المرجع ويبقى المعنى مستقيما، لكن لو حدث هذا وتبادلا الموقعين ، فإن الشاهد الذي يحدث فيه ذلك لن يكون داخلا فيما نحن فيه من الربط باللفظ الواصف ، ولناخذ شاهدا نوضح به الأمر ، يقول تعالى (وإذا صرفت أبصارهم تلقاء أصحاب النار قالوا ربنا لا تجعلنا مع القوم الظالمين)^(٦) أي : لا تجعلنا معهم ، في هذا الشاهد تري اللفظ الواصف (القوم الظالمين) قد وضح - عن طريق الربط - أن المعية التي يُسأل الله عز وجل أن لا تجعل هي معية أصحاب النار (المرجع) وهذه الآية الكريمة تقبل - من الناحية النحوية الصرفة - أن يتبادل العائد (القوم الظالمين) والمرجع (أصحاب

(١) انظر : ٢٠٩ وما بعدها ، ٢٣١ وما بعدها ، ٢٣٩ وما بعدها ، ٢٤٣ من هذا البحث .

(٢) انظر : ٣٠٢ وما بعدها من هذا البحث .

(٣) انظر : شرح المفصل ٢ / ١١٦ وما بعدها ، لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية / ٢٩٨ .

(٤) انظر : ٣٠٠ وما بعدها من هذا البحث .

(٥) انظر : ١٠٤ من هذا البحث .

(٦) سورة الأعراف آية ٤٧ .

النار) موقعيهما ويكون المعنى مستقيماً ، لكن إذا تصورنا ذلك فإن اللفظ الواصف (القوم الظالمين) لن يكون رابطاً بين عناصر التركيب ، فإذا تصورنا الشاهد القرآني السابق على هذه الصورة : وإذا صرفت أبصارهم تلقاء القوم الظالمين قالوا ربنا لا تجعلنا مع أصحاب النار ، فهذا التغيير أو التبادل في الموقعين وإن صح من جهة النحو ، إلا أن لفظ (القوم) الموصوف به (الظالمين) لن يكون رابطاً بين عناصر التركيب ، في حين أنه كان رابطاً بينها في الشاهد القرآني ، كما سبق بيان ذلك منذ قليل ، ودليل عدم ربطه في الصورة التي أصبح عليها الشاهد بعد تبادل الموقعين بين العائد (القوم الظالمين) والمرجع (أصحاب النار) أنه لا يصح أن يعاقبه الضمير ، لأن اللبس يتطرق عندئذ إلى الكلام ؛ إذ لا يعرف مرجع هذا الضمير على وجه اليقين ، فالسياق القرآني الكريم قبل الآية موضع الشاهد هو قوله تعالى (وبينهما حجاب وعلى الأعراف رجال يعرفون كلا بسيماهم ونادوا أصحاب الجنة أن سلام عليكم لم يدخلوها وهم يطمعون)^(١) فإذا أتبعنا هذه الآية الأخيرة الذكر في حديثنا - السابقة الذكر في السياق القرآني - بالصورة التي تحولت إليها الآية موضع الشاهد بعد تبادل الموقعين بين العائد (القوم الظالمين) والمرجع (أصحاب النار) وأصبح السياق بعد قوله تعالى (وهم يطمعون) وإذا صرفت أبصارهم تلقاء القوم الظالمين قالوا ربنا لا تجعلنا مع أصحاب النار ، فإننا والحال هذه لا نستطيع أن نعاقب (القوم الظالمين) بالضمير ، لأن السياق يصبح على هذه الصورة : وإذا صرفت أبصارهم تلقاءهم قالوا ربنا لا تجعلنا مع أصحاب النار ، ويكون الضمير في (تلقاءهم) عائداً إلى أصحاب الجنة ، ويصبح المعنى - وهو غير مراد - وإذا صرفت أبصار رجال الأعراف تلقاء أصحاب الجنة قالوا ربنا لا تجعلنا مع أصحاب النار ، وهذا غير مراد الآية ، والله أعلم بمراده ، تقدست أسماؤه ، وحفظ كلامه من التحريف .

وإذا لم يصح أن يتبادل العائد والمرجع - في هذه الصورة من صور الإحالة - موقعيهما مع بقاء الشاهد - الذي يحدث فيه هذا التبادل - من شواهد الربط باللفظ الواصف فإن عدم صحة تبادل المرتبط (ما يربطه اللفظ الواصف بالمرجع) الموقع مع المرجع أولي لما سبق^(٢) من أن العائد هنا (اللفظ الواصف) يكون دائماً جزءاً من المرتبط .

(١) سورة الأعراف آية ٤٦ .

(٢) انظر : ٣٠٦ وما بعدها من هذا البحث .

وبعد كل ما سبق فقد يسأل سائل : إذا كان الأمر في هذه الصورة من صور الإحالة كما ذكرت سابقاً^(١) من أن مدلول العائد (اللفظ الواصف) هو ذات المرجع ، ففي الشاهد الأخير الذي ذكرت في الاستدلال علي ثبات الموقعية في هذه الصورة إذا سئلت : من (القوم الظالمون) في هذه الآية؟ قلت : القوم الظالمون هم - من حيث المعني (المدلول) - أصحاب النار ، فإذا كان الأمر كذلك : لم لم تجعل هذه الصورة (الربط باللفظ الواصف) من الحالات الداخلة تحت صورة الربط بإعادة اللفظ بمعناه^(٢)؟ والجواب علي هذا أن بين هاتين الصورتين من الفروق الجوهرية ما لا يقبل معه دمج الصورتين معا تحت نوع واحد ، وهذه الفروق هي :

أولاً : أنه قد ذكر في معالجة الربط بإعادة اللفظ بمعناه أن هذه الصورة من صور الإحالة لا تدخل إلا الجملة الواحدة فقط ، أي أن الأركان الثلاثة : العائد والمرتبطة والمرجع جميعا تكون في جملة واحدة ، ولا يخرج عن هذا أي حالة من حالات صورة إعادة اللفظ بمعناه^(٣) ، أما هنا في صورة الربط باللفظ الواصف فإنه لم يقابلنا شاهد واحد قد اجتمع فيه الأركان الثلاثة في جملة واحدة ، فجميع الشواهد - حتى الشواهد التي لم تفكر بنصها في المعالجة وأحيل إليها في بعض الحواشي^(٤) - كان المرجع فيها في جملة والعائد في جملة أخرى ، بل قد مثلنا بشاهد^(٥) من سورة القصص كان المرجع فيه في الآية الثامنة والعائد في الآية الخامسة والعشرين ، وأشرنا في بعض الحواشي إلى ثلاثة شواهد من هذا القبيل^(٦) .

ثانياً : أن العائد هنا في الربط باللفظ الواصف - في الغالب كما أشرنا قبل^(٧) - يكون مضافاً إلى ما يفيد مدحا أو ذما أو يكون موصوفاً بما يفيد ذلك ، وجميع

(١) انظر : ٣٠٣ وما بعدها من هذا البحث .

(٢) انظر : ٢٣٠ وما بعدها من هذا البحث .

(٣) انظر : ٢٣٨ من هذا البحث .

(٤) انظر : حاشية (٢) ، (٣) من ٣٠٤ ، وحاشية (٣) من ٣٠٦ من هذا البحث .

(٥) انظر : ٣٠٤ وما بعدها من هذا البحث .

(٦) انظر : حاشية (٣) من ٣٠٦ من هذا البحث .

(٧) انظر : ٣٠٠ وما بعدها من هذا البحث .

الشواهد التي سبق الاستشهاد بها في هذه الصورة - عدا شاهد واحد سبق بيانه^(١) - قد تحقق فيها ذلك ، وهذا أمر غير موجود في الربط بإعادة اللفظ بمعناه .

ثالثا: أنه يكثر في الربط باللفظ الواصف - كما نقلنا عن أستاذنا الدكتور/ تمام^(٢) - أن يتقدم في السياق علي اللفظ الواصف (العائد) ضمير- وقد يتكرر الضمير- ويشارك هذا الضمير مع اللفظ الواصف في المرجع أي يكون مرجعهما واحدا^(٣)، وهذا أمر غير وارد في الربط بإعادة اللفظ بمعناه .

وبعد ، فإنه قد سبقت الإشارة^(٤) إلى أن الصورة التي نحن بصدد معالجة الموقعية في ضوء الربط بها (اللفظ الواصف) تجمع بينها وبين صورة أخرى سابقة هي (الربط بالاسم الموصول) وجوه شبه عدة ويفرق بينهما وجها اختلاف ، أما وجوه الشبه^(٥) التي تجمع بين الصورتين فهي :

أولا: أن الربط بأي من الصورتين يفيد - إضافة إلى الربط بين عناصر التركيب - مدح المرجع أو ذمه^(٦) .

(١) انظر : ٣٠٠ وما بعدها من هذا البحث .

(٢) انظر : ٣٠٢ وما بعدها من هذا البحث .

(٣) انظر : ٣٠٣ وما بعدها من هذا البحث .

(٤) انظر : ٢٧٣ وما بعدها من هذا البحث .

(٥) الوجوه الثلاثة التي تذكر في متن هذه الصفحة والتي تليها هي الوجوه التي تتشابه فيها الصورتان فقط ولا تتشابه فيها معها صورة أخرى من صور الإحالة ، وإلا فهناك وجوه شبه أخرى تجمع بين هاتين الصورتين وتشاركهما في هذه الوجوه أو في بعضها صور أخرى من صور الإحالة ، من هذه الوجوه أولا : أن اتجاه الربط في كل من الصورتين - وفي غيرهما - واحد ، وهو أن العائد يربط بين الجملة التي يقع في حيزها والتي هي المرتبط وبين مرجع هذا العائد . انظر : ٢١١ وما بعدها ، ٢٣٨ وما بعدها ، ٢٦٨ ، ٢٧٠ وما بعدها ، ٢٧٦ وما بعدها ، ٢٩٥ وما بعدها من هذا البحث .

ثانيا : أن العائد في الصورتين كليهما - وفي غيرهما - يكون دائما جزءا - من جملة هي المرتبط الذي يربطه العائد بالمرجع . انظر : ٢٠٩ وما بعدها ، ٢٣١ وما بعدها ، ٢٣٣ وما بعدها ، ٢٣٨ وما بعدها من هذا البحث .

ثالثا : أن الموقعية بين العائد والمرجع في هاتين الصورتين - وفي غيرهما - موقعية ثابتة ، لا يجوز معها تقدم العائد (وسيلة الربط) علي المرجع ، انظر : ٢١٥ وما بعدها ، ٢٢٧ ، ٢٤١ وما بعدها ، ٢٦٣ وما بعدها ، ٢٧١ وما بعدها ، ٢٨٣ وما بعدها ، ٢٩٧ ، ٣٠٧ وما بعدها من هذا البحث .

(٦) انظر : ٢٧٣ ، ٣٠٠ من هذا البحث .

ثانيا: أن معني المدح أو الذم للمرجع في هاتين الصورتين كليهما يستفاد مما يأتي بعد العائد في الموقع ، ففي الربط بالاسم الموصول يستفاد معني المدح أو الذم من صلة هذا الموصول ^(١) ، وهي دائما تالية في الموقع للاسم الموصول ^(٢) ، وفي الربط باللفظ الواصف يستفاد معني المدح أو الذم للمرجع مما يقع بعد اللفظ الرابط من نعت أو مضاف إليه ^(٣) ، وهذان (النعت والمضاف إليه) دائما يكونان تالين لما يتعلقان به فالأول يأتي بعد منعوته ^(٤) والثاني يأتي بعد ما أضيف إليه ^(٥) .

ثالثا: أن العائد (الاسم الموصول في الصورة الأولى واللفظ الواصف في الصورة الثانية) في الصورتين كليهما يكثر أن يسبق بضمير أو أكثر من ضمير ، ويكون مرجع هذا الضمير أو هذه الضمائر هو ذات مرجع العائد ، وبعبارة أخرى : يكون مرجع هذا الضمير أو هذه الضمائر ومرجع العائد - في الصورتين - واحدا في لفظه ^(٦) .

هذا عن وجوه الشبه بين صورة الربط بالاسم الموصول ، وصورة الربط باللفظ الواصف ، أما عن وجهي الاختلاف بينهما فهما :

أولا : أن وسيلة الربط في الصورة الأولى تختلف عنها في الصورة الثانية ، فالوسيلة اللفظية الرابطة في الصورة الأولى هي الاسم الموصول ، والوسيلة اللفظية الرابطة في الصورة الثانية هي اللفظ الواصف ^(٧) .

ثانيا: أن المرجع في صورة الربط بالاسم الموصول قد لا يذكر في سياق النص وإنما يفهم من المقام ^(٨) ، في حين أن المرجع في صورة الربط باللفظ الواصف يذكر دائما في النص ^(٩) .

(١) انظر : ٢٧٣ وما بعدها من هذا البحث .

(٢) انظر : ٩٧ من هذا البحث .

(٣) انظر : ٣٠٠ وما بعدها من هذا البحث .

(٤) انظر : ١٠٤ من هذا البحث .

(٥) انظر : ١٠٢ من هذا البحث .

(٦) انظر : ٢٨١ وما بعدها ، ٣٠٣ وما بعدها من هذا البحث .

(٧) انظر : ٢٧٣ وما بعدها ، ٣٠٠ وما بعدها من هذا البحث .

(٨) انظر : ٢٧٨ وما بعدها من هذا البحث .

(٩) انظر : ٣٠٠ وما بعدها من هذا البحث .

وبعد ، فإنه بعد هذه المعالجة لظاهرة الموقعية في ضوء الربط بوسائل الإحالة باعتبارها وسائل لفظية يتبين ما يلي :

أولا : أن العائد في الربط بوسائل الإحالة المختلفة يحدد ويعرف من خلال اسم وسيلة الربط في الصورة المعينة ، فإذا قلت : الربط بإعادة اللفظ بذاته ، عرفت أن العائد في هذه الصورة من صور الربط بالإحالة هو اللفظ المكرر^(١) (الذي يرد ثانيا بعد اللفظ الأول) وإذا قلت : الربط بالاسم الموصول عرفت أن الاسم الموصول هو العائد^(٢) في هذه الصورة ، وهكذا إذا قلت : الربط باللفظ الواصف فالعائد هو هذا اللفظ الواصف^(٣).

ثانيا: أن احتياج الجمل في اللغة العربية إلى الوسائل اللفظية^(٤) - وهي هنا وسائل الربط بالإحالة- التي تصل بين هذه الجمل وبين ما تتعلق به يفوق بكثير جدا احتياج المفردات في اللغة العربية إلى هذه الوسائل اللفظية ، ففي جميع صور الربط بالإحالة التي سبق معالجتها لم يأت ذكر أي ألفاظ مفردة^(٥) - تمثل أبوابا نحوية - تحتاج إلى وسيلة من وسائل الربط بالإحالة لترابطها بغيرها من المفردات - التي تمثل هي الأخرى أبوابا نحوية. أو الجمل ، إلا في خمسة مواضع فقط ، ذكرت أربعة منها في سياق معالجة الربط بالضمير ، وهذه المواضع الأربعة^(٦) هي: معمول الصفة المشبهة^(٧) ، وألفاظ التوكيد المعنوي^(٨) ، وبدل البعض^(٩) ، وبدل الاشتغال^(١٠). هذه أربعة مواضع من المواضع الخمسة التي تحتاج فيها ألفاظ مفردة - ليست جملا ولا أشباه جمل - إلى وسيلة من وسائل الإحالة تربط بينها وبين ما تتعلق به من

(١) انظر : ٢٠٩ وما بعدها من هذا البحث .

(٢) انظر : ٢٧٦ وما بعدها من هذا البحث .

(٣) انظر : ٣٠٣ وما بعدها من هذا البحث .

(٤) سبق ذكر ملاحظة مثل هذه الملاحظة في : ١٩٨ وما بعدها من هذا البحث .

(٥) انظر : ٢٠٧ وما بعدها ، ٢١٨ وما بعدها ، ٢٣٠ وما بعدها ، ٢٤٥ وما بعدها ، ٢٦٩ وما بعدها ،

٢٧٣ وما بعدها ، ٢٨٦ وما بعدها ، ٣٠٠ وما بعدها من هذا البحث .

(٦) انظر : ٢٤٧ وما بعدها ، ٢٦٨ من هذا البحث .

(٧) انظر : ٢٥٢ وما بعدها من هذا البحث .

(٨) انظر : ٢٥٧ وما بعدها من هذا البحث .

(٩) انظر : ٢٥٨ من هذا البحث

(١٠) انظر : ٢٥٨ من هذا البحث .

مفردات، ويلاحظ أن ثلاثة من هذه المواضع الأربعة تدخل باباً نحويًا واحدًا هو باب التوابع ، والموضع الخامس قد ذكر في سياق معالجة الربط بأل التي للجنس النسبي في حال كون ما تربطه بمرجعها مفرداً^(١).

وقد سبق القول^(٢) في العلة التي قد تكون كامنة وراء هذا الفارق الكبير بين احتياج الجمل في اللغة العربية إلى الروابط اللفظية التي تصلها بغيرها من الجمل أو المفردات ، وبين احتياج المفردات إلى هذه الروابط .

ثالثاً: أن الموقعية في جميع المسائل التي سبقت معالجتها في جميع صور الربط بالإحالة - فيما عدا بعض مسائل الربط بالضمير - موقعية ثابتة لا تقبل التغيير أو تبادل المواقع^(٣)، وفي هذه الموقعية يذكر المرجع أولاً ، ويليه في الموقع العائد، والعائد - كما سبق^(٤) - قد يكون جزءاً من جملة هي المرتبط ، وقد يكون هو ذات المرتبط .

ولإنما استثنت بعض مسائل الربط بالضمير من الحكم السابق بثبات تقدم المرجع وتأخر العائد ، لأنه يجوز في بعض هذه المسائل - كما سبق^(٥) - أن يعود الضمير على متأخر لفظاً فقط أو رتبة فقط ، بالإضافة إلى أن هناك حالات سبعة ذكر النحاة أن الضمير فيها (العائد) يعود على متأخر لفظاً ورتبة^(٦) ، وهذه الحالات السبع الموقعية فيها - هي الأخرى - ثابتة إلا أن المرجع فيها دائم التأخر والعائد دائم التقدم.

وبعد كل ما سبق من ملاحظات - جاءت في أثناء وعقب كل معالجة للربط بوسيلة لفظية من وسائل قرينة الربط باعتبارها قرينة لفظية تضم وسائل عديدة

(١) انظر : ٢٩٦ وما بعدها من هذا البحث ، وحاشية (٣) من ٢٩٦ من هذا البحث .

(٢) انظر : ١٩٨ وما بعدها من هذا البحث .

(٣) انظر : ٢١٥ وما بعدها ، ٢٢٧ وما بعدها ، ٢٤١ وما بعدها ، ٢٦٣ وما بعدها ، ٢٧١ وما بعدها ، ٢٨٣ وما بعدها ، ٢٩٧ ، ٣٠٧ وما بعدها من هذا البحث .

(٤) انظر : ٢٠٩ وما بعدها ، ٢٣٠ وما بعدها ، ٢٣٨ وما بعدها ، ٢٤٣ وما بعدها ، ٢٦٨ ، ٢٧٠ ، ٢٧٦ وما بعدها ، ٢٩٥ وما بعدها ، ٣٠٤ وما بعدها من هذا البحث .

(٥) انظر : ٢٦٤ وما بعدها من هذا البحث .

(٦) سبقت الإشارة إلى أن ضمير الشأن - وهو من هذه الحالات السبع - لا يكون وجوده في السياق وجود الرابط ، انظر : ٢٧٣ ، وحاشية (٤) من ٣٠٠ من هذا البحث .

تربط بين عناصر التركيب جملا ومفردات - يبغي أن نسجل هنا أن القول بالروابط اللفظية بين عناصر التركيب في اللغة العربية يعد مسوغا من مسوغات (١) القول بالحذف في اللغة العربية ، وذلك لأنه إذا " لم يذكر الرابط في أماكن وجوب ذكره قلنا بحذف الرابط " (٢) ومن هذا قوله تعالى (وإذا رأوك إن يتخذونك إلا هزوا أهذا الذي بعث الله رسولا) (٣) فالتقدير أهذا الذي بعث الله رسولا ، حيث إن الضمير الرابط في جملة الصلة واجب (٤) ، وفي هذا الشاهد ومثله يجب تقدير ضمير يطابق الاسم الموصول (المرجع) ومنه أيضا قوله تعالى (قد نعلم إنه ليحزنك الذي يقولون فأنهم لا يكذبونك ولكن الظالمين بآيات الله يجحدون) (٥) أي : الذي يقولونه ، ومنه أيضا قول الشاعر : من يفعل الحسنات الله يشكرها (٦) ، والتقدير : فالله يشكرها ، فالفاء هنا واجبة ؛ لكون الجواب جملة اسمية (٧).

(١) سبق ذكر بعض المسوغات الأخرى في : ٤٨ وما بعدها ، ٦٧ ، ٨١ وما بعدها من هذا البحث .

(٢) البيان في روائع القرآن ج ١ / ٢٥ .

(٣) سورة الفرقان آية ٤١ .

(٤) انظر : ٥٥ من هذا البحث .

(٥) سورة الأنعام آية ٣٣ .

(٦) انظر : مغني / ٨٠ ، ٨٣٢ .

(٧) انظر : ١٧٧ وما بعدها من هذا البحث .

خاتمة

بعد أن خرج هذا الكتاب إلى النور وبعد فترة - ليست بالقصيرة - من عناء البحث وإعمال الفكر في موضوع "الموقعية في النحو العربي دراسة سباقية" خلص الكتاب إلى بعض النتائج :

أولاً : أن الأصل في التركيب العربي أن تلتزم كل كلمة بالموقع الذي حددته لها القواعد النحوية ، وأن المساحة التي سمحت قواعد اللغة فيها بتبادل المواقع بين الألفاظ والأبواب النحوية في الجمل والتراكيب أضيق - بكثير - من المساحة التي ألزمت فيها اللغة المتحدثين والقارئ بوضع كل كلمة في موقعها المحدد الذي لا يقبل معه أن تغير الكلمة موقعها أو أن تتبادل هذه الكلمة هذا الموقع مع غيرها من الكلمات .

ثانياً : أن فكرة الموقعية تلعب دوراً هاماً للغاية في الحكم على الأسلوب المعين بالصحة أو بالخطأ والجمال أو القبح .

فالكلمة يكون لها من الحسن والبهاء والرونق إذا وقعت في موقعها الصحيح من الكلام ما لا يكون لها إذا وقعت في غير هذا الموقع .

ثالثاً : أن احتياج الجمل في اللغة العربية إلى الروابط اللفظية التي تربط بينها وبين ما تتعلق به يفوق - بكثير - احتياج المفردات إلى هذه الروابط للربط بينها وبين ما تتعلق به .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

- ١ - فهرس الآيات القرآنية .
- ٢ - فهرس الحديث النبوي الشريف .
- ٣ - فهرس الشواهد الشعرية وأنصاف الأبيات .
- ٤ - فهرس المراجع .
- ٥ - فهرس موضوعات الكتاب .

فهرس الآيات القرآنية

الآية	سورة الفاتحة	رقم الآية	رقم الصفحة
إياك نعبد .	سورة البقرة	٥	١٤٣
ذلك الكتاب لا ريب فيه		٢	٥٣
إن الذين كفروا سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون .		٦	١٥٦
ومن الناس من يقول آمنا بالله وباليوم الآخر وما هم بمؤمنين يخادعون الله .		٨ . ٩	١٥٦
وإذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا وإذا خلوا إلى شياطينهم قالوا إنا معكم إنما نحن مستهزئون .		١٤	١٥٦
وإن كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا فأتوا بسورة من مثله .		٢٣	١٨٩
واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا .		٤٨	٢١٣
ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدق لما معهم وكانوا من قبل يستفتحون على الذين كفروا فلما جاءهم ما عرفوا كفروا به فلعنة الله على الكافرين .		٨٩	٢١٩
فلم تقتلون أنبياء الله من قبل .		٩١	١١٨

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
قل إن كانت لكم الدار الآخرة عند الله خالصة من دون الناس فتمنوا الموت إن كنتم صادقين .	٩٤	١٨٩
من كان عدوا لله وملائكته ورسله وجبريل وميكال فإن الله عدو للكافرين .	٩٨	٢٨٠
أو كلما عاهدوا عهدا نبذه فريق منهم .	١٠٠	١١٧
ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها .	١٠٦	١٨٩
إذ حضر يعقوب الموت إذ قال لبنيه ما تعبدون من بعدي .	١٣٣	١١٥
فاذكروا الله عند المشعر الحرام .	١٩٨	١٩٤
عن الشهر الحرام قتال فيه .	٢١٧	٢٤٧
ولو شاء الله ما اقتتل الذين من بعدهم من بعد ما جاءتهم البينات ولكن اختلفوا فمنهم من آمن ومنهم من كفر ولو شاء الله ما اقتتلوا ولكن الله يفعل ما يريد .	٢٥٣	٢١٩
إن تبدوا الصدقات فنعمنا هي وإن تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم .	٢٧١	٢٦٣، ١٧٧
وما تنفقوا من خير فلأنفسكم .	٢٧٢	١٧٨
فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان .	٢٨٢	١١٧، ٥٤
سورة آل عمران		
قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني .	٣١	١٧٧

٢٨٧ ٣٥ إني نذرت لك ما في بطني محررا .

٢٨٧ ٣٦ رب إني وضعتها أنثى... وليس الذكر كالأنثى .

٧٠ ٦٧ ما كان إبراهيم يهوديا ولا نصرانيا .

وإن منهم لفريقا يلوون ألستهم بالكتاب لتحسبوه من الكتاب وما هو من الكتاب ويقولون هو من عند الله وما هو من عند الله ويقولون على الله الكذب وهم يعلمون .

٢١٢ ٧٨

١٦٩ ١١٨ ودوا ما عنتم .

٣٠١ ١٤٠ إن يمسسكم قرح فقد مس القوم قرح مثله .

١٧٦ ١٤٢ أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين .

١٧٨ ١٦٠ إن ينصركم الله فلا غالب لكم .

٢٦٠ ١٩٢ ربنا إنك من تدخل النار فقد أخزيته .

سورة النساء

٢٩٠ ٢٨ وخلق الإنسان ضعيفا .

١١٨ ٦٢ فكيف إذا أصابتهم مصيبة بما قدمت أيديهم .

١٢٠ ٢٤ كتاب الله عليكم .

١٧٤ ٧٣ يا ليتني كنت معهم فأفوز فوزا عظيما .

٦٣ ٧٥ ربنا أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها .

الذين آمنوا يقاتلون في سبيل الله والذين كفروا يقاتلون في سبيل الطاغوت فقاتلوا أولياء الشيطان إن كيد الشيطان كان ضعيفا .

٣٠٤، ٣٠١ ٧٦

٢٦١ ٧٨

أينما تكونوا يدرككم الموت .

١٨٨ ١١٧

إن يدعون من دونه إلا إناثا .

سورة المائدة

٢٨٦ ٣

اليوم أكملت لكم دينكم .

رقم الآية	رقم المنحة
٥٤	١٧٧
٧١	٢٤٧
٨٦	٢٧٠
٩١	١١٨
١١٣	٢٣٢
١١٥	٢٥٨، ٢٤٧
١١٧	١٧٠

سورة الأنعام

٧	٢٨٢
٢١	٥٣
٢٦	١٨٩
٢٧	١٧٦
٢٩	٢٦٥
٣٣	٣١٤
٩٩	١٩٦
١٠٧	١٥٨
١٢٤	٢٠٧، ٢٠٨
١٦٤	٢٣٨

سورة الأعراف

١٩	١١٧، ٥٤
٢٦	٢٧٠، ٥٣

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
والذين كذبوا بآياتنا واستكبروا عنها أولئك أصحاب النار .	٣٦	٢٦٩
والذين آمنوا وعملوا الصالحات لا تكلف نفسا إلا وسعها أولئك أصحاب الجنة .	٤٢	٢٦٩
وبينهما حجاب وعلى الأعراف رجال يعرفون كلا بسيماهم ونادوا أصحاب الجنة أن سلام عليكم لم يدخلوها وهم يطمعون .	٤٦	٣٠٨
وإذا صرفت أبصارهم تلقاء أصحاب النار قالوا ربنا لا تجعلنا مع القوم الظالمين .	٤٧	٣٠٧
فهل لنا من شفعاء فيشفعونا .	٥٣	١٧٤
فتولى عنهم وقال يا قوم لقد أبلغتكم رسالات ربي ونصحت لكم فكيف آسى على قوم كافرين .	٩٣	٣٠١
واتخذ قوم موسى من بعده من حليهم عجلا جسدا له خوار ألم يروا أنه لا يكلمهم ولا يهديهم سبيلا اتخذوه وكانوا ظالمين .	١٤٨	٢٢١
ساء مثلا القوم الذين كذبوا بآياتنا وأنفسهم كانوا يظلمون .	١٧٧	٢٦٥
من يضل الله فلا هادي له .	١٨٦	٢٦٠

سورة الأنفل

واذكروا إذ أنتم قليل مستضعفون في الأرض تخافون أن يتخطفكم الناس فأوأكم .	٢٦	١٧١، ١٦٨
---	----	----------

سورة التوبة

فإن تبتم فهو خير لكم وإن توليتم فاعلموا أنكم غير معجزي الله .	٣	٢٦٣
وإن نكثوا أيمانهم من بعد عهدهم وطعنوا في دينكم فقاتلوا أئمة الكفر إنهم لا أيمان لهم لعلهم يتتهون .	١٢	٣٠١
قاتلوهم يعذبهم الله بأيديكم ويخزهم وينصركم عليهم		

٣٠٢

١٤

ويشف صدور قوم مؤمنين .

إلا تنصروه فقد نصره الله إذ أخرجه الذين كفروا ثاني اثنين إذ هما في الغار إذ يقول لصاحبه لا تحزن إن الله

٢٨٨، ٢٨٦

٤٠

معنا .

المنافقون والمنافقات بعضهم من بعض يأمرون بالمنكر وينهون عن المعروف ويقبضون أيديهم نسوا الله فنسيهم إن المنافقين هم الفاسقون وعد الله المنافقين والمنافقات والكفار نار جهنم .

٢١٤

٦٨، ٦٧

والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ويقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة ويطيعون الله ورسوله أولئك سيرحمهم الله إن الله عزيز حكيم وعد الله المؤمنين والمؤمنات جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها .

٢١٤

٧٢، ٧١

وجاء المعذرون من الأعراب ليؤذن لهم وقعد الذين كذبوا الله ورسوله .

٢٨٣

٩٠

سورة يونس

٢٣٥، ٢٣١

دعواهم فيها سبحانك اللهم وتحيتهم فيها سلام وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين .

٢٣٩

١٠

١٩٣

٢٤

وظن أهلها أنهم قادرون عليها . لكل أمة أجل إذا جاء أجلهم فلا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون .

٢١٢

٤٩

١١٧

٥١

أثم إذا ما وقع آمتم به .

٢٢٤

٥٨

قل بفضل الله وبرحمته فبذلك فليفرحوا .

ربنا اطمس على أموالهم واشدد على قلوبهم فلا يؤمنوا حتى يروا العذاب الأليم .

١٧٤

٨٨

سورة هود

١٠١

٣٨

ويصنع الفلك وكلما مر عليه ملأ من قومه سخروا منه .

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
ونادي نوح ابنه .	٤٢	١٠١، ٥٣

سورة يوسف

لقد كان في يوسف وإخوته آيات للسائلين إذ قالوا ليوسف وأخوه أحب إلى أبينا منا ونحن عصبة .	٨٠٧	٢٦٧
قال قائل منهم لا تقتلوا يوسف .	١٠	٢٣٦
وتركنا يوسف عند متاعنا فأكله الذئب .	١٧	٢٦٧
وشهد شاهد من أهلها .	٢٦	٢٣٧
وما أبرئ نفسي إن النفس لأمارة بالسوء .	٥٣	٢٩١
ثم أذن مؤذن أيتها العير إنكم لسارقون .	٧٠	٢٣٦
إن يسرق فقد سرق .	٧٧	١٧٧
قالوا تالله تفتأ تذكر يوسف .	٨٥	١٧٠

سورة الرعد

له معقبات من بين يديه ومن خلفه يحفظونه من أمر الله	١١	١٩٣
--	----	-----

سورة العنكبوت

ولقد علمنا المتقدمين منكم ولقد علمنا المستأخرين .	٢٤	٢٢٤
---	----	-----

سورة النحل

ثم إن ربك للذين هاجروا من بعد ما فتنوا ثم جاهدوا وصبروا إن ربك من بعدها لغفور رحيم .	١١٠	٢٢٢
ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام لتفتروا على الله الكذب إن الذين يفترون على الله الكذب لا يفلحون .	١١٦	٢١٠
وإن ربك ليحكم بينهم .	١٢٤	٤٧

سورة الإسراء

ولا تزر وازرة وزر أخرى .	١٥	٢٣٨
--------------------------	----	-----

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسئولا .	٣٦	٢٦٩

سورة الكهف

كبرت كلمة تخرج .	٥	٢٦٥
إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات إنا لا نضيع أجر من أحسن عملا .	٣٠	٢٧٥، ٢٣٤
إن ترن أنا أقل منك مالا وولدا فعسى ربي .	٤٠، ٣٩	٢٧٧، ٢٧٦
ويسألونك عن ذي القرنين قل سأتلو عليكم منه ذكرا		
إنا مكننا له في الأرض .	٨٤، ٨٣	١٨٧

سورة مريم

واشتعل الرأس شيبا .	٤	٦٦
---------------------	---	----

سورة طه

إنني آنست نارا لعلني آتيكم منها بقبس أو أجد على النار هدى .	١٠	٢١٠
لا يضل ربي ولا ينسى الذي جعل لكم الأرض مهذا		
وسلك لكم فيها سبلا .	٥٣، ٥٢	١٤٠
لا تفتروا على الله كذبا فيسحتكم بعذاب .	٦١	١٧٤
فأوجس في نفسه خيفة موسى .	٦٧	١٤٤، ٥٣
		٢٦٥
أفلا يرون أن لا يرجع إليهم قولا .	٨٩	٢٣٢
أفلم يهد لهم كم أهلكنا قبلهم من القرون يمشون في مساكنهم .	١٢٨	١١٧

سورة الأنبياء

وجعلنا من الماء كل شيء حي .	٣٠	٢٩٠
فإذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا .	٩٧	٢٣٩، ٢٣٠

سورة الحج

يا أيها الناس اتقوا ربكم إن زلزلة الساعة شيء عظيم .	١	١٨٧
---	---	-----

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
فإنها لا تعمي الأبصار ولكن تعمي القلوب التي في الصدور .	٤٦	٢٣٩
وليعلم الذين أوتوا العلم أنه الحق من ربك فيؤمنوا به فتخبت له قلوبهم وإن الله لهاد الذين آمنوا إلى صراط مستقيم .	٥٤	٢٨٤
سورة النور		
ما يكون لنا أن نتكلم بهذا .	١٦	٧٠
فيها مصباح المصباح في زجاجة الزجاج كأنها كوكب دري .	٣٥	٢٨٦
في بيوت أذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله وإقام الصلاة .	٣٦، ٣٧	٢٢٣
إذا أخرج يده لم يكذبها .	٤٠	٢٦٤
سورة الفرقان		
تبارك الذي نزل الفرقان على عبده ليكون للعالمين نذيرا الذي له ملك السموات والأرض ولم يتخذ ولدا ولم يكن له شريك في الملك وخلق كل شيء فقدره تقديرا .	٢، ١	٢٧٨
واتخذوا من دونه آلهة لا يخلقون شيئا وهم يخلقون ولا يملكون لأنفسهم ضرا ولا نفعا ولا يملكون موتا ولا حياة ولا نشورا وقال الذين كفروا إن هذا إلا إفك افتراه وأعانه عليه قوم آخرون فقد جاءوا ظلما وزورا .	٣، ٤	٢٧٨، ٢٨٣
ويوم تشقق السماء بالغمام ونزل الملائكة تنزيلا الملك يومئذ الحق للرحمن .	٢٥، ٢٦	٢٢٣
وإذا رأوك إن يتخذونك إلا هزوا أهذا الذي بعث الله رسولا .	٤١	٣١٤

سورة الشمراء

هل أنبئكم على من تنزل الشياطين . ٢٢١ ١١٥

سورة النمل

فلما جاءها نودي أن بورك من في النار ومن حولها . ٨ ١٦٩

فلما رآها تهتز كأنها جان ولى مدبرا ولم يعقب . ١٠ ١٦٩

وما أنت بهاد العمي عن ضلالتهم . ٨١ ٧٠

سورة القصص

فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا إن فرعون وهامان وجنودهما كانوا خاطئين . ٨ ٣٠٦، ٣٠٥

وجاء رجل من أقصى المدينة يسعى قال يا موسى إن الملأ يأتمرون بك ليقتلوك فاخرج إني لك من الناصحين . ٢٠ ٣٠٦

فخرج منها خائفا يترقب قال رب نجني من القوم الظالمين . ٢١ ٣٠٥

فلما جاءه وقص عليه القصص قال لا تخف نجوت من القوم الظالمين . ٢٥ ٣٠٥، ٣٠١

فلما رآها تهتز كأنها جان ولى مدبرا ولم يعقب . ٣١ ١٦٩

إن قارون كان من قوم موسى فبغى عليهم وآتيناه من الكنوز ما إن مفاتحه لتنوء بالعصبة أولى القوة إذ قال له قومه لا تفرح إن الله لا يحب الفرحين . ٧٦ ٢٦٤

سورة العنكبوت

فليعلمن الله الذين صدقوا . ٣ ١١٧

أو لم يروا كيف يبدئ الله الخلق ثم يعيده إن ذلك على الله يسير قل سيروا في الأرض فانظروا كيف بدأ الخلق

ثم الله ينشئ النشأة الآخرة إن الله على كل شيء قدير . ٢٠، ١٩ ٢١٠

قال إن فيها لوطا قالوا نحن أعلم بمن فيها . ٣٢ ٢٨٥

سورة الروم

وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيدهم إذا هم يقنطون . ٣٦ ١٧٩

سورة السجدة

وجعلنا منهم أئمة يهدون بأمرنا لما صبروا وكانوا بآياتنا يوقنون .

١٦٩ ٢٤

سورة الاحزاب

النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم .

٢٨٨ ٦

سورة سبا

ويرى الذين أوتوا العلم الذي أنزل إليك من ربك هو الحق ويهدي إلى صراط العزيز الحميد .
وما أنفقتم من شيء فهو يخلفه .

١٤١ ٦
١٨٩ ٣٩

سورة فاطر

لا يقضي عليهم فيموتوا .

١٧٤ ٣٦

سورة الصافات

أنفكا آلهة دون الله تريدون .

١٤٤ ٨٦

سورة ص

وانطلق الملا منهم أن امشوا .

١٧٠ ٦

وظن داود أنها فتناء .

٢٤٦ ٢٤

إذ عرض عليه بالعشي الصافنات الجياد فقال إني أحببت حب الخير عن ذكر ربي حتى توارت بالحجاب ردها على فطفق مسحاً بالسوق والأعناق .

٢٩٤ ٣٣-٣١

سورة الزمر

ولا تزر وازرة وزر أخرى .

٢٣٨ ٧

سورة غافر

وأنذرهم يوم الآزفة إذ القلوب لدى الحناجر .

٢٩٤ ١٨

ويوم تقوم الساعة أدخلوا آل فرعون أشد العذاب .

١٧١ ٤٦

سورة فصلت

وقال الذين كفروا لا تسمعوا لهذا القرآن والغوا فيه

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
لعلكم تغلبون ، فلنذيقن الذين كفروا عذابا شديدا ولنجزينهم أسوأ الذي كانوا يعملون .	٢٦ ، ٢٧	٢١٥
من عمل صالحا فلنفسه ومن أساء فعليها .	٤٦	١٧٨
سورة الشورى		
وما اختلفتم فيه من شيء فحكمه إلى الله .	١٠	١٨٩
سورة الدخان		
يوم لا يغني مولى عن مولى شيئا .	٤١	٢١٣
إن هذا ما كنتم به تمترون .	٥٠	١٨٦
إن المتقين في مقام أمين في جنات وعيون .	٥٢ ، ٥١	١٨٦
سورة الجاثية		
ويوم تقوم الساعة يومئذ يخسر المبطلون .	٢٧	٢٢٤
سورة الفتح		
إذ يبايعونك تحت الشجرة	١٨	٢٨٦
سورة الحجرات		
إن الذين يفضون أصواتهم عند رسول الله أولئك الذين امتحن الله قلوبهم للتقوى .	٣	٢٧٠
سورة الذاريات		
فورب السماء والأرض إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون .	٢٣	١١٧ ، ٥٤ ، ١٦٤
سورة الواقعة		
فلولا إذا بلغت الحلقوم وأنتم حيثئذ تنظرون ونحن أقرب إليه منكم ولكن لا تبصرون فلولا إن كنتم غير مدينين ترجعونها إن كنتم صادقين .	٨٣ - ٨٧	٢٢٤
سورة المجادلة		
وتشتكي إلى الله والله يسمع تحاوركما .	١	٢١٢
سورة الصف		
كبر مقتا عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون .	٣	١٦٣ ، ١٦٥

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
يريدون ليطفثوا نور الله بأفواههم .	٨	١٦٩
سورة المنافقون		
لولا أخرتني إلى أجل قريب فأصدق وأكن من الصالحين .	١٠	١٧٤
سورة التغابن		
والذين كفروا وكذبوا بآياتنا أولئك أصحاب النار خالدين فيها وبئس المصير .	١٠	٢٧٠
سورة الملك		
إذا ألقوا فيها سمعوا لها شهيقا وهي تفور	٧	٨١
سورة القلم		
ودوا لو تدهن فيدهنون .	٩	١٦٩
سورة الحاقة		
الحاقة ما الحاقة .	٢٠١	٢٠٩، ٢٠٨
		٢٧٥، ٢٣٣
سورة الجن		
وأنه كان يقول سفيها .	٤	٢٤٧، ١٥٥
وأنهم ظنوا كما ظنتم أن لن يبعث الله أحدا .	٧	٢٤٧، ١٥٥
سورة المزمل		
كما أرسلنا إلى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول .	١٥، ١٦	٢٩٥، ٢٨٦
سورة المدثر		
ولا تمنن تستكثر .	٦	١٦٣
سورة القيامة		
أيحسب الإنسان أن لن نجعل عظامه .	٣	٢٣٢
والنفث الساق بالساق .	٢٩	٢١٢

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
سورة الفذاعات		
إذ ناداه ربه بالواد المقدس .	١٦	٢٨٨
وأما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى فإن الجنة هي المأوى .	٤١، ٤٠	٢٩٦، ٢٩٣
سورة التكويد		
فلا أقسم بالخنس الجوار الكنس والليل إذا عسعس والصبح إذا تنفس إنه لقول رسول كريم ذي قوة عند ذي العرش مكين مطاع ثم أمين وما صاحبكم بمجنون ولقد رآه بالأفق المبين وما هو على الغيب بضنين وما هو بقول شيطان رجيم فأين تذهبون إن هو إلا ذكر للعالمين لمن شاء منكم أن يستقيم .	٢٨-١٥	٢٦٣
سورة الانفطار		
يوم لا تملك نفس لنفس شيئا .	١٩	٢١٣
سورة الانشقاق		
إذا السماء انشقت .	١	٨١
سورة البلد		
أحسب أن لم يرء أحد	٧	٢٣٢
سورة الشمس		
ناقة الله وسقياها .	١٣	١٦٥، ١٦٣
سورة البينة		
لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين منفكين حتى تأتيهم البينة .	١	٧٠
سورة القارعة		
القارعة ما القارعة .	٢، ١	٢١٠، ٢٠٧

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
سورة العصر والعصر إن الإنسان لفي خسر إلا الذين آمنوا .	١ ، ٢ ، ٣	٢٩٠
سورة الإخلاص قل هو الله أحد .	١	٢٦٥ ، ٢٣٠

فهرس الحديث النبوي

رقم الصفحة	الحديث
٢٤٣، ٢٣٩	أفضل ما قلته أنا والنبيون من قبلي لا إله إلا الله
١٣١	وحج البيت من استطاع إليه سبيلا .
٢٤٣	لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة .

فهرس الشواهد الشعرية وأنصاف الأبيات

رقم الصفحة	الشاهد
٢٦١	متى تأته تعشوا إلى ضوء ناره ناره
١٨٧	بكرأ صاحبي قبل الهجير
٢٤١، ٢٣٩، ٢٣٥	فيارب ليلي أنت في كل موطن
٢٥٤	وإنسان عيني يحسر الماء تارة
١٢٨	فلا تلحني فيها فإن بحبها
١١٦	ألا رب مأخوذ بإجرام غيره
١٢٥، ٦٨	ألا يا نخلة في ذات عرق
٨٤	يا رب من ييغض أذوادنا
١١٦	ألا لا يجلهن أحد علينا
١١٦	فإن أمس مكروبا فيارب فتية
١٣٠	فسقى ديارك غير مفسدها
١١٦	يا رب قائلة غدا
١٧٧	إن تركبوا فركوب الخيل عادتنا
٢٦٥	جفوني ولم أجف الأخلاء
١٣٠	طربت وما شوقا إلى البيض أطرب

فلولا الغمد يمسكه لسالا

١٨٣

وصلت ولم أصرم مسبين أسرتي

١٣٠

من يفعل الحسنات الله يشكرها

٣١٤

فهرس المراجع المطبوعات

- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة - الزبيدي - تحقيق د/ طارق الجنابي - عالم الكتب - مكتبة النهضة العربية - الطبعة الأولى - ١٤٠٧ - ١٩٨٧ م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب - أبو حيان الأندلسي - تحقيق د/ مصطفى أحمد النحاس - المكتبة الأزهرية للتراث - القاهرة - الطبعة الأولى - ١٤٠٩ - ١٩٨٩ م.
- الأساليب الإنشائية في النحو العربي - د/ عبد السلام محمد هارون - مكتبة الخانجي - القاهرة، ١٩٧٩.
- الأشباه والنظائر في النحو - السيوطي - تحقيق د/ عبد العال سالم مكرم - مؤسسة الرسالة - الطبعة الأولى - ١٤٠٦ هـ.
- الأصول دراسة إستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب : النحو - فقه اللغة - البلاغة - د/ تمام حسان - الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٩٨٢ م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين - ابن الأنباري - تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد - المكتبة العصرية - صيدا - بيروت - ١٤٠٧ هـ.
- الإيضاح في علل النحو - الزجاجي - تحقيق د/ مازن المبارك - دار النفائس - بيروت.
- البيان في روائع القرآن - د/ تمام حسان - عالم الكتب - القاهرة - الطبعة الثانية - ١٤٢٠ - ٢٠٠٠.

- التبيان في إعراب القرآن - العكبري - تحقيق على محمد البجاوي - دار الجيل - بيروت - الطبعة الثانية - ١٩٨٧ م .
- التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه - د/ رمضان عبد التواب - مكتبة الخانجي بالقاهرة - دار الرفاعي بالرياض - الطبعة الثانية - ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م .
- التمهيد في اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها د/ تمام حسان - جامعة أم القرى - معهد اللغة العربية - وحدة البحوث والمناهج - ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م
- تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا مع نهج تجديده - د/ شوقي ضيف - الطبعة الأولى - دار المعارف - ١٩٨٦ .
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك - الشيخ محمد الخضري - ضبطها وصححها يوسف الشيخ البقاعي - دار الفكر - بيروت - لبنان .
- حاشية الشيخ يس على شرح التصريح - الشيخ يس الحمصي - دار إحياء الكتب العربية (فيصل عيسى الحلبي) - القاهرة .
- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك - الصبان - تحقيق طه عبد الرؤوف سعد - المكتبة التوفيقية - القاهرة .
- الحسن في كتاب سيبويه دراسة نحوية - د/ فاروق محمد مهني - مطبعة نور الإيمان - ١٩٩٦ .
- الخصائص - ابن جني - تحقيق د/ عبد الحميد هنداوي - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى - ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م .
- الخلاصة النحوية - د/ تمام حسان - عالم الكتب - القاهرة - الطبعة الأولى - ١٤٢٠ - ٢٠٠٠ م .
- جملة الفاعل بين الكم والكيف - د/ محمود عبد السلام شرف الدين - الطبعة الأولى - ١٩٨٠ .

- الجمل في النحو - عبد القاهر الجرجاني - شرح ودراسة وتحقيق يسري عبد الغني عبد الله - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى - ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .
- دراسات نقدية في النحو العربي - د/ عبد الرحمن محمد أيوب - مكتبة الأنجلو المصرية - ١٩٥٧م .
- دراسات وتعليقات في اللغة - د/ رمضان عبد التواب - مكتبة الخانجي - القاهرة - الطبعة الأولى - ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .
- دلائل الإعجاز - عبد القاهر الجرجاني - قرأه وعلق عليه محمود محمد شاكر - مطبعة المدني - القاهرة - الطبعة الثالثة - ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .
- دلالات التراكيب دراسة بلاغية - د/ محمد محمد أبو موسى - مكتبة وهبة - القاهرة - الطبعة الثانية - ١٩٨٧م .
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك - الأشموني - تحقيق طه عبد الرؤوف سعد - المكتبة التوفيقية - القاهرة .
- شرح التسهيل - ابن مالك - تحقيق د/ عبد الرحمن السيد ، د/ محمد بدوي المختون - هجر - القاهرة - الطبعة الأولى - ١٤١٠ - ١٩٩٠م .
- شرح التصريح على التوضيح - الشيخ خالد الأزهرى - دار إحياء الكتب العربية (فيصل عيسى البابي الحلبي) - القاهرة .
- شرح الرضي على الكافية - الرضي - تحقيق أحمد السيد أحمد - المكتبة التوفيقية - القاهرة .
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك بحاشية الخضري - ابن عقيل - ضبطها وصححها يوسف الشيخ البقاعي - دار الفكر - بيروت - لبنان .
- شرح المفصل - ابن يعيش - تحقيق أحمد السيد سيد أحمد ، إسماعيل عبد الجواد عبد الغني - المكتبة التوفيقية - القاهرة .
- ضرائر الشعر - ابن عصفور - تحقيق السيد إبراهيم محمد - دار الأندلس - الطبعة الأولى - ١٩٨٠م .

- الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر - السيد محمود شكري الألوسي -
شرحه محمد بهجة الأثري - دار الآفاق العربية - مصر - الطبعة الأولى -
١٩٩٨ م.
- ضرورة الشعر - السيرافي - تحقيق د/ رمضان عبد التواب - دار النهضة
العربية - بيروت - الطبعة الأولى - ١٤٠٥ - ١٩٨٥ م.
- الظواهر اللغوية في التراث النحوي - د/ علي أبو المكارم - القاهرة الحديثة
للطباعة - الطبعة الأولى - ١٩٦٨ م.
- العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث - د/ محمد حماسة عبد
اللطيف - دار الفكر العربي - القاهرة - ١٩٨٣ م.
- فصول في فقه العربية - د/ رمضان عبد التواب - مكتبة الخانجي - القاهرة -
الطبعة الثالثة - ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.
- في بناء الجملة العربية - د/ محمد حماسة عبد اللطيف - دار القلم - الكويت -
١٩٨٢ م.
- القاعدة النحوية دراسة نقدية تحليلية - د/ أحمد عبد العظيم عبد الغني - دار
الثقافة - ١٩٩٠ م.
- الكتاب - سيبويه - تحقيق د/ عبد السلام محمد هارون - دار الجيل - بيروت
- الطبعة الأولى .
- الكوكب الدرّي فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية -
الإسنوي - دار عمار - الأردن - عمان - سوق البتراء - الطبعة الأولى .
- لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية - د/ محمد حماسة عبد اللطيف - دار
الشروق - الطبعة الأولى - ١٤١٦ - ١٩٩٦ م.
- اللغة العربية معناها ومبناها - د/ تمام حسان - الهيئة المصرية العامة للكتاب -
الطبعة الثانية - ١٩٧٩ م.
- اللغة وبناء الشعر - د/ محمد حماسة عبد اللطيف - الطبعة الأولى - ١٩٩٢ .
- المدخل إلى دراسة النحو العربي - د/ علي أبو المكارم - الطبعة الأولى - الجزء
الأول / ١٩٨٠ ، الجزء الثاني / ١٩٨٢ م.
- معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية - د/ محمد إبراهيم
عبادة - مكتبة الآداب - القاهرة - ٢٠٠١ م.

- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم - محمد فؤاد عبد الباقي - دار الحديث - القاهرة - ١٤١٤ - ١٩٩٤ م .
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب - ابن هشام - تحقيق د/ مازن المبارك وآخرين - دار الفكر - الطبعة الأولى - ١٤١٢ - ١٩٩٢ م .
- المفرد والمؤلف - الزمخشري - دراسة وتحقيق د/ عبد الحلیم عبد الباسط المرصفي - دار الهاني للطباعة - ١٩٩٠ .
- مقالات في اللغة والأدب - د/ تمام حسان - جامعة أم القرى - معهد اللغة العربية - وحدة البحوث والمناهج - ١٤٠٥ - ١٤٠٦ - ١٩٨٥ م .
- المقتضب - المبرد - تحقيق الشيخ / محمد عبد الخالق عضيمة - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - القاهرة - الطبعة الثالثة - ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م .
- النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي - د/ محمد حماسة عبد اللطيف - الطبعة الأولى - ١٩٨٣ .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع - السيوطي - تحقيق أحمد شمس الدين - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى - ١٤١٨ هـ .
- الوحدات الصرفية ودورها في بناء الكلمة العربية - د/ أحمد عبد العظيم عبد الغني - مكتبة النصر - القاهرة - ١٩٩٠ م .

الرسائل العلمية

- الإحالة والكذب في التراكييب عند النحاة - رسالة دكتوراه بدار العلوم - ١٩٩٨ - د/ زينب شافعي عبد الحميد .
- الافتقار في النحو العربي - رسالة ماجستير بدار العلوم - ٢٠٠١ - الباحث / علاء دسوقي أحمد .
- التضام في النحو العربي - رسالة ماجستير بدار العلوم - ١٩٧٣ - د/ محمد صلاح الدين مصطفى .
- التوابع في لغة القرآن - رسالة دكتوراه بدار العلوم - ١٩٨٣ - د/ السيد محمود محمد جامع .
- الجملة الوصفية في النحو العربي - رسالة ماجستير بدار العلوم - ١٩٧٥ - د/ شعبان صلاح حسين .
- دور النحو في تفسير النص الشعري - رسالة ماجستير بدار العلوم - ١٩٨٩ - د/ مصطفى عراقي حسن .
- الصدارة في الجملة العربية دراسة نحوية دلالية من خلال القرآن الكريم - رسالة دكتوراه بدار العلوم - ١٩٩٨ - د/ جمال عبد الناصر عيد .
- ظاهرة الاتساع في الدراسات النحوية - رسالة ماجستير بدار العلوم - ١٩٨٩ - د/ أحمد عطية المحمودي .
- قرينة الربط في القرآن الكريم دراسة تطبيقية - رسالة ماجستير بدار العلوم - ٢٠٠٠ - الباحثة / إيمان حسين السيد .
- قرينة الربط في النحو العربي - رسالة دكتوراه بدار العلوم - ١٩٧٨ - د/ عثمان الفكي بابكر .
- قرينة الرتبة وقيمتها في النحو العربي - رسالة ماجستير بدار العلوم - ١٩٧٧ - د/ أحمد عبد الباقي عباس .

- القيمة النحوية للموقع - رسالة ماجستير بدار العلوم - ١٩٧٥ - د/ أحمد محمد عبد العزيز كشك .
- مخالفة الأصل بالتقديم والتأخير في القرآن الكريم - رسالة دكتوراه بدار العلوم - ١٩٩٥ - د/ فريد أحمد البسطوي .
- مشكلة المعنى بين النحو والبلاغة - رسالة دكتوراه بدار العلوم - ١٩٨٦ - د/ محمد فؤاد أحمد علي الدين .
- وسائل أمن اللبس في النحو العربي - رسالة دكتوراه بدار العلوم - ١٩٦٩ - د/ عبد القادر عبد السيد سيد أحمد أبو سليم .
- وظيفة الأداة في الجملة العربية كما تبدو في القرآن الكريم - رسالة دكتوراه بدار العلوم - ١٩٧٣ - د/ محمود عبد السلام شرف الدين .

بحوث منشورة في الدوريات

- آراء ثلاثة حول بعض مسائل الترتيب في العلاقة النحوية (المسائل والأصول) - د/ محمود عبد السلام شرف الدين - حوليات دار العلوم - عدد ١٣ - ١٩٩١ .
- الاشتراط النحوي والصرفي دراسة للمفهوم والوظائف - د/ عبد العزيز علي سفر - مجلة علوم اللغة - عدد ٨ - ١٩٩٩ . (دراسة علمية محكمة تصدر أربع مرات في السنة - دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع - القاهرة) .
- بنية الجملة الخبرية في الفصحى المعاصرة دراسة في التقديم والتأخير - د/ محمود جاد الرب - دورية كلية الآداب - جامعة المنصورة - عدد ١٤ - ١٩٩٤ م .
- التضام والتعاقب في الفكر النحوي - د/ نادية رمضان النجار - مجلة علوم اللغة - عدد ١٢ - ٢٠٠٠ م .
- التضام وقيود التوارد - د/ تمام حسان - مجلة المناهل - عدد ٦ - ١٩٧٦ - (تصدرها وزارة الدولة المكلفة بالشئون الثقافية - الرباط - المغرب) .

- تطوير التأليف في مجالات اللغة العربية - د/ تمام حسان - بحث ألقاه سيادته في الندوة الدولية (اللغة العربية ... إلى أين) الرباط - المملكة المغربية (١-٣) نوفمبر ٢٠٠٢ م.
- درجات الخطأ والنصواب في النحو والأسلوب - د/ تمام حسان - مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة - عدد ٥٦ - ١٩٨٥ .
- دور السياق في تقدير مرجع الضمير في الدراسات اللغوية والقرآنية - د/ محمد أحمد خضير - مجلة علوم اللغة - عدد ٥ - ١٩٩٩ م.
- شبه الجملة دراسة تركيبية تحليلية مع التطبيق على القرآن الكريم - د/ سوزان محمد فؤاد فهمي - مجلة كلية الآداب - جامعة القاهرة - مجلد ٦١ - عدد ١ - ٢٠٠١ م.
- ضوابط التوارد - د/ تمام حسان - مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة - عدد ٥٨ - ١٩٨٦ م.
- ظاهرة الربط في التركيب والأسلوب العربي - د/ تمام حسان - مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة - عدد ٦٣ - ١٩٨٨ .
- ظواهر الغموض ووسائل رفع اللبس في التراكيب العربية - د/ مأمون عبد الحليم وجيه - مجلة علوم اللغة - عدد ٢ - ١٩٩٨ م.
- علاقات الاقتران في الجملة العربية دراسة في الفكر النحوي والدراسات اللغوية الحديثة - د/ محمد رجب الوزير - مجلة علوم اللغة عدد ٤ - ١٩٩٨ م.
- علامات الإعراب بين النظر والتطبيق - د/ أحمد علم الدين الجندي - مجلة معهد اللغة العربية - جامعة أم القرى - عدد ٢ - ١٩٨٤ م.
- القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقديرى والمحلي - د/ تمام حسان - مجلة اللسان العربي - مجلد ١١ ج ١ / ١٩٧٤ - " تصدر عن مكتب تنسيق التعريب في الوطن العربي بالرباط - المملكة المغربية " .
- المعنى النحوي مفهومه ومكوناته - د/ محمد صلاح الدين مصطفى بكر - مجلة الحصاد في اللغة والآداب - عدد ١ - ١٩٨١ - (تصدر عن قسمي اللغة العربية واللغة الإنجليزية بجامعة الكويت) .

- من خصائص العربية - د/ تمام حسان - مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة - عدد ٤٧ - ١٩٨١ م .
- من طرق القرآن الكريم - د/ تمام حسان - مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة - عدد ٤٩ - ١٩٨٢ .
- منع اللبس ووسائل الوصول إليه في اللغة العربية - د/ تمام حسان - حوليات دار العلوم - عدد ١ - ١٩٦٨ - ١٩٦٩ م .
- نحو تنسيق أفضل للجهود الرامية إلى تطوير اللغة العربية - د/ تمام حسان - مجلة اللسان العربي - مجلد ١١ ج ١ - ١٩٧٤ م .
- النحو والمنطق - د/ تمام حسان - مجلة الأزهر - مجلد ٣٢ ج ٧ - ١٩٦٠ م .
- وحدة البنية واختلاف الأنظمة - د/ تمام حسان - مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة - عدد ٥٧ - ١٩٨٥ م .

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
١٠ - ٦	تقديم
١٧ - ١١	المقدمة .
١١	دوافع اختيار الموضوع .
١٣	الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع .
١٤	خطة الكتاب .
١٧	منهج البحث .
٢١ - ١٩	التمهيد .
١٩	المصطلحات الواردة في الكتاب .
١٩	الموقعية .
١٩	القرينة اللفظية .
١٩	القرينة المعنوية .
١٩	التضام .
٢٠	الافتقار .
٢٠	الافتقار المتأصل .
٢٠	الافتقار غير المتأصل .
٢٠	الاختصاص النحوي .
٢١	الرتبة .

٢١	قرينة الربط
٢١	الإحالة .
٢١	اللبس .
٢١	السياق .
٢٣-٨٧	الفصل الأول (الموقعية في ضوء قرينة التضام) .
٢٦	استبعاد بعض ظواهر قرينة التضام من دراسة الموقعية .
٣٣	الموقعية في ضوء ظاهرة الافتقار المتأصل .
٣٣	حصر الألفاظ المفتقرة تأصلا .
٣٧	ملاحظات على الألفاظ المفتقرة تأصلا .
٥٥	الموقعية في ضوء ظاهرة الافتقار غير المتأصل .
٥٥	حصر الأبواب المفتقرة افتقارا غير متأصل .
٥٩	ملاحظات على الأبواب المفتقرة افتقارا غير متأصل .
	مقارنة بين الألفاظ المفتقرة تأصلا والأبواب المفتقرة افتقارا غير
٥٩	متأصل .
٧٠	الموقعية في ضوء ظاهرة الاختصاص .
	استبعاد جانب من جانبي ظاهرة الاختصاص من دراسة الموقعية
٧١	هو الجانب المعجمي .
٧٢	حصر الألفاظ المختصة نحويا .
٧٧	ملاحظات على الألفاظ المختصة نحويا .
	مقارنة بين الألفاظ المفتقرة تأصلا والأبواب المفتقرة افتقارا غير
٧٧	متأصل والألفاظ المختصة نحويا .
٨٩-١٤٧	الفصل الثاني : (الموقعية في ضوء قرينة الرتبة) .
٩٧	الموقعية في ضوء الرتبة المحفوظة .

٩٧	حصر المسائل التى تحفظ فيها الرتبة في النحو العربي .
١٠٩	ملاحظات على المسائل التى تحفظ فيها الرتبة .
١٢٦	الموقعية في ضوء الرتبة غير المحفوظة .
١٢٦	حصر المسائل التى لا تحفظ فيها الرتبة في النحو العربي .
١٣٢	ملاحظات على المسائل التى لا تحفظ فيها الرتبة .
	مقارنة بين المسائل التى تحفظ فيها الرتبة والمسائل التى لا تحفظ فيها الرتبة .
١٣٢	
٣١٤ - ١٤٩	الفصل الثالث : (الموقعية في ضوء قرينة الربط) .
١٥١	وسائل الربط في اللغة العربية نوعان ملفوظة وملحوظة .
١٥٧	استبعاد وسائل الربط الملحوظة والربط بالمطابقة من دراسة الموقعية .
١٥٩	الربط بالأداة .
١٦٠	الربط بالأدوات الداخلة على الجمل .
١٦٥	الموقعية في الأدوات الداخلة على الجمل ولها الصدارة .
١٦٦	الربط بواو الحال .
١٦٧	الربط بحروف العطف إذا كان المتعاطفان جملتين .
١٦٨	الربط بالظروف المضافة إلى الجمل .
١٦٩	الربط بالحروف المصدرية .
١٧٠	الربط بحرفي التفسير .
١٧١	الموقعية في الأدوات الداخلة على الجمل وليس لها الصدارة .
١٧٣	الربط بالأدوات الداخلة على الأجوبة .
١٧٤	الربط بالفاء الداخلة على الأجوبة الثمانية .
١٧٥	الربط بواو الجمع .

- ١٧٧ الربط بالفاء الداخلة على جواب الشرط الذي لا يصح تقديره شرطا .
- ١٧٨ الربط بإذا المفاجأة التي تعاقب الفاء الداخلة على جواب الشرط .
- ١٨٠ الربط باللام الداخلة على جواب القسم .
- ١٨٠ الربط بإن الواقعة في جواب القسم .
- ١٨٠ الربط بما ولا الواقعتين في جواب القسم المنفي .
- ١٨١ الربط باللام الداخلة على جواب لو الشرطية .
- ١٨١ الربط بالفاء الداخلة في جواب أما .
- ١٨٣ الربط باللام الواقعة في جواب لولا ولوما .
- ١٨٤ الربط بالفاء الداخلة على خبر المبتدأ الدال على العموم والإبهام .
- الربط بإن الداخلة على الجملة من شأنها إذا هي أسقطت منها أن يحتاج
فيها إلى الفاء .
- ١٨٦
- ١٨٨ ملاحظات على الربط بالأدوات الداخلة على الأجوبة .
- ١٩١ الربط بالحروف الداخلة على المفردات .
- ١٩٣ الربط بحروف الجر .
- ١٩٤ الربط بالظروف المضافة .
- ١٩٥ الربط بواو المعية .
- ١٩٥ الربط بحروف العطف إذا كان المتعاطفان من المفردات .
- ١٩٦ الربط بحروف الاستثناء .
- ١٩٧ الموقعية في الحروف الداخلة على المفردات .
- ١٩٨ ملاحظات على الربط بالأدوات .

- ٢٠٤ الربط بالإحالة .
- ٢٠٤ الأصل في الربط بوسائل الإحالة إعادة اللفظ بذاته .
- ٢٠٧ الربط بإعادة اللفظ بذاته .
- ٢١٥ الموقعية في الربط بإعادة اللفظ بذاته .
- ٢١٦ ملاحظات على الربط بإعادة اللفظ بذاته .
- ٢١٨ الربط بإعادة صدر الكلام .
- ٢٢٥ ملاحظات على الربط بإعادة صدر الكلام .
- ٢٢٨ مقارنة بين الربط بإعادة اللفظ بذاته والربط بإعادة صدر الكلام .
- ٢٣٠ الربط بإعادة اللفظ بمعناه .
- ٢٤١ الموقعية في الربط بإعادة اللفظ بمعناه .
- ٢٤٥ الربط بالضمير .
- ٢٤٦ المواضع التي يحتاج فيها إلى الضمير رابطاً عشرة .
- ٢٦٢ الموقعية في الربط بالضمير .
- مقارنة بين الجمل التي تحتاج إلى الضمير رابطاً وبين المفردات التي تحتاج إلى الضمير رابطاً .
- ٢٦٨ الربط باسم الإشارة .
- ٢٦٩ ملاحظات على الربط باسم الإشارة .
- ٢٧٠ الموقعية في الربط باسم الإشارة .
- ٢٧٣ الربط بالاسم الموصول .
- ٢٨١ ملاحظات على الربط بالاسم الموصول .
- ٢٨٣ الموقعية في الربط بالاسم الموصول .
- ٢٨٦ الربط بأداة التعريف (أل)

٢٨٦	تقسيم (أل) إلى عهدية وجنسية .
٢٩١	تقسيم الجنس إلى جنس مطلق وجنسي نسبي .
٢٩٤	(أل) تربط إذا كانت للعهد الذكري أو الجنس النسبي .
٢٩٧	الموقعية في الربط بأل المعرفة .
	مقارنة بين الربط بأل التي للعهد الذكري والربط بإعادة اللفظ
٢٩٨	بذاته .
	مقارنة بين الربط بأل التي للعهد الذكري والربط بإعادة اللفظ
٢٩٨	بمعناه .
٣٠٠	الربط باللفظ الواصف .
٣٠٧	الموقعية في الربط باللفظ الواصف .
٣٠٩	مقارنة بين الربط باللفظ الواصف والربط بإعادة اللفظ بمعناه .
٣١٢	ملاحظات على الربط بوسائل الإحالة .
٣١٥	الخاتمة .
٣٥١-٣١٧	الفهارس الفنية .
٣١٩	فهرس الآيات القرآنية .
٣٣٤	فهرس الحديث النبوي الشريف .
٣٣٥	فهرس الشواهد الشعرية وأنصاف الأبيات .
٣٣٧	فهرس المراجع .
٣٤٦	فهرس الموضوعات .